جامعـــة شنـــــــــدي

كليـــــــــــة الدراسات العليا

مقدم لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة والتمويل

بعنـــــوان:

قصور التقارير المالية المنشورة وأثرها في إتخاذ القرارات في المؤسسات المالية

دراســـــــــــة ميدانية على بنك النيل

2007 – 2010م

إعداد:

حاتم خـــالد عبد الكريم محمد

إشـــراف الدكتورة:

إشـــراقة بشير محمد بشير

2016م

بسم الله الرحمن الرحيم

الاستهلال

قال الله تعالى:

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ(1) الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ(2) الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ(3) مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ(4) إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ(5) اهدِنَا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ(6) صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ(7)

سورة الفاتحة

الاهـــداء

إلى والدي الحبيبين

أطال الله بقاءهما

إلى زوجتي الغالية

إلى أهلي وأقاربي

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين وأصلي وأسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم أتقدم بالشكر لله سبحانه وتعالى أولا وأخيراً، أن وفقني لإكمال هذا البحث، كما أتقدم بالشكر لأسرة جامعة شندي وللدكتورة إشراقة بشير محمد بشير التي تكرمت بالإشراف على هذا البحث، وأتقدم بالشكر الجزيل للقائمين على أمر المكتبات وللأخ/ علاء الدين حسب الباقي الذي قام بطباعة هذا البحث وأتقدم بالشكر لأستاذتي الأجلاء الأستاذ البروفيسور/ عبد الماجد عبد الله حسن وللأستاذ الدكتور/ بابكر إبراهيم الصديق الذين شاركوا في لجنة المناقشة وأبدوا آرائهم القيمة وملاحظاتهم حول البحث والشكر موصول الى موظفي بنك النيل ولكل من ساعدني لإكمال هذا البحث فجزى الله الجميع عني خير الجزاء وإن شاء الله في ميزان حسناتهم.

المستخلص

تمثلت مشكلة البحث في عدم وفاء التقارير المالية التقليدية المعدة وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية بإحتياجات المستخدمين على إختلافاتهم الداخليين منهم والخارجيين، والمشكلة أيضا في عدم إمكانية التمثيل للقيمة العادلة لحظة الإعداد، كما أن مشكلة الوفاء برأس المال الإنتاجي والتشغيلي للفترات اللاحقة للقوائم المالية يمثل فرق نقدي لا يتم إحتجاز أي مبالغ مالية لمقابلته وبالتالي فإن المشكلة تظهر عند وضع المخصصات والإحتياطيات للفترات المقبلة.

هدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها: التعرف على القوائم المالية. إلقاء الضوء على مفاهيم المحافظة على رأس المال.

إختبر البحث الفرضيات الآتية يؤثر مبدا التكلفة التاريخية سلباً على إعداد القوائم المالية ذات القيم العادلة، هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين القوائم المالية المعدلة وبين الأسعار العادلة للأسهم المعروضة للبيع في المؤسسات المالية. يؤدي تعديل القوائم المالية بالقيمة الزمنية للنقود إلى زيادة كفاءة الاداء المالي في المؤسسات المالية مما يؤثر على إتخاذ القرارات. تم إستخدام مجموعة من المناهج العلمية ذات الصلة بالموضوع فإستخدم الباحث المنهج الإستنباطي والإستقرائي والمنهج التاريخي المقارن والمنهج الوصفي لمعرفة أثر مبدأ التكلفة التاريخية السلبي على إعداد القوائم المالية ذات القيمة العادلة.

أثبت البحث صحة الفرضيات وتم التوصل إلى النتائج الآتية يشكل النظام المحاسبي التقليدي (التاريخي) الإطار العام لإعداد القوائم في معظم المنشات الأمر الذي يجعلها مضللة للمستخدم وتفقد معلوماتها الصدق في التعبير. إستخدام القيمة الزمنية للنقود له أهمية عند إستخدامه في إتخاذ القرارات وزيادة كفاءة الأداء المالي في المؤسسات المالية، القوائم المالية المعدلة وفق الأرقام القياسية تؤثر على الأسعار العادلة للأسهم المعروضة للبيع في المؤسسات المالية. تمثلت التوصيات في الآتي وجوب السعي وبذل الجهود من المنظمات والمهنيين والأكاديميين في مجال المحاسبة بدراسة وتقويم الفروض والمبادئ والمعايير المحاسبية وفق مبدأ التكلفة التاريخية. لابد للمؤسسات المالية والشركات عموما من أخذ أثر التغير في المستوى العام للأسعار في الإعتبار والإفصاح عنه في شكل ملاحظات ملحقة مع القوائم المالية.

Abstract

The problem of the study is manifested in the non-satisfaction of the traditional financial reports which were prepared in accordance with the historical cost principle of requirements of all the employees, both the internal and external areas. The problem lies also in the impossibility of the fair value representation at the moment of preparation. Likewise, the problem of the non-satisfaction of the productive and operational capital for the periods which are subsequent to the financial statement represents a monetary difference for which no any financial amounts will be retained to meet it, and consequently, the problem transpires at the set out of the provisions and the reserves for the coming periods.

The study aimed at the achievement of a group of objectives and among them. To know the financial statements, and to throw light on the concepts of maintain the capital.

The study tested the following hypotheses: The historical cost principle negatively affects the preparation of the financial statements of fair values; there is a relation of statistical significance between the amended financial statements and the fair prices of the shares which are offered for sale in the financial corporations. The amendment of financial statements following the chronological value of the financial performance in the financial corporation, which affects the decision-making. A group of scientific methods of relevance to the subject-matter were used, as historical/ descriptive methods so as to get acquaintance with the negative impact of the historical cost principle on the preparation of the financial statements of the fair value.

The research proved the validity of the hypotheses and it arrived at the following findings: The traditional (historical) accounting system constitutes the general framework for the preparation of the statements in most of the establishments which renders them misleading to the employees and their information will be lacking of credibility in expression. The use of the chronological value of money has an importance at its use in the decisions making and the increase of the financial performance in the financial

corporations. The financial statements which are amended in accordance to the index number affects the fair prices of the shares which are offered for sale in the financial corporations. The recommendations were represented in the following the necessity of striving and exerting the efforts by the organization the professionals and academician in the field of accounting for the study and the accounting principles and standards in accordance with the historical cost principles. It is incumbent for the financial corporations and companies in general, to put the impact of the change in the general level of the prices in to consideration and to disclose it in the form of remark to be attached to the financial statements.

قائمـة الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
الاستهلال	ب
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
الملخص	هـ
Abstract	و
قائمة الموضوعات	ح
قائمة الجداول	ي
قائمة الأشكال	ل
المقدمـة	
أولاً: الإطار المنهجي	2
ثانياً: الدراسات السابقة	7
الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة المالية والتقارير المالية	
المبحث الأول: المحاسبة المالية	50
المبحث الثاني: التقارير المالية	112
الفصل الثاني: اتخاذ القرارات	
المبحث الأول: مفهوم وأساليب اتخاذ القرارات	208
المبحث الثاني: أنواع القرارات ومراحلها ومعاييرها	214
المبحث الثالث: مفهوم وأنواع القرارات الاستثمارية	223
الفصل الثالث: المؤسسات المالية	
المبحث الاول: المؤسسات المالية	236
المبحث الثاني: أوجه القصور في التقارير المالية	266
المبحث الثالث: آثار قصور التقارير المالية في اتخاذ القرارات	287
الفصل الرابع: الدراسة الميدانية	
المبحث الاول: نبذة تعريفية عن بنك النيل	303
المبحث الثاني: القوائم والتقارير المالية لبنك النيل إجراءات الدراسة الميدانية	208

المبحث الثالث: تحليل البيانات واختبار الفرضيات.	319
أولاً: النتائج	365
ثانياً: التوصيات	368
قائمة المصادر والمراجع	371
الملاحق	384

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
الجدول (1/ 1)	قائمة الدخل عن السنة المنتهية في	140
الجدول (1/ 2)	يوضح نموذج لقائمة دخل متعددة المراحل قائمة الدخل عن الفترة المالية من ..... إلى	142
الجدول (1/ 3)	يوضح نموذج لقائمة المركز المالي تعدها المنشأة في نهاية العام	160
الجدول (1/ 4)	قائمة التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في شركة	174
الجدول (1/ 5)	يوضح نموذج لقائمة القيمة المضافة	179
الجدول (4/ 1)	مقياس درجة الموافقة	321
الجدول (4/ 2)	نتائج اختبار ألفاكرنباخ لمقياس عبارات محور الفرضية الأولى	323
الجدول (4/ 3)	نتائج اختبار ألفا كرنباخ لمقياس عبارات محور الفرضية الثانية	324
الجدول (4/ 4)	نتائج اختبار ألفا كرنباخ لمقياس عبارات محور الفرضية الثالثة	325
الجدول (4/ 5)	نتائج اختبار ألفا كرنباخ لمقياس عبارات محاور الدراسة	326
الجدول (4/ 6)	الاستبيانات الموزعة والمعادة	327
الجدول (4/ 7)	يوضح التوزيع التكراري لإفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	327
الجدول (4/ 8)	يوضح التوزيع التكراري لإفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص الأكاديمي	328
الجدول (4/ 9)	يوضح التوزيع التكراري لإفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي	329
الجدول (4/ 10)	التوزيع التكراري لإفراد العينة وفق متغير سنوات الخبرة	330
الجدول (4/ 11)	التوزيع التكراري لإفراد العينة وفق متغير التدريب	331

الجدول (4/ 12)	التوزيع التكراري لإفراد العينة وفق إقفال حسابات تسوية تعديليه	332
الجدول (4/ 13)	التوزيع التكراري لعبارات المحور الأول: فرضية الدراسة الأولى	336
الجدول (4/ 14)	الإحصاء الوصفي لعبارات فرضية الدراسة الأولى	340
الجدول (4/ 15)	اختبار كاى تربيع لدلالة الفروق لعبارات محور فرضية الدراسة الأولى	341
الجدول (4/ 16)	التوزيع التكراري لعبارات المحور الثاني: فرضية الدراسة الثانية	345
الجدول (4/ 17)	الإحصاء الوصفي لعبارات فرضية الدراسة الثانية	349
الجدول (4/ 18)	اختبار كاى تربيع لدلالة الفروق لعبارات محور فرضية الدراسة الثانية	351
الجدول (4/ 19)	التوزيع التكراري لعبارات المحور الثالث: فرضية الدراسة الثالثة	354
الجدول (4/ 20)	الإحصاء الوصفي لعبارات فرضية الدراسة الثالثة	357
الجدول (4/ 21)	اختبار كاى تربيع لدلالة الفروق لعبارات محور فرضية الدراسة الثالثة	359
الجدول (4/ 22)	ملخص نتائج فروض الدراسة	362

قائمـة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
شكل (1/ 1)	درجة احتمال حدوث الحدث (ح)	188
شكل (1/ 2)	يوضح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	195
شكل (4/ 1)	عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	328
شكل (4/ 2)	أفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص الأكاديمي	329
شكل (4/ 3)	أفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي	330
شكل (4/ 4)	العينة وفق متغير سنوات الخبرة	331
شكل (4/ 5)	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير التدريب	332
شكل (4/ 6)	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق إقفال حسابات تسوية تعديليه	333

المقدمة

وتتضمن الآتي:
أولاً: الإطار المنهجي.
ثانياً: الدراسات السابقة.

أولاً: الإطار المنهجي:

تمهيد:

تمثل التقارير المالية عنصراً هاماً من عناصر الإدارة بوصفها أداة هامة مستخدمة في تحليل وشرح العديد من العلاقات المالية المتداخلة وبالتالي تحظى بالإهتمام الكافي من أطراف عديدة لتلك الأهمية، ولعل هذا الدور الذي تلعبه هذه التقارير يشير إلى المسئولية التي تتحملها الجهة المنتجة لهذه المعلومات ذات الإستخدام الأوسع في الحياة الإقتصادية وتأثيراتها في سير الحياة والأحداث الإقتصادية بصورة عامة والدور الذي يتوقع أن تتحمله تلك الجهات أن التقارير المالية التي يتم إعدادها من قبل الإدارة المالية والتي تمر بمجموعة من مراحل الإعداد خلال العام تتطلب أداء يحمل مواصفات النجاح لكل خطوة من خطوات الإعداد، إن القوائم المالية تعد وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها ومن ضمن هذه المبادئ مبدأ التكلفة التاريخية الذي من أسسه أن يتم الإعداد وفق تكلفة الإقتناء لحظة الحصول على الأصل التي تعد بالقيم التاريخية مما يجعل الحصول على الأصل أو نشوء الإلتزام أمر تاريخي وإمكانية الإعتماد عليها في العمليات والأحداث المستقبلية اللاحقة أمر يحتاج لإعادة النظر في حجم ومقادير البنود التي يتم قياسها في السابق إستنادا على المبادئ التقليدية، وهو ما جعل فكرة المحاسبة بالقيم الجارية أو المعدلة تاخذ مفهوما محاسبيا جديدا لقياس قيم النقود زمنيا ذا أهمية نسبية.

مشكلة البحث:

عملية إدارة النقد من العمليات المعقدة في الإدارة المالية بسبب حساسية السيولة والتوليفات المالية لإدارتها من حيث المقدار الذي يجب أن يتم الاحتفاظ به كهامش أمان والمبالغ التي تستثمر في أوجه الإستثمارات التي تديرها المؤسسات المالية، مشكلة الدراسة في عدم وفاء التقارير المالية التقليدية المعدة وفقا لمبدأ التكلفة

التاريخية بإحتياجات المستخدمين على إختلافاتهم الداخليين منهم والخارجيين، كما إن عمليات الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية تتعرض لمجموعة من التحديات التي تجعل من القوائم المالية غير فاعلة في أداء المتوقع منها أداؤه، فالمشكلة تكمن في عدم الإفصاح الكامل عن المحتويات الإعلامية لبنود التقارير المالية العادلة في فترات القراءة اللاحقة لتلك البنود، كما أن محتوى قيمة البنود لا يعبر عن القيم مما يجعلها غير فاعلة في أداء وظائفها المنوطة بها، والمشكلة أيضا في عدم إمكانية التمثيل للقيمة العادلة لحظة الإعداد، كما أن مشلكة الوفاء برأس المال الإنتاجي والتشغيلي للفترات اللاحقة للقوائم المالية يمثل فرق نقدي لا يتم إحتجاز أي مبالغ مالية لمقابلته وبالتالي فإن المشكلة تظهر عند وضع المخصصات والإحتياطيات للفترات المقبلة، والأسئلة التالية يمكن أن تضفي بعض الوضوح على شرح أبعاد المشكلة:

1. هل هناك محتوى إعلامي للأطراف من القوائم المالية المنشورة؟.
2. إلى أي مدى يفي المحتوى الإعلامي للتقارير المالية المنشورة بإحتياجات المستخدمين؟.
3. ما هي أسس إعداد القوائم المالية؟.
4. ما هي مشاكل الإفصاح في القوائم المالية التي تؤثر على المحتوى الإعلامي للأطراف المختلفة؟.
5. ما مدى صدق ما تمثله القوائم المالية للواقع وفقا لمعطيات ومتغيرات الظروف الإقتصادية؟.
6. هل يمكن إعداد قوائم مالية تحافظ على تطبيق أسس ومبادئ المحاسبة وتعطي نتائج وبيانات مفيدة ومحدثة زمنياً؟.

أهداف البحث:

هدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

1. استعراض القوائم المالية .
2. القاء الضوء على مفاهيم المحافظة على رأس المال.
3. استعراض أسس إعداد القوائم المالية.
4. معرفة الإفصاح من حيث الأنواع.

أهمية البحث:

يناقش جوهر التطبيق المحاسبي وإعداد القوائم المالية ويعمل على إقتراح وسائل بإمكانها تلافي العيوب الجوهرية للتقارير المالية المنشورة، إبراز أهم ملامح القصور في القوائم المالية المنشورة وضرورة إعداد القوائم المالية بالشكل الذي يزيد من أعداد المستثمرين والدائنين الذين يتخذون قراراتهم بناء على المعلومات المنشورة في القوائم المالية، تنبيه المحاسبين إلى ضرورة تطبيق أعلى درجة من الثقة في القوائم المالية المنشورة ودعم المكتبة العربية والسودانية.

فرضيات البحث:

قام البحث على ثلاثة فرضيات هي:

1. يؤثر مبدا التكلفة التاريخية سلبا على إعداد القوائم المالية ذات القيم العادلة.
2. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين القوائم المالية المعدلة وبين الأسعار العادلة للأسهم المعروضة للبيع في المؤسسات المالية.
3. يؤدي تعديل القوائم المالية بالقيمة الزمنية للنقود الى زيادة كفاءة الأداء المالي في المؤسسات المالية مما يؤثر علي إتخاذ القرارات.

مناهج البحث:

تم إستخدام مجموعة من المناهج العلمية ذات الصلة بالموضوع فإستخدم الباحث المنهج الإستنباطي والإستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي المقارن.

مصادر البيانات:

إستخدم الباحث مجموعة من الأدوات التي تساعد على إختبار الفرضيات والإجابة علي مجموعة من المتغيرات الجزئية في الفرضيات الأساسية للبحث، فتم إستخدام القوائم المالية للبنك محل الدراسة لعرض نماذجها الفعلية وتحليل الإستبيان كما إستخدمت الملاحظة.

حدود البحث

عينة الدراسة الميدانية شمل البحث الحدود المكانية: بنك التنمية التعاوني الاسلامي سابقا بنك النيل حالياً.

الحدود الزمانية: القوائم المالية الفترة من 2007 الى 2010م.

الحدود البشرية: تمت إجراءات الدراسة على موظفي بنك التنمية التعاوني الإسلامي سابقا بنك النيل للتجارة حاليا .

هيكل البحث:

تم تقسيم البحث إلى مقدمة وأربع فصول إحتوت المقدمة على تمهيد ومشكلة البحث وأهدافه وأهميته وفرضيات البحث والمناهج العلمية وأدوات البحث وحدوده الزمانية والمكانية والبشرية ومن ثم التطرق لمجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث وإحتوى الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة المالية والتقارير المالية وجاء في مبحثين المبحث الأول: نشأة وتطور المحاسبة وأهداف المحاسبة، المبحث الثاني التقارير المالية.

جاء الفصل الثاني بعنوان اتخاذ القرارات ويقع في ثلاثة مباحث المبحث الأول: مفهوم وأساليب إتخاذ القرارات، المبحث الثاني: أنواع القرارات ومراحلها ومعاييرها، المبحث الثالث: مفهوم وأنواع القرارات الاستثمارية.

أما الفصل الثالث جاء بعنوان المؤسسات المالية واشتمل على ثلاثة مباحث، المبحث الأول: المؤسسات المالية، والمبحث الثاني أوجه القصور في التقارير المالية المنشورة وجاء المبحث الثالث بعنوان آثار قصور التقارير المالية في اتخاذ القرارات.

شمل الفصل الرابع والأخير الدراسة الميدانية وضم ثلاثة مباحث المبحث الأول نبذة تعريفة عن بنك النيل. المبحث الثاني القوائم والتقارير المالية لبنك النيل إجراءات الدراسة الميدانية أما المبحث الثالث تناول تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

ومن ثم أخيراً النتائج والتوصيات وقائمة المصادر والمراجع والملاحق.

ثانياً: الدراسات السابقة:

يستعرض الباحث مجموعة من الدراسات السابقة حول محاور الموضوع.

دراسة الهادي آدم محمد إبراهيم[1]:

تناولت الدراسة المحاسبة عن تغيرات الأسعار، هدفت الدراسة إلى معرفة آثار تغير الأسعار علي القوائم المالية المعدة وفق مبدأ التكلفة التاريخية وتناولت الدراسة أيضاً المحاسبة في ظل فروض مبادئ محاسبة التكلفة التاريخية والفروض التي تحد من حرية المحاسب في تعديل القوائم المالية حتى تتماشى مع تغيرات مستويات الأسعار (فرض الاستمرارية – فرض الدورية – فرض وحدة القياس) احتوت الدراسة على نماذج تعديل القوائم المالية وفقاً لتقلبات الأسعار (نماذج محاسبية معاصرة ونماذج المحاسبة الإسلامية).

هدفت الدراسة إلى إظهار مدى وفاء محاسبة التكلفة التاريخية بحاجات الإدارة ومستخدمي القوائم المالية.

إختبرت الدراسة الفرضيات الاتية :

1–نتيجة تغيرات الأسعار نحو الارتفاع منذ بداية الحرب العالمية الأولى مما أدي إلى أن تكون بيانات القوائم المالية المعدة وفقاً للتكلفة التاريخية مضللة وتعطي صورة غير صادقة لمستخدمي القوائم المالية.

2–الفكر الإسلامي كان له فضل السبق في إرساء نماذج مبادئ القيم على أساس القيم الجارية، إن المحاسبة عن تغيرات الأسعار تعنى باحتياجات مستخدمي القوائم المالية.

أوصت الدراسة بضرورة البحث عن بديل يعكس اثر تغيرات الأسعار في ظل التضخم علي القوائم المالية وذلك لمساعدة مستخدمي هذه القوائم في إتخاذ القرارات السليمة.

تناولت الدراسة المحاسبة عن تغيرات الاسعار، بينما تناولت هذه الدراسة قصور التقارير المالية المنشورة وأثرها في إتخاذ القرارت في المؤسسات المالية.

---

[1] الهادي آدم محمد إبراهيم، المحاسبة عن تغيرات الأسعار، دراسة تطبيقية، (الخرطوم: جامعة امدرمان الإسلامية، كلية العلوم الإدارية رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة)، 1997م.

دراسة صلاح علي أحمد محمد 2000م[1]:

تتمثل مشكلة الدراسة في تأثير المعلومات المحاسبية على أسعار الأسهم، حيث يعتمد على هذه المعلومات في تحديد القيمة الحقيقية للسهم في البورصة على أساس علمي، ومن خلال بدائل القياس والتقويم المحاسبي المتاحة، هدفت الدراسة للتعرف على مفهوم الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية من خلال العديد من الدراسات التي أعدتها المنظمات والهيئات والمجامع العلمية، إضافة للأبحاث التي أعدها العديد من المهتمين بالفكر المحاسبي، ومن ثم إختبار مدى توافر هذه الخصائص النوعية في القوائم المالية المنشورة لشركات المساهمة العامة المسجلة في سوق الخرطوم للأوراق المالية وإختبار مدى كفاءة السوق.

لتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار مدى صحة الفروض الآتية:-

الخصائص النوعية الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية هي الأساس الذي يعتمد عليه لتقويم مستوى جودة هذه المعلومات.

تؤثر الظروف الإقتصادية العامة والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على مستوي كفاءة سوق المال.

تتوفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

لقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:-

أظهرت الدراسة تأثير المعلومات بصورة عامة والمعلومات المحاسبية على وجه الخصوص إضافة إلى الظروف الاقتصادية العامة وتأثيرها على كفاءة ونشاط السوق.

وجود معايير محاسبية ملزمة تحد من المرونة المتاحة للإدارة في الإختيار لبدائل القياس والتقويم المحاسبي.

---

[1] صلاح علي أحمد محمد، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لمقابلة احتياجات سوق المال، دراسة تحليلية تطبيقية على سوق الخرطوم للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا، 2000م.

غياب دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في إتخاذ قرارات الإستثمار المرتبطة بشراء أو بيع الأوراق المالية متمثلة في عدم ملاءمة القوائم المنشورة من حيث توقيت ودورية تلك القوائم أو ضعف درجة الإفصاح أو حتى الصعوبة في الحصول على البيانات والمعلومات المحاسبية التي تعين في اتخاذ القرار.

كما قدمت الدراسة توصيات منها:-

إلزام الشركات المسجلة بسوق الخرطوم للأوراق المالية بإصدار قوائم مالية ربع سنوية توفر هذه القوائم السرعة للمستخدم وتساعده على تخفيض درجة عدم التأكد وتحسين مقدرته على التنبؤ بالمستقبل.

إلزام كافة الشركات المسجلة بالسوق بالإفصاح الإجباري عن تنبؤات الإدارة، لأن غياب هذا الإفصاح يخلق سوقاً للمعومات لا يستفيد منه غير القادرين على تحمل تكاليف البحث عن هذه المعلومات.

إلزام الشركات المسجلة بتضمين قائمة التدفقات النقدية ضمن القوائم المالية الأساسية، حيث تعد هذه القائمة أفضل مقياس لتقويم أداء الشركات لكونها أقل خضوعاً للتحريف باستخدام الطرق المحاسبية البديلة التي تلجأ لها إدارات الشركات، وذلك مقارنة بصافي الدخل.

تناولت هذه الدراسة أثر المعلومات المالية على أسعار الأسهم والتعرف على مفهوم الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية من خلال العديد من الدراسات التي أعدتها المنظمات والهيئات والمجامع العلمية، إضافة للأبحاث التي أعدها العديد من المهتمين بالفكر المحاسبي. بينما تناولت هذه الدراسة قصور التقارير المالية المنشورة وأثرها في إتخاذ القرارات في المؤسسات المالية.

دراسة خالد محمد آدم عبد الجليل 2002م[1]:

يتناول البحث تقييم الأوراق المالية من وجهة النظر المحاسبية بغرض المحاولة في توحيد الآراء المختلفة التي يتبعها المحاسبون في تقييم الأوراق المالية من خلال الطرق المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وقد تناول البحث سوق الخرطوم للأوراق المالية كدراسة حالة وذلك من خلال الشركات المدرجة بالسوق خلال الفترة من 1995-2000م.

مشكلة الدراسة أن المعايير المحاسبية المتبعة في تقييم الإستثمارات في الأوراق المالية لا تختلف عن تلك المتبعة في تقييم الأصول الثابتة الملموسة، علي الرغم من درجة الإختلاف الواضحة بينها والمتمثلة في تعرض الأولى لكثير من المخاطر التشغيلية والمالية وقد ضاعف من هذه المشكلة مشكلة أخرى تتعلق بفشل المعايير المحاسبية في الوصول إلي صياغة واضحة طوال السنوات السابقة لتقييم الأوراق المالية.

يهدف البحث إلي تحديد العوامل المختلفة التي تؤثر علي قيمة الورقة المالية وتوضيح مدى كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية المختلفة في الوصول لقيمة حقيقية وعادلة للأوراق المالية من خلال قوى العرض والطلب.

تبعث أهمية البحث من أهمية الأوراق المالية والتي تمثل جزءاً كبيراً في رأس مال الشركات وبالتالي فإن التقييم الصحيح لهذه الأوراق المالية يعتبر أمراً بالغ الأهمية والحساسية معاً فهبوط أو إرتفاع قيمة الأسهم والسندات يؤثر تأثيراً مباشراً علي مقدرة الشركة في الحصول علي التمويل. مما يستلزم أن تستخدم الشركات طرق ووسائل فعالة في عملية التقييم في ظل آليات السوق الحر، وهذا يدخل في إطار تنافس الشركات فيما بينها لجذب المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال، حيث أن التمويل يعتبر قضية في غاية الأهمية.

---

[1] خالد محمد آدم عبد الجليل، تقييم الأوراق المالية من وجهة النظر المحاسبية بالتركيز لي سوق الخرطوم للأوراق المالية، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا رسالة ماجستير غير منشورة)، 2002م.

إختبرت الدراسة عدد من الفرضيات:

إستخدام القيمة العادلة في قياس قيم الأوراق المالية يؤدي إلي أن تكون القوائم المالية أكثر صدقاً وعدالة.

عدم فعالية سوق الخرطوم للأوراق المالية لا تمكن من الوصول إلي الأسعار العادلة للأوراق المالية.

ارتفاع القيمة السوقية للشركات يؤدي إلي تداول أسهمها بالسوق بصورة فعالة الشيء الذي يمكن من إستخدام هذه القيمة السوقية كقيمة عادلة.

توصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج أهمها:

تقييم الإستثمارات علي أساس القيمة العادلة تعتبر الصيغة المثلى في تقييم الأوراق المالية، علي الرغم من صعوبة تطبيقه في الوقت الحالي.

هنالك العديد من العوامل التي تحد وتقلل من كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية، وأهم هذه العوامل هو عدم توفر القدر المناسب من الشفافية المطلوبة.

أوصت الدراسة بعدة توصيات منها:

إتباع التقييم علي أساس القيمة العادلة للأوراق المالية، والإجتهاد على إزالة المعوقات التي تحول دون ذلك.

من الضروري أن يتم إعتماد صيغ مقبولة مهنياً في تقييم الأوراق المالية للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، حتى تكون مرشدة للمستثمرين.

تناولت الدراسة تحديد العوامل المختلفة التي تؤثر علي قيمة الورقة المالية وتوضيح مدى كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية المختلفة في الوصول لقيمة حقيقية وعادلة للأوراق المالية من خلال قوى العرض والطلب. بينما تناولت هذه الدراسة قصور التقارير المالية المنشورة وأثرها في إتخاذ القرارات في المؤسسات المالية.

صلاح علي أحمد محمد 2002م[1]:

تتمثل مشكلة الدراسة في عدم كفاءة المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، والتي يعاني منها متخذ القرار الإستثماري في الأوراق المالية.

قامت الدراسة على إختبار مدى صحة الفروض الآتية:-

تعتبر المعلومات المحاسبية إحدى أهم العوامل المؤثرة على قرارات الإستثمار، ودرجة المخاطرة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

هناك إرتباط وثيق بين عائد السهم وعائد السوق (المتوسط المرجح للمحفظة) من جهة، وبين العائد المحاسبي للشركات المتمثلة في عينة البحث (صافي الربح بعد الضرائب) ومتوسط العائد المحاسبي المرجح للمحفظة من جهة أخرى.

لا توجد علاقة بين المخاطر السوقية والمخاطر المرتطبة بالمعلومات المحاسبية.

لا توجد علاقة بين المتوسط المرجح للعائد المحاسبي والمخاطر السوقية.

يتصف الإستثمار في أسهم الشركات المسجلة بسوق الخرطوم للأوراق المالية بدرجة عالية من المخاطرة.

حيث أثبتت الدراسة صحة كل من الفرضية الأولى والثانية والخامسة، كما لم تثبت صحة الفرضيتين الثالثة والرابعة.

لقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

إعتماد المستثمر على المعلومات المحاسبية على الرغم من عدم كفاءتها لإتخاذ قراره الإستثماري.

وجود علاقة معنوية بين بيتا السوق وبين بيتا المحاسبة.

وجود علاقة ارتباط موجب تام بين المتوسط المرجح للعائد المحاسبي والمخاطر السوقية.

---

[1] صلاح علي أحمد محمد، المعلومات المحاسبية وأثرها على قرارات الاستثمار في سوق المال، دراسة تحليلية تطبيقية على سوق الخرطوم للأوراق المالية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جماعة أم درمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا، 2002م.

وجود خصائص مؤثرة على نشاط السوق تمثلت في محدودية التعامل ومشكلة إحجام الشركات المسجلة في السوق.

كما توصلت الدراسة إلى عدة توصيات منها:-

إلزام الشركات المسجلة بسوق الخرطوم للأوراق المالية بتطبيق معايير محاسبية تلائم طبيعة إحتياجات المستخدم النهائي.

التركيز على تطبيق مفهوم التدفقات النقدية في القوائم المالية وأهميته لاتخاذ قرار الإستثمار.

لابد من إظهار المعلومات المحاسبية والمالية ذات الأثر الكبير بشكل واضح ومحدد في القوائم المالية للشركات المساهمة، وذلك لتأثيرها الواضح في تحديد المخاطر المنتظمة.

لابد أن تضع سوق الخرطوم للأوراق المالية أهمية بالغة للمعلومات التي تعتبر أساس يعتمد عليه المستثمر في إتخاذ قراره الإستثماري.

أوضحت الدراسة أثر التقارير المالية الدورية على قرارات المستثمرين عند حصولهم على المعلومات التي توفرها لهم في الوقت المناسب.

تناولت الدراسة عدم كفاءة المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، والتي يعاني منها متخذ القرار الإستثماري في الأوراق المالية. بينما إهتمت هذه الدراسة بقصور التقارير المالية المنشورة وأثرها في إتخاذ القرارات في المؤسسات المالية .

دراسة نجوى محمد بحر الدين (2003م)[1]:

تهدف الدراسة إلى معرفة أثر تغيرات الأسعار بغرض بيان أثر إرتفاع المستوى العام للاسعار علي عناصر القوائم المالية، وبيان أهميتها كمصدر للمعلومات بهدف إتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة. وتمثلت مشكلة البحث في تجاهل أثر إرتفاع المستوى العام للأسعار عند إعداد القوائم المالية، الأمر الذي أدى إلى عدم صحة وواقعية هذه القوائم والقرارات التي تستند عليها وعدم قابليتها للمقارنة.

إعتمدت الدراسة الفروض الآتية :

هناك بعض الفروض والمعايير التي لا تلاءم ظاهرة التضخم والبعض الآخر يحتاج الى تعديل لتواكب حالات تغيرات الأسعار، يؤثر التضخم علي بنود القوائم المالية التقليدية (التاريخية) مما يجعلها مضللة للمستخدم ولذلك تفقد المعلومات الصدق في التعبير والملائمة لعملية اتخاذ القرارات وقابلية المقارنة للمستخدم.

هناك نماذج متعددة تعالج اثر التضخم علي القوائم المالية، الا أنها تختلف في طريقة المعالجة ومفهوم المحافظة على رأس المال مما يترتب عليها صعوبة الفهم من قبل المستخدم، إن المعلومات المالية الواردة بالقوائم المالية التاريخية التي تعدها معظم الشركات التي تتداول أسهمها في سوق الخرطوم للأوراق المالية لا تعكس القيمة البيعية العادلة للأوراق المالية.

توصلت الدراسة إلى أن نموذج التغيرات النسبية في الأسعار والذي يجمع بين مزايا النموذجين (التكلفة التاريخية والتكلفة الجارية) يعتبر أكثر تعقيداً وتكلفة،

وقد أوصت الدراسة بضرورة تطوير النظام المحاسبي التقليدي وأخذ مستوى الأسعار في الاعتبار.

تناولت الدراسة أثر إرتفاع المستوى العام للأسعار علي عناصر القوائم المالية وبيان أهمية القوائم المالية كمصدر للمعلومات بينما تناولت هذه الدراسة قصور التقارير المالية المنشورة وأثرها في إتخاذ القرارات في المؤسسات المالية.

---

[1] نجوى محمد بحر الدين، اثر التضخم علي القوائم المالية، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا رسالة دكتوراه محاسبة غير منشورة)، 2003م.

دراسة عبد المجيد عبد الرحيم علي 2003م[1]:

تناولت هذه الدراسة مشكلة عدم توفر المعلومات المحاسبية التي يتم نشرها في التقارير المالية السنوية وعدم ملاءمتها لاحتياجات المتعاملين في سوق المال.

تأتي أهمية هذه الدراسة في التعريف على دور التقارير المالية الدورية في تنشيط كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية، كما تهدف إلى اقتراح الحلول التي تساهم في تنشيط كفاءة السوق.

إفترضت الدراسة الفرضيات الآتية:-

تؤثر المعلومات التي توفرها التقارير المالية الدورية على أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية.

تعتمد كفاءة سوق المال على المعلومات التي ترد في التقارير المالية.

ضعف كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية.

يتطلب تنشيط سوق الخرطوم للأوراق المالية توفر عدة مقومات.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:-

تقوم التقارير المالية الدورية بتوفير معلومات حديثة بصورة دورية وبالسرعة المناسبة، تفيد في التأثير على أسعار الأوراق المالية في السوق المالي.

تعتبر المعلومات المحاسبية من العوامل المهمة في تحقيق كفاءة سوق المال، كما أن المعلومات التي ترد في التقارير والقوائم المالية في الوقت المنساب ينعكس أثرها بصورة سريعة على أسعار الأوراق المالية في سوق المال.

التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية لا تعطي صورة واضحة عن الموقف الحقيقي للشركة، كما لا تفيد بالتنبؤ بمخاطر الإستثمار في الأوراق المالية.

تنشيط كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية يتطلب الإفصاح عن تنبؤات الإدارة المستقبلية.

توصلت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها:-

---

[1] عبد المجيد عبد الرحيم علي ، دور التقارير المالية الدورية في تنشيط كفاءة سوق الأوراق المالية (دراسة تحليلية تطبيقية) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا، 2003م.

ضرورة إلزام الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية بتقديم تقارير مالية دورية توفر المعلومات التي تمكن المستثمرين في سوق الخرطوم للأوراق المالية من إتخاذ قراراتهم الإستثمارية السليمة.

يجب أن تفصح الشركات المدرجة أسهمها في سوق الخرطوم للأوراق المالية عن تنبؤات الإدارة المستقبلية.

يجب أن تقوم الشركات بتضمين تقاريرها المالية قائمة التدفقات النقدية بإعتبارها مقياس جيد لأداء الشركات.

يجب أن تحتوي التقارير المالية على معلومات تفيد المستثمر في تحديد مخاطر الإستثمار في الأوراق المالية.

يجب الإفصاح في التقارير الدورية عن كافة المعلومات التي تعطي صورة واضحة عن الموقف المالي للشركات المدرجة أسهمها في سوق المال.

تناولت هذه الدراسة مشكلة عدم توفر المعلومات المحاسبية التي يتم نشرها في التقارير المالية السنوية وعدم ملاءمتها لاحتياجات المتعاملين في سوق المال.

تأتي أهمية هذه الدراسة في التعريف على دور التقارير المالية الدورية في تنشيط كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية، كما تهدف إلى اقتراح الحلول التي تساهم في تنشيط كفاءة السوق.

بينما تناولت هذه الدراسة قصور التقارير المالية المنشورة وأثرها في إتخاذ القرارات في المؤسسات المالية.

دراسة فتح الإله محمد أحمد محمد 2004م[1]:

تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية تحديد سعر السهم في سوق رأس المال إعتماداً على المعلومات المالية وتحديد المعلومات المحاسبية المؤثرة في توجيه قرارات المستثمرين.

هدفت الدراسة إلى تحديد نوعية ومصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون في سوق رأس المال في إتخاذ القرارات الخاصة بشراء وبيع الأسهم وأهميتها في إتخاذ القرارات الإستثمارية وأثرها على أسعار أسهم الشركات المتداولة في سوق رأس المال.

قامت الدراسة على إختبار مدى صحة الفروض الآتية:-

إن المعلومات المحاسبية المتوفرة في القوائم المالية المنشورة من قبل الشركات التي تتداول أسهمها في سوق الخرطوم للأوراق المالية غير ملائمة لإتخاذ قرار تقويم أداء الشركات مما يؤثر على أسعار الأسهم بالسوق.

المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية لها فاعلية في تخفيض درجة عدم التأكد والتنبؤ بمخاطر الإستثمار مما يؤثر على أسعار الأسهم المتداولة في أسواق الأوراق المالية.

الإفصاح عن تنبؤات الإدارة يزيد كفاءة اتخاذ القرارات الإستثمارية في سوق الخرطوم للأوراق المالية، مما يؤثر على سعر السهم.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:-

قصور القوائم المالية المنشورة داخل سوق الخرطوم للأوراق المالية في توفير القدر المناسب من المعلومات المحاسبية التي يمكن أن يعتمد عليها المستثمرين عند إتخاذ قرار الإستثمار في أسهم الشركات المتداولة داخل السوق والتنبؤ بمخاطر الإستثمار.

سوق الخرطوم للأوراق المالية غير كفء بالقدر المطلوب.

تنبؤات الإدارة وخططها المستقبلية تؤثر على أسعار أسهم الشركات المتداولة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

---

[1] فتح الإله محمد أحمد محمد ، دور المعلومات المحاسبية في تحديد سعر السهم (دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية)، بحث تكميلي، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، 2004م.

الشركات المدرجة في سوق الخروم للأوراق المالية لا توفر التقارير المالية الفترية بصورة منتظمة وتعتمد على التقارير السنوية التي لا تلبي إحتياجات المستثمرين المتعلقة بالتنبؤ بمخاطر الإستثمار في الأسهم.

كما توصلت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها:-

ضرورة إفصاح الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية عن التنبؤات بالمستقبل وخططها المستقبلية بشكل مقبول ومناسب.

العمل على تطوير التقارير والقوائم المالية المنشورة حالياً حتى تغطي فجوة المعلومات لدى المتعاملين داخل سوق الخرطوم للأوراق المالية.

ضرورة إلزام الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية بأخذ التضخم في الحسبان عند إعداد القوائم المالية.

العمل على تفعيل دائرة الدراسات والإعلام بسوق الخرطوم للأوراق المالية عن طريق إقامة السمنارات والندوات والأوراق العلمية لنشر ثقافة الإستثمار في الأوراق المالية بين جمهور المواطنين.

تناولت هذه الدراسة مشكلة عدم توفر المعلومات المحاسبية التي يتم نشرها في التقارير المالية السنوية وعدم ملاءمتها لاحتياجات المتعاملين في سوق المال.

كما قامت بالتعريف بدور التقارير المالية الدورية في تنشيط كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية، كما تهدف إلى اقتراح الحلول التي تساهم في تنشيط كفاءة السوق. بينما تناولت هذه الدراسة قصور التقارير المالية المنشورة وأثرها في إتخاذ القرارات في المؤسسات المالية.

دراسة مأمون مهدي سبيل 2004م[1]:

تمثلت مشكلة الدراسة في دراسة جدوى التقارير والقوائم المالية المنشورة للمستثمرين بسوق الخرطوم للأوراق المالية بالسودان، ودرجة إسهام هذه التقارير والقوائم المالية في جذب الإستثمارات الأجنبية لسوق المال.

إهتمت هذه الدراسة بالنظر إلى مدى فاعلية وكفاءة التقارير والقوائم المالية المنشورة في التأثير على قرارات الإستثمار الأجنبي بأسواق المال بالدول النامية بالتطبيق على سوق الخرطوم للأوراق المالية. تنبع أهمية هذه الدراسة من أنها تبحث في أحد عوامل جذب الإستثمارات الأجنبية لسوق رأس المال بالبلاد.

هدفت الدراسة إلى بيان أثر التقارير المالية المنشورة في جذب الإستثمارات الخارجية لأسواق رأس المال في الدول النامية وبصفة خاصة لسوق الخرطوم للأوراق المالية.

بنيت الدراسة على الفرضيات التالية:-

يعتمد المستثمرين الأجانب في قراراتهم بدرجة كبيرة على مصادر ونوعية المعلومات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية المنشورة بأسواق الأوراق المالية.

مدى الشفافية والمصداقية التي تتوفر في المعلومات المحاسبية المفصح عنها، تؤثر بصورة كبيرة على مستوي كفاءة السوق المالية وبالتالي جذب مزيد من الإستثمارات الأجنبية.

هناك الكثير من العوامل المؤثرة على قرارات المستثمرين الأجانب في أسواق الأوراق المالية.

توصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها ما يلي:-

أن التقارير المالية المنشورة هي المصدر الرئيسي للحصول على المعلومات بغرض الإستثمار في أسواق الأوراق المالية، وتنعكس المعلومات المحاسبية الواردة إلى السوق على أسعار الأسهم وبقية الأوراق المالية بصورة فورية، لذا من الضروري

---

[1] مأمون مهدي سبيل، دور التقارير المالية المنشورة في جذب الاستثمارات الأجنبية لأسواق المال بالدول النامية، دارسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2004م.

نشر التقارير المالية في توقيت ملائم حتى لو كان ذلك على حساب الدقة في المعلومات المنشورة لأجل فائدة وترشيد القرار الإستثماري، ويؤيد ذلك صحة الفرضية الأولى.

نقص درجة الشفافية وعدم التشدد في التقارير والقوائم المالية المنشورة بسوق الخرطوم للأوراق المالية تسبب في تدني مستوي الإفصاح المحاسبي، وبصفة خاصة عن المعومات التي تساعد على التنبؤ بمستقبل أداء الشركات وتوقعات الأرباح وتقدير درجة مخاطر الإستثمار في الأسهم مما إنعكس سلباً على كفاءة السوق المالية وإستقطاب الإستثمارات الأجنبية، يؤكد ذلك صحة الفرضية الثانية.

أن هناك عدة عوامل تؤثر على كفاءة السوق المالية، وبالتالي قرارات المستثمرين الأجانب بالسوق، مثل جودة المعلومات المحاسبية، مستوي الإفصاح المحاسبي، الأوضاع السياسية العامة، الظروف الإقتصادية بالدولة وقوانين ولوائح السوق المالية، ويؤيد ذلك صحة الفرضية الثالثة. وأوصت هذه الدراسة بالآتي:-

ضرورة توفير الجهات المسئولة بالدولة كافة البيانات والمعلومات المالية والإحصائية وغيرها اللازمة والمطلوبة للمستثمرين الأجانب والمحللين الماليين بأسواق الأوراق المالية ، على أن تتضمن معلومات عن الحالة الإقتصادية بالدولة والظروف السياسية المحلية والإقليمية ومعلومات عن البيئة القانونية والإجتماعية بالبلاد.

تبني سوق الخرطوم للأوراق المالية لبرامج توعية إقتصادية وإستثمارية لجمهور المستثمرين لزيادة الوعي والثقافة الإستثمارية، مما يسهم في ترشيد القرارات الإستثمارية وتوجيه الموارد بكفاءة نحو الإستخدام الأمثل.

أن تقوم الجهات المسئولة بالدولة بالعمل على حث الشركات المدرجة قيد أسهمها بسوق الخرطوم للأوراق المالية بالإلتزام بالمعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات التناسق المحاسبي الدولي وذلك بإعداد ونشر تقارير مالية تتوافق مع متطلبات المستثمرين الأجانب ومقبولة دولياً، حتى لو دعي الأمر لإعداد قوائم مالية متكاملة وفق المعايير المحاسبية الدولية.

إهتمت هذه الدراسة بالنظر إلى مدى فاعلية وكفاءة التقارير والقوائم المالية المنشورة في التأثير على قرارات الإستثمار الأجنبي بأسواق المال بالدول النامية بالتطبيق على

سوق الخرطوم للأوراق المالية. بينما إهتمت هذه الدراسة بقصور التقارير المالية المنشورة وأثرها في إتخاذ القرارات في المؤسسات المالية.

دراسة عبد الرحيم عبد الله احمد (2004م)[1]:

تعد مشكلة هذه الدراسة في أن القوائم المالية من المصادر لاتخاذ القرارات التمويلية والاستثمارية وغالباً ما تكون هذه القوائم معدة وفقاً للتكلفة التاريخية. وأن عرض القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية تحت كل الظروف لا يتصف بالملائمة وقليل في العدالة، كما تركزت أهمية البحث في مدى سلامة البيانات المعدة وفقاً للتكلفة التاريخية وإمكانية الاعتماد عليها في ترشيد وإتخاذ القرارات وكذلك معالجة البيانات وفقاً للتغير السنوي العام للأسعار ويعطي عرض أكثر مصداقية وعدالة حتى يتم الوصول لنتائج الأعمال والمركز المالي الصحيح.

أما أهداف البحث فقد تمثلت في الآتي:

عرض البيانات المالية بصورة صادقة وعادلة.

توفير أسس وأساليب لتقييم كفاءة الأداء.

تمثلت الفرضيات في الآتي:

تؤثر المبادئ المحاسبية علي معلومات القوائم المالية في حالة التضخم.

يؤثر التضخم على بنود القوائم المالية التقليدية التاريخية مما يجعلها مضللة للمستخدم.

أما النتائج التي تم التوصل إليها:

يتسبب التضخم في وحدة القياس في مشاكل الإفصاح وعرض بيانات القوائم المالية.

إن نموذج محاسبة التكلفة التاريخية والتي تستخدم في إعداد القوائم المالية يؤدي إلى ظهور تباعد ما بين قيم العناصر والتي تحتويها هذه القوائم وبين القوائم وبين قيمتها الحقيقية والمقاسة عن طريق بدائل أخرى.

أما التوصيات التي أوصت بها الدراسة:

معالجة الاصول الثابتة المعدة وفقاً للتكلفة التاريخية للقيم الصحيحة والعادلة حتى يتم الحصول علي قسط إهلاك يكفي تجديد تلك الأصول. والمحافظة علي الطاقة الإنتاجية نهاية الفترة.

---

[1] عبد الرحيم عبد الله احمد، التضخم النقدي وأثره على معلومات القوائم المالية، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا بحث تكميلي ماجستير محاسبة وتمويل غير منشور)، 2004م.

نسبة لوجود عدة إضافات بين النتائج ونتائج بدائل القياس الأخرى عليه (يجب) ان تؤخذ هذه الاختلافات بعين الاعتبار.

لمعالجة أثر البيانات المالية وفق نموذج التكلفة التاريخية تتبع إحدى طرق القياس البديلة منها محاسبة المستوى العام للأسعار ومحاسبة القيمة الجارية.

تميزت الدراسة بانها ركزت علي مدى تأثير التضخم علي قرارات مستخدمي القوائم المالية، بينما تناولت هذه الدراسة قصور التقارير المالية المنشورة وأثرها في اتخاذ القرارات في المؤسسات المالية.

دراسة المقام محمد منصور عبودي (2004م)[1]:

اتخاذ القرار هو اختيار بديل معين من عدة بدائل متاحة، يتم تقييمها على أساس توقعات معينة لمتخذ القرار، وأن المفاضلة بين هذه البدائل تتطلب ضرورة توفير مجموعة من المعلومات التي يعتمد عليها متخذ القرار لإجراء هذه المفاضلة وقرار منح التمويل من القرارات التي تحتاج إلى مهارة علمية وعملية تساعد على انتقاء المعلومات التي تكشف عن نوعية المخاطر المتعلقة بأي نوع من أنواع التمويل. المعلومات المحاسبية شأنها شأن أي معلومات أخرى تساهم في زيادة المعرفة وتخفيض مخاطر عدم التأكد المصاحبة لعملية اتخاذ القرار.

الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على خصائص البيانات والمعلومات المحاسبية وكيفية الاستفادة منها في اتخاذ قرار التمويل في المؤسسات المصرفية وتسليط الضوء على مخاطر التمويل وكيفية تجنب تلك المخاطر.

أهم الفرضيات التي قامت عليها الدراسة أن المعلومات المحاسبية تعد أحد المصادر الهامة التي يعتمد عليها متخذو قرارات منح التمويل في المؤسسات المالية.

خرجت الدراسة بالعديد من النتائج أبرزها ما يلي:

أن سلامة ودقة التحليلات المالية للقوائم المالية لنشاط العميل تعد أساس بناء قرار التمويل.

البت في طلب العميل للتمويل لا يعتمد فقط على الأرقام أو المعلومات التي تفصح عنها القوائم المالية لنشاط العميل وإنما يتطلب الحصول على معلومات إضافية مثل سوق السلعة، الظروف الاقتصادية، السياسة التمويلية وغيرها.

في ضوء نتائج الدراسة خرجت الدراسة بعدة توصيات:

حسن اختيار الكوادر البشرية المؤهلة للقيام بالعمل المصرفي على أفضل وجه.

الإلتزام بمحفظة التمويل للبنك وذلك بهدف توزيع المخاطر وتجنب مخاطر التركيز على منطقة جغرافية معينة أو قطاع اقتصادي معين أو عملاء بعينهم.

---

[1] المقام محمد منصور عبودي، دور البيانات والمعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات التمويل في المؤسسات المصرفية، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة)، 2004م

هدفت الدراسة إلى التعرف على خصائص المعلومات المحاسبية وكيفية الاستفادة منها في اتخاذ قرار منح التمويل المصرفي. بينما ركزت هذه الدراسة علي قصور التقارير المالية المنشورة وأثرها في إتخاذ القرارات في المؤسسات المالية.

دراسة عبد الشكور عبد الله الفرا 2005م[1]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية دور البيانات والتقارير والمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإستثمار ومدى الإعتماد على البيانات والمعلومات المحاسبية المناسبة والملائمة في مراحل إتخاذ القرارات الاستثمارية في الطاقات الإنتاجية للمشروعات الإستثمارية الصناعية السعودية.

بنيت هذه الدراسة على عدد من الفرضيات منها:

يعتمد ظهور عدد من الأفكار الإستثمارية لدى المستثمرين على توفير البيانات والمعلومات المناسبة والملائمة.

توفر البيانات والمعلومات المحاسبية المناسبة والملائمة يؤدي إلى نجاح دراسات الجدوى المالية والفنية للمشروعات الإستثمارية الصناعية.

إستخدام الطرق والأساليب العلمية وتطوير معايير التقارير المالية يؤثر على كفاءة عملية التقويم المالي للمشروعات الإستثمارية الصناعية.

توصلت الدراسة الى عدد من النتائج منها:

كل المشروعات الإستثمارية الصناعية السعودية موضع البحث إعتمدت على البيانات المعلومات المناسبة والملائمة في ظهور الأفكار الإستثمارية.

معظم المشروعات الإستثمارية الصناعية السعودية موضوع البحث إستخدمت البيانات والمعلومات المحاسبية في إعداد دراسات الجدوى التسويقية والفنية والمالية للمشروعات الإستثمارية والصناعية السعودية، النظم المحاسبية المستخدمة في المشروعات الإستثمارية الصناعية السعودية موضع البحث هي نظم آلية توفر البيانات والتقارير والمعلومات المحاسبية المناسبة والملائمة التي تساعد الإدارة في إتخاذ القرارات السليمة لزيادة الطاقة الإنتاجية بالمشروعات الإستثمارية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات منها:

---

[1] عبد الشكور عبد الله الفرا، أهمية البيانات والتقارير والمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، (الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا رسالة دكتوراه محاسبة وتمويل فير منشورة)، 2005م.

ضرورة عقد دورات وندوات بصفة دورية لرجال الأعمال والمستثمرين والعاملين بمجال المحاسبة المالية والمراجعة والباحثين والإقتصادين، وذلك لتوضيح أهمية دور البيانات والمعلومات المحاسبية وغير المحاسبية في ظهور الأفكار الإستثمارية.

ضرورة نشر القوائم المالية لكل مشروع إستثماري ومراعاة معيار العرض والإفصاح وذلك لتوفير أكبر قدر من الإستفادة لأصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين الذين يرغبون في الدخول في مجالات إستثمارية جديدة.

يتضح للباحث أن الدارسة تناولت دور البيانات والمعلومات والتقارير المحاسبية في جميع المراحل والدور الذي تلعبه في ترشيد القرارات الإستثمارية في القطاعات الإنتاجية الإستثمارية بينما ركزت هذه الدراسة علي قصور التقارير المالية المنشورة وأثرها في إتخاذ القرارات في المؤسسات المالية.

دراسة فريدة محمد ابراهيم (2006م)[1]:

تناولت الدراسة مشكلة اثر التضخم على ارباح شركات المقاولات في السودان لأثر ارتفاع المستوى العام للأسعار عند إعداد القوائم المالية مما يترتب عليه عدم صدق وعدالة القوائم المالية، وغالباً ما تكون معدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية مما يترتب عليها ظهور ارباح صورية.

لتحقيق اهداف الدراسة تم اختبار الفرضيات الآتية:

للتضخم أثر على الأرباح وعلى بنود القوائم المالية التاريخية لشركات المقاولات مما يجعلها مضللة، كذلك تفقد المعلومات الصدق في التعبير.

إن المعلومات الواردة بالقوائم المالية التاريخية لشركات المقاولات لا تعكس القيمة العادلة للأرباح معظم عقود المقاولات تستمر لأكثر من عام مما يصعب (عليه) عملية التنبؤ بالأسعار.

توصلت الدراسة الى انه في ظل ظروف التضخم الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية في إعداد القوائم المالية لا يجدي. إذ أن القرارات التي تقوم علي معلومات غير واقعية تؤدي إلى نتائج خاطئة بالإضافة إلى أن هذه القوائم لا تعبرعن النتائج الحقيقية لنشاط المنشأة ومركزها المالي.

أوصت الدراسة بأهمية أن تحتفظ الشركات بموجودات نقدية في فترة التضخم بينما يكون العكس في حالة الإنكماش حتى لا يتسبب ذلك في خسائر البنود النقدية للشركات.

تناولت هذه الدراسة أثر التضخم على أرباح شركات المقاولات بينما تناولت هذه الدراسة قصور التقارير المالية وأثرها في اتخاذ القرارات في المؤسسات المالية.

---

[1] فريدة محمد المنصور ابراهيم، اثر التضخم علي ارباح شركات المقاولات،(الخرطوم : جامعة النيلين ، كلية الدراسة العليا رسالة ماجستير غير منشورة) ، 2006م.

دراسة سالم عبد الله حلس، يوسف محمود جربوع (2006م)[1]:

تمثلت مشكلة الدراسة في مدى تحقيق إستخدام التكلفة التاريخية للعدالة والصدق في القوائم المالية المنشورة للشركات والمؤسسات الفلسطينية وأثر عرض تلك القوائم على أساس التكلفة التاريخية على مفهوم الإفصاح المحاسبي وموقف المراجع الخارجي من هذه الظاهرة.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التضخم على صدق وعدالة القوائم المالية المنشورة في فلسطين ومدى الالتزام بتطبيق الإفصاح المحاسبي في إعداد قائمتي الدخل والمركز المالي وبيان الأثر السالب عن عدم الأخذ بأثر التضخم في الحساب عند إعدادهما.

إختبرت الدراسة الفرضيات الآتية:

أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إستخدام التكلفة التاريخية وبين تحقيق العدالة والصدق في القوائم المالية المنشورة للمؤسسات الاقتصادية في فلسطين.

أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إعداد عرض القوائم المالية على أساس التكلفة التاريخية والتأثير على مفهوم الإفصاح المحاسبي.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة تمثلت في الآتي:

تجاهل أثر التضخم يؤدي إلى عدم المحافظة على رأس المال المستثمر سليما في الشركة.

إن الافتراض بثبات قيمة النقد في ظل التضخم افتراض غير واقعي لان قيمة النقد تتغير من وقت لآخر.

إن كلاً من الجانب المحاسبي والمعلومات المحاسبية تتأثران بظاهرة التضخم بشكل كبير.

خلصت الدراسة الى التوصيات الآتية:

---

[1] سالم عبد الله حلس ويوسف محمود جربوع، تأثير استخدام أساس التكلفة التاريخية في إعداد القوائم المالية في ظل التضخم المالي وموقف المراجع الخارجي من هذه الظاهرة، (بنها: جامعة بنها، كلية التجارة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية)، 2006م.

ضرورة تطوير بعض المبادئ والفروض لتتلائم مع التغيرات في المستوى العام للأسعار.

ضرورة التعامل مع ظاهرة التضخم محاسبياً، وأن تجاهل ذلك يضلل جميع مستخدمي القوائم المالية.

يلاحظ ان هذه الدراسة تناولت أثر إستخدام التكلفة التاريخية في إعداد القوائم المالية المنشورة للشركات والمؤسسات الاقتصادية الفلسطينة في ظل التضخم المالي وموقف المراجع الخارجي من هذه الظاهرة، بينما تناولت هذه الدراسة قصور التقارير المالية المنشورة وأثرها في اتخاذ القرارات في المؤسسات المالية.

دراسة أيمن محمد نمر الشنطي (2007م)[1]:

هدفت الدراسة إلى تقويم شامل للسياسات المحاسبية للشركات ومدى الضمانات المتبعة في تلك السياسات لتغطية أي طارئ مالي لتزويد مستخدمي قائمة التدفقات النقدية والسوق المالي بشفافية عن معلومات أداء الشركات من أجل إتخاذ قرارات سليمة ورشيدة، وإختبار صلاحية بيانات التدفقات النقدية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للحصول على أدلة إثبات تعزز أهمية الإفصاح عن قائمة التدفقات من أجل تحسين قاعدة صناعة مستخدمي هذه القائمة.

تكمن مشكلة الدراسة في المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية وما تحويه هذه القائمة من معلومات جوهرية وأساسية تعكس تماماً السياسات المحاسبية المتبعة مما يعطيها تقويماً جوهرياً للأداء حيث أن المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية المبني علي الشفافية والوضوح بعيداً عن سلبيات القوائم المالية يساعد مستخدمي هذه القائمة على التنبؤ بأسعار أسواق المال وتوزيعات الأرباح علي المساهمين والقيمة المستقبلية للشركات بصورة عامة.

إختبرت الدراسة الفرضيات الآتية:

تسهم قائمة التدفقات النقدية مساهمة فعالة في إضافة معلومات جديدة لمستخدميها مما يساعدهم علي صناعة قراراتهم.

تحقق قائمة التدفقات النقدية ضمانات للسياسات المحاسبية المتبعة من قبل مستخدميها لأنها أقل عرضة للتحريف والتلاعب في الأداء.

وأظهرت الدراسة (الميدانية) جدوى معلومات قائمة التدفقات النقدية ومدى أهمية تركيز مستخدمي تلك القائمة عليها من خلال تطوير القوائم المالية وجعلها أكثر ملاءمة لإتخاذ القرارات.

أوصت الدراسة بالاتي :

---

[1] أيمن محمد نمر الشنطي، المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية من وجهة نظر مستخدميها واثره علي اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه غير منشورة)، 2007م.

توحيد طريقة العرض والإفصاح عن معلومات قائمة التدفقات النقدية لتوفير القابلية للمقارنة بين الشركات وإستخدام مدخل الإستثمارات النقدية لإحتساب التدفقات النقدية لما يوفره من موضوعية وبساطة.

الإهتمام ببيانات قائمة التدفقات النقدية كمدخلات لنماذج إتخاذ القرارات.

يلاحظ الباحث ان هذه الدراسة إختبرت المحتوى المعلومات لقائمة التدفقات النقدية من وجهة نظر مستخدميها ومدى تأثيره علي صناعة القرار.

بينما إهتمت هذه الدراسة بقصور التقارير المالية المنشورة وأثرها في إتخاذ القرارات في المؤسسات المالية.

دراسة بهجة خليل عثمان ابراهيم 2009م[1]:

تناولت الدراسة دور التقارير المالية في تقويم وكفاءة المصارف التجارية.

تمثلت مشكلة الدراسة في أن كفاءة المصارف التجارية تتطلب الكفاءة في إعداد التقارير المالية، وإلى أي مدى يمكن تقويم كفاءة المصارف التجارية من خلال التقارير المالية ومدى كفاية التقارير المالية بإحتياجات المصارف التجارية وإتخاذ القرارات المالية.

إكتسبت الدراسة أهميتها من أن التقارير المالية أداة من أدوات الإتصال والتبليغ والتي تقوم بوظائف تلخيص وعرض البيانات المحاسبية، وتعتبر إحدى مقومات النظام الرقابي الذي يخدم الإدارة في جميع مستوياتها.

هدفت الدراسة إلى دراسة التقارير المالية من حيث مفهومها وأهدافها وأهميتها وخصائصها وطبيعة المعلومات المنتجة فيها والتعرف على التقارير للمصارف التجارية وطبيعة أنواعها وبيان دور التقارير المالية في تقويم المصارف.

سعت الدراسة إلى اختبار الفرضيات الاتية:

البيانات والمعلومات المعدة وفقاً للمعايير المحاسبية تزيد من كفاءة أداء عمل المصارف التجارية.

يعتمد البنك المركزي على نوعية وكفاءة تقارير المصارف التجارية بمدى شفافية ومصداقية التقارير المالية.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

إستخدام معايير المحاسبة في إعداد التقارير المالية يؤدي إلى كفاءة وجودة التقارير المالية ويساعد في توفير المعلومات اللازمة لتقويم قدرة المصارف على الإستخدام الكفء والفعال للموارد الإقتصادية المتاحة.

إتباع المعايير التي يفرضها البنك المركزي في إعداد التقارير المالية يزيد من كفاءة عمل المصارف التجارية.

---

[1] بهجة خليل عثمان إبراهيم، دور التقارير المالية في تقويم كفاءة أداء المصارف السودانية، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا رسالة ماجستير غير منشورة)، 2009م.

كما أوصت الدراسة بالآتي:

ضرورة تطوير عمل المصارف التجارية وذلك بإدخال النظم الالكترونية لتحسين مستوى الخدمات المصرفية.

تكثيف البرامج التدريبية للعاملين بالمصارف عن المفاهيم المحاسبية وأهدافها وإعداد التقارير.

تناولت هذه الدراسة دور التقارير المالية والفوائد التي تقدمها للمصارف التجارية وإلى أي مدى يمكن تقييم أداء المصارف من خلال التقارير المالية وعلى من تقع مسئولية إعداد تلك التقارير.

وعموماً تناولت الدراسة موضوع التقارير المالية من حيث المفهوم والأهداف والأهمية والخصائص وطبيعة المعلومات المنتجة فيها. بينما ركزت هذه الدراسة علي قصور التقارير المالية المنشورة وأثرها في إتخاذ القرارات في المؤسسات المالية.

دراسة حسن حماد بكر حمد 2010م[1]:

تحددت مشكلة البحث في أن عدم الأخذ بالمعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات المتعلقة بالإستثمار في الأوراق المالية من قبل المستثمرين تعتبر من أكبر العوائق التي تواجه الإدارة العليا في الشركات المدرجة أسهمها في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

هدف البحث لتناول أثر المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات للإستثمار في الأوراق المالية في سوق الخرطوم للأوراق المالية وذلك للوقوف علي الدور الذي تلعبه المحاسبة كنظام للمعلومات في حث المستثمرين على الإقبال للتعامل بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

تم اختبار الفرضيات الآتية:

تساهم المعلومات المحاسبية الجيدة في تطوير أداء سوق الخرطوم للأوراق المالية.

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المعلومات المحاسبية وحجم المتعاملين للاستثمار في الأوراق المالية في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وقرارات الإستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج:

الإعتماد على المعلومات المحاسبية ذات الخصائص الجيدة يؤدي إلى تطوير أداء الأسواق المالية.

يعتمد المستثمرين بسوق الخرطوم للأوراق المالية بدرجة كبيرة على المعلومات المحاسبية في إتخاذ قراراتهم الإستثمارية.

تمثلت أهم التوصيات في الاتي:

ضرورة الإهتمام بالمعلومات المحاسبية في الأسواق المالية حتى تؤدي دورها بكل فاعلية في عملية إتخاذ القرارات الإستثمارية.

---

[1] حسن حماد بكر حمد، المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ قرارات الاستثمار في الأسواق المالية، (الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا رسالة ماجستير غير منشورة)، 2010م.

لابد من إلزام الشركات بسوق الخرطوم للأوراق المالية بالإفصاح عن البيانات المالية وأي معلومات إضافية تكون ضرورية لبث الإطمئنان لدى المستثمرين.

تناولت هذه الدراسة أثر المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات الاستثمار في الاوراق المالية. بينما ركزت هذه الدراسة علي قصور التقارير المالية المنشورة وأثرها في إتخاذ القرارات في المؤسسات المالية.

دراسة صالح محمد حسن عثمان 2010م[1]:

تناولت الدراسة دور التقارير المالية في قياس زكاة الاسهم، وتمثلت مشكلة الدراسة في أن الزيادة في حجم شركات المساهمة، وبالتالي الزيادة في حجم رؤوس الأموال المستثمرة من قبل المستثمرين في أسهم تلك الشركات أدى إلى أن تحجز تلك الأموال وتعمل على إستثمارها.

هدفت الدراسة إلى عرض الدور الذي تقوم به التقارير المالية في تحديد وقياس زكاة الأسهم وتوضيح ومعرفة ما إذا كان يمكن قياس زكاة الأسهم بمعزل عن البيانات التي يتم تقديمها بواسطة التقارير المالية.

إختبرت الدراسة الفرضيات الآتية:

هناك دور للتقارير المالية في تحديد زكاة الأسهم، التقارير المالية المعدة وفقاً للمعايير الدولية تساعد في تحقيق أهداف ديوان الزكاة.

عدم وجود تقارير مالية يؤدي الى صعوبة في تحديد قيمة الأسهم.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها :

هناك دور للتقارير المالية في تحديد زكاة الأسهم .

التقارير المالية المعدة وفقاً للمعايير الدولية تساعد في تحقيق أهداف ديوان الزكاة.

أوصت الدراسة بالاتي :

ضرورة وجود تقارير مالية منتظمة من قبل الشركات حتى لا تكون هناك صعوبة في تحديد قيمة الأسهم .

ضرورة إعداد التقارير المالية وفقاً للمعايير الدولية حتى تساهم في تحقيق أهداف ديوان الزكاة.

---

[1] صالح محمد حسن عثمان، دور التقارير المالية في قياس زكاة الأسهم، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا رسالة ماجستير غير منشورة)، 2010م.

تناولت هذه الدراسة عرض الدور الذي تقوم به التقارير المالية في تحديد وقياس زكاة الأسهم وتوضيح ومعرفة ما إذا كان يمكن قياس زكاة الأسهم بمعزل عن البيانات التي يتم تقديمها بواسطة التقارير المالية. هذه الدراسة تناولت قصور التقارير المالية المنشورة وأثرها في إتخاذ القرارات في المؤسسات المالية.

دراسة مجدي الزاكي احمد 2010م[1]:

تناول البحث التقارير المالية ودورها في توفير المعلومات الملائمة لإحتياجات المستخدمين، وقد تمثلت أهمية البحث في تعزيز ثقة المستخدمين في الإعتماد على التقارير المالية كأساس لإتخاذ قراراتهم ومتابعة تقييم أداء الشركات في تحقيق الرفاهية الإجتماعية.

يهدف البحث للتعرف على التقارير المالية وأنواعها وإرساء مفاهيم المعلومات المحاسبية وتحديد مستخدمي التقارير المالية وإحتياجاتهم.

تمثلت مشكلة البحث في أن التقارير المالية لا تلبي كل إحتياجات المستخدمين.

لتحقيق أهداف البحث تمت صياغة الفرضيات الآتية:

لا يوجد إتفاق بين المستخدمين على شكل محتوى التقارير المالية.

إعداد التقارير المالية وفقاً للمعايير المحاسبية يزيد من جودتها.

تعزيز المعلومات التي تحكم وتضبط شكل ومحتوى التقارير المالية تساعد مستخدميها على إتخاذ قرارات رشيدة.

وقد جاءت أهم النتائج على النحو التالي:

إن التطور الذي يحدث في التقارير المالية جاء متوائما مع تطور الإحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية وذلك بهدف الجمع بين العديد من الأهداف والتي قد تكون متعارضة ومحاولة تحقيقها في آن واحد.

يمكن تحديد مكانة وموقع التقارير المالية كمصدر أساسي للمعلومات إذا ما تم مقارنتها بمصادر أخرى للمعلومات .

وقد خرجت الدراسة بعدة توصيات أهمها:

ضرورة تأهيل وتدريب معدي التقارير المالية علي التقنيات الحديثة.

ضرورة أن تكون طريقة إعداد التقارير المالية تلبي كافة احتياجات المستخدمين.

---

[1] مجدي محمد الزاكي احمد، التقارير المالية ودورها في توفير المعلومات الملائمة لاحتياجات المستخدمين، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا رسالة ماجستير محاسبة غير منشورة)، 2010م.

إهتمت وركزت هذه الدراسة على التقارير المالية التي تكون نتيجة طبيعية لعمليات الشركات والمؤسسات وتعرضت هذه الدراسة لمفهوم التقارير المالية ودورها في توفير المعلومات الملائمة لاحتياجات المستخدمين.

بينما ركزت هذه الدراسة على قصور التقارير المالية المنشورة وأثرها في إتخاذ القرارات في المؤسسات المالية.

دراسة طه حسين يوسف 2011م[1]:

تناولت مشكلة البحث انخفاض مستوى جودة المعلومات المحاسبية وانخفاض درجة الثقة مما يؤدى إلى انتشار ظاهرة التردد إما بسبب انخفاض المستوى العلمي وقلة الخبرة بسوق الأوراق المالية، أو تمشياً مع الطبيعة السلوكية المتمثلة في القلق والصراع والتوتر الذي يصيب المستثمر عن اتخاذ القرار الاستثماري.

هدف البحث إلى محاولة تحسين مستوى جودة المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية باستخدام الأساليب الكمية والوصفية المناسبة، ومحاولة زيادة الثقة لدى متخذي القرارات في المعلومات المحاسبية المقدمة إليه وبالتالي تجنب أو تخفيض درجة تردد متخذي القرارات في الأوراق المالية.

قامت الدراسة على الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: يؤثر توقيت توافق المعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية.

الفرضية الثانية: يتمتع سوق الخرطوم للأوراق المالية بدرجة عالية من الكفاءة بعدم وجود مخاطر استثمارية للأوراق المالية.

الفرضية الثالثة: هنالك العديد من الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تحد من تطور سوق الخرطوم للأوراق المالية وجذب المدخرات.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها:

ضرورة إيداع القوائم ربع السنوية لدى سوق الخرطوم للأوراق المالية والتي بدورها تؤثر على اتخاذ القرارات.

ضعف كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية وذلك لوجود المخاطر المالية فيه لمحدودية الإفصاح المالي وعدم وجود تنبؤات مالية.

توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات منها:

ضرورة تفعيل هيئة سوق المال السوداني بحيث يتكون أعضاؤها من المهنيين والأكاديميين.

---

[1] طه حسين يوسف، أثر جودة المعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين في ظل مخاطر السوق، (الخرطوم: جامعة السودان، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه غير منشورة)، 2011م.

ضرورة إنشاء معايير محاسبية تنظم السياسات المحاسبية لشركات المساهمة العامة المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

هدف البحث إلى محاولة تحسين مستوى الجودة في المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية باستخدام الأساليب الكمية والوصفية وزيادة الثقة لدى المستثمرين ومتخذي القرارات في المعلومات المحاسبية.

اهتمت هذه الدراسة بقصور التقارير المالية المنشورة وأثرها في اتخاذ القرارات في المؤسسات المالية.

دراسة هدى جادين البدوي العوض 2011م[1]:

هدف البحث إلى إبراز أثر المعلومات المحاسبية على إتخاذ قرارات التمويل في البنوك التجارية دراسة حالة بنك فيصل الاسلامي السوداني.

تمثلت مشكلة البحث في أنه نظراً لوجود إدارة تتخذ قراراتها متجاهلة للتقارير المالية والتوصيات الموجهة من قبل القسم المحاسبي تكون النتيجة قرارت غير رشيدة أدت إلى نتائج غير مرضيه وإنحرافات في أداء المؤسسة. إن هناك إدارة ليس لديها الخبرة الكافية أو المعرفة الكاملة بالمعلومات المحاسبية مما يؤدي إلى عدم نجاح عملية إتخاذ القرارات وتتسبب في تدهور الموقف المالي، وأيضاً نقص المعلومات في القوائم المالية المنشورة حيث تعد بعد مرور فترات زمنية طويلة تفقدها قيمتها الأمر الذي يترتب عليه معلومات خاطئة ومحدودة.

تأتي أهمية البحث من أن كثير من المنشآت تعاني من العجز المالي وذلك للإستفادة في تمويل الإحتياجات الضرورية وتحقيق اهداف المنشأة وتحقيق اهداف المنشأة وأهمية المعلومات المحاسبية والأثر الكبير الذي تساهم به في ترشيد مستخدمي القرارات في إتخاذ القرارات التي تساعد في تحقيق أهداف المنشأة.

إختبرت البحث الفرضيات الآتية:

تزيد فرص منح التمويل عندما تزيد تدفقات النقدية.

المعلومات المحاسبية تعد أحد المصادر الهامة التي يعتمد عليها قرار منح التمويل.

قلة الخبرة أو عدم المعرفة الكاملة بالمعلومات المحاسبية يزيد من مخاطر عدم التأكد لعملية إتخاذ قرار منح التمويل.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها:

الإعتماد بنسبة كبيرة على المعلومات المحاسبية المتاحة للبنك ومدى فهمها من قبل الإدارة يمكنها من منح التمويل بصورة سهلة.

إن نسبة التداول من أهم النسب المالية التي ترتكز عليها البنوك في القيام بأعمالها.

خرج البحث بعدة توصيات منها:

---

[1] هدى جادين البدوي العوض، اثر المعلومات المحاسبية علي قرارات التمويل في المصارف التجارية، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا رسالة ماجستير غير منشورة)، 2011م.

على الباحثين المواصلة في هذا الموضوع حتى تتضافر الجهود من أجل تحقيق الوعي للمجتمع ككل عن دور التمويل في زيادة الإقتصاد وزيادة الدخل وتحقيق الرفاهية للمجتمع.

على بنك السودان زيادة مرونته في التعامل مع البنوك التجارية وخاصة في قوانين منح التمويل.

تناول البحث أثر المعلومات المحاسبية من جميع مصادرها ولم يحدد ولم مصدر من مصادر المعلومات المحاسبية وإنما جميع مصادرها والإستفادة منها في إتخاذ القرارات التمويلية.

بينما ركزت هذه الدراسة علي قصور التقارير المالية المنشورة وأثرها في اتخاذ القرارات في المؤسسات المالية.

دراسة زهير عبد السلام محمد احمد 2012م[1]:

تمثلت مشكلة البحث في تجاهل الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية لأثر ارتفاع المستوى العام للأسعار (التضخم) عند إعداد القوائم المالية، الأمر الذي يؤدي إلى عدم صحة وواقعية هذه القوائم.

هدف البحث إلى دراسة أثر تغيرات الأسعار بغرض بيان أثر ارتفاع المستوى العام للأسعار على عناصر القوائم المالية، وبيان مدى أهمية القوائم المالية كمصدر للمعلومات يهدف البحث من أن البيانات المحاسبية أصبحت مدخلاً استراتيجياً في عملية صنع القرار وبناءاً عليه فان قصورها وعدم واقعيتها يؤديان إلى قصور في اتخاذ القرارات الصحيحة.

تم اختبار الفرضيات الآتية:

تؤثر المبادئ المحاسبية على معلومات القائم المالية في حالة التضخم.

يؤثر التضخم على بنود القوائم المالية التقليدية التاريخية مما يجعلها مضللة للمستخدم.

المعلومات المالية التاريخية بالقوائم المالية لا تعكس القيمة السوقية العادلة للأوراق المالية.

اثبت البحث صحة الفرضيات وتم التوصل للنتائج الآتية:

أسفرت جهود المنظمات المهنية، الباحثين والمهنيين في مجال الدراسات المحاسبية عن حلول لمعالجة اثر ارتفاع المسئول العام للأسعار على بيانات القوائم المالية.

نموذج التغيرات النسبية في الأسعار والذي يجمع بين مزايا النموذجين، التكلفة التاريخية المعدلة والتكلفة الجارية، يعتبر أكثر تعقيدا وتكلفة.

هدف البحث إلى دراسة أثر تغيرات الأسعار بغرض بيان أثر ارتفاع المستوى العام للأسعار على عناصر القوائم المالية، وبيان مدى أهمية القوائم المالية كمصدر للمعلومات يهدف البحث من أن البيانات المحاسبية أصبحت مدخلاً استراتيجياً في

---

[1] زهير عبد السلام محمد احمد حمد، اثر التضخم علي معلومات القوائم المالية في أسواق المال دراسة تطبيقية علي عينة من المصارف السودانية، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ماجستير محاسبة غير منشورة) ،2012م.

عملية صنع القرار وبناءاً عليه فان قصورها وعدم واقعيتها يؤديان إلي قصور في اتخاذ القرارات الصحيحة.

بينما تناولت هذه الدراسة قصور التقارير المالية المنشورة وأثرها في إتخاذ القرارات في المؤسسات المالية.

دراسة محمد شمس الدين شريف نصر 2014م[1]:

تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد عدم الدراية لمحتويات المعلومات المحاسبية لدى الكثير من مستخدمي القوائم المالية له تأثير سلبي على إتخاذ القرار، والإعتماد على مصادر المعلومات غير المحاسبية تؤثر على القرارات الاستثمارية، وأيضاً تدنى جودة المعلومات المحاسبية وعدم القدرة على فهم محتوى المعلومات لدى الكثير من مستخدمي المعلومات تؤثر في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

هدفت الدراسة الى معرفة فاعلية إستخدام المعلومات المحاسبية لزيادة فاعلية القرار، توفير المعلومات المحاسبية في سوق الخرطوم للأوراق المالية يمكن المستثمرين من إتخاذ قراراتهم الاستثمارية وتحديد المعلومات غير المحاسبية التي يستعين بها المستثمرون في إتخاذ قراراتهم الإستثمارية ودرجة إعتمادهم عليها.

تأتي أهمية الدراسة من خلال رفع درجة الوعي للمتعاملين بسوق الخرطوم للأوراق المالية بأهمية المعلومات المفصح عنها ومدى إسهامها في تفعيل إستثماراتهم، ومحاولة تفعيل دور سوق الخرطوم للأوراق المالية في ملاءمة ومصداقية وإكتمال المعلومات المحاسبية ومدى قابليتها للفهم من قبل المستثمرين.

إختبرت الدراسة الفرضيات الآتية:

متطلبات الافصاح عن المعلومات المحاسبية ودرجة المصداقية، الملاءمة والحياد تؤثر علي إتخاذ القرارات الإستثمارية.

إعتماد المستثمرين على مصادر غير المعلومات المحاسبية له أثر علي إتخاذ قراراتهم الإستثمارية.

عدم توفر المعلومات المحاسبية اللازمة يؤثر سلباً على حجم الإستثمارات في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن المستثمر بسوق الخرطوم للأوراق المالية يعتمد على المعلومات المحاسبية في إتخاذ قراره الإستثماري، وتقليل مخاطر

---

[1] محمد شمس الدين شريف نصر، المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرارات الاستثمارية، (الخرطوم: جامعة السودان لعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا رسالة ماجستير محاسبة غير منشورة)، 2014م.

الإستثمار يعتمد بشكل أساسي علي المعلومات المحاسبية المنشورة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

توصلت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها :

زيادة جودة المعلومات المحاسبية المنشورة بسوق الخرطوم للأوراق المالية يؤثر على تقليل مخاطر الإستثمار،

العمل على نشر المعلومات المحاسبية بسوق الخرطوم للأوراق المالية في الوقت الملائم حتى لا تفقد قيمتها.

يلاحظ الباحث أن هذه الدراسة تدعو القائمين على أمر سوق الخرطوم للأوراق المالية بأهمية ودور الإفصاح عن المعلومات المحاسبية اللازمة للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية والتي تدعم قراراتهم الإستثمارية بما يدعم سوق الخرطوم للأوراق المالية، بينما ركزت هذه الدراسة على قصور التقارير المالية المنشورة وأثرها في إتخاذ القرارات في المؤسسات المالية.

تعليق على الدراسات السابقة:

ركزت الدراسات التي تم عرضها سابقاً على أهمية المعلومات المحاسبية التي تنشرها التقارير المالية وتأثيرها المباشر على قرارات الإستثمار في الأوراق المالية، كما بينت الدراسات أثر هذه المعلومات على الأسعار السوقية لأسهم الشركات المتداولة في تلك الأسواق. كما أوضحت عدم ملائمة المعلومات المحاسبية التي تنشرها التقرير المالية السنوية وذلك لأنها لا تنتشر في الوقت المناسب، كما أنها لا تتميز بالخصائص النوعية من حيث الملاءمة والمصداقية والثبات، كما نادت هذه الدراسات بضرورة إعداد التقارير المالية الفترية لما لها من أهمية في التنبؤ بتقليل مخاطر الاستثمار والتنبؤ بالدخل السنوي عند اتخاذ قرارات الإستثمار في السوق.

هذه الدراسة إختلفت عن الدراسات السابقة في أنها تناولت قصور التقارير المالية المنشورة وأثرها في إتخاذ القرارات في المؤسسات المالية وفي تناولها لمفهوم وطرق وإعداد وعرض التقارير المالية كما أنها تناولت العيوب الجوهرية في التقارير المالية والأثر السلبي لمبدأ التكلفة التاريخية على القوائم المالية.

الفصل الأول

الإطار النظري للمحاسبة المالية والتقارير المالية

المبحث الأول: المحاسبة المالية.

المبحث الثاني: التقارير المالية.

المبحث الأول

المحاسبة المالية

الظهور التاريخي للمحاسبة:

يتبين لنا إبان دراسة التطور التاريخي للمحاسبة، بأنها نشأت وتطورت نتيجة لمتطلبات فرضتها المعاملات التجارية، وهذا شيء متفق عليه بين أغلب المفكرين إن لم يكن جميعهم. بيد أن الشيء غير المتفق عليه هو الجزء المتعلق بـ "متى نشأت المحاسبة؟". فالمحاسبة قديمة قدم الحضارة، بحيث تعتبر تجميع الثروة والحاجة إليها، وإبتكار الكتابة لإثبات الثروة وتعقب المعاملات التجارية، وإبتكار النقود للتبادل التجاري، وإبتكار الأعمال المصرفية لتوفير النقود اللازمة للتمويل، هي الأسبقيات السبعة للمحاسبة (الملكية، رأس المال، التجارة، الائتمان، الكتابة، النقود، الحساب) كما وصفها Littleton، إذ ساهمت هذه الأسبقيات جملة في تقدم حضارات العالم القديم فكان لا بد لأي دارس لتاريخ نشأة المحاسبة من تطرقه لها في إطار تتبع الحضارات التي قامت منذ القدم، وربطها بنشأة المحاسبة، فمستوى التطور المحاسبي غالبا ما يعكس التطور الحضاري القائم.

كانت بدايات الحضارة تتمثل في الإنتقال من المجتمع الرعوي المتنقل إلى المزارع المقيم. فالزراعة إستلزمت موقع ثابت مما أدى للإستقرار، وكذلك تحديد دقيق لفصول الحرث والحصاد وتطوير للمستوطنات. ومع تطور المجتمع المزارع، وجد الفائض في المحصول مما أدى إلى التخصص. فاعتمد الخزاف على المزارع في الأكل، والمزارع على الخزاف في الأدوات، وبذلك وجدت التجارة"[1].

إرتبط ظهور وتطور المحاسبة بنشوء المجتمعات المدنية وتطور حياتها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية حيث إهتمت المحاسبة منذ القدم بقياس ثروة الأفراد والجماعات، ومتابعة تطور هذه الثروات وتحديد العلاقة المالية بين الأفراد والمعاملات التجارية فيما بينهم ولا شك أن هذه الوظيفة لا يمكن القيام بها دون وجود أداة متفق عليها لقياس القيمة الإقتصادية لتلك المعاملات، وتتمثل هذه الوسيلة أو

---

(1) منتدى محاسب محاسب. 15/9/2013 http://onfoam.blogspot.com/2010/01/blog-post_6394.html 3:15 am

الأداة بالنقود ولعل المبادئ الاقتصادية التي تضمنتها شريعة حمورابي حوالي عام 1675 ق. م تعتبر من أقدم النصوص المعروفة في التاريخ فيما يتعلق بتنظيم عمليات الإيداع والتسليف والفوائد المترتبة عليها والضمانات المرتبطة بها[1]. إن أقدم حضارة عرفها التاريخ، مدينة أريحا في فلسطين المحتلة وهي قريبة جدا لأريحا الحديثة. تبعد عشرة أميال شمال البحر الميت، وترجع للألف الثامن قبل الميلاد. على غرار ما تقدم، فان هذه المدينة لم تعتمد على الزراعة في غذائها، وإنما كانت مركز تجاري، تعتمد على الملح المستخرج من البحر الميت لمقايضته بالسلع المستوردة. وكبديل للكتابة، تم إستخدام مصنوعات يدوية بسيطة من الطين في شكل كرات مجوفة تحوي رموز كناية عن المخزون السلعي أو الماشية. ومع مرور الوقت إنتشرت هذه الرموز على نطاق واسع في الشرق الأدنى خلال الفترة من 5000 إلى 3000 قبل الميلاد، وتطورت من مجرد رموز بسيطة إلى أكثر تعقيدا وصولا إلى الكتابة المسمارية في بلاد سومر. هذه التطورات واكبتها تطورات في الزراعة، وصناعة الفخار، وإستخدام البرونز في صناعة الأدوات، وإستخدام ورق البردي في الكتابة، وإختراع العداد في الصين وإنتشاره في الغرب في وقت لاحق، والمنسوجات، وتشييد البنايات[2].

مع أن المحاسبة (في صورتها الحالية القائمة على نظرية القيد المزدوج) بدأت تتبلور في نهاية القرن الخامس عشر في إيطاليا، إلا أن بذورها التي تكمن في الحساب الإقتصادي بصفة عامة، تمتد إلى آلاف السنين (حوالي6000 سنة). فمنذ أن مارس الإنسان أول أشكال النشاط الإقتصادي أدرك أن عملية معرفة كم يوجد من كل نوع من الأشياء التي يمتلكها في وحدته الإقتصادية، كم هي التزاماته تجاه الوحدات الأخرى، وكم هي إلتزاماتها نحوه، وبأي درجة من الفعالية تدار وحدته، إذ أن معرفة هذه وغيرها من الأمور الخاصة بتدبير الإقتصاد هي التي أعطت دفعة هائلة لتطوير الكتابة والرياضيات. وتجدر الإشارة هنا إلى أن البذور الأولى للحساب

---

[1] وليد ناجي الحيالي أصول المحاسبة المالية، (الدانمارك: منشورات الأكاديمية العربية في الدانمارك 2007)، ص 22.

[2] محاسب محاسب منتدى http://onfoam.blogspot.com/2010/01/blog-post_6394.html 18/9/2013 1:18 am

والمحاسبة ظهرت في الوطن العربي، ففي مصر والعراق أكتشفت أولى المنظومات الحسابية مخطوطة على حواملها المادية (البيبروس في مصر، الجداول الطينية في العراق)، وكانت وحدات القياس الإفتراضية (الطوب الافتراضي، رجل/ يوم) في بابل محاولة للخروج من المفهوم الطبيعي للحساب والإنتقال إلى تجميع وتعميم المعطيات الحسابية وإكتشاف الحسابات التجارية التي أدت بدورها إلى ظهور ما يسمى بالمحاسبة البسيطة (قبل قرون كثيرة من إستخدام القيد المزدوج وظهور المحاسبة الحديثة)[1].

متى بدأ علم المحاسبة سؤال من المؤكد أنه دار بأذهان الكثير منا ولكن إجابته فعلاً ليست سهلة ولكن في السطور القادمة نحاول أن نجيب عنه.

تتجه معظم الكتابات والمراجع في هذا المجال إلى أن نشأة علم المحاسبة ترجع إلى زمن بعيد قد يكون خلال عصور البابليين والفينيقيين والفراعنة – وإن كان أحد لا يستطيع أن يجزم قطعياً وعلى وجه التحديد بتاريخ معين لنشأة هذا العلم – وعلى الرغم من ذلك تجمع معظم الكتابات والمراجع على أن علم المحاسبة نشأ نتيجة لوجود معاملات تجارية أو مالية والتي بدأت قبل بدء التاريخ – كما تتجه معظم الدراسات أن بداية ممارسة هذا العلم توافقت مع بداية معرفة الإنسان بالقراءة والكتابة بهدف تجنب الخطأ والنسيان فيما يتعلق بالحقوق والإلتزامات، وهو ما أدى للإعتقاد بأنه نشأ خلال تلك العصور.

كما تشير معظم الدراسات أن أكثر الأنظمة المحاسبية القديمة تطوراً هو ذلك النظام الذي إبتكره المصريون القدماء والذي إستخدم سجلات كمية لإحصاء ثروات الملوك والفراعنة وحصر مالهم وما عليهم.

اللافت للنظر أن الإنسان بدأ أولى خطواته في هذا العلم بعملية التسجيل كما قام بالتسجيل بطريقة التكلفة التاريخية وهو مازال متبعاً حتى الآن بل ويعتبر من أهم الفروض المحاسبية رغم التطورات الكبيرة في هذا العلم.

---

[1] وليد ناجي الحيالي المحاسبة المتوسطة الجزء الأول، (الدانمارك: منشورات الأكاديمية العربية في الدانمارك 2007)، ص 18.

أشهر وأعظم محاسب في التاريخ؛ هل فكرت مرة في هذا السؤال تابع الإجابة في تلك الكلمات وسوف تشعر بالفخر لإنتمائك لتلك المهنة.

يمثل القرآن الكريم أهم مرجع يوضح ويؤكد أن مهنة المحاسبة كانت معروفة منذ قبل التاريخ، حيث قال الله تعالى في الآية 55 من سورة يوسف – والكلام في الآية عن سيدنا يوسف عليه السلام" قال اجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم، وبذلك يستحق سيدنا يوسف عليه السلام لقب أشهر وأعظم محاسب في التاريخ حيث أوكل الله له خزائن الأرض كلها[1].!

تم إكتشاف مهنة المحاسبة التي تعود إلى آلاف السنين في أنحاء متفرقة من العالم وتشير هذه السجلات إلى أن الأفراد في جميع مراحل التطور كانوا يرغبون في الحصول على معلومات في الجهود التي يبذلونها وما يحققوه. فعلى سبيل المثال تحتوى مخطوطات Zenon Papyri التي أكتشفت عام 1915 على معلومات عن المشروعات الإنشائية والأنشطة الزراعية والعمليات التجارية في أنطالية Apollonius لمدة ثلاثين سنة خلال القرن الثالث قبل الميلاد.

وفقاً لما يقوله هين Hain توفر هذه المخطوطات أدلة على وجود نظام محاسبي متطور بشكل مذهل تم إستخدامه في اليونان منذ القرن الخامس قبل الميلاد وإنتشر أثناء إنتعاش التجارة اليونانية بشكل تدريجي في الشرق الأوسط وشرق البحر الأبيض المتوسط، وقد إحتوى هذا النظام على أحكام تتعلق بالمحاسبة على أساس المسئولية وسجلات لجميع المعاملات وحسابات شخصية بالأجور المدفوعة[2].

في العهود البدائية كان أفراد المجتمع يعيشون بطريقة جماعية أو إشتراكية بسيطة، حيث كانو يقومون بعملية الصيد والحصول على المواد الغذائية عن طريق مشاركة أفراد الجماعة فيها على حد سواء. في مثل هذه المجتمعات لم تكن هناك حاجة للمحاسبة نظرا لعدم وجود عمليات تبادل بين الأفراد، ومع مضي الزمن وظهور التخصص في الحرف والمهن، نشأت مشكلة مبادلة السلع والخدمات، ومن ثم وجدت

---

(1) http://newpcc.wordpress.com/2010/04/03/. موقع فيو تكنولوجي 18/9/2013 1:28 am

(2) ريتشارد شرويدر، مارتن كلارك، جاك كاثي، نظرية المحاسبة، تعريب: خالد علي أحمد كاجيجي، إبراهيم ولد محمد فال، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2010م). ص 25.

الأرقام طريقها إلى المحاسبة، كان تطور المحاسبة على مدار السنين مثلها مثل المهن الأخرى كالطب والقانون، حيث تتغير هذه المهن بشكل مستمر مع تغير المجتمع وإحتياجات تغير المجتمع. فالناس عبر التاريخ قد إحتفظوا بسجلات لأنشطتهم التجارية، وبعض هذه السجلات كانت عبارة عن لوحات طينية تشير إلى دفع الأجور في زمن البابليين حوالي عام 3600 قبل الميلاد كما وجدت المحاسبة عند المصريين القدماء والصينيين واليونان والرومانيين، كما وجدت بعض السجلات المحاسبية الإنجليزية الأولى والتي قام بتجميعها وليم الفاتح في القرن الحادي عشر كانت تتضمن بعض الأنشطة المالية للمنشاة ولم تكن هناك مجموعة قواعد للكيفية التي تتم فيها المحاسبة فكان كل نظام في هذه البلدان يصمم خصيصا لتلبية الإحتياجات الخاصة لكل منشأة ودرجة ثقافة هذه البلدان، وقد تطورت فيما بعد إلى أساليب تسجيل منظمة لجميع أنشطة المنشأة تلبية لحاجات الجمهوريات التجارية الإيطالية[1].

إهتم الإنسان منذ القدم في الإحتفاظ ببيانات وصفية نقشا على الخشب أو الحجر أو الطين المشوي والكتابة على الجلود أو ورق البردي وغيره...، وتتضمن معلومات عن ممتلكات الأفراد أو السلطات أو عن الديون التي لهم أو التي عليهم لمعرفتها وحصرها ولحفظها من الضياع أو النسيان. فالمصريون القدماء – مثلا – إحتفظوا بسجلات تبين كميات المحاصيل التي كانت ترد إلى مخازن الدولة والكميات التي كانت تصرف منها. وعلى الرغم من أن هذه السجلات لم تكن تمثل نظاما محاسبيا بالمعنى الذي نعرفه اليوم إلا أنها كانت تفي بحاجاتهم في ذلك الوقت .كذلك إحتفظ البابليون والإغريق والرومان بمثل السجلات التي إحتفظ بها المصريون[2].

---

[1] نعيم دهمش، محمد أبو نصار، محمود الخلايلة، مبادئ المحاسبة (عمان: دار وائل للنشر، الطبعة الثانية 2004) ، ص ص 5 – 6.

[2] جبرائيل كحالة، خالد الخطيب، رمضان محمد غنيم، وليد عبد القادر، المحاسبة المالية بين النظرية والتطبيق، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2001)، ص ص 17 – 18.

ظهرت في الصين أشكال معقدة من أنظمة المحاسبة الحكومية، يعود تاريخها إلى 2000 ق.م، تضمنت المحاسبة التاريخية والموازنات ووظيفة المراجع[1].

يتضح للباحث أن المحاسبة ظهرت منذ فجر ا لتاريخ وظهرت في أماكن مختلفة من العالم وفي حضارات تاريخية قديمة متنوعة فقد ظهرت في فلسطين وفي مصر وفي العراق (حضارات مختلفة – الاشورية – البابلية)، وفي الإمبراطورية الرومانية وفي اليونان وفي الصين وظهرت نتيجة لعوامل أدت إلى ظهور الحاجة إليها لبيان نتائج العمليات والأحداث الإقتصادية.

لقد نشأت المحاسبة وتطورت، كبقية العلوم الإقتصادية والإجتماعية، تلبية لأشكال وحاجات التقدم الإقتصادي والإجتماعي حيث كانت متطلبات الحياة الإقتصادية والإجتماعية هي المحرك الأول لمناقشة ووضع إطار نظري لأهداف ومبادئ العمل المحاسبي حتى يتلاءم مع الواقع الإقتصادي المتغير.

إن حركة التنظيم والتنهيج في مجالات العلوم الإقتصادية والإجتماعية والتي إستحوذت إهتمام العلماء منذ الثمانينيات من القرن التاسع عشر، لم تترك المحاسبة بمعزل عنها، فقد قامت محاولات – أهمها توصيات المجامع المهنية للمحاسبين خاصة في العقود الأخيرة من القرن الحالي – لإثبات الصفة العلمية للمحاسبة. إلا أن هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح الواسع نظراً للخلافات القائمة حول المنهج العلمي الواجب إتباعه.

إن التطور السريع الذي طرأ في النظم الإقتصادية والإجتماعية وأدى إلى نشوء علوم جديدة بعد الحرب العالمية الثانية، أعطى المحاسبة دوراً قيادياً في توجيه النشاط الإقتصادي، وحث الكثير من المعنيين في المجالين العلمي والعملي على تطوير المعرفة المحاسبية. لقد أصبح للمحاسبة اليوم الدور الأساسي في خدمة

(1) http://www.almohasb1.com/2008/12/1-historical-development-of-accounting.htm,1/10/2013 2:10 am منتدي المحاسب الأول

الإدارة في المنشآت الإقتصادية وتقديم المعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات بصورة موضوعية وتخطيط الإنتاج على مستوى المنشأة ومستوى القطاعات الإقتصادية[1].

معالم رئيسية في تطور الفكر المحاسبي:

تتطور المعرفة في أي علم من العلوم، وبخاصة في العلوم الإجتماعية، خطوة خطوة، فيقدم العالم في مجال بحثه عن طريق النقد والتعديل الطفيف مساهمة علمية تتراكم إلى جانب مساهمات زملائه، لتؤدى في النهاية – غالباً بوساطة عالم بارز يستوعب مجموعة ما قدمه أسلافه من العلماء – إلى نقطة إنعطاف تمثل مرحلة جديدة في مجال هذا العلم. إن دراسة مراحل التطور في العلوم الإجتماعية بعامة، وفي علم المحاسبة بخاصة، توضح من جهة مدى إرتباط وتأثر هذا العلم بالوسط الإجتماعي السائد في فترة ما، ومن جهة ثانية نسبية المعرفة التي تتغير وتتطور بتطور المجتمع[2]. ويمكن عرض تطور المحاسبة من خلال المراحل التالية:

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل الميلاد:

ترجع المحاسبة إلى الفترة من (4500–4000) قبل الميلاد وذلك خلال المرحلة الأشورية وترجع أول محاولة لتسجيل المعلومات المالية إلى حوالي 3500 قبل الميلاد. إذ حرص الملوك على تسجيل ما يدفعوه لجنودهم من رواتب في صورة ماشية أو حبوب أو أحجار كريمة بالإضافة إلى أن شرائع حمورابي التي ظهرت في برج بابل قد إشتملت هي الأخرى ضمن موادها على مادتين (104–105) تتعلقان بالأحكام التجارية[3]. إن اختراع الكتابة المسمارية في حوالي الفترة (3200–2900) قبل الميلاد في عهد الحضارة الأشورية أسهم في تطور المحاسبة بصورة كبيرة وقد إخترع نظاما سداسيا للأعداد تفوق عل نظام الأعداد الروماني[4]. إذ يقوم النظام السومري على إعطاء قيم مختلفة بحسب المنازل الأمر الذي طور علم الحساب

---

[1] رضوان حلوه حنان، تطور الفكر المحاسبي، مدخل نظرية المحاسبة، (حلب: جامعة حلب، منشورات جامعة حلب كلية الاقتصاد، 1998م)، ص 7.

[2] المرجع السابق، ص 11.

[3] وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة الجزء الاول، (الدانمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة، 2007م)، ص 25.

[4] حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة المالية، (عمان: الدار الدولية للطباعة والنشر، 2001م)، ص 15.

وجعل الإثبات المحاسبي ممكنا[1]. تمثل بابل أول مدينة منظمة من خلال قوانين حمورابي على المسلمات (228) مادة قانونية 80% معالجة القضايا التجارية[2]. إن تثبيت البيانات على ألواح من الفخار وتحفظ في صناديق مرتبة وفق أرشيف خاص كان مختصرا على محاسبة بسيطة للمخازن[3].

عكست الحضارة الفرعونية تطور في النشاط الإقتصادي لزيادة الإنتاج الزراعي مما إستوجب حفظ الكميات الفائضة عن الإستهلاك في المستودعات، الذي شكل بدوره سببا للإهتمام بعملية مسك السجلات وتنظيم حركة المخزونات من وارد ومنصرف ورصيد إن الإهتمام بتنظيم ومراقبة حركة المخزونات لم تعد مقتصرة على المحاصيل الزراعية بل تعدته لتشمل الكنوز والثروات الأساسية[4]. إن المحاسبة في مصر الفرعونية القديمة أسهمت في تطوير إدارة صوامع الغلال المنتشرة في ذلك النظام وإدارة خزائن الفراعنة وفق نظام تفصيلي لمحاسبة المخازن (المستودعات) مما سمح أيضا بقبول ودائع الغلال بموجب ودائع قابلة للتداول (Qiro) وساعد إختراع وتطوير ورق البردي على الإثبات المحاسبي[5]. إن تطور الإقتصاد في مصر القديمة يمكن التعرف عليه من قصة سيدنا يوسف عليه السلام المذكورة في القران الكريم. ويعد أكثر الأنظمة تطوراً بعد النظام الذي خلفه المصريون القدماء النظام الذي إستخدمه اليونانيون وينسب إليه أول حساب للمدفوعات الحكومية عن الفترة الممتدة من عام (418–415) قبل الميلاد[6]. وفي سنة 106 قبل الميلاد إستعمل

---

[1] رضوان حلوه حنان، تطور الفكر المحاسبي، مدخل نظرية المحاسبة مرجع سابق، ص 12.

[2] طلال الحجاوي، رنان نعوم، المحاسبة المالية مناهج الجامعات العالمية، (عمان: دار جهينة للنشر والتوزيع، 2007م)، ص 38.

[3] رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير ،(عمان: دار وائل للطباعة والنشر ، 2003)م ،ص 17

[4] كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2004م)، ص 33.

[5] رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، 2003م، مرجع سابق ص 18.

[6] محمد مطر، المحاسبة المالية والدورة المحاسبية ، (عمان: دار حنين للنشر والتوزيع، الطبعة 3، 2000م)، ص 18.

الرومان يومية الإيرادات والنفقات بإحترام الفترات الزمنية[1]، وخلال عهد الإمبراطورية الإغريقية والرومانية نشأت وظيفة مراجع الحسابات بغرض التأكد من صحة الجباية[2].

يرى الباحث أن تطور المحاسبة في هذه الفترة يرجع إلى اختراع الكتابة والأرقام وإختراع وتطور ورق البردي الذي ساعد في عملية الإثبات المحاسبي كما أن الوفرة في زياد الإنتاج عن المستهلك أدى إلى تطور المحاسبة وذلك للإهتمام بتسجيل المنصرف والوارد ومعرفة الرصيد والقياس للأنشطة من ناحية كمية.

المرحلة الثانية مرحلة ما بعد الميلاد حتى العام 1494:

توضح الدراسات المحاسبية التاريخية أن بدايات مسك الدفاتر وفق القيد المزدوج قد ظهرت في فلورنسا في إيطاليا قرب نهاية القرن الثالث عشر. فأقدم السجلات المعروفة تعود إلى الفترة بين 1296 – 1305. أما نظام الإثبات المحاسبي المتكامل وفق القيد المزدوج فقد وجد في السجلات التجارية في مدينة جنوه في عام 1340. لذلك، فمن المؤكد أن الإثبات المحاسبي وفق القيد المزدوج كان منتشراً في العديد من المدن الإيطالية المستقلة منذ بدايات القرن الثالث عشر، فقد كان الوسط ملائماً لظهور القيد المزدوج حيث إنتشرت أعمال الصيرفة وإزدهرت التجارة وسادت الروح الرأسمالية التجارية وظهر التبادل النقدي بشكل واسع[3]. ينسب البعض نشوء فكرة القيد المزدوج إلى عائلة (THE FUGGERS) التي عاشت خلال النصف الأول من القرن الرابع عشر وكانت تمتلك عدداً من البنوك في أوروبا[4]. تدل الدراسات التاريخية أن التجار الإيطاليين هم أول من إستخدم إقفالا شكليا للحسابات وأظهرت الدفاتر للأعوام 1406–1432م إقفالا بتوسيط حساب الأرباح والخسارة وأحيانا بتوسيط حساب رأس المال لتحديد أرباح وخسائر صفقات معينة بما

---

(1) http://maherelayouti.hooxs.com/t35-topic المكتب الاستشاري للمحاسبة والضرائب – ماهر العيوطي ، محاسبون قانونيون . 10/10/2013 4:04 am

(2) حسين القاضي ، مامون حمدان ، المحاسبة المالية ، مرجع سابق ، ص 16.

(3) رضوان حلوه حنان، تطور الفكر المحاسبي،مدخل نظرية المحاسبة مرجع سابق، ص 15.

(4) http://nashwannet.info/abs/showthread.php?t=5121 منتديات عبس أولا2013/10/10 am 4:15

يطلق عليه بمحاسبة الصفقات[1]. تعود أقدم دفاتر تجارية إيطالية إلى بداية القرن الثالث عشر ورغم ذلك بقي التسجيل فيها يتم فيها بإستخدام نظام الأرقام الروماني والهندي معا حتى القرن الخامس عشر، وقد ظهر أول دفتر تجاري أستخدم فيه النظام الهندي بالكامل في أوروبا في فينيسيا حوالي 1436–1439[2].

إن تطور المحاسبة كان بطيئا حتى القرن الخامس عشر حيث شهد هذا القرن بدايات لنظم محاسبية أولية بأوروبا، تمثلت في حاجة الإقطاعي إلى معرفة إيراداته الزراعية وتكلفة الحصول على هذه الإيرادات ثم تطورت تلك الإحتياجات بإنتعاش التجارة وبعض المشروعات الحرفية أو الصناعية الصغيرة التي ظهرت في الدويلات الإيطالية المستقلة حتى العام 1494حيث تولى أحد المهتمين بشئون الهندسة والحساب ويدعى (لوكا باشيليو) في جنوب إيطاليا بوضع أولى قواعد المحاسبة السليمة في كتابه الذي وضع فيه أسس القيد المزدوج المتمثل في تسجيل العمليات من خلال تحديد طرفي العملية المالية، وهما الأخذ والعاطي، أو المدين والدائن[3]. وفي عام 1494 ظهر أول كتاب في المحاسبة على يد عالم الرياضيات الإيطالي لوكا باسيليو وضع فيه أساس المحاسبة العلمية وبين فيه طريقة تسجيل العمليات التجارية المادية وتصنيفها وتلخيصها وإستخراج نتائجها وبيان المركز المالي للمشروع[4]. ولما ظهرت النقود وإختفى نظام المقايضة وأصبحت النقود أداة للتعامل بين الناس ثم ظهر التعامل الآجل في الحياة التجارية وجد التاجر نفسه بحاجة إلى نظام للتسجيل والتحليل والتبويب والتلخيص وإستخراج النتائج، فبدأ بحثه عن نظام محاسبي أمثل يخدمه بصورة أفضل من نظام القيد المفرد، وقد ساعد في هذا البحث نمو التبادل التجاري في الداخل والخارج في القرن الرابع عشر للميلاد، فكان إستخدام

---

[1] رضوان حلوه حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير 2003، مرجع سابق، ص 22 – 23.

[2] حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة المالية، مرجع سابق ص 17 – 18.

[3] وليد ناجي الحيالي، أصول المحاسبة المالية، (الدانمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة، 2007)، ص 22– 23.

[4] خالد أمين عبد الله، حمزة بشير أبو عاصي، أساسيات المحاسبة وطرقها، (عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 2001)، ص 3.

القيد المزدوج لضمان دقة تسجيل العمليات المالية، وقد ظهر كتاب في إسطانبول بتركيا لمؤلفه عبد الله بن محمد بن كاية المازندراني وأستعملت في الكتاب طريقة القيد المزدوج لإثبات أطراف المعاملة وبعده بـ (131) سنة صدر الكتاب الثاني في مدينة البندقية سنة 1494 لمؤلفه لوكا باشيليو وإن كان إتباع هذا النظام في الحياة العملية يرجع إلى ما قبل هذا التاريخ[1].

إن أول كتاب أدبيات المحاسبة يتضمن عرضاً كاملاً لمسك الدفاتر وفق القيد المزدوج وأعتمد مرجعاً عملياً وتعليمياً هو كتاب الراهب لوكا باسيولي (Luca Pacioli) الذي نشر في فينسية (البندقية) عام 1494 ضمن كتاب عالم الرياضيات بإسم "مراجعة عامة في الحساب والهندسة والنسبة والتناسب". وقد تضمن هذا الكتاب (36) فصلاً قصيراً حول مسك الدفاتر تحت عنوان "في الحساب والتسجيل" ويبدو أن السبب في تأخر ظهور أدبيات المحاسبة هو حرص رجال الأعمال المنتفعين من المحاسبة على عدم نشر "أسرار المهنة.

لم يخترع باسيولي القيد المزدوج، وهو نفسه يعترف بذلك، فقد كان القيد المزدوج معروفاً قبل نشره كتابه بحوالي قرن ونصف من الزمان. ويذكر باسيولي أن طريقته تعتمد على الطريقة العملية السائدة في مدينة "فينسيا" البندقية، لذلك، إنتشرت تلك الطريقة في باقي البلدان الأوروبية وإشتهرت باسم "الطريقة الفينيسية".

إعتمد باسيولي في كتابه المصطلح الذي ما زال يستخدم حتى يومنا هذا، وهو مصطلح "منه – له". وشرح باسيولي نظام القيد المزدوج بأن "جميع القيود ينبغي أن تثبت بالطريقة المزدوجة، وهذا يعنى إذا جعلت شخصاً ما دائناً، يجب عليك بالمقابل أن تجعل شخصاً آخر مديناً"[2].

المرحلة الثالثة: مرحلة ما بعد 1494:

إن إدخال الطريقة الإيطالية إلى بريطانيا يعود للمدعو (Fiugot Castle مدرس الرياضيات والمحاسبة، والذي قام في عام 1543 بترجمة مؤلف باسيولي في

---

[1] خالد أمين عبد الله، صايل رمضان، مبادئ المحاسبة ج1، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الطبعة 2، 2010)، ص 14 .

[2] رضوان حلوه حنان، تطور الفكر المحاسبي، مدخل نظرية المحاسبة مرجع سابق ، ص ص 16 – 17.

لندن[1]. إن ظهور قائمة الأرباح والخسائر وقائمة بالأرصدة عام 1600 كان الدافع آنذاك وراء إعداد قوائم مالية منفصلة هو الحصول على معلومات بخصوص رأس المال وبالتالي تم التأكيد على بيانات الميزانية وتم تحسينها بالطرق المختلفة بينما كان ينظر إلى بيانات المصروفات والإيرادات بأنها بيانات عرضية غير أساسية[2].

لقد إعتمدت نظرية القيد المزدوج منذ باسيولي بشكل واضح على مبدأ التوازن الرياضي، فإشترطت تسجيل كل عملية محاسبية في جانب مدين وآخر دائن. وإعتبر باسيولي أن حقوق صاحب المشروع تتمثل في القيمة المتبقية نتيجة التفاضل بين أصول المشروع وخصومه، أو ما نسميه حديثاً بإسم صافي قيمة الأصول وبذلك قدم باسيولي الأسس اللازمة لصياغة معادلة الميزانية التي يمكن عرضها وفق المفاهيم الحديثة على النحو التالي[3]:

الأصول = الخصوم + حقوق صاحب المشروع

الأصول – الخصوم = حقوق صاحب المشروع

الأصول – الخصوم = صافي قيمة الأصول

∴ صافي قيمة الأصول = حقوق صاحب المشروع

في نهاية القرن السادس عشر صدر كتاب في إنجلترا بإسم النظام الإنجليزي لمسك الدفاتر ومن ثم ظهور الطرق المحاسبية كالطريقة الفرنسية والطريقة الألمانية والطريقة الإيطالية الجديدة، وتعتبر بدايات القرن السابع عشر الميلادي شاهد لإسهام العرب المسلمين في نشر الطرق المحاسبية في أوروبا[4]. خلال القرن السادس عشر، عصر الرأسمالية التجارية، بدأ ينتشر إستخدام النقود كمقياس عام للقيمة وبدأت تظهر وتنتشر سريعا الرأسمالية التجارية. ولقد ساهمت المحاسبة مساهمة

---

[1] محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية – الدورة المحاسبية ومشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح، ج1 (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، 2007)، ص 20.

[2] ريشارد شرويدر وآخرون، مرجع سابق، ص 20.

[3] رضوان حلوه حنان، تطور الفكر المحاسبي،مدخل نظرية المحاسبة مرجع سابق ، ص 20.

[4] حسين القاضي ، مأمون حمدان، المحاسبة المالية، مرجع سابق، ص 16.

فعالة في إنتشار الرأسمالية وذالك بتقديمها أداة عقلانية تقوم على تكميم الغاية (الربح) الوسائل (المشتريات والمبيعات والمصروفات والإيرادات).

وبدأت تظهر المطالبة بإعداد الميزانية العامة للمنشاة سنوياً، أي بدا يتكون فرض الدورية، فقد طالب الهولندي سيمون ستيفن عام 1608 بإعداد الميزانية العامة سنويا وكذلك حينما يموت التاجر وحينما تصفى المنشأة[1]. وساعد على الحركة العقلانية ظهور حساب رأس المال بشكل واضح في القرن السادس عشر[2]. عام 1673 فرض قانون التجارة الفرنسي على كل تاجر مسك سجلات محاسبية نظامية وتطبيق أسلوب الجرد الفعلي وإعداد ميزانية عامة تحدد بوضوح ثروة صاحب المشروع بصورة دورية. وتبعت هذا التوجه باقي الدول الأوروبية مع التركيز على أن الميزانية والحسابات تعد وفق قواعد ومبادئ المحاسبة النظامية دون تحديد لمضمون هذه القواعد والمبادئ المحاسبية. ومن هنا يتضح التأثير القانوني المبكر على شكل ومضمون الميزانية لحماية حقوق الدائنين بالدرجة الأولى لإعتقاد المشرع القانوني بأن الميزانية هي الضمان لسداد الإلتزامات أما قائمة الدخل – أو كما كانت تسمى حساب الأرباح والخسائر – فلم تنل أي إهتمام يذكر. منذ منتصف القرن السابع عشر نجد لأول مرة سجلات محاسبية تعتمد على أسلوب الجرد الفعلي للمخزون السلعي وتستخدمه لتصحيح البيانات الدفترية عند تحديد نتيجة النشاط وإظهارها في ميزانية آخر المدة .حوالي نهاية القرن السابع عشر بدأت تظهر الطرق المحاسبية المختلفة إلى جانب الطريقة الايطالية أو الفينيسية المعروفة منذ لوكا باسيولي عام 1494 فبدأت تتعدد السجلات المحاسبية من يوميات متعددة وأستاذ عام – الطريقة الفرنسية أو الطريقة المركزية، الطريقة الإنجليزية[3].

---

[1] رضوان حلوه حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ المعايير، (عمان: دار وائل للنشر، الطبعة الثانية 2006)، ص 26.

[2] رضوان حلوه حنان، تطور الفكر المحاسبي،مدخل نظرية المحاسبة مرجع سابق، ص 22.

[3] رضوان حلوه حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ المعايير، الطبعة الثانية 2006، مرجع سابق ، ص 27.

بقيت الحال إلى النصف الثاني من القرن الثامن عشر وهو تاريخ إختراع الآلة البخارية والذي يعتبره المؤرخون بداية عصر الثورة الصناعية في أوروبا، وقد كان لهذه الآلة التي اخترعها James Watt آثار إقتصادية حاسمة ومتعددة الوجوه. ساهمت في إدخال العنصر الآلي إلى الصناعة مما ساهم في تقدمها. ومن جهة أخرى ساهمت في تنشيط حركة النقل البري والبحري، فتقدمت بذلك التجارة العالمية التي أفرزت هي الأخرى نشاطا موازيا في مجال المؤسسات المصرفية والتمويلية. وقد أثر التقدم الإقتصادي في المجالين الصناعي والتجاري على الأشكال التنظيمية للمشروعات، حين حولها من الملكية الفردية إلى الملكية الجماعية، سواء في شكل شركات أشخاص أوفي شكل شركات أموال، وقد إنعكس هذا التحول في الأشكال التنظيمية للمشروعات على أغراض المحاسبة، إذ بعد أن كانت الأغراض الرقابية، والحمائية تحتل المكانة الأولى خلال المرحلة التاريخية السابقة للثورة الصناعية أصبحت أغراضها في القياس والتقييم تحتل المكانة الأولى بعد الثورة الصناعية[1].

إن تطور الحياة الاقتصادية وخاصة بعد ظهور الثورة الصناعية التي نتج عنها قيام مشروعات ذات رؤوس أموال ضخمة تقوم بشتى أنواع الأعمال التجارية والصناعية، حيث إتخذت هذه المشروعات شخصية معنوية مستقلة وإنفصلت إدارتها عن ملكيتها نظرا لتعدد المساهمين وإختلاف ثقافتهم وأماكنهم الجغرافية، مما أدى إلى ضرورة البحث عن طرق جديدة لإعداد التقارير المالية التي تزود المساهمين وغيرهم من ذوي العلاقة بالمعلومات المتعلقة بنتيجة الأعمال والمركز المالي للمشروع التي تساعدهم في تقييم هذه النتائج، ورسم هذه السياسات التي تهدف إلى إنجاح المشروع وإستمرار تقدمه على أسس واضحة وسهلة الفهم. ويجب ألا يغيب عن البال أن هذه الطرق تسير من حيث المبدأ حسب نظام أو نظرية القيد المزدوج، وان إختلفت في نقاط وإجراءات فنية وذوقية من حيث تنظيم الدفاتر وتنوع السجلات والحسابات وتبويبها، وكذلك عرض طريقة النتائج وإعداد التقارير وذلك لمواكبة التطور الإقتصادي والإجتماعي والتقني[2].

---

[1] وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة ، مرجع سابق ، ص ص 30 – 31.

[2] نعيم دهمش وآخرون، مبادئ المحاسبة، مرجع سابق، ص 7.

إن إلزام المنشات الإقتصادية بموجب قانون الشركات الصادر في بريطانيا عام 1929 والمتعلق بمسك سجلات محاسبية ملزمة وفق العرف المحاسبي وإلزامها بنشر قوائمها المالية دوريا أدى إلى التمييز بين ما هو عرف وما ليس بعرف، وفي حالة الخلاف يتم اللجوء إلى القضاء عند التعارض مع قانون الضريبة وتفسيراتها وفق تفسير الربح بصفة خاصة وطرق تحديده يضاف إلى ذلك تعدد الحلول المحاسبية للمشكلة الواحدة مما حدا إلى بداية الجهود الفعلية للإطار النظري في عام 1930 حيث توجت الجهود بإصدار نشرة من قبل المجمع الأمريكي للمحاسبين بعنوان فحص القوائم المالية بواسطة المحاسبين المستقلين (المحاسب المستقل)، حيث تطورت وظيفة إنتاج المعلومات التي تمثل جوهر التقارير المالية وتحسن أداء التقارير المالية المتمثلة في تلبية حاجات المستخدمين بكافة أنواعهم وخاصة الضرائب المعتمدة على الدخل المحاسبي المبنية عليه في التشريع الضريبي. إن عملية إصدار المعلومات المالية بغرض تلبية حاجات المستخدمين أو عملية نشرها ظلت متعلقة بإصدار تشريعات قانونية وأصبحت صفة القانون لصيقة إلى حد ما مع تطور التقارير المالية[1]. أدت قوانين الضرائب والإستثمار إلى إختلافات كبير بين الدخل الذي تظهره التقارير المالية والدخل الذي يخضع إلى الضرائب فقد ظهرت مشاكل كثيرة في التقارير المالية في مجالات الصناعة وأنشطة الأعمال والإيجارات طويلة الأجل مما حدا جذب إنتباه المجتمع المالي إلى مساوئ التقارير المالية في تلك المجالات[2].

يرى الباحث أن هذه المرحلة إتسمت بصفة تقديم المعلومات للمستفيدين منها مما أدى الى زيادة قيمة المعلومات المحاسبية دون مراعاة للعائد منها بما عرف اليوم بإقصاديات المعلومة .كما أن ظهور عدة مشاكل محاسبية وتعدد الحلول للمشكلة الواحدة خلال هذه الفترة أدى الى التطور في المحاسبة – كما أن ظهور الرأسمالية التجارية وإنتشارها السريع وإبتغائها معرفة غايتها – كمية الربح– أدت إلى تطور المحاسبة، كما أن الطرق والأساليب والأنظمة المحاسبية المعروفة حاليا قد ظهرت

---

[1] كمال خليفة أبو زيد، النظرية المحاسبية، (الإسكندرية، جامعة الإسكندرية للنشر، 1990م)، ص 54.

[2] عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، (الكويت :ذات السلاسل ،1990)، ص 116.

وتطورت في زمن الرأسمالية التجارية. وأصبح حال التطبيق المحاسبي لا يذكر فقط على المنشآت الفردية التجارية أو الشركات أو المنشآت الصناعية والمالية – بل أصبح يشمل التنظيمات التي لا تهدف إلى الربح مثل الوحدات الإدارية والحكومية والمرافق العامة بالإضافة إلى ذلك إمتد التطبيق المحاسبي ليشمل إعداد الحسابات القومية كوسيلة لقياس النشاط الاقتصادي للمجتمع كوحدة محاسبية. وبدأ أيضاً الإهتمام بالمحاسبة الإدارية وبحوث العمليات والتشغيل الإلكتروني للبيانات وذلك يمهد تقديم المعلومات التي تخدم مجموعة مختلفة من المستخدمين[1]. أما المحاسبة الحديثة فمع التطور الكبير الذي حصل في تقنياتها وفي دقة وشمولية بياناتها (وخاصة بعد إستخدام الحاسب الآلي على نطاق واسع في الأعمال المحاسبية)، فهي تختلف عن المحاسبة البسيطة، من حيث المبدأ بأنها تعبر عن النشاط الإقتصادي الحديث بما هو عليه من تعقيد كموضوعين أو جانبين مختلفين ومترابطين لعملية واحدة، هما الأصول الاقتصادية ومصادرها وما يحدث فيها من تغيرات نتيجة النشاط الإقتصادي نفسه. ويتم التعميم في مقياس نقدي عن طريق تثبيت وقياس كل التغيرات في توزيع وإستخدام موارد الوحدة الاقتصادية وكل النتائج المتحققة. وفي هذا الحساب الشامل المنظم تتوحد وتتساوى كل مجالات وأنواع النشاط مهما تباينت من حيث طبيعتها[2].

يرى الباحث أن تطور المحاسبة عبر تاريخيها الضارب في القدم هو إنعكاس مباشر للتطور الإقتصادي والإجتماعي عبر الزمن.

تطور المعرفة المحاسبية:

لم تنشأ المحاسبة في أذهان الباحثين ولكنها نشأت ونمت إرتباطاً بتطور الحياة الإجتماعية والإقتصادية، ولذلك فهي تعد إحدى المظاهر الإجتماعية التي تأثرت وأثرت على السلوك الفردي والإجتماعي.

وإذا كانت المحاسبة بدأت كأداة تذكيرية يعتمد عليها الفرد في التعرف على حقوقه وإلتزاماته فقد أصبحت اليوم نظاماً للمعلومات يؤثر على مجرى الأحداث

---

[1] عبد السميع الدسوقي، أساسيات المحاسبة المالية، (القاهرة : دار النهضة العربية، 1992)، ص 7.

[2] وليد ناجي الحيالي، المحاسبة المتوسطة الجزء الأول، مرجع سابق، ص 19.

الإقتصادية في أي مجتمع ولذلك إذا كانت المحاسبة قد اعتمدت في الماضي على قواعد وليدة الحاجة فهي اليوم ينبغي أن تبنى على قواعد ذات مصدر علمي باعتبارها إحدى المهن الهامة في المجتمع مثلها في ذلك مثل مهنة الطب والمحاماة وغيرهما. وفي حقيقة الأمر، لم يتوقف الرواد و الباحثون سواء أكانوا نظريين أو مهنيين في السعي نحو توفير قواعد علمية بحيث تنمي الأساس الموضوعي الذي يمكن أن يعتمد عليه المحاسب في إنجاز أعماله، فقد أسهمت هذه الجهود في إثراء المعرفة المحاسبية حتى بدت مهنة المحاسبة عملاقة في تأثيرها على حياة الفرد، ضرورية لسلوكه، وكذلك أصبحت فعالة في تأثيرها على حياة الأمم، وأيضاً ضرورية لنموها وتقدمها[1].

أولاً – مراحل تطور المعرفة المحاسبية:

يمكننا التمييز بين نوعين من المصادر: المصدر الأول هو الممارسة العملية ويقصد به تلك العوامل التي تهيأت لاستخدام أساليب وقواعد معينة، المصدر الثاني هو المعرفة النظرية، ويقصد به ذلك المنطق الذي إعتمدت عليه المعرفة، ولأن كل مصدر من المصدرين السابقين سوف يتأثر بالمستوى الثقافي لكل مرحلة زمنية فإنه يمكن التمييز بين ثلاث مراحل للمحاسبة هي مرحلة التجربة والخطأ، ومرحلة العادات، ثم مرحلة التغيير العلمي.

[1] مرحلة التجربة والخطأ[2]:

ترتبط هذه المرحلة بفكرة أن الحاجة تولد الوسيلة ووفقاً لذلك ينشأ كل عنصر (أسلوب أو وسيلة أو قاعدة محاسبية) في مجال الممارسة العملية نتيجة الحاجة إليه، فكلما تظهر حاجة جديدة يصمم لها الأسلوب أو ا لإجراء الملائم. وقد يكون هذا الأسلوب ملائماً لحاجة أو لا يكون كذلك . ويعنى ذلك أن تقييم الأسلوب المحاسبي يتم بمعرفة صاحب الحاجة أو لحاجة، ولذلك تتميز المعرفة المحاسبية وفق هذا المصدر، بأنها معرفة خاصة أو (ذاتية) فهي تعكس وجهة نظر أو مصلحة صاحب الحاجة.

---

[1] وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، سمير كامل محمد، المحاسبة المالية – المدخل النظري، قياس تقييم الأصول قصيرة الأجل، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000)، ص 9.

[2] المرجع السابق ص ص 10 – 11.

ومع ذلك قد يكون الأسلوب موضوعياً وملائماً إذا كان القائم على تصميمه علمياً في تفكيره، ولذلك يبدو هذا المصدر يبقي دائماً خصباً طالما أن العقل البشري قادر على العطاء.

ونتيجة لكل ما سبق فإن المعرفة المحاسبية وفق هذه المرحلة لا يجمعها فكر واحد، فهي تتكون من عناصر متفرقة متناسقة .

والجدير بالذكر أن الحاجة التي أدت إلى تطور المعرفة المحاسبية في هذا المصدر إرتبطت بدرجة كبيرة بالتطور في حجم الوحدة الإقتصادية وما إستلزمته من زيادة في التخصص في مجال الأعمال، فقد كان النشاط الرئيسي للأعمال، قبل القرن السادس عشر هو النشاط التجاري في وحدات إقتصادية يغلب عليها الطابع الفردي، وكانت الإدارة فيها شخصية مباشرة، ولذلك كان إمساك الدفاتر فيها مقصوراً على إثبات العلاقة بين الدائنين والمدينين والمالك من ناحية والدائنين والمدينين من ناحية أخرى.

وكانت أهداف المحاسبة مقصورة على توفير معلومات للتاجر عن حقوقه وإلتزاماته ولذلك فإن الأهداف محددة وفقاً للحاجة. ومرتبطة بطبيعة الظروف التي كانت تسود مجتمع الأعمال.

[2] مرحلة العادات الانتقائية:

وقد بدأت في سنة 1931 عندما إتفقت الهيئة الحكومية المشرفة على سوق الأوراق المالية بالولايات المتحدة الأمريكية SEC مع المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA على إرساء مجموعة من المبادئ المحاسبية التي يمكن أن تلقى القبول العام. وكان الهدف من تحديد هذه المبادئ هو القضاء على التباين وعدم التناسق الذي كان سائداً في المرحلة السابقة وقد إستخدمت هذه المرحلة كأساس لمراجعة القوائم المالية التي تصدرها الوحدات الاقتصادية.

[3] مرحلة التغيير العلمي[1]:

---

[1] المرجع السابق ص 15.

حيث يفترض أن تكون المحاسبة موضوعاً للعمل الذهني إستناداً إلى المنطق العلمي، وفي هذا الصدد يتفق المحاسبون حول أهمية توافر إطار نظري للمعرفة المحاسبية حيث يرى أحد الكتاب. أنه يمكن الوفاء بالمعلومات اللازمة إذا توافرت مجموعة من المبادئ والقواعد المحاسبية الملائمة التي تحقق فهماً مشتركاً لمستخدمي القوائم المالية ويرى آخر أن هناك ضرورة تستلزم توافر إطار عام للمعرفة المحاسبية، ويعد مثل هذا الإطار مرشداً للتطبيق ويقضي على التناقض بين القواعد المحاسبية.

التطور المحاسبي بين الإستمرارية والتغيير:

يتسم تطور المعرفة المحاسبية سواء على الصعيد التطبيقي المهني أم على الصعيد الأكاديمي النظري بخاصيتين ملازمتين هما الاستمرارية والتغيير.

الإستمرارية في المحاسبة:

إن الإستمرارية في أي مجال معرفي، والمحاسبي أيضاً تشير الى تراكم الخبرات وتكون القواعد والأعراف المحاسبية بمرور الزمن، بعد أن ثبت منفعتها في التطبيق العملي أولاً (معيار المنطق أساس القبول والإنتشار لدى المهتمين أي رجال الأعمال) ثم مراعاتها وتقبلها فكرياً ونظرياً ثانياً.

لقد تراكمت خبرات محاسبية عملية مع مرور الزمن وأصبحت متعارف عليها لدى جمهور المهتمين بالعمل المحاسبي وهذا ما يفسر لنا أن كثيراً من الفروض والمبادئ المحاسبية التي نسير عليها في وقتنا الحاضر ترجع إلى بدء نشأة المحاسبة المالية منذ القرن الخامس عشر (لوكا باسولي أول مؤلف محاسبي أكاديمي شامل عام 1494)

نقطة سلبية لخاصية الإستمرارية إن مسار التطور بطيء ويترتب عليه جمود في التطبيق والفكر المحاسبي إذ أن الوقائع العملية وتطور الممارسات الاقتصادية والاجتماعية هي التي تتحكم وتوجه التطور الفكري، فالمحاسبة هي وليدة الحاجات وتسرى عليها مقولة (الحاجة أم الإختراع).

نقطة إيجابية لخاصية الاستمرارية: [1]

رغم بطء تطور المعرفة المحاسبية، تحافظ الإستمرارية على الخبرات وتراكمها، بما يحقق نمواً مضطرداً في المعرفة يوماً بعد يوم وذلك في مسار متقدم بإستمرار وفعال لتحفظ في الوقت نفسه. والمحاسبة هي علم تطوري Evaluationary لا يتم بثورية المعرفة Revolutionary وقلبها رأساً على عقب وقد يكمن السبب في أنها علم إجتماعي يحافظ على الأعراف والتقاليد ويتوارثها بعد ثبات جدواها العملية ولا يقبل التغيير لمجرد الرغبة فيها.

التغيير في المحاسبة:

هو مؤشر على ديناميكية المحاسبة وقدرتها على مواكبة التطور في بيئة الأعمال نتيجة عوامل إقتصادية وإجتماعية وقانونية وتكنولوجية ، عموماً يتسم تلاؤم الفكر المحاسبي مع تغيرات بيئة الأعمال بإستجابة بطيئة جداً. وليس نادراً أن تستغرق عقدين أو أكثر لإستيعاب ظاهرة جديدة مثل ظاهرة التضخم، ظاهرة التأجير التمويلي ظاهرة الدمج وتوحيد القوائم والمصالح فالتغيير لا يتم إلا بعد ثبوت جدواه في الحياة العملية بشكل قاطع .

إن الإستمرارية في تراكم المعرفة وبطء التغيير يفسر إلى حد كبير هيمنة منهج التكلفة التاريخية، أو ما يسمي المنهج البرامجاتي Pragmatic Approach، المقبول عموماً في الحياة العملية رغم وضوح كل سلبياته والانتقادات الشديدة الموجهة إليه. فمنهج التكلفة التاريخية ما زال يتفوق على غيره من مصادر المعلومات المحاسبية، من حيث قدرته على إنتاج تقارير مالية تحظى بالقبول وتتمتع بثقة المجتمع المالي وتفوق منفعتها (عائدها) تكاليف إنتاجها، أخيراً يلاحظ أن معدل التغير منذ النصف الثاني من القرن العشرين قد أصبح أسرع من المعدل المألوف والبطيء جداً. إن كثيراً من المفاهيم والأساليب والإجراءات المحاسبية والقوائم المالية المتداولة في الوقت الحالي لم تكن معروفة لدى المجتمع المالي ما قبل السبعينيات. وذلك نتيجة لتسارع التغيرات التكنولوجية (الإنتقال من تكنولوجيا الثورة الصناعية إلى

---

[1] رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المباد ئ إلى المعايير، الطبعة الثانية، 2006، مرجع سابق ص ص 13 – 15.

عصر تكنولوجيا المعلومات وبيئة الإنتاج الحديث)، والتغيرات الإقتصادية والقانونية (الإنتقال من الطواعية والإلتزام الذاتي بتطبيق الفرضيات المحاسبية إلى الإلزام القانوني على وجه التحديد بعد عام 1973م بتطبيق المعايير المحاسبية). ويلاحظ أن تراكم المعرفة المحاسبية اليوم قد وصل إلى درجة تسمح بإستجابة أسرع تجاه التحديات والمشكلات المحاسبية المستجدة.

توجهات التغيير في المحاسبة[1]:

خلال هذه الحقبة الطويلة من تطور المعرفة المحاسبية يمكن تحديد ثلاثة توجهات أساسية متعاقبة أو مسألة تطوير نظريات محاسبية خاصة بها.

المرحلة الأولى:

مراعاة مصالح ملاك المشروع، حيث كان هدف تعظيم الربح هو محرك النشاط، الأمر الذي أدى إلى تطوير نظرية الملكية المشتركة التي تطبق في شركات الأفراد وشركات الأشخاص ولقد هيمنت هذه النظرية منذ بدايات نشوء المحاسبة المالية وحتى الثورة الصناعية وإنتشار الشركات المساهمة في نهاية القرن التاسع عشر.

المرحلة الثانية:

مراعاة مصالح المساهمين والمستثمرين والدائنين، حيث كان التمويل وتحقيق مستوى مقبول من الأرباح هو محرك النشاط، وإرتبطت هذه المرحلة بظهور الشركات المساهمة، الأمر الذي أدى إلى الفصل بين الملكية والإدارة (وتسمى هذه ظاهرة الملكية الغائبة)، تطورت نظرية الشخصية المعنوية ذات التوجه الإقتصادي البحت.

المرحلة الثالثة:

مراعاة مصالح جميع أفراد المجتمع، حيث بدأ منذ سبعينيات القرن العشرين البعد الإجتماعي والبيئي لنشاط المشروع يحظى بإهتمام متزايد نتيجة كبر حجم المشروعات وتزايد تأثيراتها البيئية والإجتماعية على المستوى المحلي والقومي وأحياناً الدولي، الأمر الذي أدى لتأطير نظرية جديدة هي نظرية المشروع الذي تتسم بتوجه

---

[1] المرجع السابق ص 17.

أساسي نحو تقييم الأداء الإجتماعي للمشروع وتوجه ثانوي نحو تقييم الأداء الإقتصادي خدمة لمصالح المساهمين والمستثمرين في تحقيق عوائد مرضية.

المتتبع لتطور الفكر المحاسبي يستطيع التعرف على دور المحاسبة إذا نظر إلى الماضي والحاضر وتطلع إلى المستقبل، وفي هذا المجال يوضح Kholer أن المحاسبة في طريقها الوحيد قد أثرت كثيراً على شكل النشاط الإنساني حيث تمتد جذورها إلى الماضي وتصل إلى الحاضر، كما أنها تؤثر في مستقبل كل منا[1].

وقد إمتد إستخدام المحاسبة في العصر الحديث إلى المنشآت الصناعية والتجارية والمالية والجمعيات والمؤسسات الحكومية وترتبت عليه ظهور عدة فروع لعلم المحاسبة وظهور عدة مجامع ومؤسسات محاسبية تسعي جاهدة لتطوير أسس وقواعد ونظريات علم المحاسبة باختلاف فروعها[2].

مراحل التنظير المحاسبي[3]:

توضح الأبحاث المحاسبية ثلاثة مراحل متتالية في محاولات صياغة النظرية المحاسبية.

1. مرحلة مساهمات الإدارة 1900 – 1933 حيث تمتعت إدارة الشركات المساهمة غالباً بسيطرة تامة على إختيار المعلومات المالية وحددت مفهوم ومضمون الإفصاح بما يتناسب ومصالحها.
2. مرحلة مساهمات المجمعات المحاسبية المهنية والعلمية 1933 – 1973م: حيث بذلت جهود بحثية مكثفة لإيجاد مبادئ محاسبية مقبولة عموماً GAAP.
3. مرحلة تسييس Politiczation عملية إنتشار وتطوير المعايير المحاسبية (منذ عام 1973 وحتى اليوم): حيث تم التخلي – علمياً ورسمياً عن البحث لإيجاد

---

(1) محمود السيد ناغي، دراسات في نظرية المحاسبة، (المنصورة: مكتبة الجلاء،1992) ص 37.

(2) حسام الدين مصطفي الحداس، وليد زكريا صيام، د. عبد الناصر إبراهيم نور، أصول المحاسبة المالية، الجزء الأول، (عمان: دائر المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1998). ص 18.

(3) رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، الطبعة الثانية، مرجع سابق 2006، ص ص 30-31.

مبادئ محاسبية مقبولة عموماً وتم تبنى مدخل وضع إطار مفاهيمي نظري Conceptual from work يعد دستوراً موجها للتطوير المحاسبي المستقبلي في صياغة معايير محاسبية تمثل حلولاً متناسقة Consistent للمشاكل المحاسبية المعاصرة ويكون هذا الإطار المفاهيمي في الوقت نفسه دليلاً لتطوير حلول متناسقة للمشاكل المحاسبية المستجدة.

ظهرت عملية تسييس إصدار المعايير لدى العديد من الدول والمنظمات الدولية مثلاً:

- الولايات المتحدة تكون هيئة معايير المحاسبة المحالية FASB (عام 1973م) وتكوين هيئة معايير المحاسبة الحكومية GASB وتوجه المنظمة الحكومية SEC، لجنة الإستثمارات في البورصة، نحو إلزامية التطبيق من قبل الشركات المتعاملة في الأسواق المالية.
- في المملكة المتحدة: تكوين هيئة معايير المحاسبة ASB (عام 1969م) التي تصدر معايير بإسم بيان الإجراء المحاسبي المعياري تلتزم بتطبيقاتها مهنة المحاسبة.
- تكوين لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC تصدر منذ تكوينها عام 1973 معايير ينصح بتطبيقها في البلدان النامية ولقد تبنت غالبية الدول العربية معايير المحاسب الدولية[1].

الفروض والمبادئ والمعايير المحاسبية

إن المحاسبة كمصدر للمعلومات هي عبارة عن مصنع يتكون من مدخلات وعمليات ومخرجات تمثل مدخلاته الأحداث الإقتصادية لتعالج هذه الأرقام وفق نظام محاسبي صمم بشكل يتلاءم مع طبيعة عمل المشروع وأهدافه ووفق فروض ومبادئ محاسبية معينة, حتى تخرج في النهاية على شكل نتائج ومعلومات محاسبية منظمة تساعد على إتخاذ القرار.

---

[1] المرجع السابق ، ص 31.

نستنتج مما سبق أن النظام المحاسبي الذي يعتمد على الفروض والمبادئ المحاسبية يمثل الجزء الأكثر أهمية, لذلك كان لابد من دراسة أهمية هذه الفروض والمبادئ المحاسبية[1].

أولاً: الفروض:

الفروض المحاسبية:

هي مجموعة من الحقائق المعروفة بالفعل أو تلك التي تمثل نتائج البحث في ميادين معرفة أخرى فهي مقدمات علمية تتميز بالعمومية تصلح كنقطة إبتداء في سبيل الوصول إلى المبادئ العلمية أي أن الفروض هي أداة لبيان الظروف والحدود التي من خلالها يجب أن يتم البحث العلمي. ومن ذلك نجد أن أي خلل ناتج عن عدم إتساق بين الفروض أو تضارب فيما بينها أو عدم الملائمة مع الواقع سيؤثر على المبادئ[2].

المقصود بالفرض بشكل عام هو التكهن بالحلول التي يمكن عن طريق التجريب التأكد من صحة الظواهر للإرتقاء بها إلى مستوى الحقيقة من خلال إستخدام مزيجا من الإستقراء والإستنباط، وحينما تكون النتائج المتحققة على درجة معقولة من الدقة فانه يمكن إعتبار الفروض الإستدلالية مقبولة وصحيحة[3].

وتعرف أيضا بالمصادرات فهي مقدمات علمية تتميز بالعمومية وتتمثل في مجموعة من الحقائق المعروفة بالفعل أو التي تمثل نتائج البحث في ميادين معرفة أخرى. وتستخدم هذه المقدمات بهدف عرض بعض الأفكار التي تصلح كنقطة إبتداء في سبيل الوصول إلى المبادئ التي تتكون منها النظرية[4].

كل ما يشترط في الفروض هو ما يلي:

1. أن تكون قليلة العدد بقدر الإمكان وإلا تعرض الباحث لإحتمالات الخطأ في عملية الإستدلال المنطقي.

---

(2) http://www.brooonzyah.net/vb/t3548.html منتديات المكتبة البرونزية 15/11/2013. 1:25am

(1) https://sqarra.wordpress.com/acct2 مدونة صالح القرا 17/11/2013. 2:15am

(3) وليد ناجي الحيالي، المحاسبة المتوسطة، مرجع سابق، ص ص 27 – 28.

(4) عباس مهدي الشيرازي ، نظرية المحاسبة ، مرجع سابق ص 43.

2. أن تكون مستقلة عن بعضها البعض وإلا وقعنا في أخطاء التبرير الدائري الناتج عن إستنتاج فرض من فرض آخر.
3. أن تكون الفروض غير متعارضة وإلا نتج عن ذلك بالضرورة مبادئ غير متسقة منطقياً[1].

ولأسباب عدم إستقرار النظرية المحاسبية الموحدة فقد شاع في أدبيات الفكر المحاسبي الخلط وعدم الوضوح في العديد من الفروض والمفاهيم والمبادئ المحاسبية. إذ تعتبر بعض المراجع المحاسبية الكثير من الفروض على أنها مبادئ، وبعض الخصائص والمفاهيم على أنها فروض وبالعكس ونظرا لما يكتسبه هذا الموضوع من أهمية لإستيضاح المدلول اللفظي والمحتوى العلمي لكل من الفروض والمبادئ سوف نتناول الفروض والمبادئ التي تعتبر أكثر شيوعاً وتكرارا في المراجع العصرية[2].

والفروض التالية هي أهم الفروض والأكثر تداولاً بين المحاسبين وهناك شبه إتفاق عليها.

فرض الوحدة المحاسبية (الشخصية المعنوية):

يقوم هذا الفرض على أساس أن أية وحدة محاسبية عند إنشائها وإكتسابها الصفة القانونية تكون مستقلة ومنفصلة بملكيتها عن ملكية المالكين لذلك فان الإقرار عن ملكيتها يتم بإعداد القوائم المالية التي لا علاقة لها بالعمليات الشخصية التي يقوم بها المالكين وبصفتهم الشخصية، مما يجعل القوائم المالية التي تقوم الوحدة المحاسبية بإعدادها تختص بالعمليات التي تقوم بها بصفتها الشخصية المستقلة[3].

مشكلات تطبيق فرض الشخصية المعنوية[4]:

- عندما لا تتطابق الشخصية المعنوية المحاسبية مع الشخصية المعنوية القانونية فقد تنقسم الشخصية المعنوية القانونية للمنشأة إلى عدة شخصيات

---

[1] المرجع السابق، ص 44.

[2] وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة، مرجع سابق ، ص55.

[3] وليد ناجي الحيالي، أصول المحاسبة المالية الجزء الأول، مرجع سابق، ص 48.

[3] http://www.tas-wiki.com/tw1593.html منتديات تسويقي 1/12/2013 12:05am

معنوية محاسبية (الأقسام والفروع)، وقد تتضمن الشخصية المعنوية المحاسبية الواحدة عدة شخصيات معنوية قانونية (الشركات القابضة والتابعة الأقسام والفروع).

- التعارض بين الشخصية المعنوية القانونية للمشروع الأم والشخصيات المعنوية المحاسبية للأقسام والفروع التابعة يظهر عند نشوء تحويلات بين الأقسام أو الفروع المختلفة بما في ذلك المركز الرئيسي.

فإذا تم تقييم هذه التحويلات الداخلية بثمن التكلفة فإن نتيجة أعمال المشروع ككل تكون مقبولة محاسبيا دون أي تعديل ولكن نتيجة أعمال الأقسام والفروع المختلفة لا يمكن إعتمادها في تقييم أداء إداراتها.

أما إذا قومت هذه التحويلات بسعر البيع أو بسعر إفتراضي يزيد عن سعر السوق فإن نتيجة أعمال المشروع ككل يجب أن تستبعد الربح الداخلي غير المحقق بين الأقسام، فالربح بالنسبة للقسم يتم بمجرد التحويل أما بالنسبة للمنشأة فيتم بمجرد البيع الفعلي للغير، وهذا ما يجعل الربح محققا على مستوى الشخصية المعنوية المحاسبية للقسم أو الفرع وغير محقق على مستوى المشروع ككل.

- فيما يتعلق بحسابات الفروع في الخارج الممسوكة بالعملات الأجنبية فيجب قبل دمج القوائم المالية تحويل بنودها إلى العملة الوطنية.وتعد عملية التحويل هذه مقبولة إذا إتسم سعر الصرف بالثبات النسبي والميل إلى التوازن فترة طويلة نسبياً
- أما إذا تغير سعر الصرف إرتفاعاً وإنخفاضاً لعدم الثبات السياسي والإقتصادي فان كثيراً من الشركات ذات الفروع الخارجية غالباً ما تستبعد نتائج فروعها الخارجية من القوائم المالية الموحدة[1] .

الشركات القابضة والشركات التابعة

الشركة القابضة هي التي تملك أكثر من (50) بالمائة من قيمة رأس مال الأسهم في الشركة التابعة وبذلك تسيطر عليها, تنشأ المشكلة عند تصميم وإعداد قوائم مالية موحدة تعكس النتائج الموحدة والمركز المالي العام لكل الشركات ضمن

(1) http://www.tas-wiki.com/tw1593.html منتديات تسويقي 3/12/2013 11:06 am

المجموعة كما لو كانت وحدة محاسبية واحدة لها شخصية معنوية مستقلة. لكن :

1. لا يجوز أن تكون هذه القوائم المالية الموحدة بديلة عن القوائم المالية لكل شركة من الشركات.
2. إن هذه القوائم تخدم الإدارة العليا في الشركة القابضة فقط. أما القوائم الإفرادية هي مفيدة لأغلب المستخدمين.
3. تؤدي هذه القوائم إلى نتائج مضللة عن طريق دمج القوائم المالية لشركة ذات مركز مالي جيد مع شركة تكبدت خسائر [1].

فرض استمرار المنشأة:

من الفروض الأساسية المتعلقة بالوحدة المحاسبية فرض إستمرار المنشأة .طبقا لهذا الفرض تعتبر المنشاة وحدة محاسبية مستمرة بمعنى أن الوحدة المحاسبية في مجموعها مستمرة في نشاطها الطبيعي وأنه ليس هناك نية في الوقت الحاضر أو الإتجاه لتصفيتها أو تقليص نشاطها بشكل ملحوظ ويترتب على ذلك أنه طالما ليس هناك دليل على عكس ذلك فان القوائم المالية يتم إعدادها بإفتراض أن المنشاة سوف تستمر في المستقبل في أداء نشاطها كالمعتاد ويتفق فرض الإستمرار مع التوقع الطبيعي من الوحدة المحاسبية بإعتبار أن إحتمال التصفية أو التوقف عن النشاط يعتبر حالة إستثنائية. كذلك يتفق هذا الفرض مع الإعتبارات القانونية التي تعمل في ظلها الوحدات الإقتصادية الكبيرة. وقد أيد ظهور الشركات المساهمة هذا الإفتراض المنطقي نظرا لما تتصف به هذه الشركات من إستمرار ونمو مستمر في حجم أعمالها[2].

مشكلات تطبيق فرض استمرار المشروع:

أ. إن الأصول تقوم ويحدد إهلاكها وفق التكلفة التاريخية وكذلك مخزون آخر المدة بسعر التكلفة (إنسجاماً مع هذا الفرض) وإذا كان سعر الصرف أقل من سعر التكلفة تعتمد القيمة الأولى إنسجاماً مع سياسة الحيطة والحذر. وبالتالي

---

[2] http://www.tas-wiki.com/tw1593.html منتديات تسويقي 5/12/2013 2:06 am

[2] عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، مرجع سابق ص 263.

إن المبرر الذي يقدمه فرض الإستمرارية في إعتماد منهج التكلفة التاريخية أن المشروع مستمر وأن الأخطاء الناتجة في عام من الأعوام يتم تعويضها في الأعوام القادمة فمخزون آخر المدة سيصبح في العام القادم مخزون أول المدة وسوف يباع ويخفف الربح، ولكن المشكلة تكمن في تخفيض أرباح السنة الحالية لصالح أرباح السنوات التالية وهذا سيؤدي إلى:

أولاً: حرمان المُلاك والمساهمين من أرباح خاصة بالدورة لصالح دورة أخرى أو ملاك آخرين.

ثانياً: أخطاء في التقارير الدورية قصيرة الأجل (عدم دقة بعض الأرقام)،

ب. إن القياس المحاسبي بالإستناد إلى فرض إستمرار المشروع يمثل تجميعات للأسعار التي حدثت في تواريخ مختلفة والتي غالباً ما تكون بعيدة عن القيم الحقيقة وهذا سيؤدي لتشويه القوائم المالية لذلك لا بد من اعتماد قيم إقتصادية واقعية تدخل بياناتها في القوائم المالية لتحديد أرباحها بشكل واقعي[1].

فرض الدورية:

رغم فرض إستمرار المشروع في نشاطه الطبيعي لفترة زمنية طويلة الأجل أو لا نهائية فإن مستخدمي البيانات المحاسبية خارج وداخل المشروع يحتاجون بين الحين و الاخر وفي فترات دورية قصيرة الأجل إلى معلومات عن إنتاج السلع والخدمات والأرباح وعن المركز المالي للمشروع بهدف مساعدتهم في إتخاذ القرارات .ولقد إرتبط ظهور فرض الدورية بنشوء الشركات المساهمة في منتصف القرن التاسع عشر حيث الزمت هذه الشركات بنشر قوائمها المالية دوريا. كما أن القوانين الضريبية التي ألزمت الشركات بتقديم حساباتها الختامية وميزانياتها في نهاية كل عام قد أيدت فرض الدورية. وتتناقص أهمية هذا الفرض في المشروعات الفردية وشركات التضامن، اذ لايطلب أصحاب المشروع تحديد نتائج أعمالهم ومركزهم

[1] http://www.tas-wiki.com/tw1593.html منتديات بيت 18/12/2013 1:30 am

المالي دوريا، بل يكتفون بالحصول على البيانات المحاسبية بشكل غير دوري حسب رغبتهم وعند تصفية المشروع ودخول أو خروج شريك[1].

مشكلة تطبيق فرض الدورية[2]:

1. إن مهمة المحاسب تتركز في تقسيم جهد المنشأة وإنجازاتها فيما بين الفترات المختلفة وعملية التقييم هذه تؤدي إلى تجزئة الكثير من الصلات والعلاقات الحقيقية مما يجعل القوائم المالية التي تعد عن فترة معينة مجرد تقديرات أو نتائج لا يمكن إعتبارها قوائم نهائية.
2. إن الكثير من المبادئ والإجراءات المحاسبية التي تحكم تحديد نتائج الأعمال وتصوير المركز المالي للوحدة المحاسبية تجد مبررها في فرض الدورية، ففي المدى الطويل لا يهم إتباع طريقة القسط الثابت أو المتناقص. ولا يهم تقويم المخزون السلعي على أساس التكلفة الكلية أو المتغيرة ولكن الدخل في أي دورة سيختلف بالزيادة أو النقصان حسب الطريقة المتبعة في كل منها.

فرض وحدة القياس المحاسبي:

تتطلب أي عملية قياس إختيار وحدة قياس مناسبة وتستخدم في المحاسبة النقود كوحدة قياس أساسية عند إعداد القوائم والتقارير المالية ، يضع فرض وحدة القياس حدين أساسيين للمحاسبة هما[3]:

- حد قابلية العمليات والأنشطة التي تهم الوحدة المحاسبية للقياس النقدي.
- حد ثبات وحدة القياس المحاسبي نفسه.

تتطلب عملية القياس إختيار وحدة قياس مناسبة وفي المحاسبة تستخدم وحدة النقود كوحدة عامة لقياس كافة العناصر المكونة للقوائم المالية . فالقياس المحاسبي هو قياس مالي. ويعنى هذا الفرض أن المحاسبة تعنى فقط بالعمليات التي يمكن التعبير عنها نقدا. أي عمليات لا يمكن إخضاعها للقياس النقدي تخرج عن نطاق

---

[1] رضوان حلوة حنان ، تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة ، مرجع سابق ص 402

[3] منتديات اليمن أغلي http://www.the-yemen.com/vb/t485.html#.VNd5PCwg7cs 3/1/2014 12:50 am

[3] رضوان حلوة حنان النموذج المحاسبي المعاصر – المبادئ إلى المعايير 2003، مرجع سابق ص 362.

المحاسبة. وهناك مشكلة أخرى يثيرها فرض قياس وتوصيل المعلومات المحاسبية على أساس نقدي، وهي مشكلة عدم ثبات قيمة وحدة النقد ذاتها . فمن المعروف أن النقود أداة للتعبير عن القيمة التبادلية للسلع والخدمات وبالتالي فانه من المتوقع عدم ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد. وعلى ذلك فان إستخدام وحدة النقود كأساس للقياس المحاسبي يثير كثيرا من المشاكل بسبب ما قد يطرأ للقوة الشرائية للنقود من تغيير[1].

مشكلات تطبيق فرض وحدة القياس:

1. عدم إمكانية تسجيل بعض العمليات التي يصعب ترجمتها إلى وحدات قياس نقدية مثل كفاءة الإدارة وما يتمتع به أعضاؤها من روح معنوية والمحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية.....الخ.

- يمكن توصيل مثل هذه المعلومات بأسلوب آخر (الملاحظات التوضيحية) التي ترفق بالقوائم المالية.

2. إن الأساس المطبق في قياس الإيرادات هو الأساس النقدي أما الأساس المطبق في قياس المصروفات هو أساس الإستحقاق الأمر الذي يؤدي لعدم تجانس الأرقام المحاسبية وبالتالي إن إجراء العمليات المحاسبية عليها يعتبر إجراء خاطئ من الناحية العلمية ولا بد أن يؤدي لنتائج مضللة.
3. إن إرتفاع الأسعار والإتجاهات التضخمية السائدة تؤدي لتخفيض قيمة وحدة النقد وسيؤدي لجعل إفتراض القياس النقدي من أكثر الأمور التي تثير جدلا في الفكر المحاسبي[2]:

فرض التوازن المحاسبي:

يعتبر إكتشاف عالم الرياضيات الايطالي لوكا باشيليو لنظرية القيد المزدوج في عام 1494 م المقدمة العلمية في المحاسبة لولادة فرض التوازن المحاسبي والذي مفاده أن جميع العمليات الإقتصادية الخاضعة للقياس المحاسبي تنطلق أساسا من

---

[1] عباس مهدي الشيرازي ، نظرية المحاسبة ، مرجع سابق ص ص 265 –266.

[1] منتديات اليمن أغلى http://www.the-yemen.com/vb/t485.html#.VNd5PCwg7cs 3/1/2014 12:50 am

توازن الطرفين لأي قيد محاسبي وبالتالي يكون المجموع الجبري لهذا القيد دائما صفر ومن هذه الخاصية تستمد معادلة الميزانية توازنها المستمر[1].

أي أن كافة العمليات المحاسبية تنطلق من توازن تام بين طرفي القيود المحاسبية الطرف المدين والطرف الدائن والتوازن المحاسبي يتحقق بتوازن ميزان المراجعة والميزانية العمومية. وبالتالي إن فرض التوازن المحاسبي يمثل العمود الفقري لنظرية المحاسبة[2].

يرى الباحث أن الفروض المحاسبية تحكم عملية التسجيل والنتائج الإجمالية والصافية للأنشطة الاقتصادية في القوائم المالية وأنها الأساس الذي بنيت عليه المبادئ المحاسبية.

المبادئ المحاسبية:

هناك قواعد محاسبية مشتقة من الفروض المحاسبية تتسم بالشمولية تكون الإطار العام للمحاسبة التي تسمى عادة بالمبادئ التي تحكم الإجراءا ت والوسائل المحاسبية المتبعة لتنفيذ مهام الأنشطة المحاسبية في المنشأة[3].

المبادئ المحاسبية هي قواعد عمومية تتبع لتوجيه التطبيق المحاسبي بإعتبارها أمورا مصدق على صحتها وتعتبر المرشد الذي يتم إتباعه في المعالجات المحاسبية لتسجيل العمليات التي يقوم بها المشروع في السجلات المحاسبية[4].

كما تعرف بأنها مجموعة من الممارسات والمفاهيم المحاسبية المعتمدة في إعداد القوائم المالية والتي تكسب هذه القوائم المزايا التالية[5]:

- الموثوقية: يمكن لمستخدمي القوائم المالية الإعتماد عليها.

---

(1) وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة، مرجع سابق 66.

(1) مدونة الدكتور محمد عبد الفتاح http://wwwmohfattah.blogspot.com/2012/01/blog-post_4665.html 5/1/2014 2:15am

(3) شعيب عبدالله شعيب، التقارير المحاسبية في الكويت لنظام المعلومات ،(الكويت: مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 21 السنة السادسة يناير 1980)، ص 59.

(4) يوحنا آدم ، صالح رزق، المحاسبة المالية، (عمان: دار الحامد، 2000)، ص 38.

(4) المدرسون العرب http://www.arabstutors.com/accounting-principles/tutorials/gaap.html 5/1/2014 2:24am

- قابلية المقارنة: بين شركات منفصلة أو فروع من نفس الشركة.
- ذات صلة: تؤثر على قرارات مستخدميها.

يتضح من ما سبق أن المبادئ المحاسبية هي القواعد الأساسية التي يرتكز عليها علم المحاسبة في تحقيق أغراضه، مجموعة من الممارسات والمفاهيم المحاسبية المعتمدة في إعداد القوائم المالية تكسب القوائم المالية المالية الموثوقية وجعلها قابلة للمقارنة وتؤثر على قرارات مستخدميها.

ويستند الفكر المحاسبي على ما يعرف بالمبادئ المحاسبية المتعارف والتي ترسم الإطار العام الذي يحكم الطرق والإجراءات المتبعة في إثبات العمليات المالية في إعداد القوائم والتقارير المالية، فالمبادئ ليست ثابتة أو جامدة إنما تتغير وتتطور لتلبي الإحتياجات الجديدة لتلائم التغيرات التي تطرأ على الأوضاع الإقتصادية وذلك لأن المحاسبة من إختراع الإنسان وهي تنشأ وتتطور بواسطة الإنسان ولتخدم إحتياجاته. والمحاسبة ليست نظاما مقفلا أو مجموعة ثابتة من القواعد والأحكام التي لا تعدل لكنها معرفة إنسانية تنمو وتتطور بإستمرار كما ذكر بعض الكتاب (إن المبادئ المحاسبية لا يمكن إكتشافها، لأنها توجد وتتطور وتقنن، فالمبادئ المحاسبية تدعم وتبرر بالبديهة والحدس والالتزام والقبول العام)[1].

مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات:

هناك مدخلين لتحديد الدخل المحاسبي:

مدخل الميزانيات: وفي هذا المدخل تتم مقارنة صافي الأصول أول ونهاية الفترة وذلك بعد إستبعاد أثر أي إستثمارات إضافية من قبل أصحاب المشروع أو أي توزيعات عليهم خلال الفترة.

مدخل مقابلة الإيرادات بالمصروفات: ويعرف أيضاً مدخل العمليات، ويتحدد الدخل عن طريق المقابلة بين الإيرادات للفترة والمصروفات لنفس الفترة.

النتائج التي يتحصل عليها نتيجة تطبيق أي من المدخلين هما نفسهما لأنه يوجد ترابط بين القوائم المالية. وقد برزت الحاجة إلى هذا المبدأ من فكرة تقسيم حياة

---

[1] نعيم دهمش، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاماً، (عمان: المكتب الاستشاري، 1995م)، ص 8.

المشروع إلى فترات محاسبية والحاجة إلى تحديد نتائج الأعمال في كل فترة، وعند تطبيق هذا المبدأ تنشأ صعوبات تتعلق بتحقيق الإيرادات، وبتحديد الإيرادات والمصروفات التي تخص الفترة المحاسبية، والتعرف على المصروفات التي تولد الإيرادات ، ويعتمد مبدأ المقابلة في التطبيق العملي على أساسين هما:

أساس الإستحقاق:

وهو يوفر معلومات ذات مؤشر أفضل عن قدرة المنشأة الحالية والمستقبلية على تحقيق التدفقات النقدية. ولتطبيق هذا الأساس يجب مراعاة توقيت الإعتراف بالإيرادات والمصروفات وإجراء التسويات الجردية اللازمة لتحديد المنصرفات والمستحقات، وتوزيع التكاليف الرأسمالية بطريقة منتظمة ومنطقية[1].

أساس المحافظة على رأس المال:

إن مقابلة الإيرادات بالمصروفات على أساس علمي يتطلب التفرقة بين التدفقات المالية الداخلة للمنشأة والتي يجب الإبقاء عليها للمحافظة على رأس المال بإعتبارها إسترداد للإستثمار وبين تلك التدفقات المالية الداخلة والتي يمكن توزيعها على أصحاب رأس المال بإعتبارها عائد على الأموال المستثمرة[2].

مشكلات تطبيق مبدأ مقابلة النفقات بالإيرادات:

- عدم وجود علاقة سببية بين الإيرادات والمصروفات كما في حالة النشاط الحكومي فمن المعروف أن الدولة لها قدرة على فرض الضرائب وجباية الإيرادات وتوزيع أعباء ذلك على المواطنين دون التقيد بالخدمات التي تقدمها.
- إن المقابلة على أساس الربط بين المصروفات وبين الفترات المحاسبية يثير لنا كثير من القضايا المتعلقة بالتوزيع والتحميل بطريقة منتظمة ومنطقية والتي يعاب عليها:

• لا يمكن تفضيل أي منها على الأخرى، بمعنى آخر ليس هناك طريقة صحيحة وسليمة لتوزيع عناصر المصروفات على الفترات والمنتجات.

---

[1] الهادي ادم عبد الرحمن ، نظرية المحاسبة (الخرطوم: جي تاون ،2003 م)، ص 145.

[2] عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 284.

وبالتالي لا يمكن إثبات أن طريقة القسط الثابت أفضل من طرق الإستهلاك الأخرى.

- إن كافة طرق التحميل لا تعتمد على تبرير منطقي وهذا ما يفسر كثرة الطرق البديلة لمعالجة هذه الظاهرة[1].

مبدأ الموضوعية:

يقصد بالموضوعية التاكد باي وسيلة مادية من حدوث الواقعة المالية. وقد أعتبرت المستندات المحاسبية دليلا ماديا كافيا لذلك، كبرهان مكتوب يؤيد حدوث الواقعة، ولذلك فالمحاسبة لا تعتد بالعمليات المالية ولا تسجل بالسجلات المحاسبية دون وجود توثيق مستندي يؤكد حدوث كل عملية على انفراد، ويشمل التوثيق المستندي جميع عناصر الأصول والخصوم دون استثناء، كما يعزز ذلك الجرد الفعلي الذي تجريه الوحدات الإقتصادية في نهاية كل فترة مالية عند إعداد القوائم المالية، الذي تعتبر بدونه غير مكتملة من الناحية القانونية وكشرط أساسي للإعتراف بها[2]. إن الموضوعية في المحاسبة هي مسألة نسبية وذلك لأن القياس المحاسبي لابد أن يخضع إلى حد ما إلى نوع من التقدير الشخصي، وكذلك إن أخذ تقلبات الأسعار في الإعتبار عند إعداد القوائم المالية ينقصه الدليل الموضوعي وهذا الأمر يثير جدل بين المحاسبين في الإعتماد على التكلفة التاريخية والتي تتمتع بالموضوعية، وذلك لتوفر المستندات المؤيدة بينما مبدأ التكلفة التاريخية وتطبيقه يؤدي إلى تضليل مستخدم القوائم المالية وتشويه تلك القوائم[3]. ولا مانع إطلاقا من، بل من المستحب أن نلجأ إلى التقدير إذا لزم الأمر بشريطة أن يكون هذا التقدير أو التنبؤ مستندا إلى الأسس العلمية أو ما يمكن تبريره إحصائياً أو بقوانين الإحتمالات.

---

[1] http://www.palmoon.net/2/topic-3274-35.html صفحة بال مون على الفيس بوك 1/2/2014 1:07 am

[2] وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة الجزء الأول ، مرجع سابق ص 72.

[3] ليندا عليش عوض الله، أثر تغير القوة الشرائية للنقود في القوائم المالية، (الخرطوم: جامعة السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007) ص 27.

ولا مانع من الإلتجاء إلى الحكم الشخصي بشرط أن يستند ذلك الحكم على الأسانيد والحجج العلمية الملائمة[1].

مشكلة تطبيق مبدأ الموضوعية:

إن بعض الأرقام الواردة في القوائم المالية لا تعبر عن حقائق وإنما توجد بعض التعديلات مثل تقدير الحياة الإنتاجية للأصول طويلة الأجل. ويؤدي إستخدام التقديرات إلى صعوبات بالنسبة لمراجع الحسابات الخارجية عند فحص هذه العناصر وينبغي بإستمرار الموائمة والموازنة بين إعتبارات الملاءمة والموضوعية عند إعداد القوائم المالية بمعنى هل ينبغي الإفصاح عن بيانات تفتقد شيئاً من الموضوعية .

إن الإجابة عن هذا التساؤل ينبغي أن تكون بالإيجاب فمن المرغوب فيه دائماً الإفصاح عن القيمة الجارية للأصول حتى ولو كانت تلك القيم مقيدة بالنسبة لمستخدمي القوائم الحالية[2].

مبدأ الإفصاح الشامل:

يشير مبدأ الإفصاح في المحاسبة إلى تقديم المعلومات الضرورية عن الوحدة والتي يتوقع أن تؤثر على قرارات القارئ الواعي لتلك المعلومات[3]. وبمقتضى هذا المبدأ أصبح لا ينظر إلى القوائم المالية على أنها هدفا في حد ذاتها تسعى الوحدة إلى تحقيقه. وإنما لمساعدة الأطراف لإتخاذ القرارات المختلفة، إضافة إلى توفير المراقبة على نشاط المشروع من قبل المالكين، وخصوصا في شركات المساهمة، مما إستوجب أن تكون البيانات والمعلومات المدونة في القوائم المالية واضحة وكافية ومفهومة لكل الأطراف التي تسعى للإستفادة منها[4].

---

[1] وليدناجي الحيالي، نظرية المحاسبة الجزء الأول، مرجع سابق ، ص ص 72-73

[2] http://mmlaket.ahlamontada.net/t131-topic منتدى محاسبة أون لاين 6/2/2014 3:23am

[3] أمين السيد لطفي، نظرية المحاسبة القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007م)، ص 33.

[4] وليد ناجي الحيالي ، أصول المحاسبة المالية الجزء الأول ، مرجع سابق ص ص 63-64

مشكلات تطبيق مبدأ الإفصاح التام:

- إستخدام التقديرات للأصول والخصوم يجعل صافي الربح وبعض أرقام الميزانية تعاني من أخطاء التقدير.
- إستخدام طرق محاسبية بديلة في المنشأة الواحدة أو في المنشآت المتماثلة سيضعف دلالة المقارنة.
- إستخدام إجراءات مختلفة لتقييم الأصول في المنشأة الواحدة وبالتالي إن المنشأة ذات الأصول المتماثلة تنتج صافي دخل مختلفة ويختلف تقييم أصولها إذا اختلفت تواريخ الحصول على هذه الأصول.
- غياب بعض الأصول والخصوم بشكل كامل بسبب صعوبة التقدير وإختلافه من محاسب إلى آخر وبالتالي يصبح التقدير ذاتياً.
- تغييرات الأسعار.
- غياب المعلومات النوعية والحقائق غير القابلة للقياس مثل قدرة الإدارة على توليد الربح وغيرها[1].

مبدأ التكلفة:

يتطلب هذا المبدأ إثبات الأصل على أساس التضحيات الإقتصادية التي تتحملها الوحدة المحاسبية في سبيل الحصول عليه بتاريخ إقتنائه أي وفق السعر التبادلي النقدي الذي يمثل تكلفة إقتناء الأصل[2]. وفقاً لهذا المبدأ يتم تقييم الأصول والخصوم وفقاً لسعر التبادل النقدي الفعلي أو المعادل لتلك الموارد والإلتزامات في تاريخ الحصول على الأصل أو تاريخ نشوء الإلتزام.هناك كثير من الجدل ما بين مؤيد ومعارض لإستخدامه ، هذا المبدأ ساد في وقت لم يعاني التقلبات في الأسعار ولكن في الوقت الحالي وبعد إنتشار ظاهرة التضخم في كل العالم وبمعدلات كبيرة في الدول النامية فان تطبيقه أصبح يمثل خطورة على مستخدمي المعلومات لما يؤدي من تشويه في القوائم المالية وتضليل لمستخدميها. وفيما يلي المبررات والاستثناءات لإستخدام هذا المبدأ.

---

[1] http://forums.ewaaan.com/t138497.html ايوان العرب 6/2/2014 3:39 am

[2] رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، 2003م، مرجع سابق، ص 420.

مبررات استخدام مبدأ التكلفة:

أهم مبرر وهو يوفر المبدأ درجة من الموضوعية وذلك لإمكانية التثبت من بيانات التكلفة التاريخية وبالتالي إمكانية الثقة في هذه البيانات.

اتساق هذا المبدأ مع كثير أو مجموعة كبيرة من عناصر الإطار الفكري والمبادئ المقبولة عموماً تجد تبريرها في هذا المبدأ ويتضح ذلك :

- مبدأ تحقيق الإيراد والذي يقضي طبقاً لمفهومه التقليدي بعدم الإعتراف بأي تغيرات في قيم الأصول والخصوم إلا بعد تحققها عن طريق إجراء مع طرف خارجي[1].
- مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات والذي يقتضي بتحديد الدخل عن مقابلة الإيرادات التاريخية للفترة بالمصروفات المرتبطة بهذه الفترة[2].
- فرض الإستمرار والذي يقتضي بأنه طالما الوحدة المحاسبية مستمرة في نشاطها فليس هناك داعي لإستخدام القيم الجارية إلا في حالة التصفية.
- فرض الحيطة والحذر: إن الإستمرار في تقويم الأصول وفق تكلفتها التاريخية يؤدي إلى إظهارها في قائمة المركز بقيم منخفضة.
- فرض وحدة القياس النقدي ويقضي بإستخدام الوحدات النقدية الأصلية وبالتالي تجاهل أي تغيير في قيمتها.
- من التبريرات أيضاً أن الخروج عنها وإستخدام طرق بديلة قد يكلف نفقات باهظة، إتساع نطاق تطبيقها عند المحاسبين دلالة على قبولها والإستفادة منها. لكن رغم هذه الإيجابيات يعتبر هذا المبدأ من أكثر المبادئ المحاسبية إثارة للنقد و من قبل المحاسبين أنفسهم[3].

ومن أهم الإنتقادات:

- إن تطبيق مبدأ التكلفة يؤدي إلى قياس غير سليم للربح الدوري وذلك لأنه يؤدي إلى مقابلة إيرادات تمثل قيم جارية مع مصروفات تقاس على أساس

---

[1] عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص 313.

[2] رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، 2003م، مرجع سابق، ص 429.

[3] عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص 314.

قيم تاريخية مما ينتج عنه ربح دخل للنشاط التشغيلي الجاري مع مكاسب الحيازة، ويؤدي إلى تأجيل الإعتراف بالتغيير في قيم الأصول والخصوم إلى حين حدوث تبادل حقيقي مع طرف خارجي مما يؤدي إلى تداخل نتائج الفترات المحاسبية المختلفة مما يتعارض مع الدورية.

- إن إعتماد هذا المبدأ يؤدي إلى ظهور أخطاء وحدة القياس مع تجاهل تغيرات المستوى العام للأسعار عند قياس عناصر القوائم المالية مما يجعلها غير قابلة للتجميع.
- هذا المبدأ يؤدي إلى تجاهل كثير من الأصول غير الملموسة وإسقاطها من القوائم المالية وذلك لإعتماد كل من مبدأ التحقق ومبدأ القياس الفعلي وفي حالة التغيرات الكبيرة في الأسعار فان عناصر المركز المالي والمعتمدة على التكلفة التاريخية يكون الفرق شاسع بين القيم الدفترية والقيم الجارية لهذه العناصر مما يفقد القوائم المالية كثير من فائدتها في الإستخدام العملي.

إستثناءات تطبيق منهج التكلفة التاريخية:

توجد بعض الإستثناءات نتيجة الآثار السالبة لهذا المبدأ وهي:

- مفردة المدينين: تظهر مفردة المدينين في الميزانية وفق صافي القيمة المتوقع تحصيلها.
- مفردة أوراق القبض: يتم تقويمها وفق قيمتها الحالية في تاريخ إعداد القوائم المالية. وذلك يتطلب الإعتراف دورياً بإيرادات الفوائد الدائنة على تلك الأوراق ولا يمكن تجاهل تلك الفوائد إلا إذا كانت آجالها قصيرة وضئيلة الأهمية النسبية[1].
- مفردة المخزون السلعي: يتم تقويمها وفق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل وقاعدة (الحيطة والحذر) وهناك حالات تستدعي الخروج عن هذه القاعدة أيضاً .

---

[1] المرجع السابق، ص 318.

- مفردة الإستثمارات قصيرة الأجل: يكون التقويم على أساس إجمالي التكلفة أو إجمالي القيمة السوقية أيهما أقل على أن يكون قياس إجمالي القيمة السوقية في تاريخ إعداد الميزانية. لكن في حالة المشروعات التي تتعامل أساساً في الأوراق المالية ففي هذه الحالة تستخدم أسعار السوق كأساس لتقييم هذه الإستثمارات على أن يعالج الفرق بين القيمة السوقية والتكلفة الأصلية بمثابة أحد عناصر حقوق الملكية وليست من عناصر قائمة الدخل.

مفردة الإستثمارات طويلة الأجل:

الأساس في التقويم هو التكلفة ويمكن الخروج عن هذا الأساس (التكلفة) إذا كان هناك إنخفاض جوهري في أسعار السوق تعدل التكلفة بقيمة الإنخفاض ، وإذا كان هذا الإنخفاض مؤقت تعالج كمعالجة الإستثمارات قصيرة الأجل لكن مخصص إنخفاض القيمة السوقية يظهر في قائمة المركز المالي. وفي حالة الإستثمارات طويلة الأجل بهدف السيطرة أو بهدف تحقيق نوع من التأثير الفعال، في مثل تلك الحالات يمكن الخروج عن أساس التكلفة وتقويم الإستثمارات على أساس طريقة حقوق الملكية حيث تظهر الإستثمارات بالتكلفة المعدلة سنوياً بنصيب الشركة القابضة من أرباح وخسائر الشركة التابعة والتوزيعات من خلال الفترة.

مفردة الأصول الثابتة: القاعدة العامة في تقويم الأصول الثابتة هي أساس التكلفة، ولكن هناك حالات عديدة تمثل خروجاً عن أساس التكلفة التاريخية. أهمها:

- حالة الأصول المستهلكة دفترياً والتي لا زالت تمثل طاقة إنتاجية.
- حالة الإنخفاض الدائم أو المفاجئ في قيمة الأصول الثابتة نتيجة التخزين التقادم أو التكنولوجي.

ففي مثل هذه الحالات يتوجب إعادة تقويم الأصول الثابتة من حين إلى آخر للإعتراف بخسارة النقص الدائم، أو مكاسب الزيادة الدائمة في القيمة[1].

[1] رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر ، 2003م، مرجع سابق، ص ص 429 – 430.

مبدأ الثبات:

يعرف مبدأ الثبات بأنه الإستمرار على إستخدام نفس المبادئ والقواعد والطرق، والطرق والأساليب المحاسبية من فترة إلى أخرى عند القياس والإثبات والتقييم وعند إعداد القوائم والتقارير المالية . وتعتبر عملية مقارنة القوائم المالية الخاصة بالفترات المحاسبية المختلفة لأحد المشروعات عملية هامة للوصول إلى بعض الإستنتاجات الخاصة بالحالة المالية لهذا المشروع. لذلك فان ثبات المشروع على إستخدام نفس المبادئ والقواعد والطرق والأساليب المحاسبية المختلفة يعتبر مطلبا أساسيا لغرض إمكانية إجراء المقارنة بين مختلف هذه الفترات[1].

مشكلات تطبيق مبدأ الثبات في إتباع النسق:

هذا المبدأ ليس إلزامي فإذا كانت هناك ظروف تستدعي تغيير سياسة محاسبية معينة فيمكن إدخال التعديل أو التغيير وفي كافة الأحوال يجب تحديد أثر التعديل بوضوح حتى يستطيع مستخدم القوائم المالية مراعاة هذه التعديلات عند تحليل القوائم وإتخاذ القرارات[2].

مبدأ الاستثناء:

النظرية المحاسبية تبحث في القواعد والمبادئ والأصول المحاسبية من حيث قبولها أو من عدمه، إلا أن طبيعة النظرية المحاسبية تتصف بعدم القطعية نتيجة عدم إستقرار وإستمرار الظواهر التي تبحث فيها وبالتالي فإن المبادئ الأساسية للمحاسبة هي غير مستقرة، كنتيجة للتغيرات التي تحدث للمحيط الذي تعمل فيه المحاسبة، وهذا يعني أن الإستثناءات في المبادئ السابقة تكون متوقعة الحدوث، ويشمل مبدأ الإستثناء المبادئ الفرعية التالية:

أ/ مبدأ الأهمية النسبية:

مفاد هذا المبدأ أن أي عملية مالية مهما كان حجمها النقدي تكون ذات أثر ملموس على قائمة الدخل أو قائمة المركز المالي. ولذلك يجب أن تعالج جميع

---

[1] جبرائيل كحالة وآخرون، المحاسبة المالية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 57.

[2] http://www.ibtesamh.com/showthread-t_29824.html مجلة الابتسامة 15/2/2014 1:30 am

العمليات المؤثرة في القوائم المالية وبغض النظر عن قيمتها في ضوء المبادئ المحاسبية المتبعة في الوحدة الإقتصادية.

ب/ مبدأ الحيطة:

بمقتضى هذا المبدأ أن بعض عناصر القوائم المالية التي تحتاج إلى بعض التقديرات التي يدخل فيها عنصر التخمين الشخصي يجب أن يراعى فيها جانب التحفظ، الإبتعاد عن التضخيم الناتج عن التفاؤل في معالجة مثل هذه الأمور، وأساس هذا المبدأ قائم على أن السياسة التي تنطوي على إختيار الإجراء المحاسبي الذي يأخذ الخسائر المحتملة في المستقبل دون الأرباح بهدف تحديد دخل الفترة المحاسبية[1].

يرى الباحث أن المبادئ المحاسبية هي قواعد عمومية تتبع لتوجيه التطبيق، ومرشد يتم إتباعه في المعالجات المحاسبية لتسجيل العمليات التي يقوم بها المشروع في السجلات المحاسبية.

المعايير المحاسبية:

تمهيد:

إن تحديد السياسة المحاسبية يجب أن يخضع لضوابط عدة أهمها توافر خاصية الثبات بين الفترات المختلفة تحقيقاً لفائدة المعلومات المحاسبية، والإعتماد عليها في عقد المقارنات الزمانية، وإزدياد القدرة على التنبؤ، ومن الطبيعي أن الثبات في السياسة المحاسبية ليس مطلقاً بسبب تغير الظروف المحيطة بالمنشأة إلا أنه يجب على المحاسب أن يتأكد من أن التغير في السياسة المحاسبية يجب أن يوفر معلومات أكثر دقة وأكثر نفعاً في مجال التنبؤ واتخاذ القرارات، لذلك نجد أن معظم التشريعات المحاسبية لا تكتفي بالمطالبة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المطبقة بل تطالب أيضاً بضرورة الإفصاح عن أي تغير يحدث في هذه السياسة وأثره على القوائم المالية للمنشأة [2].

---

[1] وليد ناجي الحيالي، المحاسبة المتوسطة الجزء الأول، مرجع سابق، ص ص 31 – 32.

[2] http://suwid.blogspot.com/2009/10/blog-post_25.html مدونة عبدالباسط سويد 18/2/2014 2:16 am

أولاً: مفهوم وتطور المعايير المحاسبية:

تنظيم السياسات المحاسبية:

تعرف الفقرة (6) من المعيار الدولي رقم (1) وهو بعنوان الإفصاح عن السياسات المحاسبية هذه السياسات في أنها: المبادئ والقواعد والأعراف والأحكام والإجراءات التي تتبعها الإدارة في إعداد البيانات المالية[1].

إن الغرض من تنظيم السياسة المحاسبية هو تحقيق حد أدني من التوحيد في مجال التطبيق العملي بهدف زيادة إمكانية الإعتماد على الأرقام المحاسبية في عقد المقارنات الزمانيه والمكانية وزيادة فاعلية تلك التقارير في تقييم إتخاذ القرارات ويجب أن يكون معلوماً أن هناك فرقا بين التوحيد والثبات فليس المقصود بالتوحيد أن يكون هناك ثبات مطلق في المعالجات المحاسبية لنفس الأحداث والظروف دون مراعاة لأثر تلك الإختلافات، إن عدم مراعاة إختلاف الظروف والأوضاع يجعل الأرقام المحاسبية غير قابلة للمقارنة مما يفقدها أحد الخصائص الأساسية الهامة في مجال إتخاذ القرارات وعليه فإن المفهوم العلمي للتوحيد في مجال المحاسبة قد يتطلب منا معالجات محاسبية مختلفة لنفس الحدث أو العملية تبعاً لإختلاف الظروف والأوضاع المحيطة[2].

مفهوم المعيار المحاسبي:

يمكن تعريف المعيار المحاسبي بأنه مقياس أو أنموذج أو مبدأ أساسي يهدف إلى تحديد أساس الطريقة السليمة لتحديد وقياس وعرض والإفصاح عن عناصر القوائم المالية[3].

كما يمكن تعريف المعايير المحاسبية ؛بأنها مقاييس أو نماذج أومبادئ أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات [4].

---

[1] وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة، الجزء الثاني، (الأكاديمية العربية المفتوحة – الدانمارك، 2007م)، ص 381.

[2] شبكة المحاسبين العرب http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php?t=16527#.VQA8JtUg7IU 23/2/2014 12:46 am

[3] منتديات البرونزية http://www.brooonzyah.net/vb/t4319.html 23/2/2014 12:55 am

[4] شبكة ومنتديات أبو شمس https://sh22y.com/vb/t323082.html 2/3/2014 3:05 am

مفهوم آخر للمعيار المحاسبي هو أنه المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها وإيصال المعلومات للمستفيدين منها[1].

نستخلص من ذلك أن المعيار يشكل مرشد ودليل للمحاسب في ممارسته لمهنة المحاسبة من تحديد وقياس وتحليل الأحداث الإقتصادية إلى مرحلة إعداد القوائم المالية، بحيث يتم إيصال المعلومة إلى الجهات المستخدمة بطريقة تعظم الفائدة.

وهو بيان كتابي تصدره هيئة تنظيمية رسمية محاسبية أو مهنية ويتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية أو نوع من العمليات أو الأحداث الخاصة بالمركز المالي ونتائج الأعمال ويحدد أسلوب القياس أو العرض التوصيل المناسب[2].

كما يتضح من التعاريف السابقة أنه ينظر للمعيار المحاسبي على أن يدور حول عملية الحكم على ممارسة المنشأة والمقارنة بينها، وبين المنشآت الأخرى المماثلة أو داخل المنشأة الواحدة ويستخدم كأساس للتحول بين الطرق المحاسبية. لذا يمكن النظر إلى المعايير المحاسبية من وجهة نظر الباحث ما هي إلا القواعد التي يسعى معدوها للحصول على القبول العام بها عن طريق تطبيقها بالمنشآت المختلفة التي أعدت من أجلها بهدف توحيد الممارسة المحاسبية بين هذه المنشآت وبالتالي الحصول على مخرجات دقيقة ذات فاعلية تساعد مستخدمي تقارير هذه المنشات على تحقيق أهدافهم.

نشأة المعايير المحاسبية وتطورها:

لقد كان الكساد الذي أصاب النظام الرأسمالي من أهم مظاهر الثلاثينات حيث أدت الأرباح المتراكمة إلى مزيد من الإقبال على شراء الأسهم والسندات للشركات القائمة والجديدة الذي أدى بدوره إلى مزيد من شراء الآلات، والإختراعات

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة، منظور التوافق الدولي، (الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر، 2005م) ، ص 366.

[2] توفيق محمد شريف، رؤية مستقبلية نحو المحاور الرئيسية لتطوير بناء المعايير المحاسبية في المملكة العربية السعودية ،(الرياض :مجلة الإدارة العامة، العدد 5، 1987م)، ص 45.

الحديثة بأسعار مرتفعة، مما نتج عنه أن أصبح العرض أكبر من الطلب، وهذا أدى إلى الكساد الترويجي الذي تفاقم عامي 1929–1930م حيث أن المنافسة الشديدة بين الشركات المختلفة أدت إلى إفلاس الكثير من المشروعات الصغيرة، ومتوسطة الحجم، لحساب الشركات العملاقة التي أخذت تسيطر على الأسواق مما جعل إدارة المشروعات التي توشك على الإفلاس للإقتراض خوفاً من تدهور أسعار أسهمها، والذي يقودها إلى الإفلاس، وكان يتم في الغالب التقليل بإعتماد سياسات محاسبية تؤدي إلى رفع قيمة الأصول أو زيادة الأرباح بطريقة مخالفة لما هو موجود في الواقع فعلاً، ولقد كانت مصالح المساهمين، والمقرضين تتضرر من جراء الأخذ بهذه البيانات لذلك عملوا إلى القضاء لمساءلة المحاسب، والمراجع والإدارة، وكان من نتيجة هذا الوضع مطالبة الدولة، والمجتمع المالي بالقيام بوضع أسس أو قواعد للمحاسبة تلزم إدارة الشركات المختلفة بالتقيد بها، والتي بدورها تؤدي للتخفيف من المخاطر التي يواجهها المجتمع نتيجة لإطلاق حرية الشركات في إختيار كل شركة الطريقة المحاسبية[1]. لذلك طالبت هيئة تداول الأوراق المالية في أمريكا (SEC) المهنة بضرورة تطوير مبادئ ومعايير المهنة، وتكون ملزمة لكافة الوحدات المحاسبية، وإلا سوف تتدخل لتفرض ما تراه مناسباً من مبادئ ومعايير محاسبية، وتبعاً لذلك قام المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) في عام 1933م، إزاء هذا التهديد بتكوين لجنة الإجراءات المحاسبية، وكانت أن أصدرت هذه اللجنة حتى عام 1959م {51} نشرة، وهذه النشرات جاءت معبرة عن رأي اللجنة فيما يتعلق بالمشاكل المحاسبية المختلفة[2]. لذلك نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت سباقة في الإهتمام بموضوع المعايير المحاسبية منذ أوائل الأربيعنيات، ثم إنضمت إليها بريطانيا من خلال قيام مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز عام 1942م بإصدار مبادئ محاسبية في شكل توصيات، يضعها أعضاء المجمع الذين يزاولون مهنة إعداد التقرير، ثم جاءت كندا وفي أواخر الستينات إنضمت دول أخرى.

---

[1] حسين القاضي، مأمون توفيق حمدان، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، (عمان: الدار العلمية الدولية، دار الثقافة، 2001م)، ص 24 – 25.

[2] عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 128 – 129.

وبالرغم من أن الإتجاه في صياغة المعايير المحاسبية قد بدأ في أوائل الثلاثينيات إلا أن الصياغة الرسمية للمعاير والإلزام بها لم تبدأ إلا في عام 1963م في أمريكا وفي بريطانيا، أما في بلدان أخرى مثل كندا، وأستراليا، ونيوزلندا، فلم يبدأ إلا في أواخر الستينيات[1]، في عام 1967 تم تقديم مقترح لإنشاء معايير دولية وذالك بعضوية كل من مجلس المحاسبين المعتمدين ببريطانيا وويلز ومجلس المحاسبين المعتمدين الكنديين وفي عام 1967 تم تكوين مجموعة الدراسات المحاسبية الدولية وقد قام المجلس بإصدار مجموعة من الأوراق في المواضيع المحاسبية المهمة من شهر إلى آخر، كانت الأساس للمعايير المحاسبية الدولية في العام 1973[2].

وفي عام 1973م تم تأسيس لجنة قواعد المحاسبية الدولية التي تشارك فيها المجمعات المهنية في تسع دول، هي الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، كندا، أستراليا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، وهولندا[3]. خلال الفترة من عام 1973 الى عام 2001 قامت الجمعية بإصدار معايير محاسبية إبتداء من IAS-1الى IAS 41.

أهداف المعايير المحاسبية:

من الطبيعي أن تكون هناك دوافع موضوعية للأطراف التي تسعى إلى وجود توافق دولي، ومن بين أهم الأهداف والدوافع لوضع معايير المحاسبة الدولية ما يلي:

1. إعداد ونشر المعايير المحاسبية التي يتم الإسترشاد بها عند إعداد وتجهيز القوائم والبيانات المالية بما يحقق المصلحة العامة مع العمل على القبول الدولي لهذه المعايير وتطبيقها عالمياً.
2. العمل على التحسين والتنسيق بين الأنظمة والقواعد والإجراءات المحاسبية المرتبطة بإعداد وعرض القوائم المالية.

---

[1] محمدعبده نعمان علي، معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية بين واقع الممارسة وواقع التطبيق ، (الخرطوم، جامعة السودان، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستيرغير منشورة، 2001) ، ص 11

[2] عماد الدين سليمان جماع قدام، معايير الإبلاغ المالي ودورها في زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي، (الخرطوم، جامعة السودان، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2014م)، ص 27.

[3] لجنة قواعد المحاسبة الدولية، قواعد المحاسبة الدولية، ترجمة عصام مرعي، تقديم مجموعة سابا وشركاؤهم، بيروت، دار القلم للملايين، الطبعة الأولى، فبراير 1987، ص 13.

3. إن هذه المعايير توفر للشركات خاصة للدولية منها الوقت و المال الذي يبذل حاليا في توحيد قوائمها المالية التي تعتمد في إعدادها مجموعة من الممارسات والمبادئ المحاسبية والتي غالبا ما تكون مختلفة من دولة إلى أخرى.
4. العديد من الدول خاصة النامية منها لا توجد بها منظمات محاسبية مهنية ولا هيئات مختصة بإصدار معايير العمل المحاسبي، وبالتالي فإن تبنيها للمعايير المحاسبية الدولية سوف يوفر لها الوقت و المال.
5. تسهل العمليات الدولية والتسعير، وكذلك القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد، و تجعل أسواق الأوراق المالية أكثر كفاءة، خصوصا بعد زيادة و نمو الأنشطة الاقتصادية الدولية، وكذلك زيادة إعتماد الدول على بعضها فيما يتعلق بالتجارة الدولية و تدفق الإستثمارات.
6. تسهل على الشركات عملية الحصول على التمويل اللازم في حالة عدم كفاية الموارد المحلية، أي إعطاء للشركات فرصة أخرى للحصول على الأموال من الخارج سواء كان ذلك في شكل رؤوس أموال أو قروض.
7. كما أن هذه المعايير تهدف إلى رفع مستوى مهنة المحاسبة في دول العالم، حيث أن الدول التي توجد بها أنظمة محاسبية ضعيفة و بدائية سوف تحفز على إتخاذ الإجراءات اللازمة لتبني و تشغيل الأنظمة المحاسبية الدولية[1].
8. التقليل من هيمنة إدارة المنشأة في توفير المعلومات: إن إحتكار إدارة المنشأة لإنتاج المعلومات المحاسبية في ظل عدم وجود معايير محاسبية يجعلها تتحكم في كمية ونوعية المعلومات المحاسبية التي تفصح عنها في القوائم المالية وبما يمكنها من إخفاء أية معلومات يمكن أن تثبت أوجه القصور، وإعداد المعلومات المحاسبية بشكل يظهر أداء يخالف الواقع وكل ذالك يتطلب وجود معايير محاسبية ملزمة للإدارة[2].

الشروط التي يجب توفرها في المعايير المحاسبية:

---

[1] http:www.startimes.com/?t=23539451 منتديات ستارتايمز 5/3/2014 2:51 am

[2] عماد الدين سليمان جماع قدام، مرجع سابق، ص 53.

لكي تحقق المعايير المحاسبية الأهداف المرجوة منها لا بد أن تتوفر فيها الشروط الآتية:

1. لابد أن تكون المعايير المحاسبية ملائمة لأهداف المحاسبة التي تسعى إلى تحقيقها من متطلبات المستفيدين من المعلومات، كما يجب أن تحقق هذه المعايير خاصية المواءمة بحيث تحدث إنعكاساً للظروف التي تنشأ فيها، وأخذها بالإعتبار بيئة المجتمع الذي تطبق فيه، لذلك يجب أن تكون المعايير المحاسبية ملائمة للواقع العملي، وما يتطلبه ذلك من المواءمة بين متطلبات الفكرومقتضيات التطبيق .
2. يجب أن تحقق معايير المحاسبة خاصية القبول العام بها والمتعارف على إستخدامها من قبل معدي المعلومات المالية حتى وإن كان القبول بها ذا مدلول نسبي، حيث ستصبح أو تضيف طبقاً لضيق قاعدة مستخدمي البيانات المحاسبية مايساعدها، أما إذا كانت على أساس قطري أو إقليمي أو دولي، فإن ذلك لن يتحقق إلا بقبول المستخدمين أو المستفيدين بهذه المعايير وكل من له صلة أو علاقة بها، والذي يتوقف قبولهم بها على سهولة فهم المعايير ومرونتها وإتساقها مع بعضها البعض، كما أنه يمكن أن تتحقق عملية القبول من خلال مراعاة إشتراك كافة الأطراف في عملية بناء المعاير.
3. يجب أن تكون المعايير المحاسبية متجانسة بحيث تحقق التناسق بين المعايير المختلفة، وحتى لا يكون بها أي تعارض[1].

يرى الباحث أن المعلومات المطلوبة لإتخاذ القرارات الإقتصادية والإدارية يجب أن تكون ملائمة لإتخاذ تلك القرارات، هذه المعلومات التي تمثل إلى حد كبير مخرجات النظام المحاسبي على مستوى المنشأة (فردية أو شخصية معنوية) أو على مستوى القطاع أو الدولة،لا يمكن لهذه المعلومات أن تكون ذات فائدة كافية ما لم تكن قابلة للمقارنة، هذه المقارنة التي تعتمد على معايير أو أسس للقياس قد تختلف بين دولة وأخرى وبين قطاع وآخر وبين شركة وأخرى، مما يؤدي إلى تشويه القياس وتشويه

---

[1] محمدعبده نعمان علي، معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية بين واقع الممارسة وواقع التطبيق ،مرجع سابق ، ص ص 19– 20

المقارنة وتضليل متخذي القرارات .مما جعل وضع معايير دولية للمحاسبة يتم القياس بناء عليها مهمة ملحة على الصعيد الدولي أخذته كثيراً من المنظمات والدول على عاتقها.

أهداف المحاسبة المالية:

تمهيد:

المحاسبة المالية هي أحد العلوم الإجتماعية، التي تهتم بالإدارة المالية للنشاط الإقتصادي والرقابة عليه، في المنشات الإقتصادية، على إختلاف أنواعها، وكذلكم في مجالات النشاط الإنساني الأخرى وتنحصر الوظيفة الأساسية للمحاسبة في تسجيل العمليات في صورة نقدية (والتي تحصل بين المنشاة والغير، أو تلك التي تحصل داخل المنشاة نفسها) بالدفاتر والسجلات، ثم تبويب تلك العمليات وتلخيصها، بهدف إعداد التقارير الدورية وغير الدورية، عن نتائج النشاط، لتقديمها إلى الإدارة العليا، أو غيرها – سواء داخل المنشاة أو وخارجها – لمساعدتها على إدارة النشاط في المستقبل وإتخاذ العديد من القرارات الخاصة بتوجيه الموارد نحو الإستخدامات المطلوبة لها ولذلك نجد أن المحاسبة تعبر عن عملية تحديد وقياس النشاط الإقتصادي، سواء على مستوى المنشأة الواحدة، أو على المستوى القومي، بما يتيح توصيل أفضل المعلومات الإقتصادية لمستخدميها في مجال إتخاذ القرارات[1].

[1] وليد ناجي الحيالي، أصول المحاسبة المالية، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 17.

تعريف المحاسبة:

عرفت المحاسبة تعريفات متعددة ومتنوعة يمكن أن نحدد منها على سبيل المثال فيما يلي[1]:

عملية تحديد وقياس ونقل المعلومات والبيانات الإقتصادية للإستفادة منها في إتخاذ القرارات.

هي تسجيل وتصنيف وتلخيص العمليات التجارية ذات الصفة المالية وإستخلاص النتائج منها وتفسير وتحليل هذه النتائج.

لعله من المفيد أن نستعرض في إطار تاريخي بعض التعاريف التي قدمت للمحاسبة والتي من خلالها يمكن استقراء الإتجاه الذي يسير فيه التطور التاريخي للمحاسبة.

في سنة 1941 أصدرت جمعية المحاسبين الأمريكيين (A.I.C.P.A) تعريفا للمحاسبة على أنها فن تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات والأحداث التي لها طبيعة مالية وتفسير النتائج التي تسفر عنها هذه العمليات والأحداث[2].

يلاحظ أن هذا التعريف يشير إلى المحاسبة على أنها فنا أو حرفة وليس بإعتبارها حقلاً من حقول المعرفة. لذلك إن هذا التعريف لا يضيف كثيرا حيث أنه يعرف المحاسبة عن طريق ما يقوم به المحاسبون فعلا من وظائف .طبقا لهذا التعريف المحاسبة هي ما يقوم بعمله المحاسبون. وفي تعريف حديث نسبيا، عرفت المحاسبة على أنها نظام يختص بقياس وتوصيل المعلومات الإقتصادية بقصد تمكين مستخدمي هذه المعلومات في إتخاذ القرارات[3].

ويلاحظ في هذا التعريف أن الإهتمام تحول من مجرد النص على النواحي الإجرائية الخاصة بأساليب تشغيل البيانات وتوصيل المعلومات أيضا إلى الأهداف التي يلزم توجيه القوائم صوب تحقيقها. A.I.C.P.A) كما عرفها معهد المحاسبين

---

[1] خالد أمين عبد الله، سليمان حسني عطية، أصول المحاسبة، (الأردن: مركز الكتب الأردني، 1990م)، ص 13.

[2] عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 13.

[3] وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 18.

القانونيين الأمريكيين (AICPA) في النشرة المحاسبية رقم 4 الصادرة في شهر 10 عام 1970م عرفها بأنها " نشاط خدمي, وظيفتها التزويد بالمعلومات الكمية, ذات الطبيعة المالية أساسا, بالنسبة لمنشأة معينة, والتي يقصد منها أن تكون مفيدة لذوي العلاقة في إتخاذ القرارات الإقتصادية الرشيدة[1].

وهنا نجد أن هذا التعريف يركز على طبيعة المعلومات المحاسبية والآثار السلوكية الناتجة عنها. فالإهتمام هنا بالمحاسبة بإعتبارها نظاما للمعلومات وأداة للإتصال بين الوحدة المحاسبية وبين أصحاب المصلحة في تتبع إقتصاديات هذه الوحدة. كما يركز على دورها في إتخاذ القرارات وطبيعتها وجوهرها كنشاط خدمي لتحقيق هذا الدور. وفي عام 1975 تقدمت جمعية المحاسبة الأمريكية (A.A.A) بتعريف جديد تم فيه إعادة تحديد هدف المحاسبة على أنه توفير المعلومات التي يمكن أن تكون ذات فائدة في إتخاذ القرارات الإقتصادية والتي إذا تم توفيرها على هذا النحو سوف تحقق مزيدا من الرفاهية الإجتماعية[2].

نجد في هذا التعريف أن علم المحاسبة وسع إهتماماته فلم يعد هذا الإهتمام محصوراً في نطاق مصالح المساهمين والمحافظة عليها بل تجاوز ذلك ليمتد إلى دراسة وتحليل الأثر الإجتماعي لنشاط المنشأة على البيئة التي تعمل فيها. وبذلك أضافت المحاسبة لأهدافها بعدا جديدا هو البعد الإجتماعي الذي يفرض على المنشأة أن تراعي عند ممارسة نشاطها المصلحة والرفاهية الإجتماعية وذالك بالإضافة إلى مصالح الملاك. فنشأ عن ذلك فرع جديد من فروع المحاسبة هو محاسبة المسئولة الإجتماعية.

يرى الباحث من التعريفات السابقة أن المحاسبة علم متطور وبناءا على ذلك في كل حقبة يمكن أن نجد تعريفا جديدا يغطي أهداف جديدة للمحاسبة.

---

(1) أصول المحاسبة .http://assetsoffinancialaccounting.blogspot.com/2012/01/financial-accounting-definition.html 10/3/2014 12:50 amالمالية

(2) عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 15.

طبيعة المحاسبة:

المحاسبة كنشاط خدمي:

تزود المحاسبة الأطراف المستفيدة بمعلومات مالية تساعدهم على إتخاذ القرارات المتعلقة بإستخدام أو بتخصيص الموارد في منشآت الأعمال الإقتصادية سواء الهادفة للربح أو غير الهادفة للربح أو في وحدات الحكومة أو في أي هيئات بالإقتصاد الوطني.

المحاسبة كنظام وصفي وتحليلي:

تحدد المحاسبة مجموعة كبيرة من الأحداث التي تصف النشاط الإقتصادي ومن خلال قياسها وتبويبها فإنها تخفض من تلك الأحداث والمعاملات عن طريق تجميعها في مجموعة من البنود الصغيرة والجوهرية ثم التقرير عنها على نحو صحيح وصادق بغرض تحديد المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للمنشأة.

النظرة الى المحاسبة كنظام للمعلومات:

تقوم المحاسبة بتجميع وتوصيل المعلومات المالية المتعلقة بوحدة إقتصادية إلى مدى واسع من الأشخاص المرتبطة قراراتهم وتصرفاتهم بذلك النشاط في ضوء ما تقدم يمكن القول بان هناك ثلاثة خصائص أساسية للمحاسبة توضح طبيعتها فيما يلي:

1. تقيس المحاسبة وتوصل المعلومات المالية.
2. ترتبط المحاسبة بأنشطة إقتصادية خاصة بوحدات وكيانات إقتصادية.
3. تقوم المحاسبة بتوصيل تلك المعلومات للمستخدمين المعنيين، وحتى يؤدي النظام المحاسبي وظيفة إنتاج المعلومات الخاصة بالمركز المالي للمنشأة ينبغي عليه القيام بالآتي:

- تفسير وتسجيل عمليات المنشأة.
- تصنيف عمليات المنشأة المتجانسة على نحو يسمح بتحديد مختلف الإجماليات والإجماليات الفرعية بشكل مفيد للإدارة وعلى نحو يمكن من إستخدامها في التقارير المحاسبية.

- تلخيص وتوصيل المعلومات إلى متخذي القرار.

وعلى ذلك فان الدور الرئيسي للمحاسبة يتمثل في توفير نظام معلومات فعال يتكون من الأفراد والإجراءات والوسائل والسجلات التي يستخدمها الكيان الإقتصادي للقياس والتقرير لإتخاذ القرارات وتوجد العديد من العوامل التي تؤثر على هيكل ذلك النظام لعل أبرزها إحتياجات الشركة من المعلومات المحاسبية بالإضافة إلى الموارد المتاحة لتشغيل النظام[1].

تتمثل خدمة المحاسبة في توفير معلومات كمية ذات طبيعة مالية تهدف إلى المساعدة في إتخاذ قرارات ملائمة. وخاصة في ظل الوحدات الإقتصادية الكبيرة من ناحية والتطورات الإقتصادية المحلية والدولية التي تتأثر بها تلك الوحدات من ناحية أخرى.

تؤدي المحاسبة دورها كنظام للمعلومات في عملية مستمرة ومتكاملة يمكن تحديد معالمها الرئيسية في ثلاث خطوات متتالية هي:

- حصر العمليات المالية المتعلقة بعمليات المنشأة في صورة بيانات أساسية (خام) تسجل في الدفاتر المحاسبية.
- تشغيل البيانات الأساسية وفق مجموعة من الفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها لتتحول هذه البيانات بعد تشغيلها في النظام المحاسبي إلى معلومات مالية تخدم أغراض مستخدمي هذه المعلومات.
- إيصال هذه المعلومات التي تتم معالجتها إلى الأطراف ذات المصلحة وذلك بواسطة مجموعة من التقارير[2].

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2008م)، ص ص 11 – 13.

[2] وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 19.

أهداف نظام المعلومات المحاسبي المالي:

إن الهدف لنظام المعلومات المحاسبي المالي هو تسجيل البيانات وتشغيلها وعرضها في شكل تقارير وقوائم مالية للأطراف الخارجية وتحقيق الثقة بالتقارير المحاسبية بتطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها[1].

ومن الأهداف العامة للنظام المحاسبي كذلك تحقيق الحماية لأصول المنشاة، وذلك عن طريق إنشاء نظام فعال للرقابة الداخلية، ويمكن تقسيم كل هدف من الأهداف إلى أهداف فرعية أخرى فمثلا الهدف العام المتعلق بتوصيل المعلومات يمكن تقسيمه إلى أهداف فرعية تشمل توصيل المعلومات المحاسبية للأطراف في الوقت المناسب، وهكذا يمكن تطبيق نفس الشيء بالنسبة للنظم الفرعية المنبثقة من نظام المعلومات المحاسبي، فمثلا قد يكون الهدف عام يمكن تقسيمه إلى عدة أهداف فرعية مثل إتباع سياسة ائتمانية مشددة وتحديد أعمار الحسابات[2].

وظائف المحاسبة:

ومن التعريفات الشاملة لعلم المحاسبة الذي يفضل الأخذ به لغايات هذا المساق هو أن المحاسبة علم يشمل مجموعة من المبادئ والأسس والقواعد التي تستعمل في تحليل العمليات المالية عند حدوثها، وتسجيلها من واقع مستندات مؤيدة لها ثم تبويب وتصنيف هذه العمليات وتلخيصها بحيث تمكن الوحدة (الإقتصادية المشروع) من تحديد إيراداتها وتكلفة الحصول على هذه الإيرادات ومن ثم إستخراج نتيجة أعمالها من ربح أو خسارة عن فترة مالية معينة وبيان مركزها المالي في نهاية هذه الفترة.

من التعريفات السابقة لعلم المحاسبة يمكن الإستدلال على وظائفها على النحو التالي[3]:

---

[1] كمال الدين الدهراوي، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية والتحليل المحاسبي (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002)، ص 113.

[2] أحمد حلمي جمعة، عصام فهد العربيد، زياد أحمد الزغبي نظام المعلومات المحاسبية مدخل تطبيق معاصر، (عمان: دار المناهج ، 2003) ، ص 3.

[3] خالد أمين عبد الله، صايل رمضان، مبادئ المحاسبة ج (1)، مرجع سابق ، ص ص 8 – 9.

1. تسجيل العمليات المالية التي يقوم بها المشروع، وذلك بمجرد حدوثها، إعتماداً على المستندات المؤيدة لها (مصادر القيد الأولية) التي يمكن الرجوع إليها لمتابعة عمليات المشروع، سواء أ كان هذا التسجيل يدوياً أو آلياً بحيث يشمل العمليات مرتبة وفق تاريخ حدوثها.
2. تصنيف وتبويب العمليات المالية التي يقوم المشروع بها وذلك بترحيل قيودها من الحسابات الخاصة بها بشكل مستقل يمكن من تبيان:-

أ. ما للمنشأة من أصول كالمباني والأراضي والبضاعة والذمم بطرف الغير ... إلخ.، وما عليها من إلتزامات للغير كالذمم الدائنة والقروض وما شابه.

ب. مصروفات المنشاة المختلفة من إيجار ورواتب وقرطاسية .... إلخ، وإيراداتها من فوائد وعمولات وما شابه.

ج. بيان (حق صاحب)، أو أصحاب المشروع في المشروع نفسه بمعزل عن شخصيتهم الطبيعية ويتمثل هذا الحق في رأس المال والأرباح والمسحوبات الشخصية ... الخ.

3. إستخراج نتيجة أعمال المنشأة عن المدة المعينة، وذلك عن طريق إعداد الحسابات الختامية أو (حسابات النتيجة) التي تتضمن ملخصاً للنشاط ، لمعرفة أرباح المنشاة أو خسائرها، والأسباب التي أدت إلى تحقيق هذه الأرباح أو الخسائر بهدف العمل على تنمية أسباب الربح وتجنب أسباب الخسارة.
4. تبيان المركز المالي (الوضع المالي) للمنشأة عن طريق تصوير الميزانية العمومية في تاريخ نهاية الفترة المالية المعينة، وذلك بقصد الوقوف على حقيقة ذلك الوضع.
5. القيام بتزويد إدارة المنشأة بكافة المعلومات والبيانات اللازمة لها التي تطلبها لتمكينها من الإشراف على نشاط المنشأة وتوجيه سياساتها ويتم ذلك بتقارير محاسبية أو قوائم مالية إحصائية دورية أو غير دورية[1].

[1] خالد أمين عبد الله، صايل رمضان، مبادئ المحاسبة ج (1)، مرجع سابق ، ص ص 8 – 9.

الوظائف المحاسبية هي مجموعة الأعمال التي يتم القيام بها من أجل تحقيق هذه الغاية وتقوم المحاسبة المالية على عدد من الوظائف ومن أهمها الست وظائف التالية[1]:

1. قياس الموارد والممتلكات: والمقصود بقياس الموارد والممتلكات هو تحديد قيمتها أو مقدارها في لحظة زمنية معينة.

وتتمثل هذه الموارد في أصول الشركة أو المنشأة أي الممتلكات الخاصة والحقوق التي لها عند الغير.

2. قياس الإلتزامات على المنشأة: مثل ما يجب أن تقيس المنشأة مواردها يجب أن تقيس أيضا إلتزاماتها وهي التي يعبر عنها في الموازنة بالخصوم وكما ذكرنا فهي تتمثل في الحقوق التي على المنشأة للغير بخلاف ملاكها.

وكذلك أيضاً تقاس حقوق ملاك المنشأة والتي تتمثل في إستثماراتهم في المنشأة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة في موارد المنشأة والتي تسمى حقوق الملكية في إصطلاح المحاسبة ويتم هذا القياس أيضاً في خلال الفترة المعينة ثلاثة شهور، أو سنه مثلاً.

3. قياس التغيرات في الموارد والحقوق: يترتب على المنشأة عند ممارستها النشاط إستخدام الموارد المتاحة لها مما يؤدي إلى حدوث تغير في قيمة هذه الموارد في المدة الزمنية المعينة نسبة إلى المدة التي قبلها أو المدد الأخرى. عندما تهدف المنشأة مثلا لإنتاج سلعه أو تأدية خدمة فإنه لابد أن تستخدم أو تستهلك) جزء من مواردها أو الكل وهذا المورد ممكن الحصول علية نقدا أو بالأجل فهي بذلك تستبدل موردا إقتصاديا بمورد إقتصادي آخر أو الإلتزام بسداد القيمة في وقت لاحق ويترتب على عمليات التبادل هذه تغيرات في تشكيلة الموارد والإلتزامات وحقوق الملكية وفي قيمة أو مقدار كل منها وهو ما تعني المحاسبة المالية بقياسه ومن ثم تحديد الأرباح والخسائر.

[1] http://www.accdiscussion.com/t345-print/ منتدى المحاسب العربي 14/4/2014 2:45 am

4. تخصيص التغيرات على فترات زمنية محددة: وتعني أن القياس المحاسبي للتغيرات التي تطرأ على الموارد والحقوق لابد من تخصيصها لفترات زمنية محددة بحيث تمكن من قياس كفاءة الأداء ونتائج الأعمال خلال الفترة.

5. التعبير عن العمليات في صورة نقدية: نظراً لعدم قابلية تجميع الأشياء غير المتجانسة للتجميع الرياضي فانه يتم اللجوء إلى النقود كمقياس أو معيار محدد يمكن التعبير به عن الأشياء غير المتجانسة في صورة وحدات قياس متجانسة[1].

6. إيصال المعلومات إلى الأطراف المستفيدة: وكما القول فوظيفة الإيصال تبدأ من حيث تنتهي وظيفة القياس وتدور حول القوائم المالية التي تعكس نتائج أعمال المنشأة خلال فترة معينة والمركز المالي للمنشأة وفي لحظة زمنية معينة والتي يتم إعدادها لخدمة الأطراف المتعددة المستفيدة منها سواء داخل المنشأة أو خارجها يتضح مما سبق أن للمحاسبة وظائف عديدة إلا أن الوظيفتين الأساسيتين لها هما وظيفة القياس وظيفة الإتصال، تبدأ وظيفة الإتصال بعد وظيفة القياس حيث يتم توصيل المعلومات إلى الجهات المستفيدة منها والمعنية بها عن طريق التقارير المالية التي تعتبر المنتج الأساسي للمحاسبة.

أهداف المحاسبة:

من عرض وظائف المحاسبة التي مر ذكرها نستطيع التوصل إلى أن أهداف المحاسبة هي[2]:

1. تجميع البيانات المالية الخاصة بالمنشآت وتبويبها وتصنيفها على شكل حسابات يسهل الرجوع إليها، والإستفادة منها في إدارة المشروع لغايات التخطيط والرقابة والإشراف بما يسهل عمل الإدارة في تسيير أعمالها اليومية.
2. تلخيص البيانات المالية السابقة وعرضها في صورة تقارير مالية دورية أو غير دورية، أو على شكل مذكرات تفسيرية، أو إحصاءات من أجل خدمة الإدارة في تنفيذ أعمالها.

---

[1] http://www.accdiscussion.com/t345-print/ منتدى المحاسب العربي 16/4/2014 1:16 am

[2] خالد أمين عبد الله، ، صايل رمضان، مبادئ المحاسبة ج (1)، مرجع سابق ، ص 10.

3. تحديد علاقة المنشاة بالأطراف ذات الصلة بها من مدينين، ودائنين، وأصحاب رؤوس الأموال، والمصلحة الضريبية، وغيرهم مما يؤدي إلى ضبط عمل المنشاة ويسهل إجراءاتها.
4. تحقيق المزايا التاليةلأصحاب المشروع:
   أ. تحديد تكلفة الإنتاج والمخزون.
   ب. تحديد أسعار بيع السلع وتقديم الخدمات.
   ج. تحقيق الرقابة على نواحي النشاط المختلفة للمشروع.
   د. تقييم نشاط المشروع.

من أهم أهداف المحاسبة المالية[1]:

1. **توفير وتوصيل المعلومات المالية التي تساعد في إتخاذ القرارات:** إن الدور الأساسي والرئيسي للمحاسبة هو توصيل البيانات والمعلومات المتعلقة بنتائج أعمال المشروع ومركزه المالي إلى الأطراف المعنية. فنجد أن غالبية القرارات الهامة والمؤثرة تعتمد على عدة إعتبارات ومن أهمها الإعتبارات المالية والنقدية، والمحاسبة أداة هامة في توفير وتقديم البيانات المالية بصورة تحليلية تساعد متخذ القرار على دراسة وتقييم النتائج المتوقعة والتالي تمكنه من إتخاذ القرار الأمثل.
2. **إظهار نتائج القرارات الماضية، والتصرفات المتعلقة بها:** المحاسبة توفر نظام مستمر لقياس الآثار المالية للقرارات التي تم إتخاذها في الماضي، ومن الطبيعي أن تكون آثار لأي قرار بعد تطبيقه وأغلب القرارات الإدارية يكون لها آثار مالية تؤدي إلى نجاح المشروع أو فشله. والمحاسبة تظهر نتائج القرارات التي أتخذت في تقارير مالية تقدم للمسئولين عن كل فترة زمنية تبين لهم فيها إنعكاس كل قرار على مستوى أداء المشروع ومدى تحقيقه للأهداف المحددة، فالمحاسبة أداة لمتابعة تنفيذ القرارات وبيان آثارها على نتائج أعمال المشروع.

---

[1] مصطفى رضا عبد الرحمن، يحي أحمد قللي، مبادئ المحاسبة المالية، (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 1996) ، ص ص 7 – 8.

3. **تحقيق الرقابة للمحافظة على ممتلكات المشروع:** حيث أن المشروع لديه كثير من الممتلكات سواء في صورة نقدية أو مخزون أو بضائع أو ديون لدى العملاء وكذلك عليه إلتزامات للغير. ومن خلال المحاسبة تتم عمليات تسجيل ورصد جميع المعاملات المملوكة للمشروع بهدف المحافظة عليها من السرقة والضياع سواء داخل المشروع أو خارجه فالمحاسبة تعتبر ذاكرة المشروع. وعادة ما يتم التحقق من ممتلكات المشروع بإتباع أسلوب الجرد الفعلي والحصر للبضائع والآلات وعد النقدية أو الإتصال بالبنوك لمعرفة الأرصدة ومن ثم يتم مقارنة ذلك بما هو مرصود في الحسابات المالية[1].

فوظيفة القياس للموارد والحقوق تعد الوظيفة الأولى للمحاسبة وتبدأ وظيفة الإتصال كوظيفة ثانية عندما تنتهي وظيفة القياس، فالمحاسبة هي تفاعل وظيفتي القياس والإتصال.

4. **المساعدة في عملية التخطيط والرقابة:** عرض نتائج الأعمال في صورة قوائم مالية توضح الربح أو الخسارة أو المركز المالي للمشروع مما يمكن المهتمين بأعماله من التعرف على كفاءة ادارة المشروع، وتحديد القدرة الربحية المستقبلية للمشروع ، فالقرارات التي تتخذ اليوم تؤثر على المستقبل وغالبا ما تتم هذه القرارات في صورة خطط للمستقبل. على الرغم من أن المحاسبة تعرض ما حدث في الماضي، إلا أنها في نفس الوقت تسهل عملية إتخاذ القرارات المرتبطة بالمستقبل، فالمحاسبة المالية هي أداة التخطيط والرقابة.

تعد المحاسبة القومية أو الوطنية وما ينتج عنها من معلومات مؤطرة ضمن ما يسمى بـ"الحسابات الإقتصادية القومية": من أهم أدوات البحث والتحليل الإقتصادي التي تساعد الباحث على تفهم الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية ودراسة تطورها. فهذه الحسابات تزود المهتم بشؤون التحليل الإقتصادي والإجتماعي بإطار عام شامل لمختلف المجاميع الإقتصادية والمؤشرات الرئيسية التي تصور الحياة

---

[1] مصطفى رضا عبد الرحمن، يحي أحمد قللي، المرجع السابق، ص 8.

الإقتصادية وتعكس تفاعلاتها المختلفة من إنتاج وإستهلاك وإدخار وإستثمار وإستيراد وتصدير [1].

في الواقع، إن إقتصاد كل دولة يتألف من مجموعة من التنظيمات المتشابهة والمعقدة والتي لها أبعاد مختلفة من حيث تأثيرها على واقع الحياة الإقتصادية، وضمن هذا الإطار من التنظيمات تتم العمليات والصفقات في كل أوجه النشاط الإقتصادي وتتعلق هذه العمليات بالفعاليات الأساسية للحياة الإقتصادية، ولما كانت الإحصاءات التي تصف هذه العمليات والصفقات تشكل مجموعات ضخمة العدد من عناصر النشاط الإقتصادي كان لابد من تبويب هذه الإحصاءات وتلخيصها بشكل متوازن منسجم يبرز خواص هذه الإحصاءات ويسهل إستعمالها ويساعد على تحليلها ومقارنتها للإستفادة منها في البحث العلمي ورسم السياسة الإقتصادية. لهذا لجأ الإقتصاديون والإحصائيون إلى إيجاد أنظمة أو إطارات محاسبية خاصة يرتبون بواسطتها هذه الإحصاءات على شكل حسابات على مستوى الإقتصاد الوطني (القومي) تظهر وفقا للأساليب المحاسبية جانبي (الموارد) والإستعمال (الإستخدام) لكل عنصر من العناصر الرئيسية كما هي محددة بموجب تلك الأنظمة أو الإطارات والأشكال.

إذن يقصد بالحسابات القومية " البناء أو الهيكل أو الوعاء الذي تنصب فيه جميع الإحصاءات الإقتصادية لتنصهر فيه ويعاد عرضها بشكل مرتب منسجم متوازن يظهر جميع الفعاليات الإقتصادية ويوضح مختلف العلاقات فيما بينها.

أهداف الحسابات القومية[2]:

للحسابات القومية أهداف وفوائد عديدة من حيث أنها تشكل إطارا متناسقا للإحصاءات الاقتصادية، وتضمن انسجاما في المفاهيم والمضامين ، وتشكل قاعدة للتصنيف، وتقدم نظاما لعرض المعلومات الاقتصادية الإحصائية، ومن ثم تشكل أداة هامة لرسم السياسات الاقتصادية وإعداد الخطط الإنمائية سواء للوطن كله أو لجزء منه.

(1) http://sudanelite.com/vb/showthread.php/10895 منتديات نخبة السودان 20/4/2014 2:33 am

(2) http://sudanelite.com/vb/showthread.php/10895 منتديات نخبة السودان 20/4/2014 2: 33 am

أ. تشكل الحسابات القومية إطارا فكريا متناسقا يمكن بواسطته تنظيم الإحصاءات الإقتصادية المختلفة، ولما كانت الحسابات الإقتصادية تتألف من العديد من الإحصاءات لذلك فإن تعاريف ومفاهيم الحسابات القومية تشكل قوة دافعة من أجل إعداد الإحصاءات بشكل منسق ومنسجم مع أهداف الحسابات القومية.

ب. تعتبر الحسابات القومية أداة هامة للرقابة على جودة الإحصاءات فأية سلسلة لا تنسجم مع أهداف الحسابات سوف يعاد النظر فيها أو تعدل أو تراجع حتى تصبح ملائمة في جودتها وتركيبها لما تتطلبه الحسابات القومية.

ج. تؤلف الحسابات القومية قاعدة للتصنيف والتعريف والإنسجام الواجب توفره في المفاهيم الإحصائية والتعاريف المستقلة يقتضي أن تكون هناك قدرة في النظام المحاسبي القومي على عرض القيم والمجاميع الإقتصادية وعلى عرض مكوناتها وعناصرها بنفس الدرجة من الوضوح والإنسجام، وإظهار مختلف الصلات المتبادلة السائدة مابين مختلف الأجزاء، وهذا يتطلب بدوره وضع قواعد محددة لإجراء وإعداد التصانيف اللازمة وتعريف كل منها بشكل منسجم مع أهداف الحسابات.

د. إن الفائدة الأساسية للحسابات القومية والتي دفعت بالإقتصاديين لإعداد هذه الحسابات وتطويرها، تتجلى في كون الحسابات القومية تشكل أداة هامة من أدوات التخطيط الإقتصادي ووسيلة من وسائل رسم السياسات الإقتصادية وإعتماد الإجراءات التنفيذية لها. فالحسابات أداة تساعد على تحليل الأداء الإقتصادي كله ولقطاعاته المختلفة، وعن طريق هذا التحليل يمكن اقتراح السياسات والحلول والخطط لمعالجة المشاكل الإقتصادية أو تحسين الأداء وتنمية الإقتصاد[1].

إلا أنه يجب أن لا يستنتج مما تقدم أن الحسابات الإقتصادية القومية هي أكثر من إطار وصفي، فهي في الحقيقية ليست إلا محاولة لتصوير ما يتم في الإقتصاد وليست علاجا لمشاكله، وهي أداة مساعدة على التحليل وليست الحل المناسب،

(1) http://sudanelite.com/vb/showthread.php/10895 منتديات نخبة السودان 20/4/2014 2:33 am

فالحسابات القومية هي تصوير رقمي للاقتصاد وعلى المحلل الإقتصادي أن يستفيد منها ليقترح الحلول التي يراها مناسبة وملائمة.

وعلى هذا فإن أهم ما تقوم به الحسابات القومية هو أن تؤمن تلقائية الإنسجام في تصنيف المعلومات الإقتصادية وتلخيصها بشكل منسجم يبرز العلاقات الأساسية السائدة في تركيب الإقتصاد ويساعد بالتالي على التحليل وإجراء التنبؤات والمقارنات التحليلية والتركيبية زمنيا وجغرافيا.

يرى الباحث أن أهداف المحاسبة تتمثل في تقديم معلومات لجهات مختلفة لتساعدها في إتخاذ قرارات إقتصادية رشيدة. كما أن من أهداف المحاسبة قياس وتوصيل المعلومات للجهات المستفيدة منها، وأن القياس والتخطيط تتفرع منها أهداف فرعية.

المبحث الثاني

التقارير المالية

يتناول الباحث في هذا المبحث مفهوم وأهداف وعناصر وأنواع التقارير المالية، وطرق إعدادها وعرضها، إضافة إلى مفهوم وأهمية المحتوى الإعلامي للبيانات والمعلومات المالية التي تحتويها تلك التقارير المالية، وذالك من خلال الآتي.

أولاً: مفهوم وأهداف وعناصر التقارير المالية.

ثانياً: أنواع وطرق إعداد وعرض التقارير المالية.

ثالثاً: المحتوى الإعلامي للتقارير المالية.

اولاً: مفهوم وأهداف وعناصر التقارير المالية.

- مفهوم التقارير المالية:

تعتبر المحاسبة نطاقا للمعلومات من خلال تقديمها للمعلومات اللازمة للأطراف المهتمة بوضع الوحدة وخاصة المستثمرين لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الإستثمارية، وتقدم المحاسبة معلوماتها من خلال القوائم المالية والتي تغيبر مخرجات النظام المحاسبي، وبناءا عليه عرفت القوائم المالية بأنها رسالة الوحدة الرسمية والدورية التي عبرها توصبل المعلومات الى الأطراف المهتمة، وتشمل القوائم المالية عادة قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية، قاشمة حقوق الملكية، بالإضافة الى الاإيضاحات والجداول والتي تعتبر جزءا مكملا للقوائم المالية[1].

تمثل التقارير المالية وسيلة الإدارة الأساسية للتواصل مع الأطراف المهتمة بأنشطة المنشأة، فمن خلال هذه التقارير يمكن لتلك الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمنشأة وما حققته من نتائج، وتعد التقارير المالية مفهوم أشمل من القوائم المالية، حيث تمثل القوائم المالية الجزء المحوري

---

[1] إسماعيل محمود إسماعيل، دور القوائم المالية المعدة وفق IFRS في توجيه وتشجيع الإستثمارات، (القاهرة : جامعة عين شمس، المجلة العلمية العدد الأول، يونيو 2008م)، ص 4.

للتقارير المالية، ولا تتضمن التقارير المالية جزء القوائم المالية فقط ولكنها تمتد لتشمل كذلك الوسائل الأخرى لتوصيل المعلومات ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة والتي يتم إستخراجها من النظام المحاسبي، وقد تقوم الإدارة بتوصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية عن طريق التقارير المالية وليس من خلال القوائم المالية الرسمية، وذلك لأن تلك القوائم تخضع لقواعد تنظيمية صارمة وقد تشمل التقارير المالية للمنشأة معلومات مالية ومعلومات غير مالية ونشرات أو تقارير مجلس الإدارة والتنبؤات المالية والأخبار ذات الصلة بالمنشأة، وتفيد المعلومات التي تقدمها التقارير المالية للأطراف المعنية بنشاط المنشأة في توجيه وترشيد قراراتهم بما يخدم مناشطهم في ضوء إمكانيتهم المتاحة[1].

لقد تناول العديد من الكتاب والباحثين لمفهوم التقارير المالية ولم تختلف تعريفاتهم في جوهرها حيث إرتكزت معظم التعريفات على الدور الذي تقوم به التقارير المالية كوسيلة لتوصيل المعلومات ومن هذه التعريفات :

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية[2].

يوضح هذا التعريف وظيفة التقارير المالية كوسيلة لإيصال المعلومات للأطراف.

فيما يرى البعض أن القوائم المالية تمثل الناتج النهائي والأساسي للعمل المحاسبي في أي وحدة إقتصادية، وهي تنشأ نتيجة إجراء مجموعة من المعالجات المحاسبية على البيانات التي ترتبط بالأحداث والأنشطة التي تقوم بها الوحدة الإقتصادية لغرض تقديمها بصورة إجمالية وملخصة إلى كافة الجهات التي يمكن تستفيد منها في إتخاذ القرارات المختلفة ويتحدد الهدف العام للقوائم المالية من خلال الهدف العام للمحاسبة وذلك بتوفير البيانات والمعلومات اللازمة والمفيدة للعديد من

---

[1] طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان ،(الإسكندرية : الدار الجامعية، 2006م)، ص 35.

[2] كمال الدين ادهراوي ،تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ،(الاسكندرية : الدار الجامعية ،2004) ، ص 13

الجهات التي لها علاقة (مباشرة أو غير مباشرة) بالوحدة الإقتصادية بهدف إتخاذ القرارات[1].

يؤكد هذا التعريف على طبيعة التقارير المالية كمنتج نهائي للوحدة الإقتصادية وكيفية إعدادها، بالإضافة إلى دورها في توصيل المعلومات لمستخدميها وأضاف البعض (تعرف القوائم المالية الرئيسية والفرعية بأنها تقارير عامة بمعنى أنها تظهر المركز المالي ونتيجة الأعمال للمشروع كوحدة واحدة وتعد هذه البيانات الإجمالية بيانات تاريخية بطبيعتها)[2].

يبين هذا التعريف طبيعة البيانات التي تحتويها القوائم المالية.

يتضح من التعريفات السابقة تركيزها على النقاط التالية:

1. الدور الوظيفي للتقارير المالية كوسيلة رئيسية تستخدمها الإدارة في توصيل المعلومات إلى الأطراف المعنية بالشركة.
2. طبيعة التقارير المالية كمنتج نهائي للنظام المحاسبي للوحدة الإقتصادية.
3. طبيعة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية.
4. كيفية إعداد التقارير المالية
5. أنها أداة تخطيطية .
6. تظهر المركز المالي للمشروع .

في ضوء التعريفات السابقة يصل الباحث إلى تعريف للتقارير المالية بأنها الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات الناتجة عن معالجة بيانات أنشطة الوحدة الاقتصادية إلى الأطراف المعنية بنشاط الوحدة وقد تشتمل التقارير على معلومات مالية وغير مالية. ويعد جزء من هذه التقارير بصورة إلزامية وبصفة دورية والبعض الآخر يعد بصورة إختيارية أو عند الحاجة.

---

(1) http://m9rya.com/vb/showthread.php?t=21738 منتديات مصرية 2/5/2014 12:18 am

(2) http://sqarra.wordpress.com/bsl/. مدونة صالح محمد القرا 2/5/2014 12:41 am

- أهداف التقارير المالية:

تشتق الأهداف التي تسعى التقارير المالية إلى تحقيقها من إحتياجات الجهات التي تقوم بإستخدام تلك التقارير. حيث أن تعدد أصحاب المصالح المهتمين بأمر الوحدة الإقتصادية يعكس تباينات في أهدافهم وتعارض في دوافعهم الأمر الذي ينعكس على نوعية المعلومات التي يحتاجونها لترشيد قراراتهم وأن من غير المتصور أن تنتج المحاسبة معلومات خاصة لكل طرف بصفة مستقلة[1].

تشتمل التقارير المالية القوائم المالية وأي وسيلة أخرى لتوصيل المعلومات التي تتعلق بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالمعلومات التي تنتجها المحاسبة المالية وتحدد أهداف المحاسبة أنواع وطبيعة المعلومات الواجب أن تحتوي عليها التقارير المالية[2]، في الوقت الحالي أصبحت وجهة نظر مستخدمي التقارير المالية هي وجهة النظر السائدة في تحديد أهداف المحاسبة . وقد عرف هذا الإتجاه بالإتجاه النفعي أو إتجاه فائدة المعلومات في إتخاذ القرارات ومؤدى هذا الإتجاه (المدخل) هو أنه نظرا لأن الوظيفة الرئيسية للتقارير المالية وطبيعة المعلومات التي يجب أن تحتويها انما يعتمد على المعلومات التي يحتاجها مستخدمو هذه التقارير فإنه يلزم تحديد إحتياجات مستخدمي التقارير المالية وتغليب وجهة نظرهم في عملية إنتاج وتوزيع المعلومات المحاسبية، وعلى كل من المنشاة والمهنة تقع مسئولية توجيه وتطوير إمكاناتهم وقدراتهم نحو تحقيق هذه الإحتياجات وبحيث يتم القضاء على أي تعارض بين ما هو مطلوب من معلومات وبين ما هو ممكن تحقيقه[3].

وحيث أن عملية إعداد التقارير المالية ليست هدفاً في حد ذاتها، نظراً لأن إنتاج هذه المعلومات المالية التي تتضمنها هذه التقارير المالية يتماثل مع إنتاج أي سلعة من السلع الملموسة، من ناحية يتعين أن يكون إنتاج السلعة متوافقاً مع رغبات

---

[2] وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في المحاسبة المالية، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2004م)، ص 26.

[2] مجلس معايير المحاسبة المالية لهيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية ، بيان رقم (1) أهداف المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية 1414 –1994 فقرة (25) ،ص 12

[3] عباس مهدي الشيرازي ، نظرية المحاسبة ، مرجع سابق ، ص 156.

المستهلكين لهذه السلعة مبرراً في الجهود والنفقات التي بذلت في إنتاجها وتوصيلها للمستهلكين لذا فإن الحكم على مدى الفائدة التي تعود علينا من إنتاج وتوصيل المعلومات المالية، لا بد وأن يستند إلى تعريف واضح ومحدد لهدف أو مجموعة من الأهداف المتفق عليها من جميع الأطراف التي تهتم بالمعلومات المالية، وعليه تحديد أهداف التقارير المالية ذات الغرض العام يتطلب معرفة الآتي[1]:

1. الأطراف التي تستخدم التقارير المالية .
2. الأغراض التي تستخدم فيها هذه التقارير.
3. طبيعة المعلومات التي يحتاجها المستخدمين.
4. كمية المعلومات التي يحتاجونها ويجب أن تقدم من خلال التقارير المالية.
5. الإطار العام الذي يمكن من خلاله تقديم هذه المعلومات من حيث شكل وتوقيت تقديمها.
6. الخصائص النوعية للمعلومات التي تتضمنها التقارير المالية [2].

إن المعرفة للبنود أعلاه تتطلب دراسة الجوانب التالية:.

1. الظروف البيئية المحيطة بإستخدام التقارير المالية.
2. أهم الفئات المستخدمة للتقارير المالية.
3. محدودية إستخدام المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية.

[1] الظروف البيئية وأثرها في تحديد أهداف التقارير:

تؤثر العوامل الإقتصادية والقانونية والسياسية والإجتماعية القائمة في تحديد أهداف التقارير المالية، حيث يوجد في المجتمعات المتطورة ذات الإقتصاد الحر أسواق مالية متطورة ونشطة ويتخذ فيها الأفراد قراراتهم الإقتصادية بما يحقق التخصيص الأمثل لمواردهم، وتلعب الأسواق المالية لهذه المجتمعات دوراً رئيسياً في توجيه المدخرات نحو الإستثمار في الوحدات التي تستخدم تلك الموارد بدرجة أكثر من الكفاءة والفاعلية لذا فإن توفير معلومات للمستخدمين الذين يتخذون قرارات

---

[1] محمد أحمد العظمة، يوسف عوض العادلي ، المحاسبة المالية – المحاسبة عن مصادر الأموال والتقارير المالية للشركات المساهمة ،(الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، 1986م)، ص 55.

[2] المرجع السابق، ص 55.

إستثمارية تتعلق بالوحدات الإقتصادية سوف يزيد من كفاءة هذه الأسواق في تخصيص تلك الموارد، وعليه فإن طبقاً لمقتضيات الظروف البيئية يمكن القول أن الهدف الأساسي للتقارير المالية هو توفير المعلومات الملائمة والمفيدة لمستخدمي هذه المعلومات يتخذون القرارات الإقتصادية. [1]

2- فئات مستخدمي التقارير المالية:

تتعدد فئات مستخدمي التقارير المالية وتتعدد معها إحتياجاتهم منها، إلا أنه من الممكن إيجاد بعض الإحتياجات المشتركة لمستخدمي التقارير المالية ذات الغرض العام على النحو التالي:

أ – المستثمرون الحاليون:-

ينظرون إلى التقارير المالية على أنها المصدر الأساسي للمعلومات التي تساعدهم على المحافظة على حقوقهم في المنشأة، وتقييم أداء الإدارة الحالية للمنشاة وتحديد حجم وطبيعة التدفقات النقدية المتوقع حصولهم عليها .

ب- المقرضون الحاليون والمرتقبون:

ينظرون إلى التقارير المالية على أنها المصدر الأساسي للمعلومات التي تساعدهم على اتخاذ قرار منح الائتمان وذلك من خلال تقييم قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية تضمن لهم حقوقهم.

ج – الموردون والعملاء والعاملين تتركز إهتماماتهم حول مدى ربحية علاقاتهم الحالية والمرتقبة مع المنشأة وقدرة المنشأة على الإستمرار في تحقيق إحتياجاتهم وتوليد تدفقات نقدية وضمان إستمرارية المنشأة[2]..

محدودية المعلومات التي توفرها التقارير المالية:

لا تستطيع التقارير المالية أن توفر جميع المعلومات التي يرغبها مستخدمي تلك التقارير، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها ما يتعلق بطبيعة آليات المحاسبة

---

(1) http://suwid.blogspot.com مدونة عبد الباسط سويد. 4/5/2014 12/18am

(2) http://suwid.blogspot.com مدونة عبد الباسط سويد. 4/5/2014 12/18am

المالية ومنها ما يتعلق باعتبارات التكلفة والمنفعة ويمكن تلخيص هذه الأسباب على النحو التالي[1]:

أ. تعتمد المحاسبة المالية في إنتاجها المعلومات عن المنشأة على القياس المالي لتأثير العمليات التي نفذتها وتأثير الأحداث التي تمر بها المنشأة على مركزها المالي، ونتائج أعمالها والتدفقات النقدية، وبالتالي لا يتيسر للمحاسبة المالية إنتاج معلومات تساعد على تقويم أداء المنشآت في تحقيق أهداف لا تخضع للقياس المالي، لعدم وجود وسيلة موضوعية تمكن من قياسه.

ب. لا تفرق آليات المحاسبة المالية بين أداء المنشأة وأداء إداراتها وبالتالي لا تستطيع المحاسبة المالية تقديم معلومات تساعد على تقويم الأداء تقويماً شاملاً بمعزل عن أداء المنشأة فعلى الرغم من أن أداء الإدارة يعتبر من العوامل التي تسهم في أداء المنشأة إلا أن هناك عوامل أخرى تؤثر على أداء المنشاة ولا تخضع لسيطرة الإدارة مثل الكوارث الطبيعية والتغيرات السياسية أو الاقتصادية الخارجة عن سيطرة الإدارة.

ج. تركز آليات المحاسبة المالية في إنتاج المعلومات المالية عن المنشأة على القياس المالي للعمليات المنفذة والأحداث التي مرت بها المنشأة وبالتالي تعتبر المعلومات المالية التي تنتجها المحاسبة المالية – توفرها بالقوائم والتقارير المالية –معلومات تاريخية قد تكون مؤشر للمستقبل وقد لا تكون، في حين أن القرارات التي يتخذها الأطراف ذات العلاقة – مستخدمي هذه القوائم– تتعلق أساسا بتقدير ما قد يترتب من نتائج في المستقبل نتيجة لهذه القرارات – تتعلق بتقديرات المستقبل.

د. تعتمد آليات المحاسبة المالية في إنتاج المعلومات المالية– إلى حد كبير – على عنصر التقدير عند قياس تأثير العمليات والأحداث على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها مثل نسبة الإستهلاك للموجودات الثابتة، والمخصصات اللازمة

---

[1] مجلس معايير المحاسبة المالية لهيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية ، بيان رقم (1) أهداف المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية 1414 –1994 فقرة (17) ،مرجع سابق،ص ص 7–8

لمقابلة الديون المشكوك في تحصيلها، ويترتب على ذلك أن المعلومات التي تنتجها المحاسبة المالية تحتوي على تقديرات محاسبية تعتمد على فرضيات تخضع للتقدير الشخصي لإدارة المنشاة مما يجعل هذه المعلومات غير دقيقة إذا لم تتحقق فرضيات التقدير.

القصور الناتج عن اعتبارات التكلفة[1]:

المعلومات التي تنتجها المحاسبة المالية– تحتويها التقارير المالية – لها تكلفه في تجهيزها وإعدادها وعرضها وإستخدامها. ولقد نتج عن ذلك إعتبارات تكلفة إنتاج المعلومات مقارنة بالمنفعة المتوقعة منها تحكم ما تنتجه المحاسبة المالية من معلومات، ومن نتائج ذلك تركيز المحاسبة على إنتاج تقارير مالية ذات غرض عام يخدم ذوى الإحتياجات المشتركة من خارج المنشأة.

العناصر الرئيسية التي تحكم أهداف القوائم المالية[2]:

تضمنت توصية مجلس المبادئ المالي المحاسبية رقم (1) الصادرة في عام 1978م العناصر الأساسية التي تحكم أهداف القوائم المالية، ومن أهم هذه العناصر ما يلي:

1. لا يتم النظر إلى القوائم على أنها هدفا تسعى الوحدة المحاسبية لتحقيقه وأن الغرض منها مساعدة بعض الأطراف لإتخاذ القرارات المختلفة بالإضافة إلى ذلك توفير عنصر المراقبة للمالكين عن نشاط المشروع وخصوصا في الشركات المساهمة.
2. تتأثر القوائم المالية بالمحيط الذي تعمل به الوحدة الإقتصادية نتيجة تغير الظروف الإقتصادية والسياسية المحيطة بها، وهذه التغيرات بالضرورة تؤثر على الوحدة الإقتصادية وبالتالي على أهداف القوائم المالية، وهذا ما يؤدي إلى عدم ثبات أهداف القوائم المالية.

---

[1] مجلس معايير المحاسبة المالية لهيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، بيان رقم (1) أهداف المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية 1414 –1994 فقرة (18) ، ص 8.

[2] وليد ناجي الحيالي، المحاسبة المتوسطة الجزء الأول، مرجع سابق، ص 23.

3. أن تكون البيانات والمعلومات التي تحملها القوائم المالية واضحة ومفهومة لكل الأطراف التي تسعى للإستفادة منها .بالشكل والكميات الكافية قدر الإمكان.
4. أن تساعد القوائم المالية مستثمري الأموال على تقدير قيمة ووقت تدفقاتهم النقدية والتي ترتبط ارتباطا مباشرا بعمليات الوحدات الإقتصادية المستثمر فيها أموالهم.

وتجدر الإشارة هنا إلى عدة محاولات بذلت لتحديد أهداف التقارير المالية كان أهمها المحاولة التي قام بها مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي عام 1971م، حيث شكلت لجنة عرفت باسم ترو بولود (True Blood) وكلفها بتحديد أهداف التقارير المالية، وبناء على دراسات ومقابلات أجرتها اللجنة أصدرت تقريراً في عام 1973م حددت فيه إثني عشر هدفاً للتقارير المالية هي[1]:

1. إن الهدف الأساسي للتقارير المالية هو توفير معلومات مفيدة في مجال إتخاذ القرارات.
2. خدمة مجموعة المستخدمين التي ليس لها المقدرة أو الإمكانيات على طلب المعلومات مباشرة، مما يجعلها تعتمد على التقارير المالية كمصدر أساسي للمعلومات عن الأنشطة الإقتصادية للمشروع.
3. توفير المعلومات المفيدة للمستثمرين والمقرضين من أجل عقد المقارنات وعمل التنبؤات وإجراء التعليمات للتدفقات النقدية المتوقعة من حيث المقدار والتوقيت وعدم التأكد المرتبط بها.
4. إمداد مستخدمي هذه التقارير بالمعلومات اللازمة لإجراء التنبؤات وعقد المقارنات وتقييم قدرة المنشأة على تحقيق الدخل.
5. توفير المعلومات اللازمة لتقييم أداء الإدارة نحو الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة بغرض تحقيق أهداف المنشأة.
6. توفير معلومات واقعية وتفسيرية عن العمليات والأحداث التي تساعد على عملية التنبؤ والمقارنة والتقييم للقدرة الكسبية للمنشأة [2]..

---

[1] رضوان حلوة حنان ،تطور الفكر المحاسبي ،مدخل نظرية المحاسبة ، مرجع سابق 369 .

[1] أمين السيد أحمد لطفي نظرية المحاسبة –منظور التوافق الدولي ، مرجع سابق ص 208.

7. تقديم قائمة المركز المالي تكون مفيدة في مجال التنبؤ والمقارنة والتقييم للقدرة الكسبية للمنشأة على أن يتم التقرير في هذه القائمة عن دورات النشاط غير المكتملة حتى تاريخ الإعداد وأن تكون القياسات على أساس القيم الجارية وكذلك يكون التبويب لعناصر الأصول والخصوم على أساس درجة السيولة التي يتمتع بها العنصر.
8. تقديم قائمة بالدخل الدوري يمكن الإعتماد عليها في عمل التنبؤات والمقارنات والتقييم لقدرة المنشأة الكسبية في المستقبل، ويتم التقرير فيها عن نتائج العمليات والأحداث التي تمثل دورات النشاط المكتملة وكذلك تقديم نتائج النشاط غير المكتملة حتى تاريخ الإعداد كما يلزم التقرير عن التغيرات التي طرأت على القيم الواردة في قائمة المركز المالي. [1]
9. تقديم قائمة بالنشاط المالي يمكن الإستفادة منها في عمل التنبؤات والمقارنات والتقييم للقدرة الكسبية للمنشأة بحيث يتم التقرير في هذه القائمة عن الأحداث ذات الآثار النقدية المتحققة فعلاً أو وجود إحتمال كبير لتحقيقها.
10. توفير معلومات حول التقديرات المالية المتصلة بالمستقبل، حيث تساعد مثل هذه القائمة على التنبؤ بتقييم الأحداث الإقتصادية المتوقعة خدمة لمستخدمي القوائم المالية.
11. توفير معلومات مفيدة في مجال تقييم كفاءة الإدارة في المنظمات الحكومية والمنظمات غير الهادفة للربح في إدارة الموارد الإقتصادية المتاحة ومدى فاعليتها في تحقيق أهداف التنظيم.
12. التقرير عن الأنشطة التي تقوم بها المنشأة والتي يكون لها أثر على المجتمع قابل للقياس الكمي[2].

ويمكن ترتيب الإثني عشر هدف السابقة ترتيبا هرميا في ستة مستويات[3]:

---

[2] رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي ،مدخل نظرية المحاسبة ، مرجع سابق 370.

[3] ريشارد شرويدر واخرون ، مرجع سابق ، ص 74.

[1] رضوان حلوة حنان ، تطور الفكر المحاسبي ،مدخل نظرية المحاسبة ، مرجع سابق، ص 371.

1. ويشمل الهدف الأساسي (1)، أو الهدف العام للقوائم والتقارير المالية، وهو إتخاذ القرارات على إختلاف أنواعها .
2. ويشمل أربعة أهداف (الأرقام 2-3-11-12) تحدد المستخدمين الأساسيين وإحتياجاتهم المختلفة للمعلومات المحاسبية .
3. ويشمل هدفين (الأرقام 4-5) يحددان المقدرة الكسبية للمشروع أي القدرة على تحقيق الدخل ومقدرة الإدارة، أي المساءلة وتقييم أداء الإدارة، ويحدد هذا المستوى بالتالي نوع المعلومات المطلوبة لمقابلة إحتياجات مستخدمي القوائم المالية.
4. ويشمل هدفا واحدا (رقم 6) يحدد طبيعة وخصائص المعلومات التي يحتاج إليها المستخدمون كمعلومات واقعية أو تفسيرية للأحداث الفعلية في القوائم المالية.
5. ويشمل أهداف (الأرقام 7-8-9-10) تصف القوائم المالية المطلوبة تلبية للهدف رقم 6، أي القوائم اللازمة لتوفير المعلومات التي يحتاج إليها المستخدمون الرئيسيون.
6. لا يشمل أية هدف وإنما عبارة عن عدد من التوصيات المتعلقة بطبيعة القوائم المالية الواردة في المستوى الخامس للأهداف السابقة (الأرقام 7-8-9-10)[1].

ويرى الباحث بأن تقرير تروبلود في تحديده لأهداف التقارير المالية، قد أكد على توفير معلومات تمكن مستخدمي تلك التقارير المالية من تقييم القدرة الكسبية للمنشأة مؤكدا على أهمية هذا النوع من المعلومات بالنسبة لتأثيرها في قرارات المستخدمين خاصة فئة المستخدمين الخارجين الذين ليس لهم القدرة على الحصول على معلومات مالية إلا من خلال هذه التقارير.

لقد شكل تقرير تروبلود أساساً بنيت عليه العديد من الدراسات اللاحقة، فقد أصدرت لجنة توحيد المعايير المحاسبية التي كونت من مجمع المحاسبين القانونيين

---

[1] المرجع السابق، ص 371.

بإنجلترا وويلز (A.SSC) عام 1975م بلندن تقرير الشركات بناءاً على دراسة قامت بها مجموعة عمل بغرض إعادة فحص نطاق وأهداف التقارير المالية المنشورة في ضوء الأحداث والظروف الحديثة، وتحديد الأشخاص أو المجموعات التي يجب أن يتم تقديم التقارير المالية المنشورة إليهم. وإستند تقرير الشركات على نقطة جوهرية مفادها أن التقارير المالية يجب أن تكون ملائمة لإستخدامها المتوقع من خلال المستخدمين المحتملين بمعنى أنها يجب أن تحاول أن تشبع إحتياجات مستخدميها من المعلومات، وقد حدد التقرير المستخدمين للتقارير المالية، بأنهم الأشخاص أو المجموعات الذين لهم حق معقول في المعلومات والذين لهم إحتياجات معلوماتية يجب أن يتم الإعتراف بها عن طريق تقارير الشركة، لقد ركز تقرير الشركات الصادر عن معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز عام 1975 على قصور الأهداف الواردة في تقرير تروبلود عن تحقيق البعد الإجتماعي لمسؤولية المحاسب بشكل فعال ولقد حاول تقرير الشركات المذكور سد تلك الثغرة [1]. وقد رفض تقرير الشركات الإفتراض القائل بأن التقارير المالية ذات الغرض العام يمكن أن تفي بإحتياجات كافة المجموعات المستخدمة للمعلومات، وقد إقترح وجود حاجة للتقارير الإضافية التالية[2]:

1. قائمة القيمة المضافة، هي تعد لأغراض إظهار كيف يتم إنتاج الثروة وكيف تم توزيعها بين عناصر الإنتاج المختلفة.
2. تقرير العاملين وذلك ببيان حجم وتكوين قوة العمل والكفاءة الإنتاجية والعلاقات الصناعية وأي معلومات تقع في مجال إهتمام العاملين.
3. قائمة معاملات الأموال مع الحكومة، وهي تظهر العلاقات المالية بين الشركة والحكومة كالضرائب والمنح والإعانات.
4. قائمة المعاملات بالعملة الأجنبية وهي تظهر المعاملات المالية مع العالم الخارجي، كالأموال المقترضة والمقرضة.

---

[1] رضوان حلو حنان , تطور الفكر المحاسبي – مدخل نظرية المحاسبة ، مرجع سابق ص 373

[2] أمين لطفي السيد، نظرية المحاسبية –(منظور التوافق الدولي)، (الإسكندرية: الدار الجامعية 2005م)، ص ص 222 – 223.

5. قائمة التدفقات المستقبلية وهي تبين التدفقات المستقبلية للأرباح والإستثمار والعمالة.

6. قائمة أهداف الشركة وهي توضح أهداف النشاط وسياسة وإستراتيجية الإدارة.

ويرى الباحث أن تقرير الشركات الصادر عن معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز عام 1975 قد أضاف بإقتراحه إضافة هذه المجموعة من القوائم والتي تركز في معظمها على المسئولية الإجتماعية للمحاسبة – رؤية جديدة لأهداف التقارير المالية، وكذلك فإن تقرير لجنة الشركات قد زاد من نطاق مستخدمي التقارير المالية، وأدى إلى مزيد من المعلومات المفيدة والملائمة لسد حاجات الفئات من المعلومات، وذلك لكون المعلومات التي تتضمنها تلك القوائم الإضافية المقدمة لم تكن ضمن إهتمام التقارير المالية في السابق، بالرغم من الإضافة التي قدمها تقرير الشركات إلا أن قيود التكلفة والمنفعة قد تحول دون إعداد مثل هذه القوائم.

لقد إستمرت المحاولات في مجال تحديد أهداف التقارير المالية من قبل المؤسسات والجهات المهنية، وإستناداً على تقرير ترويلود وتقرير الشركات قام مجلس معايير المحاسبة المالية FASB بنشر الإصدارين رقم (1) في عام 1978م، ورقم (4) في عام 1980م، حيث تناول في الإصدار رقم (1) أهداف التقارير المالية في منشآت الأعمال التجارية وتناول الإصدار رقم (4) أهداف التقارير المالية في المنشأة غير التجارية أو التي لا تهدف إلى تحقيق الربح. وذلك على النحو التالي[1]:

1/ أهداف التقارير المالية في منشآت الأعمال التجارية:

أ. توفير معلومات تفيد مستخدمي التقارير المالية في ترشيد قراراتهم الإستثمارية والائتمانية المتعلقة بالمنشأة.

ب. توفير معلومات تفيد مستخدمي التقارير المالية في تقدير قيمة ووقت وإحتمال تدفقاتهم النقدية المرتبطة بعمليات المنشأة.

---

[1] محمد سامي راضي، المحاسبة المتوسطة، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004م)، ص ص 8 – 9.

ج. توفير معلومات عن الموارد الإقتصادية للمنشأة وإلتزاماتها التي طرأت على كل من هذه الموارد والإلتزامات بغرض تمكينهم من تحديد مواطن القوة والضعف للمنشأة.

د. توفير معلومات تفيد في تقييم الأداء المالي للمنشأة خلال الفترة وتحديد مقدرتها الكسبية وتقدير ظروفها المستقبلية.

هـ. توفير المعلومات التي تفيد في تحديد درجة السيولة وتدفق الأموال الواردة والصادرة.

و. توفير معلومات تساعد على تقييم الإدارة وتحديد مدى نجاحها في إدارة الموارد الإقتصادية للمنشأة.

ز. توفير معلومات تتعلق بملاحظات وتفسيرات الإدارة التي ترى أهميتها لمستخدمي التقارير بغرض زيادة المنفعة التي تتضمنها.

2/ أهداف التقارير المالية في منشآت الأعمال غير التجارية[1]:

أ. توفير معلومات مفيدة لمقدمي الموارد وغيرهم من المستخدمين تساعدهم على ترشيد قراراتهم الخاصة بتخصيص مواردهم في المنشات غير الربحية.

ب. توفير معلومات مفيدة لمقدمي الأموال الحاليين والمرتقبين لتقييم أداء الإدارة ومدى إلتزامها بمسئوليتها ومدى نجاحها في تحقيق الأهداف.

ج. توفير معلومات عن الموارد الإقتصادية المتاحة، وعن الإلتزامات القائمة وكذلك التغيرات التي طرأت عليها.

د. توفير معلومات مفيدة عن الأداء الدوري للوحدة المحاسبية من خلال التغيرات التي طرأت في صافي الموارد.

هـ. توفير معلومات مفيدة للتعرف على مصادر الحصول على النقدية وغيرها من الموارد وكذلك أوجه إستخدامها.

و. توفير معلومات تتعلق بأي إيضاحات أو ملاحظات ترى إدارة الوحدة أنها تساعد مستخدمي التقارير في إتخاذ قراراتهم.

---

(1) http://suwid.blogspot.com/ مدونة ، عبدالباسط سويد 4/6/2014 12:36 am

يرى الباحث أن التشابه بين الأهداف في التقريرين مع الإختلاف في بعض المصطلحات والمسميات التي تفرضها طبيعة المنشآت سببه طبيعة التقارير التي تعدها وتنتجها المنشآت الربحية وغير الربحية كونها ذات غرض عام ويستخدمها – وتفي بحاجة – الأطراف الخارجية في كلتا الحالتين.

إستنادا على التشابه بين أهداف التقارير المالية في منشآت الأعمال الربحية وغير الربحية حسبما ورد في التقريرين رقم (1) ورقم (2) الصادرين من مجلس معايير المحاسبة الأمريكية (FASB) فقد قام مجلس المحاسبين والمراجعين بأستراليا بإصدار تقرير حدد فيه أهداف التقارير المالية التي تصلح للتطبيق على كل المنشآت الربحية وغير الربحية على النحو التالي[1]:

1/ تهدف التقارير المالية بصورة رئيسية إلى توفير المعلومات اللازمة لمستخدمي تلك التقارير بغرض ترشيد قراراتهم الخاصة بتخصيص الموارد في المنشأة حيث يتكون مستخدمي التقارير المالية من الفئات التالية:

أ. مديرو الموارد.

ب. المستفيدون من نتائج المنشآت.

ج. الجهات المسئولة عن الإشراف والمتابعة.

2/ يجب على إدارة المنشأة إعداد تقاريرها المالية ذات الأغراض العامة بالطريقة التي تساعدها على إخلاء مسئوليتها.

3/ يجب أن توفر التقارير المالية لمستخدميها المعلومات التي تساعدهم على تقويم أداء المنشآت، وتقويم مركزها المالي، وتقويم التمويل وأنشطة الإستثمار فيها، إضافة إلى تقويم مدى تقيد إدارة المنشآت بالقوانين والإجراءات المنظمة لها.

يرى الباحث أن تقرير مجمع المحاسبين والمراجعين بأستراليا قد جمع الأهداف المتعددة التي حددتها التقارير السابقة للتقارير المالية ولخصها في نقاط محددة تتماشي مع طبيعة هذه التقارير المالية ذات الغرض العام، إلا أنه أغفل

---

[1] الهادي آدم محمد إبراهيم، نظرية المحاسبة، (الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2009م)، ص 66.

الجانب الإجتماعي في تحديده للأهداف ولكنه أضاف جانب آخر في مسئولية الإدارة عن إعداد التقارير المالية.

أن ما يشهده العالم اليوم من ثورة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما صاحبها من تطورات اقتصادية أدت إلى ظهور أشكال وأنواع جديدة من التكتلات الإقتصادية وما صاحبها من تعقيدات وتداخلات في أنشطة منظمات الأعمال، قد نقلت التقارير المالية إلى عهد جديد وظهرت الحاجة إلى التحقق من أن المعلومات المحاسبية ذات مصداقية، ولمقابلة ذلك بصورة جيدة يجب أن تتسم نظم التقارير المالية بالحركية كما يحدث في الأسواق المالية نفسها، وقد أكد على ذلك التقرير السنوي للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) عام 1993م عندما أوضح على أهمية الحاجة إلى التركيز على تعديل النظم الحالية لإعداد التقارير المالية[1].

وتمشياً مع ما قد سبق فقد أصدرت اللجنة الخاصة بعملية التقرير المالي التابعة لمعهد المحاسبين القانونيين الأمريكي عام 1994م تقريراً يهدف إلى تحسين التقرير عن الأعمال لمقابلة إحتياجات المستثمرين والدائنين من المعلومات، وقد أوصى التقرير بتوسيع أنواع المعلومات التي تفصح عنها الشركات وطور نموذجاً للتقرير عن الأعمال تعتقد اللجنة أن المستخدمين يحتاجون إليه لتقييم مخاطر إستثماراتهم وقد تكون هذا النموذج من العناصر التالية[2]:

1. التقارير المالية والإفصاحات المرتبطة بها.
2. البيانات التشغيلية على المستويات العليا ومقاييس الأداء التي تستخدمها الإدارة لتسيير أعمالها.
3. أسباب تغير البيانات المتعلقة بالأداء والبيانات المالية والتشغيلية.
4. بيان الفرص والمخاطر.
5. خطط الإدارة، بما في ذلك عوامل النجاح الأساسية.

---

[1] محمود السيد الناغي، الاتجاهات المعاصرة في نظرية المحاسبة، (المنصورة: المكتبة العصرية، 2007م)، ص 138.

[2] ريتشارد شرويدر واخرون. مرجع سابق ص 48.

6. مقارنة أداء الأعمال الفعلي، بالفرص والمخاطر وخطط الإدارة التي سبق الإفصاح عنها.
7. معلومات عن مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، والتعويضات وحملة الأسهم الأساسية، والعمليات والعلاقات بين الأطراف ذات الصلة بالمنشأة.
8. الأهداف العامة للشركة وإستراتيجياتها.
9. نطاق ووصف الأعمال والممتلكات.
10. أثر هيكلة الصناعة على الشركة.

- عناصر التقارير المالية:

توضح التقارير المالية المعاملات والأحداث الأخرى عن طريق تجميعها في تصنيفات عامة وفقاً لخصائصها الإقتصادية وقد أصطلح على تسمية هذه التصنيفات بعناصر التقارير المالية. ولتحديد هذه العناصر يجب أولاً تعريفها ثم تحديد معايير الإعتراف بها وأخيراً تحديد أساس بناءها وذلك على النحو التالي[1]:

1/ تعريف عناصر التقارير المالية:

عرف الإطار المفاهيمي للمحاسبة من خلال تقرير مفاهيم المحاسبة المالية رقم (6) للعام 1985م العناصر العشرة للتقارير المالية، والتي تستخدم في قياس الأداء والمركز المالي للمنشأة الإقتصادية، وقد صنف التقرير هذه العناصر في مجموعتين منفصلتين، المجموعة الأولى وتضم العناصر المتعلقة بقياس المركز المالي وتشمل الأصول، والإلتزامات وحقوق الملكية، وقد عرفها التقرير على النحو التالي[2]:

أ/ الأصول: هي المنافع المستقبلية المحتملة التي تحصل عليها أو تسيطر عليها منشأة معينة نتيجة للأحداث والعمليات الماضية.

---

[1] أحمد نور، المحاسبة المالية، القياس ووالتقييم والإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والعربية والمصرية، (الإسكندرية: الدار الجامعية 2003م)، ص 47.

[2] كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ، مرجع سابق، ص ص 42 – 43.

ب/ **الإلتزامات** : هي تضحيات محتملة في المستقبل بمنافع إقتصادية ناتجة عن إلتزامات حالية على منشأة معينة نتيجة للعمليات أو الأحداث الماضية وتتم إما بنقل أصول أو تقديم خدمة لمنشآت أخرى في المستقبل.

ج/ حقوق الملكية: هي القيمة المتبقية من أصول المنشأة بعد طرح الإلتزامات.

أما المجموعة الثانية وهي تضم العناصر المتعلقة بقياس أداء المنشأة وتشتمل على الدخل الشامل والإيرادات والمصروفات، والمكاسب والخسائر، والإستثمارات بواسطة الملاك، التوزيعات على الملاك وقد عرفها التقرير على النحو التالي[1]:

أ/ الدخل الشامل:

هو التغيير في حقوق الملكية (صافي الأصول) للمنشأة خلال فترة زمنية، نتيجة لصفقات وأحداث وظروف أخرى من مصادر غير مرتبطة بالملكية فهي تتضمن كل التغيرات في إستثمارات الملاك أو التوزيعات عليهم.

ب/ الإيرادات:

هي تدفقات داخلة أو أي زيادات أخرى في أصول منشأة معينة أو نقص في إلتزاماتها أو الإثنين معاً خلال فترة زمنية معينة، وذلك نتيجة لتسليم أو إنتاج سلع أو تقديم خدمات أو أي أنشطة أخرى مما يشكل العمليات الأساسية المستمرة للشركة.

ج/ المصروفات:

هي تدفقات خارجة أو أي نقص لأصول الشركة (المنشأة) أو تحمل بإلتزامات أو الإثنين معاً خلال فترة زمنية معينة، وذلك نتيجة تسليم أو إنتاج سلع أو تقديم خدمات أو القيام بأنشطة أخرى ضمن العمليات الأساسية المستمرة للمنشأة.

---

[1] أمين السيد لطفي، نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي مرجع سابق، ص 199.

د/ المكاسب:

هي الزيادة في حقوق الملكية (صافي الأصول) نتيجة لصفقات عرضية أو طارئة لمنشأة معينة ومن كافة العمليات والأحداث الأخرى التي تؤثر على المنشأة خلال فترة زمنية معينة ما عدا الزيادة الناتجة عن الإيرادات أو الإستثمارات بواسطة الملاك.

هـ/ الخسائر:

هي الإنخفاض في حقوق الملكية (صافي الأصول) نتيجة لصفقات عرضية أو طارئة لمنشأة معينة ومن كافة العمليات والأحداث والظروف الأخرى المؤثرة على المنشأة خلال فترة زمنية معينة بإستثناء تلك الناتجة من المصروفات أو التوزيعات على الملاك[1].

و/ إستثمارات الملاك:

هي الزيادة في صافي أصول منشأة معينة أو حقوق الملكية، وهي معاملات في إتجاه واحد بين المنشأة وبين ملاكها. بمعنى أنها ليست عمليات تبادلية فالعمليات التبادلية تتم بين الوحدة من جهة وبين الغير من جهة ثانية.

ز/ التوزيعات على الملاك:

هي إنخفاض في صافي أصول المنشأة أو حقوق الملكية نتيجة لعمليات تتم في إتجاه واحد بين المنشأة وملاكها حيث تقوم المنشأة بتحويل أصول أو تقديم خدمات أو التحمل بإلتزامات تجاه ملاكها.

2/ معايير الإعتراف بعناصر التقارير المالية:

الإعتراف هو عملية إدراج البند الذي يدخل ضمن أحد عناصر التقارير المالية (ويفي بشروط الإعتراف بالبند) داخل الميزانية العمومية وقائمة الدخل، فالإعتراف ينطوي على وصف البند في صورة لفظية وكذلك بالمقدار النقدي ومن ثم تضمين هذا المقدار في إجماليات الميزانية العمومية أو قائمة الدخل، وتتمثل شروط الإعتراف بالبند الذي يفي بتعريف أحد عناصر التقارير المالية في الآتي[2]:

---

[1] أمين السيد لطفي، نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي المرجع السابق، ص 200.

[2] أحمد نور، مرجع سابق، ص ص 49 – 50.

أ/ إذا كان من المحتمل أن تتدفق أي منفعة إقتصادية مستقبلية مصاحبة لذلك البند من أو إلى الوحدة ويشير مفهوم إحتمال التدفق إلى درجة عدم التأكيد المصاحبة لتدفق المنافع الإقتصادية المستقبلية والتي يتم تقديرها بناءاً على الدليل المتاح وفق إعداد التقارير المالية.

ب/ إذا كان للبند تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بشكل يمكن الإعتماد عليه وتطبق شروط الإعتراف بالأصول والإلتزامات والدخل والمصروفات على النحو التالي:

1/ الإعتراف بالأصول: يتم الإعتراف بالأصل في الميزانية العمومية عندما يكون من المحتمل أن تتدفق منافع إقتصادية مستقبلية إلى الوحدة من هذا الأصل وأن للأصل تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بشكل يمكن الإعتماد عليه.

2/ الإعتراف بالإلتزامات: يتم الإعتراف بالإلتزام في الميزانية العمومية عندما يكون من المحتمل أن ينتج عن تسوية تعهد مالي تدفق خارج لمنافع إقتصادية والمبلغ الذي سوف تتم به التسوية يمكن قياسه بشكل يمكن الإعتماد عليه.

3/ الإعتراف بالدخل: يتم الاعتراف بالدخل في قائمة الدخل عندما تحدث زيادة في المنافع الإقتصادية المستقبلية المرتبطة بزيادة في أصل معين أو تخفيض في إلتزام معين ويمكن قياسها بشكل يمكن الإعتماد عليه، ويشير ذلك إلى وجود تزامن في هذه الحالة بين الإعتراف بالدخل وبين الإعتراف بالزيادة في الأصول أو تخفيض الإلتزامات.

4/ الإعتراف بالمصروف: يتم الإعتراف بالمصروف في قائمة الدخل عندما يحدث تخفيض في المنافع الإقتصادية المستقبلية المرتبطة بتخفيض أصل معين أو زيادة في إلتزام معين ويمكن قياس ذلك بشكل موثوق، ويشير ذلك إلى وجود تزامن بين الإعتراف بالمصروف والاعتراف بالتخفيض في قيم الأصول أو الزيادة في قيم الإلتزامات.

3/ أسس قياس عناصر التقارير المالية:

بعد تعريف البند وتحديد العنصر الذي ينتمي إليه وكذلك الإعتراف به ، يتبقى لإدراجه في التقارير المالية قياس قيمته لإتمام هذه المرحلة الأخيرة، فقد حددت قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (5) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية

الأمريكي FASB بتاريخ 1984م أسس قياس الأصول والإلتزامات وحقوق الملكية (بنود قائمة المركز المالي) على النحو التالي[1]:

أ/ التكلفة التاريخية: هي أكثر أسس القياس أهمية وإنتشاراً وتشير التكلفة التاريخية إلى مقدار النقدية (أو ما يعادلها) التي تتحملها المنشأة في سبيل الحصول على الأصل في تاريخ إقتناؤه، شاملة أي نفقات تتعلق بإيصال الأصل وتجهيزه للعمل. أما فيما يتعلق بالإلتزامات فيتم قياسها وفق المتحصلات النقدية (أو ما يعادلها) المتوفرة للمنشأة في تاريخ نشوء الإلتزام.

ب/ التكلفة الجارية:

يطلق عليها أيضاً التكلفة الإستبدالية وهي تتمثل في مقدار النقدية (أو ما يعادلها) الذي يمكن أن تتحمله المنشأة بإفتراض أنها قامت بإعادة شراء ما تملكه من أصول في الوقت الحالي أو أنها أعادت تصنيع أصول أنتجها ذاتياً. وتطبق تكلفة الإستبدال عملياً على المخزون السلعي فقط وفق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل.

ج/ القيمة السوقية الجارية:

يطلق عليها أيضاً صافي القيمة البيعية المتوقعة وهي تنطلق من سوق مخرجات الإنتاج، أي سعر الخروج الجاري وعلى العكس من التكلفة الجارية وتتمثل في مقدار النقدية (أو ما يعادلها) التي تحصل عليها المنشأة بإفتراض أنها قامت ببيع ما هو متوفر لها من أصول في الوقت الحالي، وعملياً يتبع هذا الأساس في تقويم بعض عناصر الإستثمار في الأوراق المالية[2].

د/ صافي القيمة التحصيلية:

يطلق عليها أيضاً صافي القيمة البيعية، وفي هذه الحالة يكون البيع قد تم فعلاً وليس إفتراضاً كما هو الحال في حالة القيمة السوقية الجارية، وتتمثل صافي القيمة التحصيلية في صافي القيمة النقدية التي ينتظر سدادها في حالة الإلتزامات حتى يتم تحويل تلك الأصول أو الإلتزامات إلى نقدية في الوقت الحالي، وينطبق

---

[1] رضوان حلوه حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير ، 2003م، مرجع سابق ، ص ص 371 – 373.

[2] رضوان حلوه حنان، المرجع السابق ، ص 373.

هذا الأساس عملياً على كافة عناصر المدينين وأوراق القبض حيث يكون مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، كما يمكن حساب الثمن النقدي لأوراق القبض بإفتراض خصمها لدى البنك، ويطبق هذا الأساس في المقابل أيضاً على أوراق الدفع، ويلاحظ أن هذا الأساس يستخدم في تقويم الأصول والخصوم المتداولة.

هـ/ القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة:

يستخدم هذا الأساس في تقويم الأصول والالتزامات طويلة الأجل، ويطبق في الحياة العملية على عناصر المديونية والدائنية طويلة الأجل مثل أوراق القبض وأوراق الدفع طويلة الأجل ويتم ذلك بإستخدام معدل خصم سعر الفائدة السائد في تاريخ الحق أو الإلتزام[1].

يرى الباحث أن تقارير مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) قد وضعت الأساس لإنشاء تقارير مالية واضحة الأهداف ليس فيها غموض في معاني عناصرها أو مفرداتها وبالتالي فإن هذه التقارير تكون قد أدت الوصول إلى تقارير مالية تلبي الحد الأدنى والمطلوب من المعلومات التي يحتاجها مستخدمي تلك التقارير في إتخاذ قرارات رشيدة. كما يرى الباحث أن التوسع المفرط في الطلب على البيانات– الوصفية – غير الكمية التي لا تتصف بالموضوعية (كما جاء في تقرير معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي عام 1994م) والتي تعتمد على التقدير الشخصي ومحدداتها من العلم والخبرة قد تؤثر سلبا على مستخدمي المعلومات.

ثانياً: أنواع وطرق إعداد وعرض التقارير المالية

– أنواع التقارير المالية:

تتمثل أهم مخرجات النظام المحاسبي في مجموعة من التقارير المالية التي تقدم للمستفيدين الخارجين لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم.

وتنقسم التقارير المالية إلى قسمين رئيسيين[2]:

1/ القسم الأول: التقارير المالية الأساسية:

---

[1] رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ الى المعايير ، 2003، مرجع سابق، ص 374.

[2] المرجع سابق، ص 232.

هي مجموعة متكاملة من أربعة قوائم مالية يتوجب على الوحدات الإقتصادية إعدادها بصورة دورية منتظمة من واقع بياناتها المحاسبية وتوفر القوائم المالية الأساسية الحد الأدنى من المعلومات التي يحتاجها مستخدميها في إتخاذ قراراتهم ذات العلاقة بالمنشأة وقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) هذه القوائم على النحو التالي:

أ. قائمة الدخل.

ب. قائمة المركز المالي (الميزانية).

ج. قائمة التغير في حقوق الملكية.

د. قائمة التدفق النقدي

2/ القسم الثاني: التقارير الإضافية:

إضافة إلى التقارير المالية الأساسية فقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) مجموعة أخرى من التقارير الإضافية التي تلبي إحتياجات الإتجاه الحديث في الإفصاح المحاسبي، إلا أنه لم يلزم الوحدات الاقتصادية بإعدادها وترك هذا الأمر للجهات المسئولة في كل دولة. ومن أمثلة هذه التقارير قائمة القيمة المضافة، والتقارير المالية المرحلية والتقارير القطاعية، وغيرها من التقارير التي تلبي الإحتياجات المتزايدة لمستخدمي المعلومات المالية[1].

[1] المرجع السابق ، ص 232.

- إعداد وعرض القوائم المالية:

تلتزم الوحدات الإقتصادية بإعداد وعرض التقارير المالية وفقاً للأسس والمعايير التي تحددها الهيئات المعنية في كل دولة، وتعد الوحدات الإقتصادية نوعين من التقارير المالية:

أولاً/ التقارير المالية الأساسية:

أ/ قائمة الدخل:

1/ مفهوم قائمة الدخل:

تفصح القائمة عن إيرادات المنشأة ناقصا مصروفاتها خلال فترة مالية معينة[1]. ويطلق عليها إسم قائمة الدخل أو قائمة الأرباح والخسائر، وتلخص هذه القائمة المعاملات التي تولد إيرادات للوحدة الإقتصادية نتيجة لبيع منتجاتها أو تادية الخدمات وكذلك المعاملات التي تنتج عنها مصروفات الوحدة الإقتصادية ومن خلال تلخيص الإيرادات والمصروفات فإن قائمة الدخل تقدم صورة واضحة للأرباح الناتجة عن عمليات الوحدة الإقتصادية خلال فترة معينة وتعتبر قائمة الدخل أحد القوائم الرئيسية التي تلتزم الوحدة الإقتصادية بإعدادها ونشرها بصفة دورية[2]. ويرى Foulk في قائمة الدخل تسجيلا لنشاط الإدارة فيعرف قائمة الدخل، أنها الترجمة الرياضية لسياسات، وخبرة ومعرفة وبعد نظر ومبادرة إدارة المشروع، ذالك من وجهة نظر الإيرادات والمصروفات، ومجمل الربح، والربح من إدارة الأعمال، وصافي الربح أو الخسارة، فصافي الربح أو الخسارة النهائية هو المؤشر النهائي لمهارة الإدارة النشطة[3].

---

[1] طارق عبد العال حماد، الاتجاهات الحديثة في التقارير المالية، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2010) ،ص 121

[3] طارق عبد العال حماد، دليل المستثمر الى بورصة الأوراق المالية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002م)، ص 161.

[3] وليد ناجي الحيالي، المحاسبة المتوسطة الجزء الأول، مرجع سابق، ص، 41.

2- أهداف قائمة الدخل:

تهدف قائمة الدخل بصفة عامة إلى توفير معلومات مفيدة لمستخدميها، تساعدهم على ترشيد قراراتهم الإقتصادية على النحو التالي[1]:

1. توفير معلومات تساعدهم في تقييم أداء الوحدة الإقتصادية خلال الفترة الماضية وقدرتها على توليد الأرباح.
2. توفير معلومات تساعدهم على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية من خلال تحليل إتجاه الأداء في الفترات السابقة.
3. توفير معلومات تساعدهم على تحديد درجة عدم التأكد المتعلق بحجم وتعريف التدفقات النقدية المستقبلية من خلال تحليل مكونات قائمة الدخل من إيرادات ومصروفات ومكاسب وخسائر والتعرف على طبيعة العلاقة بينهما وتقدير أثر التغيرات في الطلب على السلع والخدمات على إيرادات ومصروفات الوحدة الإقتصادية وبالتالي رقم صافي الربح[2].
4. توفير معلومات تساعدهم في تقييم كفاءة الإدارة في توجيه واستقلال الموارد المتاحة الإستقلال الأمثل.

3 - بنود قائمة الدخل:

يتحدد مستوى قائمة الدخل من العناصر والبنود المحاسبية وفقاً لمفهوم الدخل المحاسبي ويوجد مفهومان للدخل المحاسبي هما:

المفهوم الأول: مفهوم دخل (ربح) العمليات الجارية:

يتضمن دخل العمليات الجارية (النشاط التشغيلي) فقط العناصر العادية المتكررة التي ترتبط بالنشاط الأساسي للمنشأة والتي تتعلق بنشاط الدورة الحالية ويتم إعدادها وفق أساس الإستحقاق وبناءً على ذلك فإن قائمة الدخل (العمليات الجارية) لا تشتمل على أي بنود غير عادية أو غير متكررة أو تتعلق بنشاط فترات سابقة،

---

[1] محمد سمير الصبان، إسماعيل إبراهيم جمعة، أحمد محمد كامل، الإطار الفكري والعملي للمحاسبة كنظام المعلومات، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002م)، ص 106.

[2] رضوان حلوان حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ الى المعايير 2003،مرجع سابق، ص 246.

ومن أمثلة هذه البنود، نتائج إيقاف خط إنتاجي أو أثر تغيير بعض المبادئ المحاسبية أو تصحيح أخطاء أرتكبت في السابق.

يعتقد مؤيدي هذا المفهوم أن البنود غير المتكررة وغير العادية لا تخضع لسيطرة الإدارة، لذلك فإن إستبعادها يجعل قائمة الدخل أكثر فائدة في مجال التحليل وعقد المقارنات والتنبؤ بالتدفقات المستقبلية وكذلك في تقييم أداء الإدارة إعتماداً على الأنشطة الأساسية المتكررة للمنشأة.

المفهوم الثاني: مفهوم الدخل الشامل[1]:

يتضمن الدخل الشامل كافة العمليات والأحداث العادية وغير العادية والمتكررة وغير المتكررة التي أدت إلى تغيير صافي الأصول (حقوق الملكية) خلال هذه الفترة المحاسبية وذلك بعد إستبعاد تغيرات حقوق الملكية الناتجة عن العمليات الرأسمالية (زيادة أو تخفيض رأس المال، توزيعات الأرباح).

يعتقد مؤيدي هذا المفهوم أنه سيزيد من موثوقية المعلومات من خلال عدم تمكين الإدارة من إخفاء أثر أي عمليات من قائمة الدخل من خلال قفلها مباشرة في الأرباح المحتجزة بحجة أنها عمليات غير عادية، إلا أن هذا المفهوم سيؤثر سلباً على مدى ملاءمة معلومات قائمة الدخل في مجال تقييم الأداء والتنبؤ نتيجة لإستبعاد معلومات تحليلية مؤثرة.

لقد تناولت الهيئات المهنية المشرفة على مهنة المحاسبة المفهومين بالدراسة لأهمية هذا الموضوع بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية، في محاولة لجعل هذه القائمة تقدم معلومات مفيدة ونافعة وملائمة لقراراتهم، وبصفة عامة فإن مجلس مبادئ المحاسبة من خلال الرأي رقم (9) تبنى موقفاً وسطاً بين مفهوم دخل العمليات الجارية ومفهوم الدخل الشامل من خلال توصيته بأن يعكس صافي الدخل كل بنود الأرباح والخسائر المعترف بها خلال الفترة، مع إستثناء تعديلات الفترات السابقة، إضافة إلى أن شكل قائمة الدخل المقترح إشتمل على رقمين للدخل هما صافي الدخل من العمليات وصافي الدخل من العمليات زائدا البنود غير العادية،

---

[1] الهادي آدم محمد إبراهيم، مرجع سابق، ص 119.

وقد أيد مجلس معايير المحاسبة المالية FASB توصية مجلس مبادئ المحاسبة بالجمع بين مفهومي الدخل في قائمة واحدة بهدف تحقيق مزايا كل منها[1]:

بناءا على ما سبق فإن الحد الأدنى من البنود الواجب عرضها في صلب قائمة الدخل وفقاً لما نص عليه المعيار المحاسبي الدولي IAS رقم (1) هي[2]:

- الإيراد.
- نتائج الأنشطة التشغيلية.
- حصة الشركة الزميلة والمشاريع المشتركة في الأرباح التي تمت محاسبتها بإستخدام طريقة حقوق الملكية.
- المصروف الضريبي.
- الربح أو الخسارة من الأنشطة العادية.
- البنود غير العادية.
- حصة الأقلية.
- صافي الربح أو الخسارة للفترة.

4- إعداد وعرض قائمة الدخل:

وفقاً لمفهوم الدخل الشامل فإن قائمة الدخل تعرض في قسمين رئيسيين متتاليين لتحديد صافي الربح الشامل، القسم الأول وهو خاص بالنشاط التشغيلي للمنشأة، والقسم الثاني هو خاص بالأنشطة غير التشغيلية لهذه المنشأة وهناك طريقتين لإعداد وعرض القسم الأول الخاص بالنشاط التشغيلي: الطريقة الأولى وتسمي قائمة الدخل (الربح) ذات المرحلة الواحدة، والطريقة الثانية وتسمى قائمة الدخل متعددة المراحل تتم عملية الإعداد والعرض للقسم الأول من قائمة الدخل وفقاً لطريقتين كما يلي[3]:

---

[1] ريتشارد شروید وآخرون، مرجع سابق، ص 215 – 216.

[2] المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ،المعايير المحاسبية الدولية، مترجم، معيار المحاسبة الدولي رقم (1)، عرض البيانات المالية فقرة رقم (75)، (عمان: شركة مطابع الخط 1999م)، ص 88.

[3] محمد سمير الصبان، إسماعيل إبراهيم جمعة، أحمد محمد كامل، الإطار الفكري العلمي للمحاسبة كنظام للمعلومات، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002م/ 2003م)، ص 115.

قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة:

وفقاً لهذه الطريقة تتكون عناصر قائمة الدخل من مجموعتين: الأولى تشتمل على جميع إيرادات المنشأة الرئيسية والثانوية بغض النظر عن مصدرها، والثانية تتضمن جميع مصروفاتها بغض النظر عن نوعها، ويتحدد صافي الدخل في خطوة أو مرحلة واحدة تتمثل بطرح مجموع المصروفات من مجموع الإيرادات الجدول (1) نموذج لقائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة.

جدول (1/ 1)

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في

شركة	جنيه	جنيه
الإيرادات		
صافي المبيعات	××××	
إيرادات استثمارات أوراق مالية	××××	
إيراد عقارات مؤجرة	××××	
إيراد الفائدة	××××	
إجمالي الإيرادات		××××
المصروفات		
تكلفة البضاعة المباعة	××××	
المرتبات والأجور	××××	
إهلاكات الأصول الثابتة	××××	
إيجارات	××××	
مصروفات الفائدة	××××	
مصروفات بيع وتوزيع	××××	
مصروفات متنوعة	××××	
الضرائب على الدخل	××××	
إجمالي المصروفات		××××
عرض صافي الدخل		××××

المصدر: محمد سمير الصبان – إسماعيل إبراهيم جمعة – أحمد محمد كامل الإطار الفكري العلمي للمحاسبة كنظام للمعلومات – الإسكندرية – الدار الجامعية 2002/ 2003 ص 116م.

يتضح للباحث من الجدول (1/ 1) أن هذا النموذج لقائمة الدخل يتسم بالبساطة، فعناصر القائمة مكونة من مجموعتين من الإيرادات والمصروفات بعض النظر عن نوع الإيراد أو نوع المصروف، وأن تحديد صافي الدخل يتم بخطوة واحدة، إلا أنه يعاب على هذا النموذج عدم توفيره لمعلومات كافية عن تفاصيل إيرادات ومصروفات المنشأة التي تساعد مستخدمي قائمة الدخل في إتخاذ قراراتهم.

قائمة الدخل متعددة المراحل:

نظراً لأن قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة لا تظهر المعلومات الكافية التي يرغبها المستثمرون لتقييم أداء الشركة والحكم على قدرتها الكسبية، وتحديد نقاط القوة والضعف بالنسبة لأنشطة الشركة المختلفة فإن القائمة ذات المراحل المتعددة تظهر الخطوات المختلفة للوصول إلى صافي الربح التشغيلي، حيث يتم مقابلة بنود الإيرادات ببنود المصروفات على مراحل متعددة بطريقة تؤدى إلى إظهار مجمل دخل النشاط، وكذلك الدخل قبل وبعد الضريبة، تتيح هذه الطريقة المجال لفصل نتائج الأنشطة الرئيسية عن نتائج الأنشطة الثانوية، حيث تعرض رقم دخل الأنشطة التشغيلية أولاً ثم بعد ذلك (الإيرادات أو المكاسب الأخرى) أو المصروفات والخسائر الأخرى التي تتعلق بالأنشطة التشغيلية الثانوية للمنشأة. وتعتبر المعلومات التي تقدمها قائمة الدخل متعددة المراحل أكثر فائدة لمستخدميها في مجال إجراء المقارنات والتنبؤات مقارنة بقائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة[1].

هذا ويتم إجراء تحليل فرعي لبنود المصروفات الواردة بقائمة الدخل بغرض مساعدة مستخدمي القائمة في عمليات تقييم الأداء والتنبوء. وهناك أسلوبين لتحليل المصروفات:

الأول هو أسلوب طبيعة المصروف ووفق هذا الأسلوب، تجمع المصروفات وتعرض في قائمة الدخل على حسب طبيعتها ومثال ذلك، مصروف الإستهلاك مشتريات المواد، تكاليف النقل والأجور والرواتب، وتكاليف الإعلان وهذا الأسلوب مناسب في المنشآت صغيرة الحجم، والأسلوب الثاني، هو أسلوب مهمة المصروفات

[1] رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ الى المعايير 2003 ، مرجع سابق، ص 251.

حسب عملها كجزء من تكلفة البيانات أو التوزيع أو الأنشطة الإدارية وهذا الأسلوب كثيراً ما يقدم معلومات مفيدة للمستخدمين أكثر من الأسلوب الأول، ويجب على المنشآت المفاضلة بين الأسلوبين وإختيار الأسلوب الذي يعرض عناصر أداء المنشأة بعدالة أكبر [1].

الجدول (1/ 2) يوضح نموذج لقائمة دخل متعددة المراحل

قائمة الدخل عن الفترة المالية من ..... إلى .....

اسم الشركة				
كلي	جزئي	كلي		سنة المقارنة
	×××		صافي المبيعات	×××
	×××		يخصم تكلفة المبيعات	×××
×××			مجمل الربح (أو الخسارة)	×××
			يخصم:	
	×××		مصروفات عمومية وإدارية	×××
	×××		مصروفات تمويلية	×××
	×××		مخصصات بخلاف الإهلاك	×××
	×××		رواتب مقطوعة وبدلات حضور وانتقال أعضاء مجلس الإدارة	×××
×××			إجمالي المصروفات	
			يضاف	
			إيرادات استثمارات وأوراق مالية من:	×××
		×××	شركات قابضة وشقيقة	×××
		×××	قروض الوحدات مرتبطة	×××

[1] المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير المحاسبية الدولية، مترجمة، معيار المحاسبة الدولي رقم (1)، عرض البيانات المالية، فقرات (77 – 84)، (عمان: شركة مطابع الخط 1999م) ص ص 89 – 90.

		×××	أوراق مالية أخرى	×××
		×××	فوائد محصلة	×××
		×××	إيرادات أخرى عادية	×××
	×××			
×××			صافي أرباح أو (خسائر النشاط)	×××
		×××	إيرادات غير عادية	××
		××	أرباح و (خسائر) رأسمالية	××
	××	××	أرباح أو (خسائر) فرق عملة	××
			يخصم منه	
×××	××		مصروفات غير عادية	××
×××				×××
×××			صافي الربح أو (الخسارة) قبل ضرائب الدخل	×××
×××			بعد ضرائب الدخل	××
×××			صافي الربح (الخسارة) بعد الضريبة	×××
×			نصيب السهم في الأرباح	××

المصدر: أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة، منظور التوافق الدولي، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005م)، ص 542.

يتضح من الجدول (1/ 2) أن قائمة الدخل متعددة المراحل إحتوت على معلومات مفصلة عن مصادر ايرادات المنشأة وعناصر مصروفاتها الأمر الذي يفيد مستخدميها بدرجة كبيرة في تقييم أداء المنشأة وقدرتها الكسبية من خلال التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من أنشطتها الرئيسية وعمل المقارنات مع المنشآت المماثلة، كما يتضح أن تحليل المصروفات تم بإستخدام مهمة المصروف

حيث صنفت المصروفات حسب طبيعة عملها وأن القائمة إقتصرت على القائمة المكونة لصافي الربح من العمليات المستمرة سواء التشغيلية أو غير التشغيلية.

أما فيما يتعلق بالقسم الثاني من قائمة الدخل المعدة وفق مفهوم الدخل الشامل، فقد ثار جدلاً حول كيفية الإفصاح عن المكاسب أو الخسائر الناتجة عن البنود غير المتكررة وكذلك تصحيح الأخطاء المكتشفة في الإيرادات والمصروفات للسنوات السابقة في قائمة الدخل وقد قامت الجهات المهنية بإصدار المعايير والإيضاحات التي يجب الإسترشاد بها عند الإفصاح عن هذه البنود في قائمة الدخل وذلك على النحو التالي[1]:

نتائج العمليات المتوقفة:

العمليات المتوقفة تعنى توقف أو تصفية خط إنتاجي أو قطاع من قطاعات الشركة وتتم معالجة نتائجها بقائمة الدخل في بند مستقل، ويشترط لذلك أن يكون القطاع المباع أو المتوقف مستقلاً عن القطاعات الأخرى، وكذلك نتائجه، كما يجب الإفصاح عن نتائج العمليات الخاصة بالقطاع المتوقف عن الفترة السابقة للتوقف مرتبطة بالمكاسب أو الخسائر من التصفية أو الإستبعاد لهذا القطاع مع بيان الأثر الضريبي لكل بند.

نتائج البنود الإستثنائية:

البنود الإستثنائية هي البنود غير المتكررة وذات الأهمية النسبية والتي لا تدخل ضمن النشاط العادي المتكرر للمنشأة ويخضع البند إلى شرطين ليكون ضمن البنود الإستثنائية.

أن يكون البند ذا طبيعة غير عادية، بمعنى أن يوصف الحدث بدرجة عالية من الإستثنائية أو غير الطبيعية. وعدم التكرار ويصعب توقع حدوثه في المستقبل بدرجة معقولة ومن أمثلة ذلك (الكوارث الطببعية – تغيير اللوائح أو القوانين الحكومية) وتظهر البنود الإستثنائية بعد معالجة أثرها الضريبي، في بند مستقل في قائمة الدخل ويجب توفر الشرطين السابقين معاً حتى يعتبر البند من البنود

---

[1] ريتشارد شرويدر، وآخرون، مرجع سابق، ص ص 218 – 219.

الإستثنائية وفي حالة توفر شرط واحد دون الآخر فلا يعتبر البند استثنائياً وبالتالي يعالج مكاسب أو خسائر غير عادية في قائمة الدخل.

نتائج أثر التغيير في المبادئ المحاسبية يتم الإفصاح عن أثر أو نتائج هذا التغير بإدراج الأثر المجمع لهذا التغيير (بمعنى تطبيق الطريقة بأثر رجعي) ضمن بنود قائمة الدخل كبند مستقل بالصافي بعد معالجة أثره الضريبي[1].

تعديلات السنوات السابقة:

تتبع خطوة التعديلات من تصحيح الأخطاء في القوائم المالية للفترة السابقة وفق معالجتها مباشرة ضمن الأرباح المحتجزة أول المدة ولا تدرج في قائمة الدخل[2].

ويرى الباحث أن قوائم الدخل المعدة وفقاً لمفهوم الدخل الشامل تقدم أساساً قوياً من المعلومات التفصيلية لمستخدميها يمكنهم الإعتماد عليه في تقييم أداء الوحدة الاقتصادية وإستمراريتها وقدرتها على توليد الأرباح من أنشطتها الرئيسية والتنبؤ بتدفقاتها النقدية المستقبلية. وأن مفهوم الدخل الشامل لا يحد فقط من قدرة الإدارة على عدم إظهار بعض العمليات غير التشغيلية، من خلال قفلها في الأرباح المحتجزة مباشرة وإنما يمكن مستخدمي هذه القوائم من محاسبة الإدارة عن أدائها في معالجة هذه العمليات، فحتى وإن كانت الأحداث والعمليات خارجة عن إرادة إدارة الشركة إلا أن قدرة إدارة الشركة على المعالجة الحكيمة لهذه العمليات أو الحدث تظهر من خلال نتائجها التي تظهرها قائمة الدخل المعدة وفق مفهوم الدخل الشامل.

---

[1] كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، مرجع سابق، ص 82.

[2] المرجع السابق، ص 86.

ب. قائمة المركز المالي (الميزانية).

1- مفهوم قائمة المركز المالي (الميزانية):

الميزانية هي كشف بأرصدة أصول وإلتزامات الوحدة الإقتصادية وحقوق الملكية فيها وذلك في تاريخ معين[1]. كما يمكن تعريف الميزانية بانها ملخص مبوب للأرصدة المدينة والدائنة التي تظل مفتوحة بدفتر الأستاذ بعد تصوير حسبات النتيجة أو قائمة الدخل[2] فهي عبارة عن ملخص تاريخي لكل من الأصول أو المنافع الإقتصادية المستقبلية التي ستحصل عليها الوحدة الإقتصادية، أو الحقوق التي تمتلكها الوحدة الإقتصادية كنتيجة لبعض العمليات الحالية أو الماضية، والإلتزامات أو الخصوم عن العمليات الماضية والحاضرة والتي تتطلب تسوية في المستقبل عن طريق إستخدام أصول أو تقديم خدمات إضافة الى حقوق الملكية التي تمثل الفرق بين الإلتزامات والأصول الخاصة بالوحدة الإقتصادية وهنالك علاقة مباشرة بين قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، فقائمة المركز المالي تظهر العمليات من ربح أو خسارة خلال الفترة المحاسبية على عناصر الأصول والالتزامات وحقوق الملكية[3].

2- أهداف قائمة المركز المالي:

تهدف قائمة المركز المالي إلى تقديم معلومات مفيدة لمستخدميها تساعدهم على إتخاذ قراراتهم المتعلقة بأنشطة المنشأة، ومن خلال إقتران المعلومات التي تقدمها قائمة المركز المالي مع المعلومات التي قدمتها قائمة الدخل يستطيع هؤلاء المستخدمين الوصول إلى معلومات حول وضع الشركة المالي والمستقبلي وإستخراج نسب مالية تعكس مدى كفاءة الموارد المتاحة للشركة ودرجة السيولة والمرونة المالية

---

[1] طارق عبد العال حماد، ،تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان، مرجع سابق، ص 173.

[2] وليد ناجي الحيالي، المحاسبة المتوسطة الجزء الأول، (الدانمارك :منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة 2007) ، ص 61.

[3] أحمد نور، مرجع سابق ، مرجع سابق، ص 215.

التي تتمتع بها وبصفة عامة فإن المعلومات التي تقدمها قائمة المركز المالي تفيد في المجالات الآتية[1]:

- تحديد المركز المالي للمنشأة في تاريخ إعداد الميزانية.
- تقييم القدرة الائتمانية للمنشأة من خلال تحديد نسبة الملكية.
- القيام بعمليات التحليل المالي اللازمة لتحديد درجة السيولة ،موجودات المنشأة ومرونة هيكلها المالي، ودرجة المخاطرة، ومعدل العائد على الإستثمار وغيرها من النسب المفيدة في تقييم أوضاع المنشأة وفرص الإستثمار فيها (الحالية والمستقبلية).
- التعرف على إعتماد المنشأة على التمويل الذاتي بقيمة الأرباح التي يتم إحتجازها.
- تقييم أداء الإدارة من خلال التعرف على إتجاه نمو المنشأة من ناحية إجمالي أصولها وحقوق ملكيتها.
- معرفة سياسات المنشأة تجاه إستثماراتها المالية.

هذا ويولي كل من المستثمرين والمقرضين أهمية كبيرة لكل من درجة السيولة لموجودات المنشأة ومرونة هيكلها المالي، حيث تعبر السيولة عن مدى قدرة المنشأة على الوفاء بإلتزاماتها قصيرة الأجل عند إستحقاقها ويقصد بالسيولة مقدار الوقت المتوقع إنقضاؤه حتى يتحول أصل إلى نقدية أو قبل أن يسدد إلتزام معين، وبصفة عامة كلما زادت سيولة موجودات المنشأة كلما كان ذلك مؤشر على إنخفاض فشل المشروع.

أما المرونة فهي تعبر عن مدى قدرة المنشأة على تعديل مقدار ووقت تدفقاتها النقدية. بحيث تتمكن من الإستجابة للإحتياجات والفرص غير المتوقعة، فالمنشأة التي يتسم هيكلها المالي بالمرونة أكثر قدرة على تجاوز الأزمات والظروف

---

[1] خالد جمال، معايير التقارير الدولية 2007م، (عمان: إثراء للنشر والتوزيع 2008م)، ص 113.

الصعبة، وكذلك أوفر حظاً في إستقلال الفرص الإستثمارية المربحة وبصفة عامة كلما زادت درجة المرونة المالية للمنشأة كلما إنخفض إحتمال تعثرها أو فشلها[1].

المبادئ المحاسبية التي تحكم الميزانية:

هناك بعض المبادئ التي يجب مراعاتها عند إعداد الميزانية وهذه المبادئ هي[2]:

1. تقييم الأصول الثابتة التي تم الحصول عليها بقصد الإحتفاظ بها لإستخدامها في الإنتاج (وليس بغرض بيعها) على أساس التكلفة التاريخية .
2. يتم تقييم الأصول المتداولة على أساس القيمة التي ينتظر تحقيقها من البيع. ومن أجل هذا يتم تقييم البضاعة بسعر التكلفة أو السوق أيهما أقل.
3. يتم تقييم الذمم وفق مبدأ الحيطة والحذر الذي يقضي بأخذ الأرباح المحققة والخسائر المحتملة في الإعتبار دون الأرباح غير المحققة .

3- بنود قائمة المركز المالي:

تحتوى قائمة المركز المالي على ثلاث بنود رئيسية هي الأصول، والخصوم وحقوق الملكية ولتبويب هذه البنود يتم تقسيم كل بند إلى بنود فرعية بشكل يسهم في تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات مفيدة، وفي حالة إستند العرض على درجة السيولة تقسم بنود الأصول والإلتزامات على النحو التالي[3]:

الأصول: وتقسم إلى:

الأصول المتداولة: وهي النقدية والأصول الأخرى التي من المتوقع أن تتحول إلى نقدية أو تباع أو تستخدم خلال سنة مالية أو خلال الدورة التشغيلية أيهما أطول وبالتالي فإن أصول لا ينطبق عليها هذا التعريف لا تعد أصول متداولة وتتضمن **الأصول المتداولة ما يلي:**

النقدية، و النقدية المعادلة، الاستثمارات قصيرة الأجل، الحسابات المدنية (المدينين وأوراق القبض وأي حقوق أخرى للشركة على الغير)، المخزون ومكوناته

---

[1] محمد سمير الصبان، إسماعيل إبراهيم جمعة، القياس والإفصاح المحاسبي النظرية والتطبيق، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 1995م) ، ص 190.

[2] وليد ناجي الحيالي المحاسبة المتوسطة الجزء الاول ، مرجع سابق ، ص 62

[3] خالد جمال، مرجع سابق، ص ص 115 – 116.

في حالة الشركات الخاصة الصناعية)، والمصروفات المدفوعة مقدماً والإيرادات المستحقة، أي أصول أخرى تنطبق عليها الشروط السابقة.

الأصول غير المتداولة:

وهي الأصول غير المعدة للإستخدام خلال الدورة التشغيلية العادية للمنشأة، ويتم إقتناؤها لإستفادة من طاقتها الإنتاجية وتتضمن الأصول غير المتداولة ما يلي:

الإستثمارات طويلة الأجل (وتشمل الأوراق المالية الممثلة للملكية، المديونية، والأصول الملموسة غير المحددة الإستخدام، والإستثمارات في صناديق خاصة كصناديق التقاعد) الممتلكات والمعدات، الممتلكات المستثمرة والأصول الجيولوجية كالغابات والمواشي، والأصول غير الملموسة كالشهرة وحقوق الإمتياز.

الأصول الأخرى:

هي أصول لا يمكن تصنيفها ضمن الأصول المتداولة أو الأصول غير المتداولة مثل، المصروفات المدفوعة مقدماً طويلة الأجل، والضريبة المدفوعة مقدماً.

الإلتزامات: وتقسم إلى[1]:

- الإلتزامات المتداولة (قصيرة الأجل): هي الإلتزامات التي من المتوقع أن يتم سدادها من خلال الأصول المتداولة أو إلتزامات جديدة قصيرة الأجل وتتضمن الإلتزامات المتداولة ما يلي:
- الإلتزامات التي تظهر من شراء السلع أو الحصول على الخدمات من خلال دورة التشغيل مثل حسابات الدائنين وأوراق الدفع والأجور والضرائب المستحقة.
- الإلتزامات الناتجة من إستلام مبالغ مقدماً مقابل تسليم سلع او تقديم خدمة في المستقبل مثل الإيرادات غير المحققة (المحصلة مقدماً) والإيجار المستلم مقدماً.
- الإلتزامات الأخرى المستحقة خلال الدورة التشغيلية مثل الجزء المستحق من السندات طويلة الأجل.

---

[1] كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغرض الاستثمار، مرجع سابق، ص ص 124 – 125.

- الإلتزامات طويلة الأجل: هي الإلتزامات التي ليس من المتوقع أن تسدد خلال دورة التشغيل الحالية أو بعد سنة أيهما أطول ولكن ستسدد بعد هذا التاريخ وتتضمن الإلتزامات طويلة الأجل ما يلي:

- الإلتزامات الناتجة من تمويل الأصول بقروض طويلة الأجل مثل أوراق الدفع طويلة الأجل وقرض السندات.
- إلتزامات ليست مرتبطة بدورة التشغيل مثل الإلتزامات لصندوق المعاشات للعاملين.
- الإلتزامات الشرطية التي يسودها عدم التأكد وتتوقف على حدوث أو عدم حدوث ظروف مستقبلية مثل الضمانات الممنوحة للمستهلكين والإلتزامات الشرطية المرتبطة بنزاع قضائي بين الشركة وطرف خارجي.
- الإلتزامات المرتبطة بالتمويل من خارج الميزانية مثل إلتزامات التأجير التمويلي.

حقوق الملكية:

تقسم إلى ثلاث بنود رئيسية[1]:

رأس المال المدفوع: ويقسم إلى:

رأس مال قانوني ويتمثل في المسئولية القانونية لحملة الأسهم ويتحدد رأس المال القانوني على أساس القيم الإسمية أو سعر الإصدار في حالة عدم وجود قيمة إسمية.

رأس مال إضافي ويشتمل على علاوة إصدار الأسهم والهبات الرأسمالية.

رأس مال مكتسب ويعرف أيضاً بالأرباح المحتجزة ويتضمن الأرباح المحققة وغير الموزعة حتى تاريخ إعداد قائمة المركز المالي.

رأس مال محتسب وهو يمثل التسويات الرأسمالية لم تتحقق بعد حتى تاريخ إعداد قائمة المركز المالي منها على سبيل المثال مكاسب (خسائر) إعادة تقويم الأصول،

---

[1] الهادي آدم محمد إبراهيم، مرجع سابق، ص 126.

وأرباح الحيازة غير المحققة وفروق ترجمة الأرصدة من العملات الأجنبية المتوفرة في نهاية الدورة.

ويمكن التعبير عن مفهومين رئيسيين للمحافظة على رأس المال أو تغطية الكلفة في شكل وحدات نقدية ورأس المال وفي وحدات من نفس القدرة الشرائية العامة (رأس المال العيني) وعليه لدينا أربعة مفاهيم للمحافظة على رأس المال[1].

1. المحافظة النقدية، رأس المال مقاس بوحدات من النقود.
2. المحافظة على القدرة الشرائية العامة للنقود، رأس المال مقاس بوحدات من نفس القدرة الشرائية.
3. المحافظة على القدرة الإنتاجية مقاس بوحدات النقود.
4. المحافظة على الطاقة الإنتاجية في ضوء القدرة الشرائية العامة، رأس المال العيني مقاس بوحدات من نفس القدرة الشرائية العامة.

إن المفهوم الأول يعنى المحافظة على رأس المال المستثمر أو المراد إستثماره من قبل المالكين، وفي ظل مفهوم المحافظة على النقود فإن الدخل يتساوي مع التغيير في صافي الموجودات معدلاً بالصفقات الرأسمالية المعبر عنها بدولارات. إن المحاسبة التقليدية وحيث أنها تعتمد على الكلفة التاريخية لتقويم الموجودات والمطلوبات تتوافق مع مفهوم المحافظة النقدي[2].

وأما المفهوم الثاني، فهو المحافظة على القدرة الشرائية لرأس المال المالي المستثمر أو المعاد إستثماره من قبل المالكين. وفي ظل مفهوم المحافظة على القدرة الشرائية للنقود فإن الدخل يتساوي مع التغير في صافي الموجودات معدلاً بالصفقات الرأسمالية معبراً عنها بوحدات من نفس القدرة الشرائية. وتتوافق الكشوف المالية

---

[1] Accounting Theory, Ahemd Riahi Belkoui نظرية محاسبية، تعريب أ. د/ رياض العبد الله، عمان، دار اليازوري، الطبعة العربية، 2009م، ص 285.

[2] المرجع السابق، ص 286.

المبنية على الكلفة التاريخية المعدلة على أساس المستوى العام للأسعار مع مفهوم القدرة الشرائية العامة للنقود على الطاقة الإنتاجية هو نفسه مفهوم المحافظة على رأس المال الموظف في محاسبة القيمة الجارية التي تفصح عن الموجودات والمطلوبات بقيمتها المالية في الكشوفات المالية[1].

وأخيراً، فإن المفهوم الرابع للمحافظة على رأس المال يعنى المحافظة على الطاقة الإنتاجية العينية للمنشأة وكما هي مقاسة بوحدات من نفس القدرة الشرائية. إن المحافظة على الطاقة الإنتاجية على أساس القدرة الشرائية العامة هو نفسه مفهوم المحافظة على رأس المال الموظف في محاسبة القيمة الجارية المعدلة على أساس المستوى العامة للأسعار[2].

يتطلب مفهوم المحافظة على الطاقة الإنتاجية بأن تعرض موجودات ومطلوبات المنشأة في كشوفاتها المالية على أساس القيمة الجارية[3].

يرى الباحث أن يتم إعداد القوائم المالية على أساس الإستحقاق والإستمرارية وذلك لما توفره من معلومات عن الماضي و عن المستقبل و لتمكن مستخدميها من التنبؤ و تمكنهم من إتخاذ قرارات إقتصادية رشيدة، بما يحقق مصالحهم. كما أن إتباع مفهوم المحافظة على المال المادي العيني (المادي) عموماً له أثره في اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة .

مفاهيم رأس المال والمحافظة عليه (على أساس رأس المال):

الموضوع الأخير الذي تناوله إطار العمل، كان مفاهيم المحافظة على رأس المال[4]، ووفقاً للمفهوم المالي لرأس المال، تم تعريف رأس المال على أنه مرادف

---

[1] المرجع السابق، ص 287.

[2] المرجع السابق، ص 287.

[3] المرجع السابق، ص 288.

[4] ريتشارد شرويدر، مارتن كلارك، جاك كاثي، نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 140.

لصافي الأصول أو حقوق الملكية في المشروع، أما وفقاً للمفهوم المادي لرأس المال، فينظر إلى رأس المال باعتباره القدرة الإنتاجية للمشروع، وقد أشار إطار العمل إلى أن إختيار مفهوم رأس المال المناسب للمشروع، يجب أن يعتمد على إحتياجات المستخدمين لقوائمه المالية، وبالتالي يجب تبني أحد مفاهيم رأس المال المالي (بالوحدات النقدية) إذا كان المستخدمون يهتمون أساساً بالمحافظة على رأس المال الاسمي المستثمر أو القوة الشرائية له. وفي حالة إهتمامهم أساساً بالقدرة التشغيلية، عندئذٍ يجب استخدام أحد مفاهيم رأس المال المادي، وعليه يمكن إستخدام أحد المفاهيم التالية للمحافظة على رأس المال:

- المحافظة على رأس المال المالي (بالوحدات النقدية): يتم اكتساب الربح إذن وفقط إذا كان المبلغ المالي (النقدي) لصافي الأصول في نهاية الفترة يفوق صافي الأصول في بدايتها، مع استبعاد التوزيعات على الملاك ومساهماتهم[1].
- المحافظة على رأس المال المادي (الطاقة التشغيلية): يتم اكتساب الربح إذن وفقط إذا كانت الطاقة الإنتاجية المادية (أو الطاقة التشغيلية) للمشروع في نهاية المدة فوق طاقته الإنتاجية بداية الفترة.

وأخيراً، علق إطار العمل على أن اختيار أسس القياس ومفاهيم المحافظة على رأس المال، هو الذي يحدد النموذج المحاسبي المستخدم في إعداد القوائم المالية، كما علق على أن الإدارة يجب أن تسعي لإيجاد التوازن بين هذه الخصائص النوعية لأن النماذج المحاسبية المختلفة ستختلف من حيث الملاءمة والموثوقية.

المخصصات والإحتياطيات:

أولاً: المخصص:

---

[1] المرجع السابق، ص 141.

هو كل مبلغ يستقطع من الإيرادات من أجل مقابلة إهلاك (النقص في قيمة الأصل) أو تجديد الأصول الثابتة أو مقابلة نقص في قيمة أي أصل من الأصول، أو بهدف مقابلة إلتزام أو خسائر يمكن التعرف عليها ولا يمكن تحديد قيمتها بدقة.

ثانيا: الإحتياطي:

هو كل مبلغ يحتجز من الأرباح الصافية لغير الأغراض التي يكون من أجلها المخصص وذلك لمقابلة أغراض أو تحقيق أهداف معينة (مثل دعم المركز المالي للمشروع، تمويل سداد إلتزامات)[1].

وبالتالي يمكن التمييز بين المخصصات والإحتياطيات على أساس المصدر الذي تكون منه الأموال، فالأموال التي تخصم من الإيرادات قبل الوصول إلى الربح تعتبر مخصصات بينما أن الأموال التي تحجز من الربح تعتبر إحتياطيات، وإن المخصصات تعتبر في هذه الحالة نفقات ويجب أن تحمل على إيرادات الفترة بينما الإحتياطيات تعتبر إستخدام للربح وليس عبء عليه، لكن الأساس الذي يعتبر ملائماً للتمييز بين المخصص والإحتياطي هو الحالة التي يتم فيها القياس فإذا كان القياس يتم في ظروف التأكد فإنه في هذه الحالة لا يكون هناك دافع لحجز أي أموال نتيجة أنه لن يكون هناك مشكلة عدم تأكد، لكن إذا كان القياس يتم تحت ظروف المخاطرة فإن المبالغ التي تكون في هذه الحالة تعتبر مخصصات بينما إذا كان القياس يتم تحت ظروف عدم التأكد فإن الأموال التي تكون لمواجهة حالات عدم التأكد تعتبر إحتياطيات، وإذا كان هذا الأساس في التمييز بين المخصصات والإحتياطيات يؤدي إلى أن المخصصات يجب أن تخصم من الإيرادات قبل الوصول إلى صافي الربح وان الإحتياطيات يجب أن تجنب من الأرباح بعد الوصول إلى صافي الربح إلا أنه يختلف عن الأساس السابق في أنه يحدد المعيار الذي يمكن للمحاسب أن يميز على أساسه بين الإحتياطي والمخصص أما الأساس الأول فإنه لا يمكن المحاسب من التمييز بين المخصصات والإحتياطيات

---

(1) http://www.doubleclick.com.eg/Articals/ArtMID/966/ArticleID/36/ منتدى – دبل كليك 8/8/2014 2:26 am

ويعتبر التمييز بين المخصص والإحتياطي من الأمور الهامة وذلك بسبب أن الخلط بينهما يؤثر على صافي الربح ويؤثر بالتالي على التوزيعات وعلى رقم الضرائب المدفوع وعلى سبيل المثال إذا ما أتفق على أن المخصصات تخصم من الإيرادات قبل الوصول إلى رقم الربح، وان الإحتياطيات تخصم من حساب توزيع الأرباح، وإذا كان هناك تمييز بينهما فإن ذلك يؤدي إلى تحميل بعض الإحتياطيات على الإيرادات ويترتب على ذلك أن رقم الربح الذي تظهره القوائم المالية لا يمثل الحقيقة وقد يكون لذلك آثار مدمرة على الشركة والعكس قد يحدث بأن تخصم بعض المخصصات من حساب توزيع الأرباح ولا تحمل على إيرادات الفترة وهذا ينتج عنه رقم للربح لا يمثل الحقيقة أيضاً وزيادة رقم الربح عن الحقيقية يؤدي إلى تحمل الشركة لأعباء ضريبية أكثر وزيادة في التوزيعات على المساهمين.

وعلى هذا الأساس فإن عدم التمييز بين المخصص والإحتياطي يؤدي إلى إعداد قوائم مالية لا تعبر عن نتائج الأعمال ولا عن المركز المالي للشركة ويؤدي من ناحية أخرى إلى وجود إحتياطيات سرية إذا ما حجزت من مخصصات من حساب الأرباح والخسائر بينما هي في طبيعتها إحتياطيات ويجب أن تحجز من حساب توزيع الأرباح[1].

الفروق بين المخصص والإحتياطي فيما يلي:

1- أن المخصص يعتبر من الأعباء التي يجب تحميلها للإيراد قبل الوصول لصافى أرباح أو صافى خسائر المشروع (أي أنه يتم تكوينه بغض النظر عن نتيجة النشاط من صافى ربح أو صافى خسارة).
2- أما الإحتياطي فيعتبر توزيع للربح (وعلى ذلك فإنه يلزم تحقيق المشروع صافى ربح حتى يتم تكوين الإحتياطي). [2]

(1) http://www.doubleclick.com.eg/Articals/ArtMID/966/ArticleID/36/ منتدى – دبل كليك 8/8/2014 2:26 am

(1) http://www.doubleclick.com.eg/Articals/ArtMID/966/ArticleID/36/ منتدى – دبل كليك 8/8/2014 2:26

3- أن المخصص يظهر في حساب المتاجرة (مثل مخصص هبوط أسعار البضاعة) أو في حساب الأرباح والخسائر (مثل باقي أنواع المخصصات) بإعتباره عبئا على الإيرادات، كما يظهر المخصص في الميزانية في جانب الخصوم أو في جانب الأصول مطروحا من الأصول المختصة. أما الإحتياطي فيظهر في حساب توزيع الأرباح بإعتباره إستعمالا للربح، كما يظهر في الميزانية في جانب الخصوم.

4- أن المخصص يهدف إلى مقابلة النقص في قيمة الأصول أو لمقابلة الإلتزامات أو الخسائر التي يمكن التعرف عليها ولا يمكن تحديد قيمتها بدقة أما الإحتياطي فيتم تكوينه بهدف تدعيم المركز المالي للمشروع أو تنفيذا لسياسة إدارية معينة أو لمساعدة الدولة في تدبير الموارد المالية اللازمة لها[1].

5- أن المخصص مصدره إيرادات المشروع أما الإحتياطي فمصدرة أرباح المشروع العادية والأرباح الرأسمالية .

6- أن عدم تكوين المخصص أو عدم كفاية المبلغ المكون يؤثر على نتيجة أعمال المشروع ويؤدى إلى تضخيم الأرباح واحتوائها على أرباح صورية بمقدار قيمة المخصص أو بمقدار النقص في قيمته ، وعلى العكس من ذلك فإن المغالاة في تكوين المخصص يؤدى إلى إنخفاض أرباح المشروع بمقدار المغالاة في قيمة المخصص ،وفى كلتا الحالتين فإن المخصص يؤثر على نتيجة أعمال المشروع .

أما الإحتياطي فلا يؤثر تكوينه أو عدم تكوينه على نتيجة أعمال المشروع حيث أنه توزيع للربح .

7- أن التحديد الدقيق لقيمة المخصص يؤدى إلى إظهار المركز المالي السليم للمشروع أما الإحتياطي المخصص فلا يؤثر على سلامة المركز المالي للمشروع .

---

(2) http://www.doubleclick.com.eg/Articals/ArtMID/966/ArticleID/36/ منتدى – دبل كليك
8/8/2014 2:26

8- أن المخصص يكون لمقابلة نقص في قيمة الأصول أو لمقابلة الإلتزامات وبالتالي فلا يقابله أي حقوق أو موجودات أما الإحتياطي فهو أرباح أعيد إستثمارها في المشروع في شكل موجودات وأصول أو خارج المشروع في شكل إستثمارات ولذلك فإن الإحتياطي يقابله أصول حقيقية[1].

ويمكن تلخيص ما سبق في النقاط التالية:

1- يعتبر المخصص تكلفة أو عبء تحميلي على الإيراد قبل الوصول إلى نتائج أعمال المنشأة، أما الإحتياطي فيعتبر توزيعاً للربح وعلى ذلك يجب تكوين المخصص طالما توافرت شروط تكوينه بغض النظر عن نتيجة أعمال المنشأة أي ما إذا كانت ربحاً أو خسارة، أما الإحتياطي فيتوقف تكوينه على شرط تحقيق المنشأة للأرباح.

2- يكون المخصص لمقابلة النقص في قيمة الأصول أو لمقابلة الخسائر أو الإلتزامات المؤكدة ولكن لا يمكن تحديد قيمتها على وجه الدقة أما الاحتياطي فيكون إما تدعيماً للمركز المالي للمنشأة أو تنفيذاً لسياسة إدارية معينة أو تنفيذاً للسياسة العامة للدولة.

3- تعتبر إيرادات المنشأة هي المصدر الرئيسي لتكوين المخصص أما الإحتياطي فمصدره أرباح المنشأة سواء كانت الأرباح العادية أم الأرباح الرأسمالية التي تنتج من بيع بعض الأصول أو إعادة تقدير قيمتها.

4- تظهر المخصصات في حساب الأرباح والخسائر لأنها أعباء على الإيرادات أما مكان ظهور الإحتياطيات فهو حساب التوزيع نظراً لأنه يعتبر توزيعاً وإستعمالاً للربح وفي قائمة المركز المالي تظهر المخصصات إما في جانب الخصوم أو مطروحه من الأصول المتعلقة بها في جانب الأصول أما الإحتياطيات فتظهر في جانب الخصوم باستمرار .

---

(1) http://www.doubleclick.com.eg/Articals/ArtMID/966/ArticleID/36/ منتدى – دبل كليك
8/8/214 2:26

5- إن عدم تكوين المخصص أو عدم كفايته أو المغالاة فيه تؤثر على حقيقة نتائج الأعمال وذلك بعكس الإحتياطي الذي لا يؤثر على نتائج الأعمال لأنه يمثل توزيعاً للربح .

6- يؤدي التحديد الدقيق لقيمة المخصصات إلى إظهار المركز المالي السليم للمنشأة أما تكوين الإحتياطيات أو عدم تكوينها لا يؤثر على المركز المالي السليم للمنشأة وإنما يؤدي تكوينها إلى تدعيم المركز المالي للمنشأة [1].

7- نظراً لأن المخصص يكون لمقابلة النقص في قيم الأصول أو لمقابلة الإلتزامات والخسائر فهو لا يقابله أية حقوق أو موجودات بعكس الإحتياطي الذي يمثل أرباحاً أعيد إستثمارها في أصول أو إستثمارات المنشأة وبالتالي يقابله موجودات أو أصول حقيقية[2].

يمكن تلخيص الفرق بين المخصصات والاحتياطيات بالشكل الآتي:

م	المخصص	الاحتياطي
1	لمقابلة خسائر مؤكدة الحدوث أو على وشك الحدوث	لمقابلة خسائر محتملة الحدوث
2	عبء أو تحميل على الربح	تجنيب أو توزيع للربح
3	خصوم متداولة	حقوق ملكية
4	يتم إثباته بقائمة الدخل	يتم إثباته بقائمة التوزيعات

المصدر: http://www.doubleclick.com.eg/Articals/ArtMID/966/ArticleID/36/ منتدى – دبل كليك

نماذج عرض الميزانية:

عادة ما تتعدد طرق عرض وتبويب بيانات ومكونات الميزانية حسب الشكل القانوني وطبيعة نشاط المنشأة بالإضافة إلى تعدد القوانين واللوائح المحددة لها في كل دولة. ولم تتضمن معايير المحاسبة إلزاماً للمنشآت بعرض قائمة المركز المالي وفق نموذج معين لذلك فإن قائمة المركز المالي من الممكن أن يتم عرضها إما على شكل حساب وهو يمثل الأسلوب التقليدي أو على شكل تقرير وهو يمثل الإتجاه

(1) منتدى – دبل كليك http://www.doubleclick.com.eg/Articals/ArtMID/966/ArticleID/36/ 8/8/2014 2:26

(2) منتدى – دبل كليك http://www.doubleclick.com.eg/Articals/ArtMID/966/ArticleID/36/ 8/8/2014 2:26

الحديث، ويتم تبويب قائمة المركز المالي وفقاً لدرجة سيولتها، أما بعرض الأصول المتداولة فالأصول غير المتداولة ثم يتم عرض الإلتزامات المتداولة ثم الإلتزامات طويلة الأجل فحقوق الملكية، أو بعرض الأصول غير المتداولة يليها الأصول المتداولة، ثم الإلتزامات غير المتداولة (طويلة الأجل والالتزامات المتداولة، فحقوق الملكية وهناك عدة نماذج لقائمة المركز المالي قد تعدها المنشأة (بخلاف الميزانية العمومية) التي تعدها المنشأة في نهاية العام) حسب الحاجة ومن هذه النماذج[1]:

الميزانية الإفتتاحية: وهي قائمة المركز المالي التي تعد في بداية تأسيس المشروع حيث تظهر الأموال المودعة ضمن تصرف المشروع عند تأسيسه والوجوه التي أستخدمت فيها.

الميزانية المرحلية الدورية: وهي ميزانية ربع سنوية يتم إعدادها عن طريق الشركات المسجلة في البورصة طبقاً لأحكام وقوانين سوق رأس المال.

ميزانية الدمج أو البيع والتنازل: وهي تلك الميزانية التي يتم إعدادها في ظل ظروف معينة قبل الإندماج مع شركة أخرى أو بيع الشركة.

ميزانية التصفية: وهي تلك التي يتم إعدادها عند تصفية المشروع خلال فترة زمنية معينة ووفقاً لظروف وأوضاع محددة.

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، (الإسكندرية: الدار الجامعية 2006م)، ص ص 213 – 214.

الجدول (1/ 3) يوضح نموذج لقائمة المركز المالي تعدها المنشأة في نهاية العام.

الميزانية العمومية كما في

شركة .....

سنة المقارنة

الموجودات				
الموجود ات غيرالمتداولة				
الأملاك والمصانع والمعدات	x		x	
الشهرة	x		x	
تراخيص التصنيع	x		x	
الستثمارات في الشركات الزميلة			x	
موجودات مالية أخرى				
		xx		xx
الموجودات المتداولة				
المخزونات	x		x	
الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى	x		x	
الدفعات المقدمة	x		x	
النقد ومعادلات النقد	x		x	
		xx		xx
اجمالي الموجودات		xx		xx
حقوق المساهمين والمطلوبات				
راس المال والاحتياطيات				
راس المال المصدر	x		x	
الاحتياطيات	x		x	
الأرباح (الخسائر)المتراكمة	x		x	
		x		x
حقوق الأقلية		x		x
المطلوبات غير المتداولة				
اقتراضات منتجة للفائدة	x		x	
ضريبة مؤجلة	x		x	
التزام منفعة التقاعد	x		x	
		x		x
المطلوبات المتداولة				
الذمم التجارية والذمم الدائنة الأخرى	x		x	
اقراضات قصيرة الأجل	x		x	
الجزء الجاري من الاقتراضات الي تحمل الفائدة	x		x	
مخصص الضمان	x	x	x	x
اجمالي حقوق المساهمين والمطلوبات		xx		xx

المصدر:المجمع العربي للمحاسبين القانونيين .المعايير المحاسبية الدولية .مترجم (عمان مطابع الخط1999) ص 98-99

يتضح من الجدول (1/ 3) أن بنود الميزانية تم تبويبها وتصنيفها داخل مجموعات وفقاً لدرجة سيولتها وأن هذا التصنيف يساعد المستخدمين من مستثمرين أو مقرضين أو محللين على الحصول على معلومات مفيدة لتقييم وضع المنشأة من خلال إجراء تحليل المعلومات وإستخراج النسب المالية التي تمكنهم من تحديد درجة سيولة المنشأة ومرونة هيكلها التمويلي وكذلك معدلات العائد على الإستثمار (بإستخدام صافي الربح من قائمة الدخل) وتحديد إتجاهات نمو المنشأة من خلال مقارنة تطور الموجودات غير المتداولة خلال السنوات السابقة، إضافة إلى تقييم الأداء العام للمنشأة وإستخدام معدلات دوران رأس المال (العامل، الثابت، الإجمالي) بالإستعانة بمعلومات قائمة الدخل.

5 – محددات إستخدام قائمة المركز المالي:

هناك محدودية ونقاط ضعف في قائمة المركز المالي تحد من قدرتها على توفير كافة المعلومات التي يحتاجها مستخدمو القوائم المالية وتجعلهم لا يعتمدون عليها في تحديد قيمة المنشأة بصورة مباشرة بإستثناء الميزانية الإفتتاحية، ويرجع ذلك إلى ظاهرة عدم التأكد والمخاطرة من ناحية والى إعتبارات إقتصاديات المعلومات من ناحية أخرى، وتتمثل أهم نقاط الضعف في قائمة المركز المالي المعدة وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ومقبولة قبولاً عاماً في الآتي[1]:

إستخدام أسس تقييم مختلفة:

تعتمد المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً على منهج التكلفة التاريخية أساساً لإعداد القوائم المالية ومن ضمنها الميزانية إلا أنه يتم إستخدام أكثر من منهج في إعداد الميزانية حيث تقوم الأصول الثابتة وفق التكلفة التاريخية، بينما تقوم حسابات المدينين والأوراق المالية القابلة للتداول بقيم قريبة من القيم الحالية وكذلك فإن إلتزامات طويلة الأجل يتم تسجيلها بالقيم الحالية للمدفوعات المستقبلية وفقاً للتعاقد.

---

[1] رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ الى المعايير 2003 ،مرجع سابق، ص 287 .

إستخدام التقديرات:

إن إستخدام التقديرات الشخصية والتقديرات المتعارف عليها محاسبياً هو عملية ملازمة لإعداد قائمة المركز المالي سواء بالنسبة للأصول أو بالنسبة للإلتزامات الأمر الذي يجعل رقم صافي الدخل وبعض أرقام الميزانية تعاني من أخطاء التقدير ومن أمثلة ذلك تقدير العمر الإنتاجي للأصول الملموسة وتقدير الديون في المشكوك في تحصيلها وتقدير ضريبة الدخل المستحقة.

إستخدام طرق محاسبية بديلة:

هناك بدائل متعددة لدى المنشأة في قياس بعض بنود قائمة المركز المالي والقوائم الأخرى وتطبيق هذه البدائل يؤدى إلى إختلافات جوهرية في تحديد دخل الدورة وتقويم الأصول وعلى الرغم من أن تطبيق المنشآت لخاصية الثبات في إتباع النسق الواحد يحقق بعض الآثار إلا أنه لا يحل كل المشاكل، ومن أمثلة هذه البدائل، بدائل قياس مصروف الإهلاك للأصل الثابت الملموس من قسط ثابت أو متناقص أو غير ذلك، وكذلك بدائل قياس تكلفة المخزون السلعي من الوارد أولاً صادر أولاً أو الوارد أخيراً صادر أولاً أو غيرها من البدائل.

عدم مراعاة تغيرات الأسعار:

يعتمد إعداد قائمة المركز المالي على نموذج التكلفة التاريخية في القياس المحاسبي الذي يعتمد على فرض ثبات وحدة القياس النقدي بمعنى : أن القوة الشرائية للنقود ثابتة وهذا إفتراض مخالف بصورة واضحة للواقع الإقتصادي نتيجة لتحرك الأسعار لأعلى وبالتالي إنخفاض القوة الشرائية لوحدة القياس فيما يعرف بظاهرة التضخم، وهذا بالطبع يتسبب في تشويه وتحريف أرقام الميزانية عن القيمة الحقيقية لأصولها وإلتزاماتها[1].

تشويه معدلات العائد على الإستثمار:

إن تطبيق منهج التكلفة التاريخية في القياس يؤدى إلى التوصل إلى معدلات عوائد للإستثمارات مضللة فمعدل العائد على الإستثمار يعتمد على قيمة الربح وقيمة

---

[1] المرجع السابق، ص 287 – 289.

الموجودات (رأس المال المستثمر) وبالتالي فإن المنشآت التي لديها أصول قديمة تم إقتناؤها قبل عدة سنوات، يزداد معدل العائد فيها عن المنشآت التي لديها أصول حديثة تم إقتناؤها حديثاً وهذه ظاهرة غريبة قد تؤدى إلى قرارات استثمارية خاطئة[1].

غياب بعض الأصول والإلتزامات:

لا تعرض قائمة المركز المالي بعض الأصول والالتزامات الهامة نظراً لصعوبة قياسها بدرجة كافية من الموثوقية ومن أمثلة ذلك قيمة الموارد البشرية للعاملين بالمنشأة فهي أصل مهم خاصة في شركات صناعة الأدوية، وبرمجة الإلكترونيات، وشركات الإستشارات والتدقيق وكذلك قيمة المهارات الإدارية والتفوق البحثي، وشهرة المحل المنتجة ذاتياً.قيمة إكتشاف أبار لبترول والمناجم وقيمة الشهرة، أما الخصوم التي لا تظهر في الميزانية فمثلا غرامات العقود التي قد تصبح واجبة التنفيذ والخصوم المحتملة مثل الضمانات البنكية (الكفالات)، إن السبب الرئيسي لغياب الأصول السابقة هو صعوبة التقدير وإختلافه من محاسب لاخر بحيث يصبح التقدير ذاتيا والمحاسبون لا يتبنون في حساباتهم الا الأرقام المحددة موضوعيا[2].

6- العلاقة بين قائمة الدخل والمركز المالي:

من خلال الإستعراض السابق لكل من قائمتي الدخل والمركز المالي وما تحتويه كلاً منهما من بيانات مالية عديدة ، يمكن القول أن هناك علاقة وثيقة بين القائمتين، وذلك من خلال علاقات التكامل والترابط بين البيانات التي تحتويها كلاً منهما ، بحيث يمكن القول أن قراءة أي قائمة لوحدها لا يمكن أن تقدم فائدة تامة للمستخدم دون قراءة وفهم القائمة الأخرى نظراً لوجود العديد من البيانات ذات التأثير المتبادل على كل منهما ، ويمكن توضيح ذلك من خلال الآتي[3]:

---

[1] المرجع السابق، ص 290.

[2] يوسف محمود جربوع، سالم عبد الله حلس، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة المالية الدولية، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع الجزء الأول ، 2002)، ص 98.

[3] http://m9rya.com/vb/showthread.php?t=21738منتديات مصرية 18/8/2014 1:44 am

1. إن البيانات التي تحتويها كل من قائمتي الدخل والمركز المالي هي بيانات محاسبة (مالية) تم إستخدام الإجراءات والمبادئ والطرق والإجراءات المحاسبية في إعدادهما، وبما يعني أن كل من القائمتين قد تم إعدادهما في ضوء نفس الأسس المحاسبية من خلال عمليات التسجيل والتبويب والتلخيص في مجموعة الدفاتر والسجلات المحاسبية.
2. تمثل عملية إعداد قائمة الدخل خطوة مسبقة لإعداد قائمة المركز المالي من حيث أن الهدف العام من قائمة الدخل هو التوصيل إلى تحديد نتيجة النشاط (من ربح أو خسارة)، وبالتالي فإن رصيد حقوق الملكية سوف يتأثر بهذه النتيجة عند تحديده ضمن قائمة المركز المالي.
3. هناك العديد من أرصدة الحسابات التي يرتبط تفسيرها بأرصدة حسابات أخرى يمكن أن تظهر في إحدى القائمتين ، ومن الأمثلة على ذلك[1]:

أ. إن رصيد المدينين وأوراق القبض (الحسابات المدينة) الوارد في قائمة المركز المالي له إرتباطاً قوياً ومتبادلاً مع رصيد المبيعات الوارد في قائمة الدخل من حيث العلاقة بالمبيعات الآجلة والمبيعات النقدية..

ب. إن رصيد الدائنين وأوراق الدفع (الحسابات الدائنة) الوارد في قائمة المركز المالي له إرتباطاً قوياً ومتبادلاً مع رصيد المشتريات الواردة في قائمة الدخل من حيث العلاقة بالمشتريات الآجلة والمشتريات النقدية.

4. تشترك كلاً من قائمتي الدخل والمركز المالي في تفسير وتوضيح أسباب التغير في رصيد النقدية الوارد في قائمة المركز المالي (بين أول المدة وآخرها)، وذلك من خلال الإعتماد على البيانات الواردة فيهما في إعداد قائمة التدفقات النقدية التي توضح من خلالها أسباب التغير في رصيد النقدية من خلال عملية التحليل للأنشطة الرئيسية التي قامت بها الوحدة الإقتصادية والمتمثلة بكل من الأنشطة التشغيلية والأنشطة التمويلية والأنشطة الاستثمارية.

---

(1) http://m9rya.com/vb/showthread.php?t=21738منتديات مصرية 18/8/2014 1:44 am

5. هناك العديد من الكشوفات التوضيحية والتفسيرية التي يمكن إعدادها وإرفاقها بالقوائم المالية، والتي تعتمد بصورة أساسية على علاقات الترابط بين البيانات المالية التي تحتويها كل من قائمتي الدخل والمركز المالي[1].

يرى الباحث أنه على الرغم من الإنتقادات التي توجه إلى قائمة المركز المالي بالضعف والمحدودية في توفير المعلومات اللازمة لمساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية من المستثمرين والمقرضين وغيرهم في ترشيد قراراتهم الإقتصادية، بسبب تكونها وإعتماد معديها على سياسات وبدائل قياس محاسبية مختلفة وكذلك إستخدام التقديرات في قياس بعض بنودها، إضافة لعدم مراعاتها للتغيرات في الأسعار وإغفالها لإدراج بعض العناصر الهامة لعدم توفير وسائل قياس موضوعية لها، إلا أنها تبقي أحد أهم القوائم المالية الرئيسية، (إن لم تكن أهمهم) نظراً لما تحتويه من كم هائل من المعلومات المفيدة التي يستطيع متخذ القرارات من خلال ربطها بمعلومات القوائم المالية الرئيسية الأخرى أن يبني عليها معظم التحليلات والمقارنات ويستخرج منها النسب المالية التي تساعده على تقييم أداء المنشأة وسيولتها، ومرونة هيكلها التمويلي وقدرتها على توليد الأرباح ومستوى مديونيتها وتقدير تدفقاتها النقدية المتوقعة هذا وقد حاولت معايير الإفصاح المحاسبي معالجة الكثير من نواحي القصور بقائمة المركز المالي والقوائم المالية الأخرى من خلال إلزام معدي هذه القوائم بالإفصاح عن السياسات وبدائل القياس المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه القوائم، كما أضافت معايير الإفصاح بعداً ديناميكياً (غير مباشر) على قائمة المركز المالي من خلال ما نصت عليه من ضرورة الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ إعداد قائمة المركز المالي وكذلك الإفصاح عن الإلتزامات المحتملة.

---

(1) http://m9rya.com/vb/showthread.php?t=21738 منتديات مصرية 18/8/2014 1:44 am

ج –قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

1 –مفهوم قائمة التغير في حقوق الملكية:

هي التي تلخص التغيرات في حقوق الملكية لفترة محاسبية محددة. فهي تزيد بإستثمارات الملاك والإيرادات وتنخفض بالمسحوبات الشخصية والمصروفات[1]:

2– أهداف قائمة التغير في حقوق الملكية:

تهدف قائمة التغير في حقوق الملكية إلى تقديم معلومات مفيدة لمستخدميها تساعدهم على تحديد ثروة المنشأة وإتجاه الزيادة أو النقص فيها، وكذلك إتجاهات النمو والتطور في هذه المنشأة من خلال معرفة سياسات توزيع الأرباح التي تنتهجها إدارة المنشأة وبصفة عامة فإن المعلومات التي تقدمها قائمة التغير في حقوق الملكية تفيد مستخدميها على النحو التالي[2]:

- التعرف على مقدار حقوق الملكية وبنودها.
- التعرف على التغيرات التي تحدث لحقوق الملكية خلال الفترة.
- التعرف على بنود المكاسب والخسائر التي تم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية.

بنود قائمة التغير في حقوق الملكية:

تتكون حقوق الملكية من ثلاث بنود رئيسية وهي: رأس المال المدفوع، والأرباح المحتجزة، ورأس المال المحتسب، ويمكن تحديد التغيرات التي من الممكن أن تجرى على هذه البنود خلال الفترة وتظهر في قائمة التغير في حقوق الملكية على النحو التالي[3]:

---

(1) http://www.arabstutors.com/accounting-principles/tutorials/financial-statements.html.

(2) خالد جمال، مرجع سابق، ص 126.

(3) رضوان حلوة حنان،النموذج المعاصر من المبادئ إلى المعاير 2003، مرجع سابق، ص ص 293 – 295.

تغيرات رأس المال المدفوع:

ويتمثل إما في زيادة رأس المال من(خلال إستثمارات إضافية إما في صورة نقدية أو عينية أو إلتزامات عن المنشأة)، أو تخفيض رأس المال (من خلال شراء أسهم رأس المال أو من خلال توزيعات التصفية، وهي توزيعات تزيد عن مقدار الأرباح المحتجزة وتلجأ إليها المنشأة في حال رغبت في تخفيض حجم أعمالها أو إذا كانت في طريقها للتصفية النهائية أو في حالة الإستثمار في موارد طبيعية تخضع للتناقص التدريجي).

تغيرات الأرباح المحتجزة:

وتتمثل في تعديل رصيد الأرباح المحتجزة أول المدة من خلال تسويات السنوات السابقة أو توزيعات الأرباح على المساهمين خلال الدورة أو من خلال صافي الربح الشامل (الخسارة) الذي يظهر في قائمة الدخل عن الفترة الحالية.

تغيرات في رأس المال المحتسب:

وتتمثل أهم مصادر التغيير هنا في مكاسب (خسائر) ترجمة أرصدة العملات الأجنبية المتوافرة في نهاية الدورة.

وبصفة عامة فإن المعيار المحاسبي الدولي المعدل رقم (1) حدد البنود التي يجب أن تتضمنها قائمة التغير في حقوق الملكية على النحو التالي[1]:

- صافي ربح خسارة الفترة.
- كل بند من بنود الدخل أو المصروفات خلال الفترة التي يتم إثباتها مباشرة ضمن حقوق الملكية وإجمالي هذه البنود.
- الأثر التراكمي للتغيير في السياسة المحاسبية وتصحيح الأخطاء الرئيسية التي تم تسويتها مع الأرباح المحتجزة (رصيد أول المدة).
- المعاملات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات للمالكين.

---

[1] المجمع العربي للمحاسبين القانونيين معايير المحاسبة الدولية، مترجمة، معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض البيانات المالية، فقرة 86،(عمان: شركة مطابع الخط 1999م)، ص 91.

- رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في بداية الفترة وفي تاريخ الميزانية العمومية والحركات خلال الفترة.
- مطابقة بين القيمة المسجلة لكل فئة من الأسهم العادية رأس المال وعلاوة الإصدار وكل إحتياطي في بداية ونهاية الفترة مع الإفصاح عن كل حركة بشكل منفصل.

يرى الباحث على الرغم من بساطة قائمة التغير في حقوق الملكية إلا أنها لها دلالاتها وأهميتها لمستخدمي التقارير المالية من خلال ما تظهره من تفاصيل دقيقة للعمليات والأحداث التي جرت على مكونات حقوق الملكية خلال الفترة الحالية، فهي تقوم بدورين الأول مكملة لقائمة الدخل، حيث تظهر أثر صافي الربح على حقوق الملاك، وكذلك تظهر أثر نتائج تسويات السنوات السابقة (التي لا تظهرها قائمة الدخل) على تلك الحقوق.

والدور الثاني موضح لقائمة المركز المالي، حيث تظهر تفاصيل الوصول إلى الرقم الظاهر أمام حقوق الملكية في قائمة الميزانية. وهي بذلك تكون قد شكلت حلقة للوصل بين قائمتي الدخل والميزانية.

د- قائمة التدفقات النقدية:

1- مفهوم قائمة التدفقات النقدية:

تعتبر قائمة التدفقات النقدية أحد أهم القوائم الرئيسية التي تقوم الوحدات الإقتصادية بإعدادها ونشرها بصفة دورية توضح أثر أنشطة التشغيل والإستثمار والتمويل على النقدية خلال فترة محددة[1].

تعرف التدفقات النقدية بأنها قائمة تعرض المتحصلات النقدية (المقبوضات)، والمدفوعات النقدية (المدفوعات) وصافى التغير في النقدية من ثلاثة أنشطة هي أنشطة التشغيل (الجاري)، وأنشطة الإستثمار، وأنشطة التمويل لمنشأة إقتصادية

---

[1] أحمد صلاح عطية، مشاكل المحاسبة والإفصاح في صناديق الاستثمار، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003م)، ص 168.

خلال فترة زمنية محددة بصورة تؤدى إلى توفيق رصيد النقدية في أول الفترة وآخر الفترة[1].

وتعرف قائمة التدفقات النقدية بأنها تلك القائمة التي تعرض التغيرات التي طرأت على النقدية السائلة بالوحدة الإقتصادية خلال الفترة المالية، نتيجة ممارستها لأنشطتها التشغيلية، والإستثمارية والتمويلية[2].

لقد برزت الحاجة إلى قائمة التدفقات النقدية نتيجة لعدم تمكن القوائم المالية الأساسية الأخرى (الدخل، والميزانية، والتغير في حقوق الملكية) ،من إظهار جميع الآثار النقدية لعمليات المنشأة نتيجة لإعداد هذه القوائم وفقاً لأساس الإستحقاق.

لذا فإن الجمعيات والهيئات المهنية المنظمة لمهنة المحاسبة دعت إلى وجود مثل هذه القائمة التي تعد على الأساس النقدي وتظهر معلومات هامة حول التغيرات التاريخية في النقدية وما يعادلها للمنشأة، وألزمت المنشأة (من خلال معيار المحاسبة المالية رقم (95) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية بتاريخ 1987م، ومعيار المحاسبة الدولية رقم (7) الصادر من مجلس معايير المحاسبة الدولية عام 1992م بإعدادها ضمن القوائم المالية الرئيسية. وإستخدامها من قبل مستخدمي القوائم المالية بالإقتران مع القوائم الأخرى، نظراً لأن هذه القائمة بمفردها لا تقدم الأساس الكامل لتقدير التدفقات النقدية لعدم إحتوائها على العلاقات التبادلية بين التدفقات النقدية للفترات المختلفة (بسبب إعدادها وفقاً للأساس النقدي) حيث أن كثيراً من التدفقات النقدية الداخلة للفترة الحالية ترتبط بأنشطة تمت في الفترات السابقة، وكذلك فإن الكثير من عمليات الفترة الحالية سوف تؤدى إلى تدفقات نقدية مستقبلية، ولذلك فإن إستخدام قائمة التدفق بالإقتران مع القوائم المالية الثلاثة الأخرى يقدم معلومات مفيدة وواضحة لقارئ هذه القوائم المالية تساعده على ترشيد قراراته الإقتصادية ذات العلاقة بالمنشأة[3].

2- أهداف قائمة التدفق النقدي:

---

(1) شبكة المحاسبين العرب http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php?t=1621#.VHRDUKOIbcs 28/10/2014 12:15 am

(2) أحمد صلاح عطية ، مبادئ المحاسبة المالية ، (القاهرة : دار النهضة العربية ،2003) ، ص 37.

(3) كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار مرجع سابق، ص 154.

تتضح أهمية قائمة التدفقات النقدية من خلال المعلومات التي تقدمها هذه القائمة والتي تساعد مستخدميها من المستثمرين أو الدائنين أو الملاك وغيرهم على القيام بالآتي[1]:

- تقدير مدى جودة الأرباح من خلال تحديد مدى إرتباط الأرباح بالتدفقات النقدية فكلما زاد هذا الإرتباط كلما كان ذلك دليلاً على إرتفاع جودة الأرباح ويتم ذلك من خلال مقارنة صافي الدخل (الوارد في قائمة الدخل) بالتدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة التشغيلية للمنشأة، وفي هذا الإطار تعد قائمة التدفقات النقدية مهمة ومكملة لقائمة الدخل، نظراً لأن صافي الدخل يمكن التحكم فيه من قبل الإدارة إلى حد كبير من خلال إستخدام سياسات وطرق محاسبية مختلفة (وذلك لأغراض مختلفة) الأمر الذي يفقد صافي الربح أهميته كمؤشر للحكم على أداء المنشأة وقدرتها الكسبية للتنبؤ بتدفقاتها النقدية المستقبلية.
- تقدير سيولة المنشأة وقدرتها على السداد، من خلال قراءة التدفقات النقدية ومدى توفر النقدية الكافية للوفاء بإلتزاماتها وسداد توزيعات أرباح الأسهم.
- تقدير قدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية في المستقبل وذلك للتعرف على درجة المرونة المالية للمنشأة التي تمكنها من تجاوز فترات التعثر المالي والإستفادة من الفرص غير المتوقعة.
- تقييم قدرة الإدارة على توليد وإستخدام النقدية، حيث أن قيام الإدارة بالتنبؤ الدقيق بحجم وتوقيت التدفقات النقدية يسهم في تقليل الحاجة للإقتراض إلى أدنى حد ممكن، مما يعنى تقليل مصاريف الفائدة، إضافة إلى ذلك فإن تحسين مقدار النقدية المتولدة من التشغيل يقلل من الحاجة للحصول على تمويل خارجي.

---

[1] طارق عبد العال حماد، دليل المستثمر الى ببورصة الأوراق المالية، مرجع سابق، ص ص 194–198.

3- بنود قائمة التدفق النقدي:

يجب أن تظهر قائمة التدفق النقدي التدفقات النقدية خلال الفترة مصنفة حسب الأنشطة التشغيلية والإستثمارية والتمويلية وذلك على النحو التالي[1]:

- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

يقصد بالنشاط التشغيلي، النشاط الرئيسي المنتج للإيراد في المنشأة، بالإضافة للأنشطة الأخرى التي لا تمثل أنشطة إستثمار أو تمويل ويختص هذا القسم ببيان المتحصلات والمدفوعات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية للشركة وتشمل[2]:

- التعويضات النقدية من بيع البضائع أو تقديم الخدمات.
- المقبوضات النقدية من الإتاوات والأتعاب والعمولات والإيرادات الأخرى.
- فوائد دائنة محصلة نتيجة إقراض الغير.
- المقبوضات والمدفوعات النقدية من وإلى منشآت التأمين عن الأقسام والمطالبات في الإشتراكات السنوية والمزايا الأخرى.
- متحصلات نقدية من دعاوى قانونية.
- مدفوعات نقدية للموردين سداداً لقيمة بضائع وخدمات.
- مدفوعات نقدية للعاملين أو بالنيابة عنهم مثل الأجور والمزايا النقدية والعينية وغيرها.
- المدفوعات النقدية أو إسترداد ضرائب الدخل، إلا إذا أمكن أنهما مرتبطان بأنشطة التمويل والإستثمار على وجه الخصوص، وعلى سبيل المثال فإن الضريبة المسددة على الأرباح الرأسمالية المتعلقة ببيع الأصل الثابت تعتبر ضمن التدفقات النقدية الخاصة بالنشاط الاستثماري.

- التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية:

---

[1] المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير المحاسبية الدولية، مترجمة، معيار المحاسبة الدولي رقم (7)، قوائم التدفق النقدي الفقرة 10،(عمان: شركة مطابع الخط 1999م)، ص 125.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء الاستثمار في البورصة، مرجع سابق، ص 282.

يقصد بالأنشطة الإستثمارية أنها أنشطة إقتناء وإستبعاد الأصول طويلة الأجل والإستثمارات الأخرى التي لا تدخل في حكم النقدية ويختص هذا القسم ببيان المتحصلات والمدفوعات النقدية المرتبطة بالأنشطة الإستثمارية للشركة وتشمل[1]:

- المدفوعات النقدية لإقتناء أصول ثابتة وأصول غير ملموسة وأصول أخرى طويلة الأجل.
- المقبوضات أو المدفوعات النقدية لإقتناء أو بيع أسهم أو سندات في منشأة أخرى والحصص في الشركات الأخرى ما عدا المدفوعات والمقبوضات النقدية بشأن الأوراق المالية التي تعتبر في حكم النقدية أو تلك التي يحتفظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة فيها.
- المدفوعات النقدية والقروض الممنوحة لأطراف أخرى ما عدا المدفوعات النقدية والقروض الممنوحة لأطراف أخرى وذلك بخلاف الدفعات النقدية الممنوحة عن طريق المؤسسات المالية التي تدخل ضمن أنشطة التشغيل.
- المدفوعات أو المقبوضات النقدية من عقود آجلة وعقود مستقبلية وعقود إختيارية وعقود مقايضة ما لم تكن تلك العقود محتفظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة فيها أو أي مدفوعات أو مقبوضات تبوب على أنها أنشطة تمويلية.

– التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:

يقصد بالأنشطة التمويلية بأنها عبارة عن تغيرات في حجم مكونات حقوق الملكية والإقتراض بالمنشأة ويختص هذا القسم ببيان المتحصلات والمدفوعات النقدية المرتبطة بالأنشطة التمويلية وتشمل[2]:

- المقبوضات النقدية الناتجة عن إصدار الأسهم أو صكوك الملكية الأخرى.
- المدفوعات النقدية للملاك لإقتناء أو إسترداد أسهم المنشأة.
- المقبوضات النقدية من إصدار صكوك المديونية والقروض وأوراق الدفع والسندات والرهونات والسلفيات الأخرى طويلة الأجل.

---

[1] أحمد نور، مرجع سابق، مرجع سابق، ص 786 – 787.

[2] ريتشارد شرويدر وآخرون، مرجع سابق، ص 293 – 294.

- السداد النقدي للمبالغ المقرضة.
- المدفوعات النقدية التي يدفعها المستأجر لتخفيض الإلتزام القائم المتعلق بعقود التأجير التمويلي.
- سداد توزيعات الأرباح.

عرض قائمة التدفق النقدي:

هنالك طريقتين لعرض قائمة التدفق النقدي، الطريقة الأولى وتسمى الطريقة المباشرة والطريقة الثانية وتسمى الطريقة غير المباشرة، ويكمن الفرق بينهما في كيفية التوصل إلى صافي التدفق النقدي للأنشطة التشغيلية وذلك على النحو التالي[1]:

الطريقة المباشرة:

بموجب هذه الطريقة يتم عرض الأنواع الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية للوصول إلى صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية خلال الفترة وتوفر هذه الطريقة معلومات عن الأنشطة التشغيلية للمنشأة بصورة مفصلة، وتتميز بإمكانية مقارنة صافي دخل المنشأة المعد وفقاً لأساس الإستحقاق مع صافي الدخل المعد وفقاً للأساس النقدي.

الطريقة غير المباشرة:

بموجب هذه الطريقة يتم تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية بتعديل صافي الربح أو الخسارة المعد وفقاً لأساس الإستحقاق بأثر العمليات غير النقدية للوصول إلى صافي التدفق النقدي التشغيلي، وتعتبر هذه الطريقة الأكثر شيوعاً في الإستخدام لسهولتها مقارنة بالطريقة المباشرة.

---

[1] خالد جمال، مرجع سابق، ص ص 132 – 133.

والجدول (1/ 4) يوضح قائمة التدفق النقدي محددة وفقاً للطريقة غير المباشرة.

جدول (1/ 4)

قائمة التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في

شركة .....

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
صافي الربح من (قائمة الدخل)	××	××
مصروف الإهلاك السنوي	××	
خسائر بيع الأصول الثابتة	××	
مكاسب بيع الأصول الثابتة	(××)	××
الزيادة في أرصدة الأصول المتداولة	(××)	
النقص في أرصدة الأصول المتداولة	××	
الزيادة في أرصدة الالتزامات المتداولة	××	
النقص في أرصدة الالتزامات المتداولة	(××)	××
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		××
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:		
ثمن شراء آلات ومعدات	(××)	
ثمن بيع آلات ومعدات	××	
ثمن شراء أراضي	(××)	
قرض ممنوح لإحدى الشركات	(××)	
تحصيل قروض ممنوحة من الغير	××	
استثمارات في أسهم أو سندات	(××)	
بيع الاستثمارات في الأسهم أو السندات	××	
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		××
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		

المصدر: كمال الدين الدهراوي، عبد الله عبد العظيم هلال، المحاسبة في شركات الأموال، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2003م)، ص 339.

يتضح للباحث من الجدول (1/ 4) أن قائمة التدفقات النقدية تظهر كل بنود التدفقات النقدية المتعلقة بالأقسام الثلاثة للأنشطة التشغيلية والإستثمارية والتمويلية للمنشأة، وذلك للوصول إلى صافي التغير النقدي، ويلاحظ إضافة رصيد النقدية في بداية الفترة لصافي التغير في الرصيد النقدي للوصول إلى رصيد النقدية آخر الفترة والذي تتم مطابقته مع رصيد النقد الظاهر في قائمة المركز المالي.

ويرى الباحث أن قائمة التدفق النقدي جاءت معززة ومكملة للتقارير المالية الأساسية ومقترنة بها وذلك بما تحتويه هذه القائمة من معلومات داعمة لمعلومات التقارير المالية الأساسية الأخرى، فالأساس النقدي الذي أعدت وفقا له هذه القائمة (والذي جاء مختلفاً عن أساس الإستحقاق الذي أعدت وفقاً له القوائم الأخرى) أضفي

بعداً إعلامياً جديداً لمعلومات هذه القائمة يعتمد عليه مستخدمي القوائم المالية في دعم وتعزيز المؤشرات التي توصلوا إليها من خلال تحليل القوائم المالية الثلاثة الأخرى وإضافة مؤشرات جديدة خاصة في مجال التحقق من مدى جودة الأرباح ودرجة السيولة والمرونة المالية التي تتمتع بها المنشأة وقدرتها على توزيع الأرباح والتنبؤ بتدفقاتها النقدية المستقبلية، وقدرتها على النمو والتوسع. فإنتاج معلومات حول عمليات المنشأة وأنشطتها خلال الفترة المالية وفقاً لأساسيين مختلفين يزيد من موثوقية المستخدمين.

ثانياً: التقارير المالية الإضافية:

لقد أثير العديد من التساؤلات حول مدى تحقيق التقارير المالية الرئيسية (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية) للأغراض التي أعدت من أجلها، وكذلك مدى كفاية ما تحتويه من كمية ونوعية معلومات ذات جودة نفعية تستطيع الإسهام في تخفيض حالة عدم التأكد لدى المستثمرين[1].

ويرجع السبب في تلك التساؤلات الى أن تلك التقارير الرئيسية تعد في صورتها الحالية لتخدم عدة أطراف ذات علاقة بالوحدة الإقتصادية سواء خارجية أو داخلية الأمر الذي قد لا يفي بإحتياجات المستثمر من المعلومات المحاسبية التي تؤثر بدرجة كبيرة على قراراته داخل الأسواق المالية، وإستجابة لحاجات المستثمرين وغيرهم من المستفيدين في طلب المزيد من المعلومات الإضافية التي تساعدهم في إتخاذ قراراتهم الإقتصادية، فقد حدث تطور في هذا المجال تمثل في ظهور العديد من التقارير المالية الإضافية التي يتم إعداد بعضها بصفة إلزامية في بعض الدول والبعض الآخر بصفة إختيارية (كنوع من الإفصاح الإختياري) ومن أهم هذه التقارير ما يلي[2]:

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة ، مرجع سابق، ص 140.

[2] طارق عبد العال حماد، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، مرجع سابق، ص 92.

التقارير المالية المؤقتة (المرحلية):

التقارير المالية المؤقتة أو المرحلية هي قوائم مالية قصيرة الأجل (ربع أو نصف سنوية عادة) ويعتبر إعداد تلك القوائم المؤقتة مكمل للقوائم المالية السنوية، وتبرز أهمية تلك القوائم من خلال الحاجة المستمرة للمعلومات من جانب المستثمرين لمواجهة الإيقاع السريع للحركة الإقتصادية وإنعكاساته على حجم ونشاط سوق الأوراق المالية. الأمر الذي أدى إلى إتجاه معظم الدول نحو الإلتزام بالإفصاح عن تقارير وقوائم مالية قصيرة الأجل. فالإكتفاء بالتقارير السنوية فقط يؤدى إلى إنتظار جانب كبير من المستثمرين للمعلومات المالية عن المنشأة لعدة شهور في إصدار القوائم بعد مراجعتها وهي فترة طويلة جداً في ضوء الحاجة المستمرة للمعلومات المالية لاتخاذ القرارات في أسواق المال، وقد شجع المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) المنشآت التي يتم تداول أسهمها في سوق الأوراق المالية على نشر تقارير مالية تتوافق مع مبادئ الإعتراف والقياس والإفصاح التي تضمنها هذا المعيار، ولم يلزم المعيار الدولي رقم (34) المنشآت بوجوب إصدار التقارير المالية المؤقتة، وترك هذا الأمر للحكومات المحلية والهيئات المشرفة على الأسواق المالية، ويتمثل الحد الأدنى من محتويات التقرير المالي المؤقت في الآتي[1]:

1. ميزانية مختصرة.
2. قائمة دخل مختصرة.
3. قائمة مختصرة للتغيرات في حقول الملكية.
4. قائمة تدفقات نقدية مختصرة.
5. ملاحظات تفسيرية هامة.

هذا وتتسم التقارير المؤقتة (المرحلية) عموماً بخصائص معينة يجب أخذها في الإعتبار وهي[2]:

1. خاصية التوقيت والتي تتمثل في سرعة إعداد ونشر التقارير المالية على فترات ربع سنوية، الأمر الذي يعتبر مهماً جداً من منظور المستثمرين الذين

---

[1] طارق عبد العال جمال، المرجع السابق، ص 150.

[2] أحمد صلاح عطية، مشاكل المحاسبة والإفصاح في صناديق الاستثمار ،مرجع سابق، ص 178.

ينتظرون نشر تلك التقارير للإستفادة منها في إتخاذ قراراتهم بشأن إستثماراتهم.

2. خاصية التحرر النسبي من التقيد المطلق بالمستندات المؤيدة، فإعداد التقارير المؤقتة في وقت مناسب يتطلب عدم التقيد بجميع أدلة الإثبات المستندية الموثقة "المؤيدة" لتلك التقارير بنفس الدرجة كما في حالة التقارير السنوية وينتج عن ذلك أن العديد من بنود الإيرادات والمصروفات يتم تقديرها بدرجة كبيرة بالمقارنة بالوضع في التقارير المالية السنوية.
3. خاصية العلاقة بالتقارير السنوية: إذ يتأثر العديد من بنود الحسابات المستحقة والمقدمة والمقدرة في نهاية كل فترة مرحلية بأحكام الادارة الخاصة الصادرة بخصوص تلك المفردات في نهاية الفترة المرحلية مقارنة بالنتائج المتوقعة للعمليات خلال الفترة المتبقية من السنة المالية وتعد هذه الخاصية في حد ذاتها مشكلة هامة تواجه التقارير المؤقتة (المرحلية) فمن الملاحظ في الواقع العملي أنه يتم الإفصاح عن أرباح كبيرة خلال الفترة المؤقتة ثم تأتي نتيجة العام كله مخيبة للآمال، أو أقل مما هو متوقع في ضوء النتائج التي تم الإفصاح عنها في التقارير المالية المؤقتة خلاله.

التقارير القطاعية[1]:

تلعب معايير المحاسبة الدولية دورا مهما في تحسين وتحقيق معلومات محاسبية ذات جودة عالية من خلال ما يلي:

- القوائم المالية القطاعية:

نظراً للتطور الإقتصادي وما تواجهه الشركات من منافسة شديدة دفعت بها إلى التنويع في خطوط الإنتاج أو فتح فروع تابعة للشركة في مناطق جغرافية مختلفة حيث الإختلاف في معدلات الربحية, وفرص النمو, وحجم المخاطر التي قد تتفاوت بشكل كبير بين قطاعات الأعمال والقطاعات الجغرافية, لذلك تزايد الإهتمام في

---

[1] حميداتو صالح، زلاسي رياض، بوقفة علاء، دور معايير المحاسبة الدولية AS-IFRS في تحسين المعلومات المحاسبية، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2011م). http:monifes.univ-ovarag.dz/index.php. جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.am 2:16 25/10/2014

السنوات الأخيرة للحصول على معلومات إضافية أكثر تفصيلا تساهم في تقييم أفضل لأداء الشركات, فكانت الحاجة إلى ظهور القوائم القطاعية والتي تعرف على أنها تقسيم الشركة إلى أجزاء قطاعية سواء قطاعات أعمال أو القطاعات الجغرافية وعرض البيانات المالية القطاعية المجزأة جنبا إلى جنب مع معلومات الشركة الإجمالية، حيث أن توفير المعلومات بهذا الشكل مهم لكافة الفئات المستخدمة لها، وهذا لأهمية المعلومات التي تقدمها القوائم القطاعية سواء لقطاعات الأعمال أو القطاعات الجغرافية، إذ أنها تتضمن محتوى معلوماتي يؤثر في إتخاذ القرارات ويساعد في تقييم أداء الشركات بشكل أفضل.

ولقد تطرق المعيار المحاسبي الدولي الرابع عشر إلى التقارير المالية للقطاعات، والذي أستبدل بمعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS8 " القطاعات التشغيلية" والذي يهدف إلى الإفصاح عن معلومات تمكن مستخدم القوائم المالية من تقييم طبيعة الأنشطة التجارية للشركة وآثارها المالية ومختلف البيئات الاقتصادية التي تعمل فيها.

قائمة القيمة المضافة[1]:

تعبر القيمة المضافة عن صافي المخرجات التي أضافها المشروع، وهذا الصافي يمثل الفرق بين إجمالي قيمة مخرجات المشروع وقيمة المدخلات من المواد أو الخدمات التي تم الحصول عليها من أطراف أخرى، ويهدف إعداد قائمة القيمة المضافة إلى إظهار الإضافات والإسهامات في صورة مالية، حيث توضح هذه القائمة القيمة المضافة على المواد والخدمات التي تم خلقها، وكذلك كيفية توزيعها على العوامل أو المجموعات المساهمة في مجال خلقها من أصحاب رأس المال، والإدارة والعمالة والحكومة، ويتم تحديد القيمة المضافة على النحو التالي:

القيمة المضافة = إجمالي الإيرادات (–) تكلفة البضاعة والمواد التي تم شراؤها من مصادر خارجية.

والجدول (1/ 5) يوضح نموذج القائمة المضافة.

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة، –منظور التوافق الدولي، مرجع سابق، ص 618.

جدول (1/ 5)

يوضح نموذج لقائمة القيمة المضافة

المبيعات		×××××
مشتريات المواد والخدمات		×××
القيمة المضافة		×××
وزعت كما يلي:		
(1) لسداد أجور ومكافآت ومنافع للعاملين	××	
(2) لسداد مقابل الأموال برأس المال:		
• فوائد القروض	××	
• توزيعات أرباح على المساهمين	××	
(3) لسداد ضرائب الحكومة:		
ضريبة أرباح شركات	××	
(4) مقابل صيانة والتوسع في الأصول		
إهلاك	××	
أرباح محتجزة		
القيمة المضافة		×××

المصدر: طارق عبد العال حماد، دليل المستثمر في بورصة الأوراق المالية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002م)، ص 98.

ويتضح للباحث من الجدول (1/ 5) أن القيمة المضافة تمثل الفرق بين المبيعات ومشتريات المواد والخدمات، وأن إستخدامات القيمة المضافة تمثلت في توزيعها على تكاليف العاملين كأجور، ومكافآت وموردي رأس المال، وكفوائد على القروض، وتوزيعات أرباح على المساهمين، والحكومة كضرائب على دخل الشركات وإعادة الإستثمار من خلال الإستهلاك والأرباح المحتجزة.

ترابط وتكامل التقارير المالية:

تعبر التقارير المالية عن جوانب مختلفة لنفس العمليات المالية أو الأحداث الأخرى وينعكس ذلك في صورة تداخل مكونات هذه التقارير بشكل يؤكد على وجود ترابط وتكامل بين هذه التقارير، بحيث لا يمكن لأي تقرير أن يخدم غرضاً واحداً أو أن يوفر كافة المعلومات الضرورية لحاجات محددة للمستخدمين، فجميع التقارير تتكامل مع بعضها لتلبية رغبات وإحتياجات المستخدمين من خلال توفير المعلومات اللازمة لهم والتي تمكنهم من إتخاذ قراراتهم وتتمثل أوجه الترابط بين التقارير المالية الأساسية في النواحي التالية[1]:

1. المعلومات التي تقدمها قائمة المركز المالي حول الهيكل التمويلي للمنشأة لا تعطى صورة كاملة عن درجة السيولة والمرونة التمويلية للمنشأة ما لم يتم إستخدامها مقترنة بالمعلومات الموجودة بقائمة التدفق النقدي.
2. تقدم قائمة الدخل معلومات هامة حول القدرة الكسبية للمنشأة من خلال ربط هذه المعلومات مع المعلومات الواردة بقائمة المركز المالي يمكن التوصل إلى مؤشرات تقييم الأداء وتحديد القدرة الكسبية للمنشأة.
3. تقدم قائمة التدفق النقدي معلومات حول التدفقات النقدية الحالية وتعد هذه ذات فائدة محدودة في مجال التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ما لم يتم إقترانها مع المعلومات الواردة بقائمة الدخل.
4. تقدم قائمة التغير في حقوق الملكية معلومات مفيدة حول مصادر التغيير في عناصر المركز المالي، وتصبح هذه المعلومات أكثر فائدة في حال تم إقترانها مع المعلومات الواردة بالقوائم المالية الأخرى، مقارنة توزيعات الأرباح (قائمة التغير في حقوق الملكية) مع صافي ربح الفترة (قائمة الدخل) على سبيل المثال يساعد في تقييم جودة أرباح المنشأة.

---

[1] الهادي آدم محمد إبراهيم، مرجع سابق، ص ص 131 – 132.

التوجه المستقبلي في القوائم المالية وتقاريرها[1]:

أوضحت حديثا (عام 1994) لجنة خاصة بدارسة وضع التقارير والقوائم الكلية تابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) التوجه المستقبلي المحتمل في ممارسة مهنة المحاسبة. فأوصت اللجنة أن تتضمن القوائم المالية في المستقبل ما يلي :

1/ بيانات مالية وبيانات غير مالية:

* قوائم مالية وما يرتبط بها من إفصاح محاسبي حولها.

* بيانات حول عمليات ونشاط الإدارة العليا وقياس الأداء الذي تستخدمه تلك الإدارة لإدارة المشروع .

2/ تحليل إداري:

* توضيح أسباب التغيرات في البيانات المتعلقة بالجانب المالي والجانب العملياتي الإنتاجي وجانب تقييم الأداء، وكذلك تشخيص الإتجاهات الرئيسية لتلك التغيرات وتوضيح تأثيراتها السابقة.

3/ معلومات مستقبلية:

* توضيح الإمكانيات المتاحة والمخاطر المحتمل مواجهتها والتي قد تنجم عن تلك الإتجاهات الرئيسية في سياسة الإدارة.

* خطط الإدارة، متضمنة عوامل النجاح الحاسمة .

* مقارنة الأداء الحالي للمشروع بما تم التنبؤ به سابقا لمعرفة كفاءة وفاعلية التنبؤات السابقة.

4/ معلومات عن الإدارة والمساهمين:

* معلومات حول المدراء، حول الإدارة، حول تعويضاتها، حول غالبية المساهمين، حول العمليات والعلاقات القائمة مع الأطراف المقربة والمعنية .

5/ حول خلفية الشركة:

* تحديد الأهداف العامة والإستراتيجيات.

---

[1] رضوان حلوة حنان تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبية .مرجع سابق ، ص 206 .

* تحديد مجال العمل وتوصيفه وخصائصه.
* تأثير الصناعة المعنية ككل على الشركة[1].

يرى الباحث أن إعداد التقارير إنطلاقاً من مبدأ الترابط والتكامل قد أدى إلى موثوقية معلومات هذه التقارير وملائمتها للحد الأدنى من إحتياجات مستخدميها ومتطلباتهم من المعلومات.

فالتقارير المالية وبالرغم نواحي القصور التي تشوبها من خلال ترابطها وتكاملها تظل قادرة على خدمة مستخدميها بما لديهم من القدرة والخبرة الكافية لقراءتها بالشكل والطريقة التي تلبي إحتياجاتهم ومتطلباتهم، فمن خلال الخبرة التي إكتسبها مستخدم التقارير المالية من تعامله المستمر مع هذه التقارير أصبح قادراً على قراءة الأرقام بشكل سليم يخدم ويعزز قراراته.

كما يرى الباحث أن التقارير المالية الإضافية قدمت توسعاً إضافيا في الإفصاح مرغوباً ومفيداً وملائماً لإحتياجات مستخدم تلك التقارير من المستخدمين من خارج المنشاة بالدرجة الأولى ومن داخل المنشاة.

كما أن التوسع في الإفصاح يفترض عرض جميع المعلومات الملائمة, وقد ينظر اليه على أنه يعني عرض معلومات زائدة , وقد تكون المعلومات الكثيرة ضارة, لأن عرض التفاصيل غير المهمة يخفي المعلومات الجوهرية، وبذلك يضر أكثر مما يفيد, ويجعل التقارير المالية صعبة التفسير ومطولة إلى الدرجة التي تكون فيها مملة مما يؤثر على متخذ القرار.

كما يرى الباحث أن على مستخدم التقارير المالية أن يراعي العوامل والأحداث المحيطة ببيئة المنشأة عند قراءته للتقارير المالية، حيث أن قراءة هذه التقارير بدون مراعاة تلك العوامل والأحداث يؤثر على قرارات هذا المستخدم.

القوائم المالية المعدلة:

القائمين على الفكر المحاسبي والتطبيق العملي لهُ في البلاد المختلفة وخاصةً في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لم يكونوا غافلين عن ظاهرة التضخم ، حيث قد

---

[1] المرجع السابق ، ص 207.

تمَّ ومنذُ وقت مُبكر من القرن التاسع عشر بيان آثر التضخم على مبدأ التكلفة التاريخية بشكل خاص وعلى القياس المحاسبي بشكل عام وبذلك فإن النظام التقليدي للقياس المحاسبي والمبني على مبدأ التكلفة التاريخية المُستنِد على فرض ثبات وحدة القياس (النقد) يُعاني قصوراً واضحاً تنعكس آثاره على مخُرجات هذا النظام (القوائم المالية) مما يُقلل من مُلائمتها في إتخاذ القرارات خاصة وقد ظهرت معالم الموجة التضخمية في الإقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية مُباشرة ولكنها تفاقمت في العقدين السابع والثامن من القرن الماضي[1].

تعديل القوائم المالية الأساسية:

يعرف نموذج التكلفة التاريخية بنموذج القوة الشرائية ،يمكن تعديل القوائم المالية الأساسية بالتغيرات في المستوى العام للأسعار وذلك بإتباع الخطوات التالية:

أولاً: إعداد القوائم المالية الأساسية –قائمة الدخل وقائمة المركز المالي –كالمعتاد طبقا لمبادئ نموذج التكلفة التاريخية .

ثانياً: حدد الرقم القياسي المناسب لمستوى الأسعار العام. وهنا نواجه بأحد إختيارين أساسيين:

1. رقم قياسي عام للأسعار على مستوى الإقتصاد القومي يمثل كافة السلع والخدمات التي يتم التعامل بها بصفة عامة .
2. رقم قياسي للأسعار على مستوى المنشأة يمثل كافة السلع والخدمات التي تتعامل فيها المنشأة بصفة خاصة.

ثالثاً: بوب عناصر قائمة المركز المالي إلى عناصر نقدية وأخرى غير نقدية.

رابعاً: عدل أرقام العناصر غير النقدية بإستخدام الرقم القياسي الذي سبق تحديده في ثانيا أعلاه وذلك لإظهار أثر التغير في المستوى العام للأسعار.

خامساً: بالنسبة للعناصر النقدية فلا يتم تعديل أرقامها في القوائم المالية وإنما تحتسب المكاسب والخسائر الناتجة عن الإحتفاظ بهذه العناصر خلال الفترة المحاسبية[2].

---

(1) شبكة المحاسبين العرب – دليلك للمحاسبة العربية http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php?t=4387 3/11/2014 2:42 am

[2] عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص 500.

يرى الباحث أن تعديل القوائم المالية بالمستوى العام للأسعار يزيل آثار التضخم من القوائم المالية مما يؤدي إلى إتخاذ قرارات إقتصادية رشيدة ، كما أن تعديل القوائم المالية بالمستوى العام للأسعار يؤدي إلى إتخاذ قرارات إدارية رشيدة حول تقييم الأداء الإداري، وتقويم الإستثمارات، وتسير الإنتاج، وتوزيع الأرباح.

القوائم المالية المعدلة بالقيمة الزمنية للنقود:

القيمة الزمنية للنقود هي حجر الزاوية في التمويل الحديث، إذ أصبحت المحرك الرئيسي للعمليات المالية والإقتصادية في مجالات شتى، وكذلك أتخذت مبررا لعدة معاملات سواء في النظام الإقتصادي التقليدي أو الإسلامي. ويعد فهم القيمة الزمنية أمر أساسي لتحقيق النجاح المالي، والذي يسمح بتقدير القيمة المحتملة من التدفقات النقدية مستقبلاً، مما يوجب مراعاتها عند إتخاذ القرارات الإستثمارية والمالية في أي مشروع[1].

تعريف القيمة الزمنية للنقود:

إن أحد أهم المفاهيم الأساسية في الإقتصاد وإدارة الأعمال وفي القرارات المالية، أن قيمة أي مبلغ من النقود هو دالة في الزمن المستلم فيه أو المصروف فيه[2].

وفي تعريف آخر، فان فكرة القيمة الزمنية للنقود تستند على حقيقة إقتصادية ثابتة، مفادها تغيير قيمة النقود وبإتجاه التناقص بمرور الزمن – حتى مع إفتراض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد – فمن المنطق أن تكون قيمة النقود في الوقت الحاضر ليست هي نفسها في المستقبل[3].

بناء على ما سبق يرى الباحث أن تعديل القوائم المالية بالقيمة الزمنية للنقود من شانه أن يعطي قارئ القوائم المالية صورة أفضل – واضحة – ليتخذ قرار

---

(1) رحماني موسى، بن إبراهيم الغالي، القيمة الزمنية للنقود كأساس لعملية خصم التدفقات النقدية في الاقتصاد الإسلامي، أبحاث إدارية واقتصادية، (الجزائر: جامعة بسكرة، جامعة قالمة، العدد الحادي عشر، يونيو 2012) ، ص 222

(2) سليمان أبو صبحة، الإدارة المالية (القاهرة : الشركة العربية المتحدة، 2008) ص 147.

(3) حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة (عمان: الوراق للطبع والتوزيع، الطبعة الثانية 2008)، ص 331

إقتصادي رشيد تجاه إستثماراته وذالك لان القيمة الزمنية للنقود تحدد قيمة التدفقات النقدية المستقبلية.

ثالثاَ: المحتوى الإعلامي للتقارير المالية

- المحتوى الإعلامي للتقارير المالية:

أولاً: مفهوم القيمة الإعلامية للتقارير المالية[1]:

يقصد بالمحتوى الإعلامي للتقرير قيمة ما يحويه هذا التقرير أو تلك القائمة من معلومات إقتصادية من وجهة نظر مستخدميها في إتخاذ قرارات إقتصادية ذات علاقة بالمشروع. ومن القرارات الإقتصادية التي تقع ضمن هذا الإطار، تلك التي يتخذها المستثمرون بشان توظيف أموالهم في المشروع، أو القرارات التي يتخذها المقرضون بشان منح تسهيلات ائتمانية للمشروع. ويمكن إعتبار مقاييس المعلومات، مرادفة لمقاييس التحليل المالي التقليدي، والتي تعتبر النسب المالية أكثرها شيوعا. لذا يمكن إستخدام مقاييس المعلومات على مستوى قائمة الدخل لإيضاح الإتجاهات العامة لمصادر الإيراد وأوجه الإنفاق، وفي هذه الحالة يعتبر مقياس معلومات قائمة الدخل مؤشرا للقوة الإيرادية للمشروع. كما يمكن إستخدامها على مستوى قائمة المركز المالي لإيضاح الإتجاهات العامة للهيكل المالي للمشروع، ومن ثم مؤشرا لقياس قوة مركزه المالي .أما في حالة إستخدام هذه المقاييس على مستوى قائمة التدفق النقدي فيمكن الإستفادة منها في إيضاح الإتجاهات العامة للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة، ومن ثم مؤشرا لقياس قوة المركز النقدي للمشروع.

يقصد بالمحتوى الإعلامي للتقارير المالية قيمة ما تحتويه تلك التقارير من معلومات إقتصادية تساعد مستخدميها في إتخاذ قرارات إقتصادية ذات علاقة بالمنشأة، مثل القرارات التي يتخذها المستثمرون بشأن توظيف أموالهم فيها أو قرارات المقرضين بشأن منحها التسهيلات الائتمانية. ونظراً لأن المستثمرين والمقرضين يشكلان بصفة عامة أكثر الفئات إستخداماً للمعلومات المالية، لذا يجمع الباحثون

---

[1] محمد مطر، التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، (عمان: دار وائل للنشر، 1998م)، ص 417

على إعتبار مصالحهما بمثابة الدالة الأساسية التي يتم الإسترشاد بها في تقييم المحتوى الإعلامي للمعلومات المالية المنشورة[1]. يقصد بالمحتوى الإعلامي للتقرير المالي، قيمة ما يحويه من معلومات إقتصادية وذلك من وجهة نظر مستخدمي هذا التقرير في إتخاذ قرارات ذات علاقة بالمشروع. ومن القرارات الإقتصادية التي تقع في هذا الإطار، تلك التي يتخذها المستثمرون بشان توظيف أموالهم في المشروع وقرارات المقرضين بشان منح التسهيلات الائتمانية للمشروع. والمحتوى الإعلامي للتقرير ذو أهمية خاصة في مجالات تطوير القياس المحاسبي. ذلك لان وظيفة الإتصال في المحاسبة وأداتها التقارير المالية تقف جنبا إلى جنب مع وظيفة القياس، لتشكلان معا الأساس الذي يقوم عليه نظام المعلومات المحاسبي. وبذلك تلتقي أغراض الوظيفتين عند هدف واحد مشترك هو الحرص على توفير أكبر قدر من المعلومات المفيدة لمتخذي القرارات الإقتصادية. وعليه فإن تحسنا في أداء أي من الوظيفتين، سيؤثر على أداء الوظيفة الأخرى[2]. والقاعدة الأساسية العامة التي تحكم قياس المحتوى الإعلامي للتقرير المالي تقوم على مبدأين هما:

1. أن الفائدة المحققة لمستخدم التقرير المالي بما يحويه من معلومات تزيد بزيادة قيمة المعلومات المحتواة فيه. أو بمعنى آخر كلما زادت قيمة محتواه الإعلامي.
2. أن المحتوى الإعلامي للتقرير المالي ممثلاً بقيمة ما يحويه من معلومات إقتصادية تزيد بزيادة معدل التغير في قيم البنود المكونة لهذا التقرير وذلك على مدار الفترة الزمنية التي يغطها هذا التقرير.

هذا ويمكن التعبير عن المبدأين أعلاه في صورة علاقة رياضية تأخذ الشكل التالي:

ف α ق α ت

حيث:

ف: أي الفائدة المحققة لمستخدم التقارير.

---

[1] محمد مطر، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2004م)، ص ص 36 – 37.

[2] وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة الجزء الاول ، مرجع سابق ، ص 117

ق: أي قيمة المعلومات الاقتصادية المحتواة في التقرير.

ت: أي معدل التغير في القيم المالية أو القياسات الممثلة لبنود التقرير على مدار الفترة الزمنية[1].

ويتضح من ما سبق أن قيمة المعلومات المالية الواردة في التقرير تتناسب طردياً مع معدل التغير في القيم المالية الممثلة لبنود التقرير والتي تعكس درجة إحتمال حدوث حدث إقتصادي معين من قبل مستخدم التقرير المالي، بمعنى آخر فإن قيمة المعلومات الواردة في التقرير حول حدث معين تتناسب تناسباً عكسياً مع درجة الإحتمال التي كانت مقدرة لحدوث هذا الحدث من قبل متخذ القرار قبل وصول التقرير إليه.

وبناءً على تلك النتيجة يمكن القول بأن التقرير المالي الذي يحتوى على معلومات مؤكدة مسبقاً بالنسبة للمستخدم ليس له محتوى إعلامي لهذا المستخدم لعدم وجود قيمة اقتصادية للمعلومات التي يحتويها هذا التقرير من وجهة نظر هذا المستخدم، بمعنى أن قيمة المعلومات المحتواه فيه تساوى صفراً، وذلك على عكس التقرير المالي الذي يحتوى على معلومات غير متوقعة من قبل المستخدم فإن له محتوى إعلامي تتوقف قيمته على درجة إحتمال حدوث الحدث الإقتصادي الذي يدور حوله التقرير المالي لدى مستخدم هذا التقرير، فكلما زادت درجة إحتمال حدوث حدث معين لدى مستخدم التقرير كلما قلت القيمة الإعلامية لهذا التقرير. وفي ضوء ما سبق فإن المحتوى الإعلامي للتقرير المالي يعد دالة متناقصة لإحتمال حدوث الحدث الإقتصادي الذي يدور حوله التقرير ويمكن التعبير عن هذه النتيجة من خلال المعادلة الرياضية التالية[2]:

ق = ح لو 1/ح

أو بصورة رياضية أخرى ق = – ح لو ح

---

[1] المرجع السابق ص 118

[2] محمد عطية مطر ،حكمت أحمد الراوي، وليد ناجي الجيالي، نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات، (عمان: دار حنين للنشر والتوزيع، 1996)، ص ص 120 – 121.

ونجد المعادلة الرياضية مبنية على ما يعرف بدالة شانون التي تتخذ الشكل التالي[1]:

$$HP = \log(1/p) = -\log(p)$$

ويوضح الشكل التالي (1) دالة للعلاقة بين القيمة الإعلامية للتقرير المالي (ف) ودرجة إحتمال حدوث الحدث (ح) أو ما يعرف بدالة شانون للمعلومات.

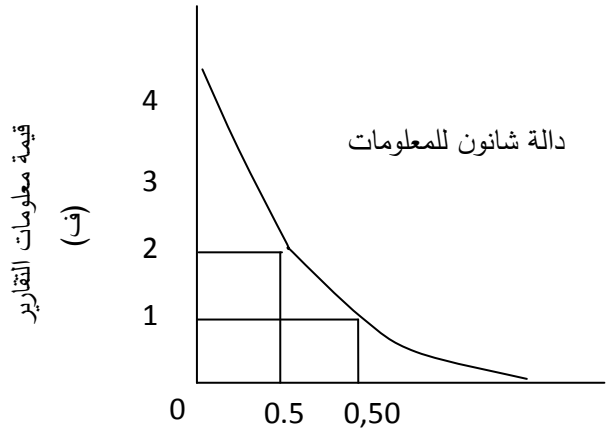

شكل رقم (1/ 1) درجة احتمال حدوث الحدث (ح)

المصدر: محمد عطية مطر، حكمت أحمدالراوي، وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات، (عمان: دار حنين للنشر والتوزيع، 1996م)، ص 121.

يتضح من الشكل (1/ 1) طبيعة العلاقة العكسية القائمة بين متغيري الدالة (ق) الذي يمثل القيمة الإعلامية للتقرير (ح) الذي يعبر عن درجة إحتمال حدوث الحدث قبل حدوثه فعلاً أي قبل نشر التقرير وعندما تكون ح = 1 وعلى العكس تماماً فإن ق = ما لا نهاية (∞) متى كان إحتمال حدوث الحدث قبل حدوثه فعلاً، أي قبل نشر التقرير يساوي صفراً، لأن مفاجأته في هذه الحالة عند وقوع الحدث فعلاً، أي عند نشر التقرير ستكون مفاجأة تامة تبلغ الدرجة القصوى.

[1] وليد ناجي الجيالي، نظرية المحاسبة الجزء الاول ، مرجع سابق ، ص 121

يمكن القول بأن التقرير المالي المؤكد ليس له محتوى إعلامي[1]. بمعنى أن قيم المعلومات المحتواة فيه صفرا. ذلك لأن قيمة حالة عدم التاكد المحيطة بتحقق الأحداث الاقتصادية التي يدور حولها التقرير تساوي صفرا من وجهة نظر مستخدم هذا التقرير في إتخاذ قرار إقتصادي. وبالطبع لا مجال لتخفيض حالة عدم التأكد عن الصفر. وبالتالي ليس لهذا التقرير قيمة إعلامية من وجهة نظر متخذ القرار.

- أهمية المحتوى الإعلامي للقوائم والتقارير المالية:

إن أهمية المحتوى الإعلامي للتقارير المالية تنبع من أهمية الهدف الذي يحققه توفر هذا المحتوى في التقارير المالية التي تعدها وتنشرها الوحدات الإقتصادية، حيث يؤثر هذا المحتوى الإعلامي بما يمثله من قيمة إقتصادية للمعلومات المنشورة من خلال التقارير على مصالح جميع الأطراف المهتمة بأنشطة الوحدة الإقتصادية، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على عملية توجيه وترشيد قرارات تلك الأطراف المتعلقة بالوحدة الإقتصادية.

وتبرز أهمية المحتوى الإعلامي للتقارير المالية من زاويتين الأولى بما تمثله إنعكاساته على السوق المالي من معيار لمدى شفافية السوق وعدالته من ناحية ضمان حصول جميع المستثمرين على المعلومات المالية الخاصة بأدوات السوق في وقت واحد، وبنفس القدر وهو ما يعرف بكفاءة السوق المالي والثانية بما يمثله هذا المحتوى الإعلامي من معلومات غالباً ما يكون لها أهميتها في ترشيد قرارات المستثمرين الذين ينتظرون هذه المعلومات للإستفادة منها في توجيه قراراتهم[2].

يرى الباحث أن درجة احتمال وقوع الحدث لدى متخذ القرار تتأثر بما لديه من معلومات يبني عليها توقعاته وتقديراته ، فكلما إزدادت وكثرت المعلومات (كمية وجودة) التي بحوزة متخذ القرار. كلما إنعكس ذلك إيجاباً على قراراته من ناحية الدقة، والتوقيت المناسب، وسلباً على قيمة المعلومات أو المحتوى الإعلامي للتقرير عند صدوره أو نشره، حيث أن المعلومات الواردة في التقرير لم تكن مفاجأة ولم

---

[1] وليد ناجي الجيالي، نظرية المحاسبة ، مرجع سابق ، ص 120.

[2] محمد مطر، التاصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية ، مرجع سابق، ص 311.

تضف إلى معلوماته أي جديد يؤثر على قراراته التي غالباً ما تكون قد أتخذت قبل نشر التقرير المالي.

- العوامل المؤثرة على قيمة المحتوى الإعلامي للتقارير المالية:

رغم الإهتمام العالمي بالوظيفة المحاسبية، إلا أن هناك أمور كثيرة ما زالت محل نقاش في الفكر المحاسبي حول مدى فاعلية وملاءمة المعلومات المحاسبية للإستخدامات المتعددة وللنماذج القرارية المتباينة سواء كانت تشغيلية أو إستثمارية ، خاصة وإن نطاق الإهتمام بالإعلام المحاسبي لم يعد قاصرا على فئة معينة في ظل ما يعيشه عالم الأعمال اليوم من تغيرات سريعة ومتلاحقة نتيجة التحولات الخطيرة في النظام الإقتصادي العالمي[1].

لذا فإن قيمة المحتوى الإعلامي لتقارير أي وحدة إقتصادية ومدى تحقيقه للأهداف المرجوة منه والتي تتمحور حول خدمة متخذ القرار يتوقف على العوامل التالية:

1/ مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية:

تهدف التقارير المالية إلى تقديم المعلومات المفيدة لإتخاذ القرارات وتحديد ماهية المعلومات المفيدة لمتخذي القرارات يواجه صعوبة كبيرة من قبل معدي تلك التقارير نظراً لتعدد البدائل والأساليب المحاسبية الممكن إتباعها في عملية القياس والإفصاح وطريقة العرض، ولإختيار البديل الذي يحقق المعلومات التي تكون أكثر فائدة ونفعاً بالنسبة لمتخذي القرار فإن هذا الأمر يتطلب تحديد المعايير التي يجب توفرها في المعلومات التي تنتجها المحاسبة وتعرضها التقارير المالية ولأهمية هذا الأمر فقد قام مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) عام 1980م بإصدار قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (2)، وحدد فيها الخصائص النوعية التي يجب

---

(1) http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=8471 شذرات ثقافة معرفة علم أدب. 8/11/2014 1:25 am

توفرها في المعلومات المحاسبية والتي يمكن الإحتكام إليها في تحديد المعلومات الأكثر فائدة لمتخذي القرار وذلك على النحو التالي[1]:

أ/ الخصائص الأساسية:

تشمل الخصائص الأساسية على خاصيتين رئيستين هما:

1/ الملاءمة:

ترتبط خاصية الملاءمة بالإستخدام الخاص بالمعلومات، فإذا كانت المعلومات غير ملائمة للإستخدام الذي أعدت من أجله فإنها لن تكون مفيدة حتى لو توافرت كافة الخصائص الأخرى، وخاصية الملائمة تعنى أن المعلومات تؤدى إلى إحداث تغيير في توقعات متخذ القرار فقد تؤدى إلى التأكيد على هذه التوقعات أو تغييرها، وفي كل حالة فإن تحديد متخذ القرار، فقد تؤدي إلى التأكيد على هذه التوقعات أو تغييرها وفي كل حالة فإن تحديد متخذ القرار للإحتمال الخاص بحدث معين يتأثر بالمعلومات ،فإذا كانت توقعات متخذ القرار للإحتمال الخاص بحدث معين يتأثر بالمعلومات، فإذا كانت توقعات متخذ القرار لا تتأثر بالمعلومات في إتخاذ قرار معين، فإن هذه المعلومات لا تكون ملائمة، وبالتالي فهي غير مفيدة لمتخذ القرار، وبناءاً على ذلك فإن هناك خاصيتين يجب توفرهما في المعلومات حتى تتصف بالملائمة هما[2]:

القدرة التنبؤية والتغذية العكسية:

فالمعلومات تقدم تغذية عكسية عن الأعمال التاريخية، وتساعد هذه التغذية العكسية على تأكيد أو تصحيح التوقعات المستقبلية، وعادة ما تتم هذه العملية في نفس الوقت، حيث أن المعرفة الخاصة بالأنشطة والآثار السابقة تؤدى إلى تحسين مقدرة متخذ القرار على التنبؤ بنتائج المستقبل.

التوقيت:

فالمعلومات التي تقدم في توقيت غير مناسب لمتخذ القرار لا تكون ملائمة، فالحاجة إلى المعلومات مرتبطة مع توقيت المعلومات.

---

[1] محمد سامي راضي، مرجع سابق، ص 32.

[2] كمال الدين الدهراوي،تحليل القوائم الماية لاغراض الاستثمار مرجع سابق، ص ص 38 – 39.

2- الموثوقية (إمكانية الإعتماد على المعلومات):

يمكن الإعتماد على المعلومات المحاسبية والوثوق بها إذا وجد متخذ القرار أنها تعكس الظروف الإقتصادية والأحداث التي تعبر عنها، ولكي تكون المعلومة مفيدة فإنه يجب أن تتمتع ببعض الملاءمة والموثوقية معاً، و لكي تتصف المعلومة بالموثوقية ويمكن الإعتماد عليها بحيث أن تتوفر فيها الصفات التالية[1]:

قابلية التحقق وصدق العرض:

تعنى قابلية التحقق أن تكون المعلومة المحاسبية مستقلة عن معدها ومستخدمها، وتعطى نفس النتيجة حال قياسها من أكثر من شخص، ولكن بنفس طرق القياس التي أستخدمت في إعدادها ويشير صدق العرض إلى أن الأرقام المحاسبية، تعبر بصدق عن الموارد والأحداث التي تسعى هذه الأرقام إلى عرضها.

الحياد:

تعنى صفة الحياد ألا تكون المعلومات متحيزة لصالح مجموعة من الأفراد على حساب مجموعة أخرى، وأن الإختيار المحايد بين البدائل المحاسبية يجب أن يكون خالياً من أي تحيز أو أي نتائج محددة مسبقاً فالمعلومات المحاسبية تخدم العديد من المستخدمين الذين لديهم مصالح متباينة ولا يوجد نتائج محددة مسبقاً تناسب كل هذه المصالح.

---

[1] ريتشارد شرويدر وآخرون، مرجع سابق، ص 87.

الخصائص الثانوية للمعلومات[1]:

القابلية للمقارنة:

يقصد بقابلية المقارنة أن يكون للمعلومات المحاسبية القدرة على إجراء المقارنات بين الوحدة الإقتصادية مع وحدات إقتصادية أخرى ضمن نفس النشاط. ويتم ذلك من خلال إستخدام طرق وأساليب محاسبية تتصف بالثبات على مدار الفترات الزمنية داخل الوحدة الإقتصادية، والتوحد مع الوحدات الإقتصادية الأخرى في نفس المجال. فالمعلومات المحاسبية الخاصة بالوحدة الإقتصادية تكون مفيدة في تقييم أداء الوحدة الإقتصادية إذا أمكن مقارنتها بمعلومات الوحدات الأخرى في نفس المجال.

الثبات:

تعنى هذه الخاصية الثبات والإنتظام في تطبيق الأساليب والقواعد المحاسبية من فترة إلى أخرى داخل الوحدة الإقتصادية، وهذا بدوره يحول دون ظهور آثار تنتج عن تغير الأساليب والقواعد المحاسبية المتبعة، ويمكن أيضاً من إجراء المقارنة بين معلومات ونتائج الوحدة خلال فتراتها المختلفة. وفي حالة وجود ضرورة على إجراء تغيير على الأساليب والقواعد المحاسبية التي تتبعها الوحدة الإقتصادية فإنه يجب الإفصاح عن ذلك ببيان أثره على الدخل في التقارير المالية التي تخص الفترة التي تم فيها هذا التغيير.

إن توفر الخصائص النوعية في المعلومات الواردة في التقارير المالية يجعل منها معلومات مفيدة للمستخدمين شريطة مراعاة هؤلاء المستخدمين لمبدأين يحكمان تقييم هذه الخصائص.

الأول هو الموازنة والمبادلة، بمعنى أن تقييم الأولوية بين الخصائص النوعية ضروري (خاصة في حال تعارضها) ويجب أن يتم في ضوء من سيستخدمها،

---

[1] محمد محمود عبد ربه محمد، مخاطر الاعتماد على البيانات المحاسبية عند تقييم الاستثمارات في سوق الأوراق المالية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000م)، ص ص 139 – 140.

والثاني، هو أن تكون المنفعة المتوقعة من المعلومات لمن يستخدمها تفوق التكلفة التي سيتكبدها في توفر تلك المعلومات[1].

ومن الأمور المهمة، أن مستوى جودة المعلومات لا يعتمد فقط على الخصائص النوعية للمعلومات (الملاءمة والموثوقية) بل يعتمد أيضا على خصائص تتعلق بمتخذي القرارات (مستخدمي المعلومات). وتعتمد فائدة المعلومات لمتخذ القرار على عوامل كثيرة تتعلق بمجال الإستخدام، مثل طبيعة القرارات التي يواجهها وطبيعة النموذج القراري المستخدم، وطبيعة ومصادر المعلومات التي يحتاجها، ومقدار ونوعية المعلومات السابقة المتوفرة ، والمقدرة على تحليل المعلومات، ومستوى الفهم والإدراك المتوفرة لدى متخذ القرار[2].

الشكل (2) يوضح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

---

[1] طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، (القاهرة: مكتب الناسخ جيت للكمبيوتر، 2002م)، ص 84.

[2] http://www.startimes.com/f.aspx?t=34934167 منتديات ستار تايمز.28/11/2014 1:56 am

شكل رقم (1/ 2)

يوضح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

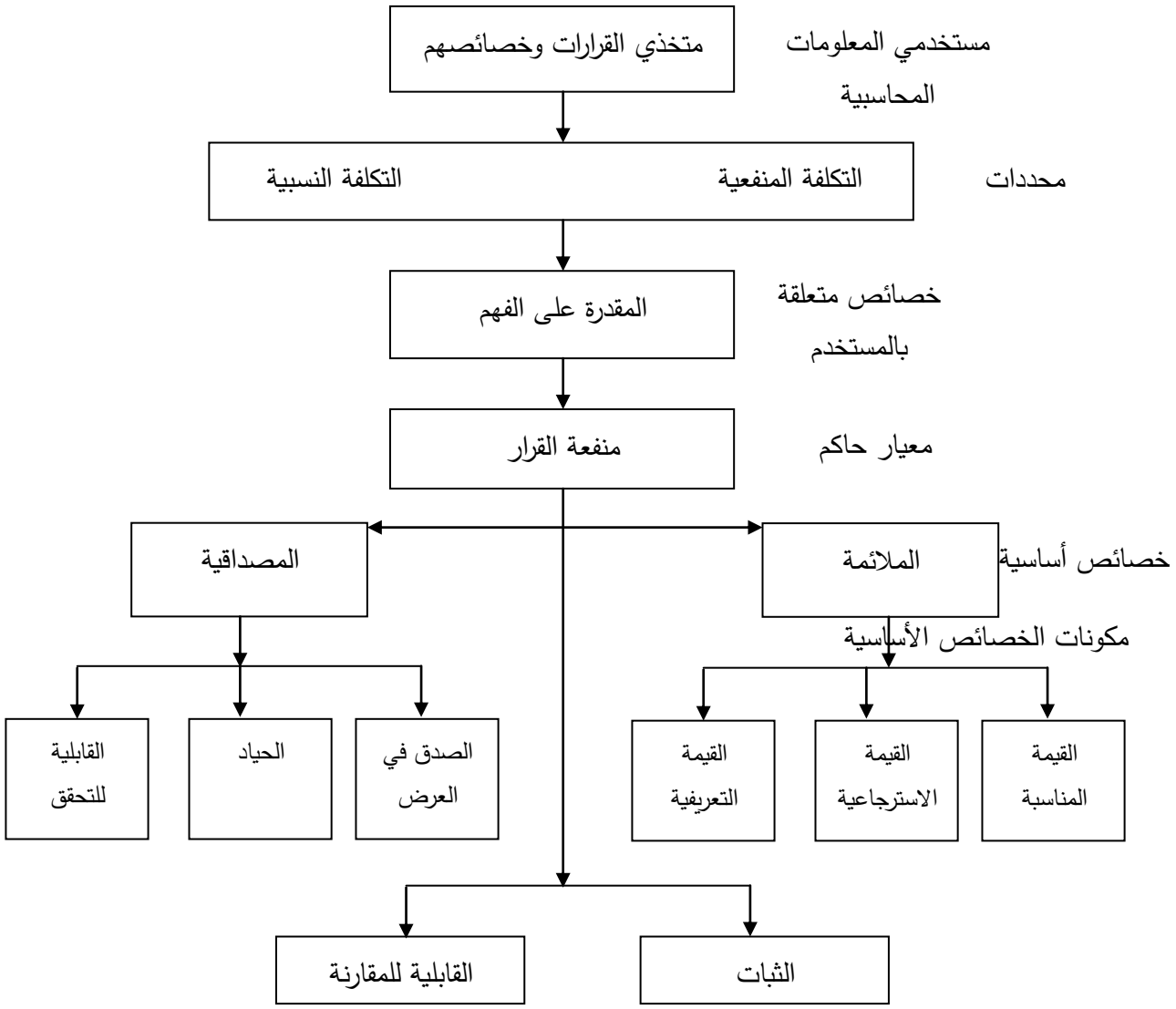

المصدر: محمد سامي راضي، المحاسبة المتوسطة، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004م)، ص 33.

يتضح من الشكل أن خاصية فائدة المعلومات لإتخاذ القرارات تأتي على قمة الخصائص وتمثل القاعدة العامة أو المعيار الحاكم للخصائص التي يجب توفرها في المعلومات، وتركز هذه القاعدة على خاصيتين الملاءمة والمصداقية، وأن الخصائص الواجب توفرها في مستخدمي المعلومات جاءت كحلقة الوصل بين خصائص المعلومات ومستخدميها لإبراز أهميتها.

2- مدى إلتزام الشركات بمتطلبات الإفصاح المحاسبي عند إعداد ونشر التقارير المالية:

على الرغم من أن توافر الخصائص النوعية للمعلومات المنشورة في التقارير المالية يؤثر بشكل إيجابي على قيمة المحتوى الإعلامي لهذه التقارير إلا أن عملية التأكد من إلتزام معدي هذه المعلومات بتوفير تلك الخصائص في المعلومات المنشورة تصبح في غاية الصعوبة طالما لم تتوفر قواعد معينة يتم الإستناد إليها كمعايير لتقييم مدى إلتزام المنشآت بتقديم معلومات مالية تتوافر فيها الخصائص النوعية، خاصة في ضوء القيود أو المحددات التي تحكم عملية إعداد ونشر المعلومات المالية والتي تبقي في أيدي المنشآت كقيد التكلفة والمنفعة والذي بموجبه يجب أن تكون منفعة المعلومة المنشورة تفوق تكلفة إعدادها ونشرها، وكقيد الموازنة بين الخصائص النوعية المبني على مفهوم الأهمية النسبية الذي يلعب دوراً هاماً كمعيار لتحديد المعلومات التي يتوجب الإفصاح عنها من زاوية تأثيرها المتوقع على متخذ القرار إضافة إلى دوره الهام أيضاً كمعيار في تنفيذ عملية الدمج لبنود المعلومات التي يتم عرضها في التقارير المالية المنشورة ومن تسمية هذا المحدد(الأهمية النسبية)، يلاحظ بأن هذا المفهوم نسبي وهذا بالطبع يترتب عليه مشاكل متعددة عند تقييم الأهمية النسبية للمعلومات، حيث يختلف المفهوم النسبي من شخص لشخص آخر، ومن جهة لأخرى، حسب مصلحة هذا الشخص أو هذه الجهة ومدى تأثره بالمعلومات التي يتم إخضاعها لمفهوم الأهمية النسبية[1].

لذا فقد أولت الهيئات والمنظمات المهنية عناية كبيرة لهذا الأمر من خلال وضع معايير خاصة تتعلق بطبيعة ونوعية المعلومات المالية التي يجب أن تلتزم المنشآت بالإفصاح عنها في تقاريرها المالية المنشورة، وذلك بشكل يضمن توفير حد أدنى من الإفصاح المرغوب فيه وبكيفية تحقق المصالح الرئيسية للأطراف ذات العلاقة سواء الطرف المسئول عن إعداد البيانات المنشورة (إدارة المنشأة) أو مدقق الحسابات أو مستخدمي المعلومات من رجال الأعمال أو جهات الرقابة والإشراف

---

[1] محمد مطر، التاصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية , مرجع سابق، ص 334.

(هيئات البورصات المجامع المهنية وفي المحاسبة والبنوك المركزية مثلاً)، ولهذا الغرض فقد وضعت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) ثلاثة معايير خاصة بإعتبارات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وهي المعيار رقم (1) وهو بعنوان عرض القوائم المالية و المعيار رقم (24) بعنوان الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة و المعيار رقم (30) بعنوان الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المتشابهة.

إضافة إلى تحقيقها في كل من المعايير الصادرة عنها قواعد خاصة بالإفصاح عن المعلومات التي تخص الموضوع الذي يعالجه كل معيار من هذه المعايير [1].

أ/ مفهوم الإفصاح عن المعلومات:

عرف الإفصاح بشكل عام بأنه: بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الإستفادة منها أو إستخدامها، فالإفصاح هو نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها[2].

فالإفصاح هو "إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية التي تهم الفئات الخارجية عن المشروع, بحيث تعينها على إتخاذ القرارات الرشيدة[3].

ويعنى الإفصاح إتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق المالية الهامة التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالمشروع، كما يعد الإفصاح من أهم المبادئ الرئيسية التي يعتمد عليها المحاسبون في إعداد التقارير المالية، وهذا يعنى أن تشتمل التقارير المالية والملاحظات والمعلومات الإضافية المرفقة بها على كل المعلومات المتاحة المتعلقة بالمشروع لتجنب تضليل الأطراف المهتمة بالمشروع[4].

---

[1] المجمع العربي، للمحاسبين القانونيين، معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) مترجم (عمان: 2000م).

[2] http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php?t=3192#.VIfj7aOIbcs شبكة المحاسبين العرب.1/12/2014 12:08 am

[3] http://www.maisamir77.blogspot.com/2013/02/blog-post_4567.html كتب وأبحاث في المحاسبة. 1/12/2014 12:45 am

[4] طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان، مرجع سابق، ص 54.

الإفصاح في المحاسبة هو المقياس غير الملموس لقياس مدى كفاية البيانات المالية والمعلومات الإيضاحية في القوائم المالية، وهو نموذج لإعداد التقارير المالية، وهو الوسيلة التي بين ضمان الدقة المحاسبية الفنية وبين القوائم المالية ذات البيانات والمعلومات الجيدة[1]. ومن ذلك يتضح أن الإفصاح لفظ يشير إلى المعلومات المالية بكاملها وليس محدد فقط بالقوائم المالية.

ولا يخرج الإفصاح في الإعلام المالي عن كونه عرض المعلومات الضرورية للتشغيل الأمثل للأسواق المالية الكفوءة، الأمر الذي يعنى أن هناك معلومات كافية يجب عرضها لكي تسمح بعملية التكهن بإتجاه حصص أرباح الأسهم وتوزيعها ويجب أن ينصب التركيز في الإفصاح على ما يفضله المستثمرون والمحللون الماليون من ذوي الخبرة الواسعة، وعلى قياس درجة المخاطرة للإستثمار في المنشأة، ويتوقف كم المعلومات المطلوب الإفصاح عنه، ليس فقط على خبرة القارئ ولكن أيضاً على المعيار المرغوب فيه[2]:

ب/ أنواع الإفصاح:

بصفة عامة فإن الإفصاح المحاسبي ينقسم إلى قسمين هما[3]:

1/ الإفصاح الوقائي:

يعنى هذا النوع من الإفصاح بتوفير معلومات مالية على أعلى درجة من الموضوعية حتى لا يساء إستخدامها، ولو ترتب على ذلك إستبعاد بعض المعلومات الملائمة، ويهدف هذا النوع من الإفصاح إلى حماية المجتمع وخاصة المستثمر العادي صاحب القدرة المحدودة على إستخدام المعلومات المحاسبية ويتطلب الإفصاح الوقائي الأمور التالية:

السياسة المحاسبية المتبعة:

---

[1] محمد سمير الصبان، محمد الفيومي محمد المراجعة بين النظرية والتطبيق (الاسكندرية : الدار الجامية للطباعة والنشر ،1990) ، ص 105.

[2] نعيم حسين دهمش، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، (عمان: المكتب الاستشاري، 1995م)، ص ص 46–47.

[3] الهادي آدم محمد إبراهيم، مرجع سابق، ص ص 172 – 174.

- التغيرات في السياسة المحاسبية.
- تصحيح الأخطاء في القوائم المالية.
- التغيرات في التطبيقات المحاسبية.
- التغيرات في طبيعة الوحدة المحاسبية.
- المكاسب والخسائر المحتملة.
- الإرتباطات المالية.
- الأحداث اللاحقة.

2/ الإفصاح التثقيفي (الإعلامي)[1]:

ظهر هذا النوع من الإفصاح نتيجة إزدياد أهمية الملاءمة بوصفها أحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ويعكس هذا النوع من الإفصاح الإتجاه المعاصر للإفصاح المحاسبي، حيث يطالب مستخدمو المعلومات المحاسبية بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لأغراض إتخاذ القرارات وهذا يعنى أن هذا النوع من الإفصاح لم يعد يعتمد على توفير معلومات ذات درجة كبيرة من الموضوعية والتي تتناسب مع قدرات المستثمر العادي بل يتسع نطاق الإفصاح ليشمل المعلومات التي تحتاج إلى درجة كبيرة من الدراية والخبرة في فهمها وإستخدامها والتي يعتمد عليها المستثمرين الواعيين، والمحليين الماليين في إتخاذ قراراته. مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله، ويلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى[2].

التطور في الفكر المحاسبي يظهر إتجاهاً متزايداً نحو التوسع في الإفصاح والتعدد في مجالاته إلى درجة أن المحاسبين أخذوا يطمحون إلى تسجيل أحداث غير مالية لا يمكن التعبير عنها بأرقام في سجلاتهم ويحاولون بإستمرار تذليل العقبات

---

[1] الهادي آدم محمد إبراهيم، المرجع السابق، ص 175.

[2] http://vb.mediu.edu.my/showthread.php?t=184949 جامعة المدينة العالمية. 5/1/2015 2:25 am

التي تحول دون هذا الهدف ، ولكن هناك من يرى أنه من الصعب وضع مفهوم موحد للإفصاح المحاسبي يرضي جميع المستخدمين بل ومن المستحيل أن يتفق المحاسبون على إطار محدد للإفصاح ، لذلك لا بدّ من الأخذ بعين الإعتبار الهدف من إعداد البيانات المحاسبية والفئة المستفيدة منها[1].

لذلك يمكن الإشارة إلى أنواع الإفصاح تبعاً للأهداف من خلال ما يلي:

الإفصاح الكامل:

يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في إتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.

الإفصاح العادل:

يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لإحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

الإفصاح الكافي:

يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الإحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في إتخاذ القرار ناهيك عن أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

الإفصاح الملائم:

هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها .إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن

---

(1) http://vb.mediu.edu.my/showthread.php?t=184949 جامعة المدينة العالمية. 8/1/2015 1:56 am

تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية[1].

ويرى الباحث أن الإفصاح التثقيفي بما يقدمه من معلومات (ليست على درجة عالية من الموضوعية) قد جاء نتيجة لتطور وسائل نقل المعلومات والتكنولوجيا ونتيجة لزيادة الخبرات المتراكمة لمستخدمي التقارير المالية وحاجاتهم إلى المزيد من المعلومات الإضافية والتفصيلية التي تتصف بالملائمة وتستطيع أن تزيد من قدرتهم على التنبؤ في الوقت المناسب الذي يخدم قراراتهم، كما أنه زاد من حوجة المستثمر العادي إلى الإستشارات الفنية من قبل مستثمرين واعيين ومحليين ذوو خبرة عالية.

ج/ أساليب وطرق الإفصاح:

يوجد العديد من وسائل وطرق الإفصاح المحاسبي والتي يمكن أن تساعد مستخدمي تلك المعلومات على فهم وإتخاذ القرار الصحيح، وتتوقف المفاضلة بين طريقة وأخرى على طبيعة المعلومات المطلوبة وأهميتها النسبية ومن أكثر طرق الإفصاح شيوعاً في الإستخدام[2].

1-الإفصاح من خلال التقارير المالية:

حيث يتم إظهار المعلومات الأساسية في صلب التقارير المالية بطريقة تساعد على الإفصاح من حيث شكل وترتيب المعلومات في هذه التقارير، فقائمة المركز المالي يظهر فيها الأصول والخصوم وحقوق الملكية ويمكن الإفصاح عن هذه الحسابات بإعادة ترتيب تبويبات بنود الأصول والخصوم إلى أصول ثابتة ومتداولة وخصوم ثابتة ومتداولة أو موجودات غير متداولة ومتداولة وإلتزامات طويلة الأجل وقصيرة الأجل وغير ذلك من طرق التبويب.

2-إستخدام المصطلحات الواضحة المتعارف عليها:

---

(1) http://ldaf.youneed.us/t8-topic منتدى إدارة التنمية.2:06 15/1/2015 am

(2) http://stst.yoo7.com/t1069-topic. الإستراتيجية للبحث العلمي.2 15/1/2015 15 :

يجب أن تستخدم المصطلحات التي تعبر عن المعنى الدقيق والمعروف جيداً لدى مستخدمي المعلومات مع مراعاة توحيد المصطلحات لنفس المعاني في جميع التقارير حتى يستفيد مستخدم المعلومات منها وإلا أصبح الإفصاح مضللاً في حالة حدوث عكس ذلك.

3-المعلومات بين الأقواس:

ويتم ذلك في صلب التقارير المالية في حالة بعض البنود التي يتعذر فهمها من عناوينها فقط (دون إسهاب طويل)، لذلك يمكن شرح مثل هذه البنود كملاحظات مختصرة بين الأقواس مثل طريقة تقييم بند معين أو إجراء شرح مختصر وغير ذلك من ملاحظات.

4-الملاحظات والهوامش:

تشتمل الملاحظات والهوامش بشكل عام على شرح السياسات والمبادئ المحاسبية المستخدمة في إعداد التقارير المالية والتغيرات التي تطرأ عليها، وكذلك الإفصاح عن الحقوق والإلتزامات المختلفة وكذلك أي معلومات مالية أو خارجية لا تتضمنها التقارير المالية، وتستخدم هذه الوسيلة عادة ضمن التقرير المالي لإدارة الشركة، وتعتبر من وسائل الإفصاح الهامة لما توفره من معلومات قد يصعب توفيرها في صلب التقارير المالية الأساسية إلا أنه لا يجوز الإعتماد عليها بدرجة كبيرة في الإفصاح عوضاً عن التقارير المالية الأساسية.

5- التقارير والجداول الملحقة:

تستخدم هذه الوسيلة لإظهار بعض المعلومات الإضافية والتفاصيل التي يصعب إظهارها في صلب القوائم المالية، وقد تستخدم هذه الوسيلة ضمن وسيلة الملاحظات والهوامش أو في صورة تقارير مستقلة[1]

6-تقرير رئيس مجلس الإدارة:

يعتبر هذا التقرير متمما للتقارير المالية الأساسية، وبدونه يصعب تفسير الكثير من معلومات تلك التقارير ويجب أن يشتمل هذا التقرير على الأحداث غير

---

(1) http://stst.yoo7.com/t1069-topic. الإستراتيجية للبحث العلمي.18/1/2015 12 : 56 am

المالية والتغيرات التي حدثت خلال السنة وتؤثر على عمليات المنشأة مثل التغيرات في المراكز الإدارية العليا والسياسات الرئيسية، وكذلك التوقعات المستقبلية المتعلقة بمستقبل الصناعة والإقتصاد ودور المنشأة فيها، إضافة إلى خطط النمو والتوسع والتغيرات في العمليات في الفترات المقبلة والنفقات الرأسمالية المتوقعة وآثارها والجهود المبذولة في البحوث التجارية.

7-تقرير المراجع الخارجي:

يعتبر تقرير المراجع الخارجي وسيلة إفصاح ثانوية وليست وسيلة رئيسية، حيث أنه يمكن أن يؤكد الإفصاح أو عدم الإفصاح عن معلومات معينة من خلال الملاحظات والتحفظات التي يذكرها في تقريره مثل إتباع أو عدم إتباع المنشأة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في إعداد تقاريرها المالية. [1]

8- وسائل أخرى مكملة للإفصاح[2]:

تتمثل هذه الوسائل على سبيل المثال في إستخدام المقارنات للتقارير المالية والمعلومات المقارنة عن سنوات مثل أرقام المبيعات أو المصروفات أو الأرباح الموزعة وغيرها من المعلومات التي تلزم لتحديد الإتجاهات، وكذلك يمكن إستخدام النسب المالية والرسوم البيانية الإحصائية لمساعدة مستخدمي المعلومات المالية على فهم المعلومات وترشيد القرارات.

د- متطلبات الإفصاح:

للوصول بالتقارير المالية إلى مرحلة الإفصاح المناسب (الكافي) يجب أن تفصح إدارة الشركة في الإيضاحات المتممة لتلك التقارير عن مجموعة من المعلومات، من أهمها[3]:

الإفصاح عن السياسات المحاسبية:

أكدت معايير المحاسبة الدولية على ضرورة الإفصاح عن السياسات التي اتبعتها المنشأة في معالجة أنشطتها الإقتصادية نظراً لما يقدمه هذا النوع من

---

(1) http://stst.yoo7.com/t1069-topic. الإستراتيجية للبحث العلمي.1 24/1/2015 36 am :

(2) http://mouhasaba.3oloum.org/t279-topic المحاسب العربي، محاسبة، مالية، إدارة الأعمال، تسويق، تدقيق، منتدي المحاسبين الجزائريين. 26/1/2015 2:48 am

(3) محمد عطية مطر وآخرون، مرجع سابق، ص 382.

المعلومات من قراءة واضحة لمستخدمي المعلومات المحاسبية تمكنهم من تفسير الأرقام التي ظهرت في تلك التقارير المالية، التي أعدتها المنشأة وفقاً للسياسات المحاسبية التي أدت إليها، وتشمل السياسات المحاسبية: المبادئ، والأسس، والطرق التي تستخدمها المنشأة في معالجة عملياتها وإعداد قوائمها وتقاريرها المالية، ويؤدى تغيير السياسة المحاسبية التي تعتمدها الشركة في قياس عملياتها إلى نتائج مختلفة للعملية الإقتصادية الواحدة، الأمر الذي يستدعي إفصاح الشركة عن هذا التغيير والآثار الناتجة عنه حتى لا تكون المعلومات المحاسبية المنشورة مضللة لمستخدميها، ومن أمثلة تلك السياسات المحاسبية، سياسة تقويم المخزون وسياسة الاستهلاك وسياسة الاعتراف بالإيرادات[1]:

الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية:

تعد الميزانية العمومية تاريخ آخر يوم في السنة المالية، غير أنه تنقضي فترة من الزمن قبل أن يتم إعداد أو إصدار القوائم المالية فعلاً، وأثناء هذه الفترة قد تحدث أحداث أو معاملات هامة لها تأثير جوهري على المركز المالي للمنشأة، ويشار إلى هذه الأحداث والمعاملات عادة بإسم " الأحداث اللاحقة أو التالية " ويشير المعيار المحاسبي الدولي رقم (10) إليها بأنها الأحداث التي تقع بعد تاريخ الميزانية Events occurring after the balance sheet dateوإذا لم يتم الإفصاح عنها فإن هذه الأحداث الهامة التي تقع بين تاريخ الميزانية العمومية وتاريخ الإصدار يمكن أن تجعل القوائم المالية مضللة، وهناك نوعان من الأحداث اللاحقة الموصوفة بواسطة المعيار المحاسبي الدولي رقم (10) وهما : النوع الأول– الأحداث التي تولد أدلة إضافية فيما يتصل بالظروف التي وجدت في تاريخ الميزانية العمومية وتؤثر على التقديرات الملازمة لعملية إعداد القوائم المالية النوع الثاني– يضم الأحداث التي توفر أدلة فيما يتعلق بظروف لم تكن موجودة في تاريخ الميزانية العمومية ولكن حدثت بعد ذلك التاريخ وينتج عن النوع الأول إجراء تسويات في القوائم المالية أما النوع الثاني فلا يتطلب إجراء تسويات للقوائم المالية ولكن قد يتطلب إجراء إفصاح حتى لا

---

[1] محمد عطية مطر وآخرون، مرجع سابق، ص 382.

تصبح القوائم المالية مضللة, ويمكن إجراء الإفصاح في صورة هوامش أو جداول مؤيدة أو القوائم بأثر رجعى. أمثلة للأحداث اللاحقة ← أ- الخسارة المحققة على حساب تجارى مدين يصبح غير قابل للتحصيل نتيجة لتدهور المركز المالي للعميل وإفلاسه في تاريخ لاحق لتاريخ الميزانية العمومية وهو ما يوفر أدلة على الظروف السائدة في تاريخ الميزانية العمومية وتستدعى لذلك إجراء تسوية للقوائم المالية قبل إصدارها, ومن ناحية أخرى فان الخسارة المحققة على حساب تجارى مدين غير قابل للتحصيل نتيجة لتعرض عميل ما لحادثة كبيرة مثل حريق أو فيضان يحدث في فترة تالية لتاريخ الميزانية العمومية لن تكون دالة على الظروف التي وجدت في تاريخ الميزانية العمومية وبالتالي لن يكون إجراء تسوية للقوائم المالية أمرا مناسبا, ومع ذلك إذا كان المبلغ جوهريا فإن الإفصاح عنه يعتبر مطلوبا. ب- الأحداث التي لم تكن موجودة في تاريخ الميزانية العمومية, وتتطلب إفصاحات عنها ولكن لا تتطلب إجراء تسويات مثل بيع سندات أو إصدار أسهم رأس المال أو شراء منشأة أعمال[1].

الإلتزامات المحتملة:

هي إلتزامات غير مؤكدة قد تحدث في المستقبل وتتعلق غالباً بقضايا نزاع قانوني بين المنشأة وأطراف أخرى، أو إلتزامات ناتجة عن ضمان المنتجات المباعة (خاصة الأجهزة الكهربائية والسيارات)، لذا يجب الإفصاح عنها حتى يحاط مستخدم المعلومات المحاسبية بالنتائج المحتملة للأحداث مستقبلاً. ومن الممكن أن تسجل هذه الإلتزامات بالسجلات المالية في حال وجود معلومات كافية قبل إصدار التقارير المالية تظهر إمكانية حدوث إنخفاض في قيمة الأصل أو حدوث إلتزام تجاه طرف خارجي أو كانت هناك إمكانية لتقدير قيمة الخسارة أو الإلتزام بدرجة معقولة[2].

إضافة إلى الإفصاحات السابقة هناك معلومات أخرى يتطلب الإفصاح عنها ومنها[3]:

الإفصاح عن الأطراف والصفقات الهامة:

---

(1) http://stst.yoo7.com/t1069-topicمنتدى الإستراتيجية للبحث العلمي ، 28/1/2015 1:38 am

(2) كمال الدين الدهراوي،تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ، مرجع سابق، ص 135.

(3) طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان، مرجع سابق، ص 66.

حيث يجب أن تشتمل ملاحظات التقارير المالية على وصف للصفقات الهامة التي أبرمت بين المنشأة وأطراف أخرى، وكذلك العلاقات الهامة بين هذه المنشأة والأطراف الخارجية كالعلاقة بين الشركة القابضة والشركات التابعة.

الإفصاح عن الشكوك حول إستمرار المنشأة:

يجب الإفصاح في صورة ملاحظات مرفقة بالتقارير المالية عن أي شكوك حول إستمرار المنشأة، نظراً لأن إعداد التقارير المالية يتم على أساس فرض الإستمرارية، ويتعامل مستخدمو هذه التقارير مع المعلومات المتوفرة على هذا الأساس.

يرى الباحث أن إهتمام الجمعيات والهيئات المهنية المشرفة على تنظيم مهنة المحاسبة وتطويرها لكل من خصائص المعلومات المحاسبية وطرق وقواعد الإفصاح عن تلك المعلومات كان له أثر في تطور مفهوم المحاسبة وصولاً إلى إفصاح إعلامي– تثقيفي يعتمد على إحدى أهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وهي خاصية الملاءمة التي وجدت لخدمة متخذ القرار الرشيد. وأن هذا النوع من الإفصاح الذي ربط بين خصائص المعلومات وقواعد وطرق الإفصاح عنها لا شك سيحقق قيمة المحتوى الإعلامي للتقارير المالية وتعطي متخذ القرار معلومات مفيدة لإتخاذ القرار الرشيد ألا أن التوسع الكبير– المفرط – في الإفصاح يؤدي إلى إغراق قارئ القوائم والتقارير المالية في تفاصيل كثيرة مما يشوش على قدرته على إتخاذ قرارات رشيدة.

الفصل الثاني

اتخاذ القرارات

ويشتمل على:

المبحث الأول: مفهوم وأساليب اتخاذ القرارات.

المبحث الثاني: أنواع القرارات ومراحلها ومعاييرها.

المبحث الثالث: مفهوم وأنواع القرارات الاستثمارية.

المبحث الأول

مفهوم وأساليب إتخاذ القرارات

مما لا شك فيه أن نجاح المشروعات الإستثمارية يتوقف إلى حد كبير على مدى سلامة القرارات الإستثمارية التي يتم إتخاذها في بداية حياة المشروع ويرجع ذلك إلى أن القرارات يترتب عليها مجموعة من الأعباء الثابتة التي ليس من السهولة تعديلها أو الرجوع عنها إذا ما تبين عدم سلامة هذه القرارات بعد تنفيذها.

يتضح من ذلك أهمية القرار الإستثماري وما قد يترتب عليه من مخاطر، لذا خصص الباحث هذا الفصل لدراسة القرارات الإستثمارية متضمناً مفهوم وأساليب إتخاذ القرارات، أنواع القرارات ومراحل إتخاذها ومفهوم وأنواع القرارات الإستثمارية وأهدافها، وأهمية المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرار الإستثماري.

مفهوم وأساليب إتخاذ القرار:

أولاً: تعريف القرار:-

عرف القرار بأنه عملية إختيار يمكن بموجبه الوصول إلى ماهو مطلوب عمله لمواجهة موقف معين من المواقف التي تعترض عمل متخذ القرار[1]، يقصد بالقرار الإختيار بين عدة بدائل بقصد تحقيق هدف أو مجموعة أهداف معينة[2] وعرف القرار من خلال عملية إتخاذ القرار بأنه تلك العملية المرنة لإختيار البديل أو البدائل المناسبة بعد القيام بدراسة كافة جوانب المشكلة أو المسألة ذات العلاقة ضمن ما هو متوفر من المعلومات مراعياً الفترة الزمنية وذلك للوصول للحد الأعلى من المنفعة المتوقعة لتحقيق الهدف المطلوب[3]، وعرف بأنه تعبير عن إرادة وتصميم مبني من قبل جهة تعرف بإسم متخذ القرار أو المدير أو المسئول، وهذه

---

[1] محمد عبد الهادي قريطم، اتخاذ القرارات الإدارية مع التطبيق على خطط التنمية الوطنية، (الرياض: دار النشر العربي، 1988م)، ص 83.

[2] منصور البيدوي، دراسات في الأساليب الكمية واتخاذ القرارات، (الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1987م)، ص 44.

[3] عبد الفتاح محمد الجلوني، تقييم تطبيق نظم المعلومات الإدارية، (عمان: جامعة آل البيت للنشر، 2004م)، ص 27.

الرغبة أو الإرادة تتحول في الواقع العملي إلى فعل لإنجاز مهام أو إحداث تغيير محدد في البيئة التي يتخذ القرار بصددها[1].

يستنتج الباحث من التعاريف أعلاه:

1. يتم القرار لمواجهة مشكلة معينه أو لتحقيق هدف يتخذ القرار من أجله.
2. وجود بديل واحد للحل لا يحتاج لإتخاذ قرار.
3. لكي يتخذ القرار السليم لا بد دراسة كافة البدائل المتاحة.
4. يتم إختياره من بين مجموعة من البدائل المتاحة.
5. يحتاج لبعض الشجاعة من الإدارة ومتخذ القرار عند إتخاذه للقرار.
6. يستطيع الباحث تعريف القرار بأنه الإختيار والمفاضلة من بين مجموعة من البدائل المطروحة للوصول إلى الهدف الذي من أجله يتخذ القرار.

ثانياً: عملية إتخاذ القرار:

تمثل عملية إتخاذ القرار جوهر نشاط الفرد والجماعة في حياتهم الخاصة أو في مجال أعمالهم، وهي تعتبر من مقومات الحياة، لذا يوصف المدير بأنه متخذ قرارات، وقدرته على إتخاذ القرارات هي ما يميزه عن غيره من أعضاء التنظيم الإداري، وعليه عملية إتخاذ القرار هي محور العملية الإدارية والنجاح الذي تحققه أية منظمه يتوقف على قدرة وكفاءة قيادتها على إتخاذ القرار المناسب.

تعريف عملية إتخاذ القرار:

عرفت بأنها عملية إختيار، من ضمن أحداث بديله مختلفة، بغرض تحقيق هدف معين أو عدة أهدف معينة[2]، وعرفت أيضاً بأنها العملية التي بمقتضاها يتم إختيار أحسن البدائل المتاحة لحل مشكلة معينة أو مواجهة موقف يتطلب ذلك[3]، وعرفت أيضاً بأنها عملية المفاضلة بين بدائل متاحة على ضوء الموارد المتاحة

---

[1] مؤيد الفضل، الأساليب الكمية في الإدارة، (عمان: دار البارودي العلمية للنشر، 2004م)، ص 27.

[2] افرايم نوريان، نظم دعم القرار ونظم الخبرة، ترجمة سرور على إبراهيم، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2006م)، ص 82.

[3] إبراهيم بدر شهاب، معجم مصطلحات الإدارة العامة، (بيروت: دار البشير للنشر، 1998م)، ص 17.

والمحددة لإختيار إحداها على إعتبار أنه يحقق الفرصة بأقل تكلفة وبأكبر كفاءة[1]. وعرفت أيضاً بأنها العملية التي تعني الدراسة والتفكير الموضوعي للوصول إلى قرارات معينه أي الإختيار والتفضيل للبدائل والإمكانيات المتاحة، حيث أن أساس إتخاذ القرار وجود البدائل التي تؤدي بدورها إلى إيجاد مشكلة تتمثل في الاختيار بين تلك البدائل[2].

يستنتج الباحث من التعاريف أعلاه:-

1. يتم إتخاذ القرار من أجل تحقيق الأهداف المخطط لها والمرسومة.
2. تتم لمعالجة مشكلات قائمة أو لمواجهة حالات محتملة الوقوع.
3. ترتبط إرتباطاً وثيقاً بعملية التخطيط لأن نشاط التخطيط نفسه عبارة عن إصدار القرارات.

يتضح للباحث أن عملية إتخاذ القرار تمثل الجزء الأكبر من إهتمام المدير وتأخذ الحيز الأكبر من إهتمامه ونشاطه، وتزداد خطورة القرارات كلما كبر حجم المنظمة الإستثمارية. وأيضاً أن عملية إتخاذ القرار هي عملية إختيار بديل واحد من بين مجموعة من البدائل الممكنة لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فتره زمنية معينة في ضوء العوامل البيئية والموارد المتاحة للمنظمة.

أهمية عملية إتخاذ القرار:

تتمثل أهمية إتخاذ القرار نسبة للآتي[3]:-

1. أن القرار الخاطئ له تكلفة.
2. التطورات التي أدخلت على طرق جمع المعلومات وتحليلها وتنسيقها وتخزينها.
3. اتخاذ القرار من شأنه أن يؤدي إلى إنجاح العمل أو تدميره.
4. أن القرار مرتبط إرتباطاً مباشراً بوظائف الإدارة كالتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة.

---

[1] خليل عواد أبو حشيش، المحاسبة الإدارية ترشيد القرارات التخطيطية، (عمان: دار الحامد، 2005م)، ص 8.

[2] إبراهيم عبد الواحد، انعام عبد المنعم، نظرية القرارات، (عمان: دار وائل للنشر، 2001م)، ص 33.

[3] خليل عواد أبو حشيش، مرجع سابق، ص 23.

5. تساعد لمعالجة مشكلة ما أو تحقيق هدف معين أو لمواجهة حالات قد تحدث مستقبلاً.

عناصر عملية إتخاذ القرار:

تتمثل عناصر عملية إتخاذ القرار بالآتي[1]:

1. **الإختيار:** عملية نسبية ويختلف بإختلاف الظروف التي فيها، فالإختيار في ظروف قهرية يختلف في ظروف غير قهرية، إن حرية الإختيار تكون مطلقة في غياب الظروف القهرية يعتبر إعتقاداً غير سليماً، فأي إختيار مهما كان حراً فهو مقيد بظروف البيئة والعوامل الشخصية التي تحيط بمتخذ القرار والتي قد تؤثر على إختياره.
2. **البدائل:** الإختيار بين مجموعة من البدائل، وعملية إتخاذ القرار تتضمن خطوه أساسية وهي تحديد البدائل الملائمة ومحاولة التعرف على أي بدائل أخرى. والتي قد تكون غير معروفة للإدارة.
3. **الأهداف أو الحوافز:** من المفهوم ضمناً أن أي قرار ينبع من أهداف أو حوافز معينة ذلك لأن القرار يفترض فيه دائماً يؤدي إلى تحقيق أهداف محددة بطريقة فعالة وبدرجه من الكفاءة.

يستنتج الباحث من عناصر عملية إتخاذ القرار الآتي:-

1. إتخاذ القرار يقوم على أساس الإختيار من بين عدة بدائل متاحة.
2. في حالة وجود طريقة واحدة لمعالجة مشكلة معينة لا تحتاج إلى عملية إتخاذ قرار و يرجع العجز في تكوين البدائل.
3. قوة الدافع تحدد الأهمية النسبية للهدف المرغوب تحقيقه.

---

[1] إسماعيل إبراهيم جمعة، زينات محمد محرم، صبحي محمود الخطيب، المحاسبة الإدارية ونماذج بحوث العمليات في اتخاذ القرارات، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2001م)، ص 29 – 31.

ثالثاً: أساليب إتخاذ القرارات:-

تستخدم عملية إتخاذ القرار عدة أساليب كمية تمكن متخذ القرار من الوصول إلى قرارات موضوعية مناسبة ومن بين هذه الأساليب ما يلي[1]:-

1. **نظرية الإحتمالات:** تعتبر من الأساليب الكمية التي تساهم في بناء النماذج الرياضية وتجريبها، وتفيد هذه النظرية في التحقيق من درجة عدم التأكد أو المخاطرة، ويتوقف نجاح القرار المتخذ على قدرة الإدارة في التنبؤ للحوادث المستقبلية، وتعتبر نظرية بايز (Theories de Bayes) في الإحتمالات أهم الطرق المستخدمة في إتخاذ القرارات.
2. **البرمجة الرياضية:** تعتبر من الأساليب الكمية الأساسية التي تساعد متخذ القرار في إتخاذ القرارات، إن إيجاد الحل الرياضي يعنى البحث عن القيمة العظمى أو الصغرى (القيمة المثلى) لدالة حدية تضم عدة متغيرات تدعى دالة الهدف، وهي تخضع لجملة قيود تأخذ صيغة متساويات أو متراجحات، فإذا كانت دالة الهدف وجملة القيود من الدرجة الأولى، فإن الجملة المدروسة تنطوي تحت اسم البرمجة الخطية، أما إذا كانت دالة الهدف وبعض أو كل القيود من الدرجة الثانية، فإن المسألة المدروسة تنطوي تحت إسم البرمجة غير الخطية.
3. **المحاكاة:** إن عملية صياغة نموذج بأسلوب المحاكاة هي محاولة يتم من خلالها إيجاد صور طبق الأصل. وذلك بتطوير نموذج يمثل النموذج موضوع الدراسة، ثم وضع المقاييس التي تستخدم في تقدير أداء النظام بإجراء تجارب على عينات في النظام، لكي تتم العملية لا بد من توفر المعلومات الكافية عن أجزاء النظام وخصائصه، حتى يمكن فهم النظام والتنبؤ بسلوكه.
4. **التنبؤ:** العملية التي يعتمدها متخذو القرارات في تطوير إفتراضات حول أوضاع المستقبل، ومن أجل ذلك تستخدم عدة أساليب متنوعة منها:-

---

[1] إبراهيم عبد الواحد نائب، أنعام عبد القيوم، مرجع سابق، ص 23 .

أ. تحليل السلاسل الزمنية.

ب. نماذج الإنحدار.

ج. نماذج الإقتصاد الرياضي.

د. المؤشرات الإقتصادية.

هـ. سلاسل ماركوف. [1]

يستنتج الباحث من أساليب إتخاذ القرار ما يلي:-

1. تتمثل صعوبة أو سهولة إتخاذها في الجهد والكلفة والوقت في تقدير النتائج.
2. أن الحكم الشخصي تجاه مشكلة معينة وإيجاد الحل الملائم من أسهل أساليب إتخاذ القرار.
3. يعتبر الأسلوب المعياري والكمي من أمثل الأساليب المستخدمة في إتخاذ القرار.
4. يتضح للباحث من أساليب إتخاذ القرار أنها أساليب تستخدم النماذج الرياضية في حل بعض المشاكل التي تواجه الإدارة.

[1] المرجع السابق، ص 25.

المبحث الثاني

أنواع القرارات ومراحلها ومعاييرها

أولاً: أنواع القرارات:

إن متخذ القرار في أي موقع من مواقع العمل يتعين عليه إتخاذ القرار بشأنها وتختلف نوعية القرار بإختلاف المواقع، فقد يكون في وضع يحتم عليه إتخاذ قرار بأمور متعلقة بسياسات عامة خاصة بالعملية الإدارية ومكوناتها أو قد تكون خاصة بالوظائف الأساسية بالمنشأة أو متداخلة فيما بينها ويمكن أن تشمل الآتي[1]:

1. قرارات متعلقة بالعنصر البشري، وهي أساليب الإختيار ونوعية التدريب، وتحليل وتوصيف وتقييم الوظائف، أسس دفع الأجور والمرتبات، علاقة الإدارة بالتنظيمات الرسمية والغير رسمية.
2. قرارات متعلقة بالمبيعات، تحديد الأسواق وقنوات التوزيع، وتغليف المنتجات والتسعير والترويج وبحوث السوق وغيرها.
3. قرارات متعلقة بالإنتاج، موقع المصنع وحجمه وحجم الإنتاج وتصميم المصنع أو طرق الإنتاج، إجراءات الشراء والتخزين وكميته ورقابة الجودة.
4. قرارات متعلقة بالتمويل، حجم رأس المال والعمل والهيكل المالي وشروط الائتمان وتوزيع الأرباح والإجراءات المحاسبية.

تصنف القرارات حسب عدة معايير منها:-

---

[1] محمد حسين يس، إبراهيم درويش، المشكلة الإدارية واتخاذ القرار، (القاهرة: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997م)، ص 110.

أ. حسب درجة توفر المعلومات[1]:

1. **القرارات في حالة التأكد:** وهي التي تتخذ في ظروف التأكد التام من طبيعة المتغيرات والعوامل المؤثرة في عملية صنع القرارات، وبالتالي آثار القرار ونتائجه تكون معروفة بصورة مسبقة.
2. **القرارات في حالة المخاطرة:** هي التي تتخذ في حالات محتملة الوقوع وبالتالي فإن على متخذ القرار أن يقدر الظروف والمتغيرات المحتملة الحدوث في المستقبل، وكذلك درجة احتمال حدوثها.
3. **القرارات في حالة عدم التأكد:** هي التي غالباً ما تقوم بها الإدارة العليا عند تحديد أهداف المشروع العامة وسياسته، ويصعب على الإدارة تحديد الظروف المتوقع وجودها أو حدوثها، بسبب عدم توفر معلومات كافية، وبالتالي صعوبة التنبؤ بها.

ب. حسب التصنيف القانوني للقرارات[2]:-

1. **مدى عمومية القرار:** هناك قرارات عامة ملزمة تطبق على عدد غير محدود من الأفراد، مثل إصدار اللوائح وأخرى قرارات فردية كالقرارات المتعلقة بالتعيينات الوظيفية والترقيات والفصل.
2. **تكوين القرار:** هناك قرارات بسيطة ذات كيان مستغل، وأثر قانوني سريع، كتعيين موظف واحد، وأخرى قرارات مركبة تدخل في تركيبتها نواحي **قانونية متعددة، وتتم على مراحل، كإجراء مناقصة.**
3. **أثر القرار على الأفراد:** هناك قرارات ملزمة، وهناك قرارات لا تأخذ صفة الإلزام.
4. **قابلية القرار للإلغاء أو التعويض:** فمن القرارات ما يمكن معارضته، أو المطالبة بإلغائه، أو التعويض عما يسببه من آثار كقرار تعيين العاملين أو

---

[1] حسن مشرقي، نظرية القرارات الإدارية مدخل كمي في الإدارة، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1997م)، ص 37.

[2] المرجع السابق، ص 34 – 35.

فصلهم، ومنها مالا يخضع للمعارضة والإلغاء كالأعمال التنظيمية التي يصدرها مجلس الإدارة.

ج. حسب وظائف المشروع[1]:

1. هناك قرارات تتعلق بإدارة الإنتاج، التوزيع، المالية، الموارد البشرية... الخ أي حسب الوظائف الموجودة في المشروع (المنظمة).

د. حسب التصنيف الشكلي للقرارات[2]:

1. **القرارات الأساسية والروتينية:** هناك القرارات الأساسية التي تعنى بمعالجة المشاكل المعقدة وتتطلب اهتماماً خاصاً، ولا تتكرر بإستمرار، ويغلب عليها الصفة الدائمة والإلتزام بتنفيذها لفترة طويلة من الزمن. وهناك القرارات الروتينية التي تتكرر بإستمرار، وتظهر عادة في الأعمال الكتابية وغير الفنية، ولا تحتاج إلى دراسة وتحليل ذهني لإتخاذها بخلاف القرارات الأخرى.
2. **القرارات التنظيمية والفردية:** فالقرارات التنظيمية تتعلق مباشرة بعمل المنظمة ونشاطها، وتتخذ من قبل المدير من خلال سلطته كمسئول إداري في تلك المنظمة، وليس بصفته الشخصية، أما القرارات الفردية فهي تلك القرارات التي تعبر عن المدير كفرد وليس كمسئول في المنظمة.
3. **القرارات المخططة وغير المخططة:** فالأولى تقوم بإتباع برنامج محدد، ثم تصبح بعد فتره ذات طبيعة روتينية متكررة يمكن تقديرها بشكل فوري وتلقائي، وإتخاذها لا يحتاج إلى جهد وإبداع فكري ويفضل أن يقوم بتنفيذها المستويات الإدارية الدنيا وعدم تركيزها بين المستويات الإدارية العليا لضمان السرعة في العمل. أما القرارات غير المخططة فتتميز بأنها ذات طبيعة هامة معقدة وتعالج حالات ذات آثار بعيدة على المنظمة وتتطلب جهداً فكرياً ووقتاً كافياً لجمع المعلومات والسرعة في صنع القرار.

---

[1] يوسف عاشور، بحوث العمليات، نظرية القرارات، طبعة أولى، (غزة: الجامعة الإسلامية، غزة، قسم إدارة الأعمال، 1996م)، ص 6 – 7.

[2] حسن مشرقي، مرجع سابق، ص 35 – 36.3

كما تصنف القرارات الإدارية وفق معايير متعددة ونعرض فيما يلي لأهم التصنيفات نظراً لشموليتها والتي تتمثل في المعايير التالية[1]:-

- **إمكانية البرمجة أو الجدولة:** قرارات مبرمجة وقرارات غير مبرمجة.
- **الوظائف الأساسية للمنظمة:** قرارات تتعلق بالإنتاج، والمالية، والتسويق والوظائف الإدارية.
- **أهمية القرارات:** قرارات إستراتيجية تتخذها الإدارة العليا، وقرارات تكتيكية تتخذها الإدارة الوسطى، وقرارات تنفيذيه تتخذها الإدارة الدنيا التشغيلية.
- **حسب النمط القيادي:** قرارات فردية أوتوقراطية، وقرارات جماعية ديمقراطية.
- **وفقاً لظروف إتخاذها:** قرارات في ظل حالة التأكد، وقرارات تتخذ في ظروف عدم التأكد.
- **حسب مناسبة إتخاذها:** قرارات وسيطة، قرارات إستثنائية، قرارات إبتكاريه.
- **حسب مجالها:** قرارات سياسية، قرارات إقتصادية، قرارات إجتماعية.
- **حسب المخاطرة:** قرارات في ظل عامل المخاطرة، قرارات في ظل عدم التأكد.
- **حسب الهدف من إتخاذها:** قرارات أحادية الهدف، قرارات متعددة الأهداف.

يصنف القرار حسب المستوى الذي يتم فيه إتخاذ القرار إلى:

1. **قرارات إستراتيجية:** ترتبط بالأهداف والخطط الرئيسية للمنظمة وتغطي فترة زمنية طويلة نسبياً.
2. **قرارات إدارية:** وهي القرارات الوظيفية التي يتم إتخاذها في مستوى الإدارة الوسطى للوصول إلى الأداء المثالي للأنشطة الوظيفية المختلفة كالإنتاج والتسويق والتمويل وغيرها.
3. **قرارات تشغيلية:** وتتعلق بالتوزيع الداخلي للموارد وترجمة الأهداف والخطط إلى أعمال ومهام قصيرة وتتعلق أساساً بالأعمال الروتينية وتعتبر هذه القرارات من إختصاصات الإدارات التنفيذية.

---

[1] طه حسين يوسف عبيد، أثر جودة المعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين في ظل مخاطر السوق، (الخرطوم: جامعة السودان، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه غير منشورة)، 2011م، ص 120 – 121.

ثانيا : مراحل إتخاذ القرار:

عملية إتخاذ القرار تمر بعدة مراحل، وذلك للوصول للقرار الرشيد وهذه المراحل هي[1]:

1. تحديد المشكلة:

تبدأ نتيجة لظهور بوادر تنم عن وجود مشكلة، لذا يجب التعرف على المشكلة وعلى كافة جوانبها ، كما يجب معرفة الظروف المحيطة بهذه المشكلة لأن إختلاف هذه الظروف يؤدي في بعض الأحيان إلى إختلاف القرار، ويمكن إيجاز بعض التساؤلات التي من شانها تحديد المشكلة والآثار المترتبة حول عدم معالجتها أو حلها منها:

أ. ما هي المشكلة .

ب.مدى الخطورة التي تشكلها المشكلة .

ج. مدى درجة الحاجة في معالجة المشكلة .

د. الآثار الناجمة من عدم معالجتها أو حلها .

هـ. درجة تأثيرها على الأهداف العامة والخاصة في المنظمة .

و. مدى علاقة تلك المشكلة بدرجة تحقيق الأهداف .

2. جمع المعلومات وتحليلها:

إن عملية جمع البيانات والمعلومات وتشكيل قاعدة معرفية حول القرار المناسب لمعالجة المشكلة يشكل القاعدة الأساسية في المعالجة المطلوبة، إذ أن وفرة البيانات والمعلومات من حيث الكمية و النوعية والوقت المناسب لوفرتها تعد الحصيلة الرئيسية التي يقوم عليها متخذ القرار في إستنباط الحلول المناسبة من خلال إستخدام الأساليب العلمية في التحليل الملائم لتلك البيانات والمعلومات المتوفرة لدى متخذ القرار.

3. تحديد البدائل المتاحة:

---

[1] http://diae.net/8087، شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات.1/2/2015 2:18 am

وهي تسطير البدائل التي يمكن لها أن تدخل في عملية إتخاذ القرار بدون المفاضلة بينها من خلال تحديد البدائل المتاحة أمام متخذ القرار وذلك من أجل حل المشكلة، ويستطيع متخذ القرار في هذه المرحلة الإعتماد على الخبراء واالإستشاريين وإستخدام الوسائل العلمية في تحديد تلك البدائل إضافة لإعتماده على قدرته التنظيمية بخبراته الذاتية، إضافة للوسائل العلمية الحديثة .

4. تقييم البدائل:

تتم عملية تقييم البدائل على ضوء معايير خاصة، أي تحديد المزايا والعيوب المتوقعة لكل حل بديل، وهذه الخطوة بطبيعتها تستلزم التنبؤ بالمستقبل. لأن المزايا أو العيوب لن تظهر إلا في المستقبل.

بعد تحديد البدائل يتم تقييم كل بديل، أي تحديد المزايا والعيوب المتوقعة لكل حل بديل. وهذا يتطلب تحديد العوامل الإستراتيجية التي سيتركز عليها عملية التنبؤ وكذلك التنبؤ بالنتائج المتوقعة لكل بديل، وتأثيرات البيئة المحيطة[1].

5. إختيار البديل الأفضل:

بعد القيام بتحديد المشكلة وتحليلها وتحديد البدائل وتقييم كل حل بديل يكون بالإمكان بعد ذلك بسهولة إختيار البديل الأمثل، أي البديل الذي يحقق أحسن من سواه الأهداف التي من أجلها سيكون إتخاذ القرار. وهناك عدة إعتبارات ومعايير هي:

أ. **الخطر**: حيث لا يخلو أي عمل من الخطر هنا لابد من مقارنة أخطار كل حل بديل بالإنجازات المتوقعة منه والتي هي أقل خطراً.

ب. **الجهد الأقل:** وهنا تكون المقارنة بين النتائج المتوقعة والجهد المطلوب لتحقيقها، ومن الطبيعي أن يكون البديل يعطي أفضل النتائج بأقل جهد ممكن هو الذي يتم إختياره.

---

[1] http://diae.net/8087، شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات.1/2/2015 2:18 am

ج. **التقنين والترشيد للموارد المتاحة:** نقصد هنا الموارد البشرية والمادية حيث لابد الأخذ بالإعتبار مدى توفر تلك الموارد وما هي إمكانياتها بالمساهمة في تنفيذ البديل الأفضل.

د. **التوقيت الملائم:** وفيه يجب أن يتم اتخاذ القرار المناسب لتحقيق الأهداف المطلوبة.

6. تنفيذ القرار ومتابعته:

بعد أن يتم إختيار البديل الأمثل ، يعرض الموضوع على الجهات ذات العلاقة (الإدارات العليا والوسطى والتنفيذية) لمناقشة الموضوع بشكل نهائي والإستماع إلى وجهة نظرهم، والعمل على إستيعاب الموضوع من وجهة نظرهم، والعمل على إستيعاب الموضوع بدقة من قبلهم، لما لذلك من أهمية في مرحلة التنفيذ. وبعد المناقشة والوصول إلى رأي جماعي بأن هذا هو البديل الأمثل، يتم وضع القرار موضع التنفيذ وإعلام الآخرين بتفاصيله لغرض تنفيذه بدقة، مع إتخاذ الإجراءات اللازمة بمتابعة التنفيذ من أجل تذليل العقبات التي تبرز خلال عملية التنفيذ.

عملية المتابعة تنمي لدى متخذي القرارات أو مساعديهم القدرة على تحري الدقة والواقعية في التحليل أثناء عملية التنفيذ مما يساعد على إكتشاف مواقع القصور ومعرفة أسبابها وإقتراح سبل علاجها[1]:

يتضح للباحث من مراحل عملية إتخاذ القرار أن الوعي بوجود مشكلة يحرك متخذ القرار لإيجاد حل لها، وتحديد المشكلة من أهم مراحل عملية إتخاذ القرار وذلك لأن جميع مراحل إتخاذ القرارات تعتمد على هذه المرحلة وعدم الإهتمام بتحديد المشكلة تحديداً دقيقاً من شأنه أن يبدد الجهد والوقت والمال ومن ثم يتم تحديد البدائل ويجب على متخذ القرار عدم التسرع وأن يقوم بالدراسة معتمداً على خبرته السابقة ونتائج تجارب الآخرين في هذا المجال حتى لا يتخذ قرار خاطئ وتأتي مرحلة تقييم البدائل ويتم فيها تحديد النتائج لكل بديل وتكلفة كل بديل بناءاً على

---

(1) http://islammemomo./cc2006/07/04/4245.htim، مفكرة الإسلام.am 2:38 1/2/2015

معايير فنية وإقتصادية وبعدها يتم مقارنة كل البدائل مع بعضها البعض لإختيار البديل المناسب وبعدها يتم تنفيذ القرار والمتابعة وتنفيذ القرار مع عدم المتابعة لا جدوى منه لأنه لا يتيح معرفة اثار القرار والنتائج المترتبة عليه وهي آخر مراحل عملية إتخاذ القرار.

ثالثاً: معايير اتخاذ القرارات:

يتاح عدد من المعايير لإتخاذ القرار الفعلي، تشمل معايير القرار هذه أكبر الأكبر وأكبر الأصغر، وأسف أصغر الأكبر، وهورويتز وتساوي الترجيح. وفي بعض الحالات تصل هذه المعايير إلى نفس القرار، لكن عادة ينتج عنها قرارات مختلفة .يجب أن يختر متخذ القرار المعيار أو خليط المعايير الأفضل والمناسبة لإحتياجاته.

1. معيار أكبر الأكبر:

يتخذ متخذ القرار ذلك القرار الذي ينتج عنه أكبر الأكبر من الأرباح. وهذه الطريقة التي يستخلص منها المعيار أسمه (أكبر الأكبر). ويكون معيار أكبر الأكبر متفائلاً. فيفترض متخذ القرار أن حالة الطبيعة الأكبر تفضيلاً ستحدث لكل بديل قرار. لذلك عند إستخدام هذا المعيار يمكن أن يفترض المستثمر بصورة متفائلة أن الظروف الإقتصادية الجيدة ستتواجد في المستقبل[1].

2. معيار أكبر الأصغر:

بالمضاهاة مع معيار أكبر الأكبر، والذي يكون متفائلاً جداً، يكون معيار أكبر الأصغر متشائما . فمع معيار أكبر الأصغر، يختر متخذ القرار ذلك الذي يعكس الأكبر من أصغر العائدات. يفترض متخذ القرار، لكل بديل قرار، أن أقل عائد سوف يحدث، ومن بين هذه العائدات الأقل لكل بديل يختر أكبرها[2].

3. معيار أقل أكبر أسف:

---

[1] برنارد تايلور، مقدمة في علم الإدارة، تعريب: سرور علي إبراهيم سرور، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2007م)، ص 700 – 701.

[2] المرجع السابق، ص 702.

الأسف هو الفرق بين العائد من أفضل قرار وعائدات كل القرارات الأخرى، مع معيار القرار هذا، يحاول متخذ القرار أن يتجنب الأسف عن طريق إختيار بديل القرار الذي يقلل أكبر أسف، لإستخدام معيار أقل أكبر أسف يختر متخذ القرار أكبر عائد تحت كل حالة طبيعية[1].

4. معيار هورويتز:

يعمل معيار هورويتز تسوية بين معياري أكبر الأكبر، وأكبر الأقل. والقاعدة من وراء معيار القرار هذا هي أن متخذ القرار لا يكون متفائلاً تماماً (كما يفترض أكبرا لأقل).

5. معيار تساوي الترجيح:

عند تطبيق معيار أكبر الأكبر في موقف القرار يفترض متخذ القرار ضمنياً أن حالة الطبيعة الأكثر تفضيلاً لكل قرار سوف تحدث. والبديل عند تطبيق معيار أكبر الأقل يفترض أن حالة الطبيعة الأقل تفضيلاً سوف تحدث، ويزن معيار تساوي الترجيح (أو معيار لابلاس) كل حالة طبيعة بالتساوي، أي يفترض أن حدوث كل حالة طبيعة متساوي الترجيح.

يتضح للباحث أن على متخذ القرار أن يتخذ قراره بعقلانية ، أي يفترض أن حدوث كل حالة طبيعة متساوي الترجيح .

---

[1] المرجع السابق ، ص 703.

المبحث الثالث

مفهوم وأنواع القرارات الإستثمارية

مفهوم الاستثمار:

الإستثمار هو جوهر عملية التنمية الإقتصادية، لما له من أهمية كبيره في تطوير المجتمع كونه من الوسائل المحددة والضرورية لترقية مختلف الميادين السياسية أو الإقتصادية أو الإجتماعية أو الثقافية، فهو يعتبر من أهم الوسائل اللازمة لتطوير المؤسسات وتوسيعها لما يحققه من زيادة في الطاقة الإنتاجية وإستغلال الموارد المادية والبشرية[1].

يعطي مفهوم الإستثمار عدد كبير من الأنشطة، وغالباً ما يشير هذا المفهوم إلى إستثمار الأموال في شهادات الإيداع و السندات والأسهم وصناديق الإستثمار، كما قد يشير أيضاً الإستثمار إلى الإستثمار في بعض الأوراق المالية التي تساعد المستثمر على التحوط ضد مخاطر تغلب أسعار الأوراق المالية هذا بالإضافة إلى الإستثمار التقليدي في الأصول الملموسة[2].

يمكن أن يعرف الإستثمار إذا على أنه إستثمار للأموال في أصول سوق يتم الإحتفاظ بها لفترة زمنية على أمل أن يتحقق من وراء ذلك عائداً في المستقبل. كما أن الإستثمار قد يكون في أصول حقيقة أو في أصول مالية والأصول المالية هي أوراق مالية تشير إلى حقوق حاملها تجاه مصدر هذه الأوراق.

أولاً: تعريف الإستثمار:

عرف بأنه التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع إستهلاك حالي من أجل الحصول على منفعة مستقبلية يمكن الحصول عليها من إستهلاك مستقبلي

---

[1] محمد صالح الحناوي،نهال فريد مصطفي، الاستثمار في الأسهم والسندات، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2003م)، ص 3.

[2] سارة عبد الرحيم محمد، اعتماد المستثمرين على المراجعة في عملية اتخاذ القرار، (الخرطوم: جامعة الخرطوم، مدرسة العلوم الإدارية، بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس مرتبة الشرف، 2003م)، ص 17.

أكبر[1]، وعرف أيضاً بأنه مراهنة على صرف مبلغ مؤكد الآن مقابل آجل يمكن تحقيق الوصول إليه مستقبلاً[2].

يستنتج الباحث من مفهوم وتعاريف الإستثمار بأنه:-

1. يسعى المستثمر من أجل الحصول على منفعة متوقعة مستقلاً.
2. التضحية بمنفعة حالية مقابل الحصول على منفعة أكبر مستقبلاً.
3. قبول المستثمر بالمخاطرة بتوظيف موارده.
4. الإستثمار قد يكون أصول حقيقية أو أصول مالية مقابل الحصول على عوائد مستقبلية.
5. يستطيع الباحث تعريف الإستثمار بأنه إكتساب من الموجودات المادية والمالية المتاحة في لحظة زمنية معينة ولفترة زمنية معينة بقصد الحصول على تدفقات مالية للمستثمر.

ثانياً: أهداف ومخاطر الإستثمار:

تتمثل أهداف ومخاطر الإستثمار في الآتي:

(1) أهداف الإستثمار:

يحقق الإستثمار الأهداف التالية[3]:

1. تحقيق العائد المتوقع مستقبلاً (الربح أو الدخل).
2. التضحية بمنفعة حالية مقابل الحصول على منفعة أكبر (تكوين الثروة وينميها) ينميها في المستقبل.
3. تامين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات.
4. المحافظة على قيمة الموجودات (يسعى المستثمر لتنوع مجالات الإستثمار حتى لا تنخفض قيمة موجوداته بحكم عوامل إرتفاع الأسعار وتقلبها).

---

[1] كاظم جاسم العيساوي ، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، (عمان: دار المناهج للنشر، 2002م)، ص 17.

[2] عبد الغفار حنفي، سمية قرياقص، أساسيات الاستثمار والتمويل، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2000م)، ص 60.

[3] طاهر حردان، أساسيات الاستثمار، (عمان: دار المستقبل للنشر، 2012م)، ص 16 – 17.

(2) مخاطر الإستثمار:

عرفت مخاطر الإستثمار بأنها إحتمال فشل المستثمر في تحقيق العائد المتوقع على الإستثمار، وتعرف أيضاً بأنها عدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية المتأتية منه، وعرفت بأنها درجة التذبذب في العائد المتوقع أو درجة اختلاف العائد الفعلي قياساً بالمتوقع[1]، وعرفت أيضاً بأنها عدم التأكد من تحقيق العائد المتوقع من الإستثمار وقد تمتد تلك المخاطر لتشمل المال المستثمر (رأس المال) بالإضافة إلى العائد المتوقع[2].

تقسم مخاطر الإستثمار إلى قسمين[3]:

أ. **المخاطر النظامية:** ناتجة عن تأثير عوامل السوق الخارجي والداخلي والتي تؤدي الى عدم التأكد من عوائد الأوراق المالية المستثمرة، هذه المخاطر تتصف بعدة ميزات منها:

1. العوامل التي يتأثر بها السوق في تحركاته .
2. شمولية هذه المخاطر، لا تشتمل على قطاع معين أو نشاط معين.
3. تتحدد أساساً بالظروف الإقتصادية التي تمر بها البلاد كحالات التضخم والكساد.

ب. **المخاطر غير النظامية:** ناتجة عن المعطيات الخاصة للمنظمة وما تترجمها من عوامل تهدد المنظمة من وجود مخاطر ممكن الوقوع فيها كعدم التأكد من عوائد الأوراق المالية التي أصدرتها بغية تعزيز رصيدها المالي.

وتشمل الآتي[4]:

1. **مخاطر العمل:** تنتج عن الإستثمار في أدوات عائدها إلى مجال معين وبالتالي لا تتحقق أهداف الإستثمار.

---

[1] حمزة الزبيدي، الاستثمار في الأوراق المالية، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2001م)، ص 85.

[2] جمال الجمل، دراسات في الأسواق المالية والنقدية، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2002م)، ص 54.

[3] أشرف توفيق، كيف تتعلم استثمار الأموال في البورصة – صناديق الاستثمار، أسواق رأس المال، (القاهرة: دار البيتراك للطباعة والنشر، 2008م)، ص 70.

[4] المرجع السابق، ص 71.

2. **مخاطرة السوق:** تنتج عن التغير العكسي في إرتفاع وإنخفاض الأسعار المتعامل بها في السوق.
3. **مخاطرة السعر:** تنتج من الإستثمار في أسعار فائدة منخفضة إذا ما إرتفعت الفائدة بعد ذلك.
4. مخاطرة القوة الشرائية للنقود: الإرتفاع في المستوى العام للأسعار والذي يؤدي بدوره إلى الإنخفاض في قيمة النقود معبراً عنها بالقوة الشرائية.
5. **المخاطر المالية:** المخاطرة الناجمة عن عدم القدرة على سداد الأموال المقترضة أو حتى عدم القدرة على تحويل الإستثمارات إلى سيولة نقدية بأسعار معدلة .
6. **المخاطر الإجتماعية أو التنظيمية:** تنتج عن التغيرات العكسية في الأنظمة الإجتماعية والتعليمات والقوانين التي يكون من شانها التأثير في مجالات الإستثمار وأوراق الإستثمار[1].

يتضح للباحث أن لكل نوع من أنواع الإستثمار عائد متوقع في المستقبل، وهناك لكل نوع من أنواع الإستثمار مخاطره وأن هذه المخاطر قد تكون كبيره وقد تكون قليلة متدنية، يسعى المستثمر دائماً إلى تعظيم العوائد المتوقعة ولتحقيق هذا الهدف يجد أمامه عدد لا نهائي من الفرص ويعتبر الخطر أهم هذه القيود.

ثالثاً: مفهوم قرار الإستثمار:

يعتبر قرار الإستثمار القرار الإستراتيجي المهم سواء بحياة الأفراد أو المؤسسات، فهو قرار يتطلب الكثير من الخبرة والمعرفة، وقرار الإستثمار في الأوراق المالية (الأسهم والسندات) في البورصة يتطلب الخبرة والمعرفة التامتين بجوانب التعامل في البورصة ونوعية الأوراق المالية حتى يمكن تحقيق العوائد والأرباح المطلوبة بأقل قدر من المخاطر، إلى جانب ذلك فإن إختيار توقيت الإستثمار قد يترتب عليه ربح أو خسارة للمستثمر، ولكن المعرفة بإختيار توقيت البيع أو الشراء

---

[1] أشرف توفيق، المرجع السابق، ص 71.

نفسه يتطلب الخبرة والمعرفة، فالهدف الأساسي من عملية الإستثمار هو تحقيق عائد على الأموال المستثمرة[1].

يقوم القرار الاستثماري على ثلاثة مقومات أساسية هي[2]:

1. الإستراتيجية الملائمة للإستثمار:

تبنى إستراتيجية المستثمر على ضوء منحنى تفضيلية الشخصي، وهو المعيار الذي يصنف المستثمرين إلى عدة أصناف، ولتميز المستثمرين عن بعضهم البعض من حيث ميولهم وأولويات الإستثمار، فلكل مستثمر منحنى تفضيله الإستثماري الذي يتخذه من خلال الربحية، السيولة والأمان، فالربحية تتمثل بمعدل العائد أما السيولة والأمان فيتوقفان على مدى تحمل المستثمر لتحمل المخاطرة.

وبناءاً على ذلك ينقسم المستثمرون إلى:

أ. **المستثمر المتحفظ:** يعطى عنصر الأمان الأولوية وبالتالي ينعكس ذلك على قراراته الإستثمارية.

ب. **المستثمر المضارب:** يعطي عنصر الربحية الأولوية، وبالتالي ينعكس ذلك على قراراته الإستثمارية.

ج. **المستثمر المتوازن:** يمثل النمط الأكثر عقلانية والذي يوازن بين العائد والمخاطرة.

2-الأسس والمبادئ العلمية في إتخاذ القرارات الإستثمارية ينبغي على متخذ القرار الإستثماري أن يسلك في إتخاذ هذا القرار ما يعرف بالمدخل العلمي لإتخاذ القرار والذي يقوم على عدة خطوات محددة منها:-

أ. تحديد الهدف من الإستثمار.

ب. تجميع المعلومات اللازمة لإتخاذ القرار.

ج. تقييم العوائد المتوقعة للفرص الإستثمارية المقترحة.

د. إختيار البديل أو الفرصة الإستثمارية المناسبة للأهداف المحددة.

---

[1] مني قاسم، دليل الاستثمار، في البورصة المصرية والبورصات العربية، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2006م)، ص 50.

[2] محمد مطر، التأصيل النظري لممارسات المهنية المحاسبية، (عمان: دار وائل للنشر، 2004م)، ص 29.

3-مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطرة.

تشكل العملية الإستثمارية عملية مبادلة ما بين العائد والمخاطرة وتوجد علاقة طردية بين العائد والمخاطرة وأن العائد المتوقع يجب أن يكون أكبر وعليه فإذا أراد المستثمر الحصول على عائد مرتفع فعليه أن يتوقع مخاطره أكبر.

رابعاً: أنواع القرارات الاستثمارية:

يعتبر القرار الإستثماري خطوة أولية لإختيار البدائل المتاحة لتحقيق أكبر عائد ممكن وبأدنى مخاطرة، وهناك ثلاثة أنواع من القرارات الاستثمارية وهي[1]:

أ. **قرار الشراء:** يتمثل هذا القرار في الرغبة في حيازة أصل مالي، ويلجأ المستثمر إلى هذا القرار عندما يرى بأن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة تفوق القيمة السوقية الحالية للأصل المالي محل التداول، وفي هذه الحالة يولد لدى المستثمر الرغبة والحافز لإتخاذ قرار الشراء.

يتضح للباحث مما سبق تولد ضغوط شرائية في السوق لجعل المستثمر يحوز على الأصل المالي مما يؤدي إلى رفع سعرها السوقي في الإتجاه الذي يخفض بين السعر والقيمة.

ب. **قرار عدم التداول:** يتخذ المستثمر هذا القرار عندما يتساوى السعر السوقي للأصل المالي للإستثمار مع قيمته.

عندما لا تكون هناك عوائد ينتظرها المستثمر وبالتالي لا يقوم بالشراء أو البيع (عدم التداول).

ج. **قرار البيع:** يلجأ المستثمر لهذا القرار عندما تكون القيمة السوقية للأصل المالي الذي بحوزته أكبر من القيمة النقدية المتوقعة في ظل المخاطرة.

عندما تكون القيمة السوقية أكبر من تكلفة الأصل يقوم المستثمر بإتخاذ قرار البيع، وينتظر وضع السوق التي تفرزها قوى العرض والطلب ويقوم بالشراء مرة أخرى من مستثمر جديد وهكذا تدور الدورة الإستثمارية.

---

[1] http://www.my.mec.biz/t57872.html#.VUy1u5Mg7IU نادي خبراء المال . 5/2/2015 1:28 am

المبادئ التي يقوم عليها القرار الإستثماري حتى يتمكن المستثمر من القيام بعملية المفاضلة بين البدائل الإستثمارية المتاحة ينبغي عليه مراعاة مجموعة من المبادئ المتمثلة فيما يلي[1]:

1. **مبدأ الإختيار:** يبحث المستثمر الرشيد دائماً عن فرص إستثمارية متعددة لما لديه من مدخلات ليقوم بالإختيار المناسب من بين الفرص المتاحة بدلاً من توظيفها من أول فرصة تتاح له، يتحقق هذا المبدأ بوجود سوق مالية كفء ومزودة بنظام معلوماتي وهياكل قوية وذات شفافية، حيث تكون فيها المعلومات متاحة للجميع.
2. **مبدأ المقارنة:** إذا كان المستثمر أمام مجموعة من البدائل المختلفة من حيث مداها الزمني وعوائدها ومميزاتها حيث تكون متفاوتة العوائد والمخاطرة، فلا بد له أن يقوم بعملية المقارنة بين تلك البدائل المتاحة بالإستعانة بأدوات التحليل والتقييم لتحديد وحصر البديل المناسب لرغباته وإمكانياته الإستثمارية التي يتميز بها.
3. **مبدأ الملائمة:** كل مستثمر يتميز بخصائص ذاتية تتمثل في العمر، الدخل، والرغبات، هذه الخصائص تكون نمط تفضيل لدى المستثمر، يحدد درجة إهتمامه بالعناصر الأساسية لقرار الإستثمار فيما يلي:-

أ. معدل العائد على الإستثمار.

ب. درجة المخاطر التي يتصف بها.

ج. مستوى السيولة التي يتمتع بها كل مستثمر.

1. **مبدأ الموضوعية:** يشترط أن تكون كافة المؤثرات المستخدمة في المقارنة ذات موضوعية تجنباً لتحيز القياس، بمعنى لو قام عدد من المستثمرين بإستخدام مؤشر مالي واحد لتوصلوا إلى نفس النتيجة أو على الأقل متقاربة.

---

[1] زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، ط2، (عمان: دار وائل للنشر، 1998م)، ص 39.

2. **مبدأ التوزيع:** تختلف الأصول المالية من حيث درجة المخاطرة والعوائد التي تدرها وعليه فالقرار الإستثماري السليم ينبغي أن يقوم على التنويع من هذه الأصول وذلك من أجل الحد من المخاطرة وزيادة العوائد.

يتضح للباحث أهمية المبادئ المتعارف عليها في بيئة الإستثمار، حيث يقوم مبدأ الإختيار على خلق فرص متعددة للإختيار المناسب من بين الفرص الإستثمارية، ويلعب التحليل المالي دوراً هاماً في مبدأ المقارنة ويأخذ عدة أشكال منها النسب المالية ومتوسطات الأسعار، كما يشترط في مبدأ الموضوعية إستخدام مؤشر مالي واحد في جميع المؤشرات المالية المستخدمة في المقارنة تجنباً لتحيز القياس، ولكي يتجنب المستثمر المخاطرة ويحد منها ويزيد من أرباحه عليه أن يقوم بتنويع إستثماراته.

خامساً: الأشكال المختلفة للإستثمار:

إن الإستثمار يأخذ أشكالاً متعددة من حيث الغرض ويمكن حصرها في ثلاثة أشكال رئيسية[1]:

1. **المشروعات الإستثمارية الجديدة أو التوسعية:** يتولد عنها طاقات إنتاجية جديدة للمشروع، أو التوسع في الأصول القائمة بهدف مواجهة زيادة الطلب في المستقبل، وهذا النوع من الإستثمار يكون الغرض منه زيادة الطاقة الإنتاجية للمنشأة.
2. **المشروعات الإستثمارية الإحلالية:** يمكن التمييز بين نوعين من هذه الإستثمارات، الأول يهدف إلى إحلال أصول جديدة مكان الأصول القائمة والتي إنتهى عمرها الإنتاجي بالإهلاك والنوع الثاني يهدف إلى تجديد أصول قائمة مازالت صالحة للإستخدام ولكنها متقادمة فنياً، فالمشروعات الإستثمارية الإحلالية تهدف إلى المحافظة على الطاقة الإنتاجية المالية أو تطوير وتحسين الأداء.

---

[1] عبد الغفار حنفي، سمية قرياقص، أساسيات الاستثمار والتمويل، مرجع سابق، ص 266.

3. **المشروعات الإستثمارية الإستراتيجية:** وهذا النوع من الإستثمارات يصعب تقدير عائده المتوقع كمياً على عكس الأنواع السابقة وذلك لإرتباطها بعوامل غير مالية من الصعب قياسها.

يتضح أن المشروعات الإستثمارية تختلف وتتنوع حسب الأهداف التي يسعى الإستثمار إلى تحقيقها والتي تختلف من منشأة لأخرى، فإذا كان الهدف من المشروع الإستثماري هو زيادة طاقته الإنتاجية من خلال إضافة خطوط إنتاج جديدة لتحقيق زيادة كبيره في الإيرادات والسيطرة على السوق بمنتجات المشروع كانت مشروعات إستثمارية توسعية اما إذا كان الهدف من المشروع الإستثماري المحافظة على الطاقة الإنتاجية أو تحسين أدائها كانت مشروعات إستثمارية إحلالية، أما إذا كان الهدف إستراتيجياً كانت مشروعات إستثمارية إستراتيجية.

سادساً: المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرار الإستثماري فائدة المعلومات لإتخاذ القرارات:

تلعب المعلومات المحاسبية دوراً هامً في عملية إتخاذ القرارات مثلها في ذلك مثل باقي أنواع المعلومات الأخرى من حيث أنها تؤدي إلى زيادة المعرفة لدي متخذ القرار من ناحية، وتقلل من حالة عدم التأكد التي تكتنف البيئة التي تتخذ فيها القرارات من ناحية أخرى، غير أن المعلومات المحاسبية تتميز عن المعلومات الوصفية بأنها (أي المعلومات المحاسبية) كمية وقابلة للتحقق من صحتها ولذلك فإنها تعتبر أكثر فاعلية في مساعدة متخذي القرارات على الوصول إلى الحلول المناسبة، ومن ثم فإن متخذي القرارات عادة ما يعطون وزناً أكبر للمعلومات المحاسبية وحتى تكون المعلومات المحاسبية ذات نفع كبير في عملية إتخاذ القرارات تتميز بالخصائص التالية[1]:

1. أن تكون ملائمة .
2. أن تتوافر في الوقت المناسب.
3. أن تكون صحيحة.

---

[1] منصور البديوي، مرجع سابق، ص 53.

تمثل المعلومات والبيانات أهمية كبيرة للمستثمرين خاصة عند إتخاذ القرارات الإستثمارية الملائمة، فعادة ما تحتاج المعلومات والبيانات المتاحة للمستثمرين إلى تحليل عميق يساعد على إستخلاص النتائج وإستشراق المستقبل تمهيداً لإتخاذ قرارات إستثمارية ملائمة ويجب على المستثمر عند إتخاذ القرار بالإستثمار في الأوراق المالية أن يحاول الحصول على المعلومات المختلفة الخاصة بهذه الأوراق المالية وأن يطلع على المصادر التالية:

1. التقارير المالية التي تقوم بإصدارها هذه الشركات و التي يجب أن تكون مراجعة.
2. تحليلات وتقارير المؤسسات الإستثمارية.
3. تحليلات تقارير شركات السمسرة.
4. البيانات الصحفية المنشورة حديثاً سواءً في الصحف أو المجلات المالية[1].

تتمثل أهمية المعلومات المحاسبية في الآتي[2]:

1. تقليل حجم المخاطر وتخفيض حالة عدم التأكد.
2. تستخدم كمدخلات لنماذج العوامل الأساسية وذلك للتنبؤ بقيمة الأسهم.
3. **تساعد الشركات المصدرة للأوراق المالية على إتخاذ قرارها بالإستثمار من** عدمه وبما يحقق أهدافه.
4. تساعد في الإختيار الأمثل لمحفظة الأوراق المالية.
5. تعتبر ذات محتوى إخباري إذا أدت إلى تغيرات في قرارات مستخدميها بصورة ملموسة.

يستنتج الباحث أن المعلومات المحاسبية تختلف بإختلاف طبيعة الشركات المصدرة للأوراق المالية من حيث كونها شركات قائمة بالفعل أو شركات تحت الإنشاء.

---

[1] سارة عبد الرحيم محمد، اعتماد المستثمرين على المراجعة في عملية اتخاذ القرار، مرجع سابق، ص 18.

[2] سليمة نشنش، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي، (الجزائر: المدرسة العليا للتجارة، متطلبات شهادة الماجستير، 2005م)، ص 65.

www.m5zn.com/newuploads/.../3f2929af18d075e.pdf 8/2/2015 1:25am

يتضح للباحث أن المعلومات المحاسبية تعتبر الركيزة الأساسية في عملية إتخاذ القرار الإستثماري والمعلومات التي تتصف بالملاءمة هي التي يمكن الإعتماد عليها وتفيد مستخدميها في إتخاذ القرار الاستثماري، كما تمثل القوائم المالية أهم مصدر للمعلومات المحاسبية ويتم إعدادها وفق المبادئ المحاسبية المقبولة.

سابعاً: المعلومات المحاسبية المؤثرة على القرارات الإستثمارية:

تتمثل هذه المعلومات في الآتي[1]:

1. الربح المحاسبي:

يعتبر الربح المحاسبي من المعلومات المحاسبية التي تؤثر في قرارات الإستثمار سواء الشراء والبيع أو الإحتفاظ بها ويعتبر من المعلومات التي توضح القدرة الكسبية للشركة والتي تعطي مؤشراً يبين مدى كفاءة الشركة في إستخدام الموارد المتاحة لها خلال الفترة السابقة، ولكي تكون المعلومات المتعلقة بالربحية مؤثرة على قرارات الإستثمار فإنها يجب أن تكون متاحة للجميع وأن تنشر بصفة منتظمة ودورية ويتم إعدادها وفقاً لقواعد أسس ثابتة من عام لآخر، كما يجب توفرها لمدة سابقة لا تقل عن خمس سنوات حتى يتم إستخدامها للتنبؤ والمقارنة.

يتضح للباحث أن الربح المحاسبي من أهم المعلومات التي تؤثر على قرارات المستثمر، حيث تؤثر على قيمة السهم لما لها من أثر على ربح السهم وكذلك القيمة الدفترية.

2. ربح السهم:

يمثل نصيب من الثروة المجمعة في نهاية كل عام سواء تم توزيع جزء منه أو تم إحتجازه في صورة إحتياطي أرباح مرحلة، وقد أعتبر من أهم المعلومات المحاسبية التي تؤثر على قرارات الإستثمار، ويعتبر ربح السهم ذا فائدة لحملة الأسهم لأنه يعكس نصيب السهم في أصول الشركة كما أنه يعتبر مؤشراً مقبولاً للدلالة على مقدرة الشركة على الوفاء بإلتزاماتها الجارية.

3. توزيعات الأرباح:

---

[1] محمد شمس الدين شريف نصر المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرارات الاستثمارية، دراسة ميدانية، لعينة من الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، ماجستير، 2014م، جامعة السودان، ص 61.

يتأثر سلوك المستثمر في التعامل بالأوراق المالية ليس فقط بالأرباح التي تحققها الشركة ككل أو بربح السهم ولكنه يتأثر أيضاً بقرارات توزيع هذه الأرباح فالسعر الذي يرغب المستثمر في الشراء أو البيع به يتوقف على العائد المتوقع الذي يمكن أن يحققه السهم في المستقبل، كما أن معرفة المستثمر بقرارات توزيع الأرباح والأسباب التي تبنى عليها مثل هذه القرارات تعتبر من المعلومات الهامة المؤثرة على سلوكه في مجال التعامل في الأوراق المالية، وتعتبر الأرباح المحققة والموزعة عاملاً مؤثراً للتدفقات النقدية للشركة[1].

يتضح للباحث أن المعلومات المحاسبية لها أهمية كبرى للمستثمر وفي تحديد سلوكه نحو الإستثمارات لذلك يجب الإفصاح عنها بشفافية تامة وفي وقتها مما يساعد الراغبين في الحصول على المعلومات من القوائم المالية لإتخاذ قرارات رشيدة حيث تنعكس على إستثماراتهم بصورة إيجابية.

[1] محمد شمس الدين شريف نصر، المرجع السابق، ص 62.

الفصل الثالث

المؤسسات المالية

ويشمل الآتي:

المبحث الأول: المؤسسات المالية.

المبحث الثاني: أوجه القصور في التقارير المالية المنشورة.

المبحث الثالث: آثار القصور في التقارير والقوائم المالية في اتخاذ القرارات.

المبحث الأول

المؤسسات المالية

أولاً: المؤسسات المالية:

مقدمة:

يتكون النظام المالي لأي دولة من شبكة من المؤسسات والأسواق المالية التي تساعد الأفراد والمنشات في الحصول على التمويل اللازم لإقتناء السلع والخدمات، إستثمار رؤوس الأموال وتحويل ملكية الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية الأخرى، إن الدور الأساسي الذي يلعبه النظام المالي في الإقتصاد هو تحويل بعض مدخرات الأفراد والمنشات إلى إستثمار بواسطة الآخرين أفرادا كانوا أم منشات. فهناك العديد من المنشات والتنظيمات التي لديها فائض نقدي يزيد عن إحتياجاتها الحالية، ويطلق على هذه التنظيمات والمنشات إصطلاحا وحدات الإدخار. كما توجد أيضاً بعض المنشات والتنظيمات الأخرى التي تحتاج إلى أموال أكثر من تلك التي لديها توصف هذه التنظيمات بأنها وحدات العجز المالي، ومن الطبيعي أن تكون كل من هاتين المجموعتين من الوحدات على علم بوجود المجموعة الأخرى. ومن المتوقع أيضا أن وحدات الإدخار ستكون راغبة في أن تتيح لوحدات العجز المالي فرصة إستغلال فائضها المادي على أن يكون ذلك بمقابل[1]. وهنا يأتي دور النظام المالي الذي يوفر الوسيلة التي يتم عبرها تحويل الفائض النقدي غير المستقل لدى وحدات الإدخار إلى وحدات العجز المالي التي لديها فرص إستثمارية لكنها تعاني من نقص الموارد المادية. إن تبادل النقود والذي يمثل جوهر النظام المالي عادة ما ينتج عنه خلق لأصول وإلتزامات مالية مثل الأسهم والسندات والقروض وتمثل الأصول المالية الأدوات الأساسية لعملية تحويل المدخرات إلى إستثمارات. ويمكن تصنيف الأصول المالية إلى ثلاثة أنواع: النقود، السندات، والأسهم. ويتم إصدار النقود عن طريق الحكومات في صورة عملات معدنية وورقية، بينما يتم إصدار

---

[1] نوال حسين عباس ، المؤسسات المالية ، (الخرطوم : مطبعة سك العملة ، 2003) ص 5.

السندات عن طريق المنشات الإقتصادية المختلفة بالإضافة إلى الحكومات. أما الأسهم فيتم إصدارها بواسطة شركات المساهمة العامة فقط.

ويتم خلق وتبادل الأصول المالية عن طريق الصفقات المالية التي تحدث في الأسواق المالية. ففي الأسواق المالية تتم مقايضة النقود بالأصول المالية وليس بالسلع الحقيقة أو الخدمات. وعادة ما يتم تصنيف الأسواق على أساس نوع الأصول المالية المتداولة فيها. وهناك نوعان من الأسواق المالية: أسواق النقد وأسواق رأس المال. تتعامل أسواق النقد في السندات والأوراق المالية الأخرى قصيرة الأجل بينما تتعامل أسواق رأس المال في السندات طويلة الأجل والأسهم وتشمل أسواق رأس المال سوق السندات، سوق الرهن، وسوق الأسهم[1].

مفهوم النظام المالي:

هي وحدات مالية أو مصرفية تقوم بتجميع المدخرات من الأفراد والمشروعات أو الحكومات وتضعها تحت تصرف هذه الوحدات حيث أنها تربط بين قطاعات الإدخار وقطاعات الإستثمار[2].

وظائف ومهام النظام المالي:

يعتبر النظام المالي أحد الأنظمة المهمة لتطور الإقتصاد ونموه فهو يزود المجتمع بخدمات أساسية لا غنى للإقتصاد عنها ويمكن تلخيص وظائف ومهام النظام المالي فيما يلي:

1. تبادل السلع والخدمات.
2. تحويل المدخرات إلى إستثمارات[3].

---

[1] نوال حسين عباس ، المرجع السابق ، ص 6 .

[2] شقيري نوري موسى، محمود ابراهيم نور، وليد أحمد صافي، سوزان سمير ذيب المؤسسات المالية المحلية والدولية ، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،الطبعة الأولى، 2009)، ص 23.

[3] نوال حسين عباس ، المؤسسات المالية ، مرجع سابق ص 6.

مفهوم المؤسسة المالية:

المؤسسة المالية منشأة أعمال تتمثل أصولها في أصول مالية مثل القروض والأوراق المالية بدلا من المباني والآلات والمواد الخام والتي تمثل الأصول في الشركات الصناعية. كما تتمثل خصومها أيضا في خصوم مالية مثل الودائع والمدخرات بأنواعها[1].

هي عبارة عن آلية أنشأت بواسطة المجتمع تعمل كقناة وصل بين الإدخار والخدمات المالية من جهة والأفراد والمؤسسات التي لديها القدرة على دفع ثمن تلك الخدمات من جهة أخرى[2].

يستنتج الباحث أن المؤسسات المالية هي مؤسسات قائمة بذاتها ولها أصول وخصوم كما أنها تقوم بتحويل المدخرات إلى استثمارات وذلك بتحويل المدخرات من وحدات الفائض الوحدات العجز.

أنواع المؤسسات المالية:

يمكن تقسيم المؤسسات المالية إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: تمثل الوسطاء الماليون وهم الذين يقومون بدور الوساطة المالية من خلال قبول الودائع أو المدخرات وتقديم القروض .وتتمثل الأنواع الرئيسية من الوسطاء الماليون في الولايات المتحدة الأمريكية في البنوك التجارية، ومؤسسات المدخرات والقروض، وبنوك الإدخار، والإتحادات الائتمانية، وشركات التأمين، وشركات الإستثمار، وصناديق التقاعد، وشركات التأجير.

المجموعة الثانية: وتتمثل في مؤسسات مالية أخرى لا تقوم بدور الوساطة المالية مثل سماسرة الأوراق المالية، وتجار الأوراق المالية، وبنوك الإستثمار، والبنوك العقارية، وغيرها من الشركات الأخرى التي تقدم خدمة أو أكثر من الخدمات المالية مثل الائتمان قصير الأجل.

---

(1) محمد صالح الحناوي، السيدة عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية – البورصة والبنوك التجارية – (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001) ص 198.

(2) http://www.accdiscussion.com/t7016/ منتدى المحاسب العربي.18/3/2015 2:28 am

يتمثل دور سماسرة الأوراق المالية في الوساطة بين البائع والمشتري بحيث يتم تبادل الصفقة المالية ويحصل السمسار على عمولة مقابل الجهد الذي بذله للتوفيق بين البائع والمشتري. أما تجار الأوراق المالية فلا يقومون بدور الوساطة بين البائع والمشتري وإنما يقومون بشراء الأوراق المالية لحسابهم بغرض إعادة بيعها وتحقيق الربح في المستقبل مع تحمل مخاطرة إمكانية بيع هذه الأوراق وتحقيق الربح .وفيما يتعلق ببنوك الإستثمار فهي تتعهد بتصريف إصدار أسهم أو سندات أو أوراق حكومية جديدة أو شراء هذه الأوراق ثم إعادة بيعها بأسعار أعلى. وتقوم البنوك العقارية بنفس الوظيفة حيث تقوم بالحصول على العقارات سواء منازل أو غيرها وتقوم بإستبدالها بقروض طويلة الأجل لراغبي الحصول على هذه العقارات من خلال شركات التامين أو بنوك الإدخار. ويعتبر كل من سماسرة وتجار الأوراق المالية وبنوك الإستثمار والبنوك العقارية أنواع متخصصة من المؤسسات المالية، فهم ليسوا وسطاء ماليون مثل البنوك التجارية أو الإتحادات الائتمانية أو بنوك الإدخار أو شركات التامين. فهذه المؤسسات المالية لا تنشئ أوراق مالية خاصة بها لكي يصبح دورها وسيط وإنما دورها هو مجرد نقل أو تمرير أوراق مالية تم إصدارها من خلال مؤسسات أخرى إلى مشترين أو مستثمرين من السوق[1].

أهداف المؤسسات المالية:

تركز معظم كتابات المؤسسات المالية على أن هدف الربحية أو تعظيم ثروة الملاك هو هدف يجب أن يسعى مدراء هذه المؤسسات إلى تحقيقه. فيقع على إدارة هذه المؤسسات الحصول على المدخرات بأقل تكلفة ممكنة و إستخدام الأموال سواء في حالة القروض أو الإستثمار بطريقة تحقيق أعلى عائد ممكن، أي تدني تكلفة الموارد و تعظيم عائد الإستخدامات و إن كان هناك تداخل بين العائد والتكلفة ولتحقيق هذا الهدف لابد من الإهتمام بالعديد من مجالات إتخاذ القرارات مثل: إدارة

---

[1] محمد صالح الحناوي، السيدة عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية – البورصة والبنوك التجارية – مرجع سابق ص ص 199 – 200.

هذه الأصول والخصوم، وإدارة رأس المال والرقابة على المصروفات، و السياسات التسويقية.

1. **إدارة الأصول والخصوم:** تركز الإدارة هنا على زيادة الفرق بين التكلفة المدفوعة للمدخرين أو المودعين وبين العائد المتحقق من القروض أو الإستثمار، هذا الفرق يسمى هامش صافي الربح أو هامش صافي الفائدة فكل مؤسسة مالية تحاول أن تقدم أقل عائد للمدخرين وتحصل على أعلى عائد من المقترضين ولكن المنافسة من المؤسسات المالية الأخرى تحد من قدرتها على ذلك وبالتالي تكون مهمة الإدارة هي الحفاظ على هامش موجب بين العائد والتكلفة حتى تظل في السوق وإدارة الأصول والخصوم تتطلب الأخذ بعين الإعتبار درجة المخاطر التي يمكن التعرض لها مثل خطر السيولة و خطر الإفلاس.
2. إدارة رأس المال: مخاطر الإفلاس تجعل هناك إهتمام متزايد بإدارة رأس المال فيحاول ملاك المؤسسات بقدر الإمكان تخفيض رأس المال إلى حد ممكن والإعتماد على أموال الغير لزيادة العائد الذي يحصلون عليه وهو ما يسمى بالمتاجرة بالملكية.
3. الرقابة على المصروفات: تعتبر الرقابة على المصروفات عامل مهم لزيادة الربحية رغم أن المنافسة بين المؤسسات المالية لجذب المدخرات غالبا ما تؤدي إلى زيادة المصروفات نتيجة لزيادة معدلات الفائدة المدفوعة للمدخرين إلا هناك طرق أخرى مثل تقليل العمالة أو المصروفات غير مباشرة وزيادة إستخدام الآلة والتكنولوجيا الحديثة، قد تساعد تخفيض المصروفات.
4. السياسة التسويقية: والتي تتضمن سعر الخدمات المالية والتركيز على معرفة رغبات العملاء والأسواق الجديدة والإعلان عن الخدمات الجديدة كوسائل لجذب المدخرات وتقديم القروض[1].

---

[1] http://lmd-batna.hooxs.com/t1648-topic منتدى الجمعية العلمية الجامعية آفاق المستقبل 20/3/2015 12:18 am

5. حشد وتجميع المدخرات الصغيرة: إذ تقبل مؤسسات الوساطة المالية المدخرات الصغيرة من مجموعة كبيرة من المدخرين ثم توجيه هذه الأموال لمنح القروض الكبيرة أو للإستثمار في مجالات الإنتاج المختلفة وذالك مقابل عائد مادي معقول.
6. توزيع المخاطر: تقوم مؤسسات الوساطة المالية بإستثمار الأموال في أصول متنوعة ومختلفة من حيث العائد والمخاطر، وهي بذالك تحقق مزايا التنوع من قيمة وإستقرار العائد المادي وفي ذات الوقت تحقق عامل الأمان وتقليل المخاطر الذي يسعى إليه المدخرون.
7. إقتصاديات الحجم في مجال توفير المعلومات وتقييم مخاطر الإستثمار: نسبة لكبر حجم بعض مؤسسات الوساطة المالية وإرتفاع عدد المتعاملين معها تستطيع هذه المؤسسات أن تستغل مواردها المالية الكبيرة في تقديم العديد من الخدمات المالية لعملائها في مجال توفير المعلومات عن الفرص الإستثمارية المتاحة، ومتابعة وتقييم الأنشطة الإقتصادية المختلفة التي يتم الإستثمار فيها.
8. تخفيض تكلفة عقد الصفقات المالية: إن إقتصاديات الحجم والمجال التي تتمتع بها معظم مؤسسات الوساطة المالية تساعد على تخفيض تكلفة عقد الصفقات المالية للمتعاملين معها، إذ تستطيع هذه المؤسسات أن تقوم بتوزيع تكاليفها الثابتة وأيضا المتغيرة على عدد كبير من الوحدات مما يؤدي إلى تخفيض تكلفة عقد الصفقات المالية لكل وحدة من هذه الوحدات، كما يؤدي إلى تخفيض تكلفة الوحدة من إجمالي تكاليف توفير الخدمات المالية المقدمة للعملاء[1].
9. خلق سوق للأوراق المالية المصدرة بواسطة الشركات والمؤسسات المختلفة: تقوم المؤسسات شبه المالية كبنوك الإستثمار وسماسرة الأوراق المالية بتسهيل عملية الإصدار وتداول الأوراق المالية، إذ تعمل هذه المؤسسات كوسيط بين

---

[1] http://lmd-batna.hooxs.com/t1648-topic منتدى الجمعية العلمية الجامعية آفاق المستقبل 20/3/2015 12:18 am

بائع ومشتري الأوراق المالية مما يؤدي إلى خلق التعامل الآلي في هذه الأوراق[1].

10. أهداف أخرى: قد يقال أن المؤسسات المالية تعمل من خلال أموال، بالإضافة إلى أنها من أكثر المؤسسات خضوعا للتشريعات والقوانين، ومن هنا يجب أن تكون الأهداف الإجتماعية من أوائل الأهداف التي يجب تحقيقها أو أخذها في الإعتبار[2].

يرى الباحث أن المؤسسات المالية هي ركن أساسي للإقتصاد السليم، حيث تعمل على نقل الإدخارات بشتى أشكالها وأنواعها للأفراد والمؤسسات الذين يحتاجون التمويل المناسب لإستثماراتهم، وبالتالي المؤسسات المالية تعمل وبكل فاعليه في تحريك الأموال ومن ثم تحريك عجلة الإقتصاد.

ثانياً: الأسواق المالية

ظهرت فكرة ودراسة الأسواق المالية وأصبحت ذات أهمية قصوى في جميع الدول بغض النظر عن ظروفها الإقتصادية سواء كانت ذات إقتصاد ضعيف أو دول تشتهر بإقتصاد قوي و ذلك لعدة أسباب من أهمها أن الأصول المالية لا تستطيع أن تؤدي وظيفتها إلا من خلال الأسواق المالية عن طريق تداول الأسهم والسندات، كما أن الدول ذات الإقتصاد الضعيف لا تستطيع تنفيذ مشروعات التنمية لكل هذه الأسباب ظهرت الحاجة لأهمية الأسواق المالية لتمويل المشروعات التنموية وتوفير رؤوس الأموال للأفراد المستثمرين مما يحقق لهم أرباح ولا يعرضهم للمخاطر.

---

[1] نوال حسين عباس، المؤسسات المالية، مرجع سابق، ص ص12–13.

[2] محمد صالح الحناوي، السيدة عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية – البورصة والبنوك التجارية – مرجع سابق ص 212.

وتعتبر الأسواق المالية بالنسبة للأسواق الأخرى حديثة العهد إلا أنها تختلف عن غيرها من الأسواق سواء كان ذلك من حيث التنظيم أو الكفاءة أو الإمكانات أو التسهيلات المتوفرة بها، وذلك لسبب حجم الإستثمارات المتبادلة بهذه السوق[1]:

تقوم فكرة الأسواق المالية علي فكرة آدم سميث التي تستند علي تقسيم العمل الذي يعتمد على حجم الإنتاج مما يتطلب ذلك التخصص في الإنتاج وفقاً للمزايا النسبية.

خلفية تاريخية عن الأسواق المالية:

قد مرت الأوراق المالية عبر تطورها التاريخي بمجموعة من المراحل يمكن تلخصها في الآتي[2]:

المرحلة الأولي:

تميزت هذه المرحلة بوجود عدد كبير من البنوك الخاصة ومحلات الصرافة وإرتفاع نسبي في المستوي المعيشي، وإقبال الأفراد على إستثمار مدخراتهم في مشروعات تجارية، وأدى ذلك إلى إتساع نطاق التعامل التجاري وإلى كبر حجم المشروعات التي أصبحت في حاجة إلى رؤوس أموال كبيرة يعجز الفرد عن تمويلها، مما أدي إلى اللجوء للبنوك للإقتراض وما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة.

المرحلة الثانية:

بدأت هذه المرحلة مع ظهور البنوك المركزية التي تسيطر على البنوك التجارية، والتي كانت تتسم بحرية مطلقة في المرحلة الأولي، فأخدت البنوك التجارية تقوم بعملها التقليدي المتمثل في خصم الأوراق المالية، وتقدم الإئتمان حسب قواعد البنك المركزي. وأصبحت هذه القروض محدودة رغم زيادة الطلب عليها من قبل الأفراد.

---

[1] الوليد عثمان فرح، أثر التدفقات النقدية في تحديد أسعار الأسهم بسوق الخرطوم للأوراق المالية، (جامعة السودان، 2005م)، ص 33.

[2] حسين علي خربوش، الأسواق المالية (عمان، مطبعة جامعة العلوم التطبيقية، 1995م)، ص ص 16 – 17.

المرحلة الثالثة:

مرحلة ظهور البنوك المتخصصة (الصناعية، الزراعية، العقارية) والتي تخصصت في منح القروض المتوسطة الأجل، وذالك بإصدار سندات متوسطة الأجل لسداد الإحتياجات من المال. ويقوم البنك المركزي بإصدار سندات الخزانة.

المرحلة الرابعة:

مرحلة ظهور الأسواق النقدية، وفي هذه المرحلة إزدادت حركة الأوراق المالية والتجارية وشهادات والإيداع، ويعد ذلك بداية إندماج السوق النقدي مع السوق المالي.

المرحلة الخامسة:

شهدت هذه المرحلة إندماج الأسواق النقدية مع الأسواق المالية، وإندماج الأسواق المالية مع الأسواق الدولية، وذلك لتطور وسائل الإتصالات وظهور البورصات المالية.

(مهام) ووظائف الأسواق المالية:

تؤدي الأسواق المالية وظائف تفسر وجودها وأهميتها في الإقتصاد الوطني، ومن خلال هذه الوظائف، تمكن النظام المالي من تحقيق الإستثمار الأمثل للموارد وتوزيعها التوزيع الأمثل الذي يحقق التوازن وتتجلي أهمية الأسواق المالية بالوظائف الآتية[1]:

أولاً: توفير التمويل اللازم لعملية التنمية:

إذ أن كثير من المشاريع بما فيها المشاريع الحكومية تعجز عن توفير الأموال اللازمة مما يدفعها إلى اللجوء إلى المؤسسات المالية والنقدية لتغطية هذا العجز المالي.

ثانياً:

خلق السيولة الكافية للمدخرين تتيح الأسواق المالية إمكانية تحويل الأدوات المالية طويلة الأجل إلى أصول سائلة بسهولة وبسعر معقول، وذلك عند رغبة

---

[1] عبد الرسول علي، الأسواق المالية الماهية والشروط، 2006م، النسخة الإلكترونية .
http://www.Almadapaper.com/sub/05-396/p19.htm. 25/3/2015 2:18 am

المدخرين في تسييل إستثماراتهم في الأدوات المالية، والتي تؤدي إلى تنمية العائدات الإدخارية لدي الجمهور.

ثالثاً:

تحقيق درجة عالية من المرونة في نظام الإئتمان:- ذلك من خلال تحقيق الضغط علي موارد الجهاز المصرفي وزيادة الإئتمان في الداخل، وبالتالي التخفيف من تأثيرات الضغوط التضخمية الممكنة الحدوث نتيجة التوسع في منح الإئتمان.

رابعاً:

تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد: حيث أن المشاريع الناجحة لن تجد صعوبة في الحصول علي التمويل اللازم من الأسواق المالية من خلال الإقبال علي شراء أسهمها، وهي ميزة لا تتوفر للمشاريع غير الناجحة مما يضطرها إلى الإنسحاب من السوق ثم تصفيتها.

خامساً:

إحكام الرقابة علي عمليات التداول في الأدوات المالية بما يضمن سلامة التصرفات والإجراءات.

سادساً:

تعد الأسواق المالية مؤشراً دقيقاً للمناخ الإستثماري والإقتصادي، فمن خلالها يمكن معرفة ما يمر به الإقتصاد من ركود أو إنتعاش أو نمو[1].

أنواع الأسواق المالية:

تعد الأسواق المالية النظام الأوسع والأشمل للأسواق والتي يتمحور نشاطها في الأوراق المالية، لذا فالغالب الأعم تبوب الأسواق المالية وفقاً لأغراض التمويل، طبقاً لهذا التصنيف يمكن تقسيم الأسواق المالية إلى، أسواق النقد وأسواق رأس المال[2].

أولاً أسواق النقد:

---

[1] عبد الرسول علي، الأسواق المالية الماهية والشروط، 2006م، النسخة الإلكترونية .
http://www.Almadapaper.com/sub/05-396/p19.htm. 25/3/2015 2:18 am

[2] أرشد فؤاد التميمي، أسامة عزمي سلام، الاستثمار بالأوراق المالية تحليل وإدارة: (عمان، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، 2004م)، ص 114.

تعتبر أسواق النقد من أسواق الإستثمار قصيرة الأجل، حيث يتم إصدار وتداول الأوراق المالية التي لا تتراوح فترة إستحقاقها العام، يوفر هذا السوق فرصة للمقترضين بالحصول علي القروض قصير الأجل، وذلك من أموال المستثمرين الذين يرغبون في الحصول على درجة عالية من الأمان بإستثمار أموالهم في أصول مالية ذات سيوله مرتفعة[1].

تعد سوق النقد الأبعد وجوداً أو تطوراً من سوق رأس المال فهو سوق الأموال القصيرة الأجل. والتي لا يتعدي إستحقاقها من حيث مصادرها وإستخدامها السنة المالية الواحدة، كما أنها تمثل الميدان الإقتصادي الذي يباع وتشتري منه أوراق النقد قصيرة الأجل[2].

سوق النقد هو سوق التعامل في أوراق الإئتمان قصيرة الأجل، حيث يتم تبادل الأصول والإلتزمات قصيرة الأجل وقد تكون سوق أولية، أي سوق إصدارات أو سوق ثانوية أي سوق تداول[3].

تتميز أسواق النقد بالآتي:

- الإلتزامات المتبادلة في هذه الأسواق ذات ضمانات عالية .
- تعكس نشاط المقترضين
- توفر سيولة كبيرة
- تعتمد على عنصر السرعة القصوى والبساطة في المعاملات لإنجازها.
- يعتبر تقلب سعر الفائدة عاملاً مهماً.

من أهم مزايا سوق النقد مرونته العالية، فمعظم الصفقات المالية التي تتم فيه تحدث في السوق الثانوي بإجراءات بسيطة جداً تخفض تكاليف هذه الصفقات كما يتميز بإنخفاض درجة المخاطرة فيه[4].

أدوات أسواق النقد:

---

[1] محمد مطر، إدارة الاستثمار الإطار النظري والتطبيقات العملية، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 1999م)، ص 167.

[2] أرشد فؤاد التميمي، أسامة عزمي سلام، مرجع سابق، ص 114.

[3] عماد صالح سلام، البنوك العربية والكفاءة الاستثمارية، (بيروت: اتحاد المصارف العربية، 2000م)، ص 148.

[4] محمد مطر، إدارة الاستثمار الإطار النظري والتطبيقات العملية، مرجع سابق، ص ص 167 – 168.

تعد أدوات سوق النقد أكثر أدوات الديون سيولة وأكثرها إنتشاراً في التداول، كما أنها لا تتعرض لتقلبات ملحوظة في أسعارها، وقد تنوعت هذه الأدوات ومن أهمها[1]:

- شهادات الإيداع المصرفية القابلة للتداول.
- أدوات الخزانة.
- الأوراق التجارية.
- إتفاقيات إعادة الشراء.
- قروض الأرصدة المركزية.

ثانياً: أسواق رأس المال – سوق رأس المال:

هو السوق الذي يتم فيه تداول أدوات الإستثمار طويلة الأجل مثل (الأسهم – الكفالات والتعهدات – الخيارات والسندات)[2].

كما يعرف أيضاً أنه السوق الذي يتم فيه تداول الأوراق المالية طويلة الأجل، أي الأوراق التي تزيد فترة إستحقاقها عن العام وتشمل الأوراق ذات المديونية بأنواعها المختلفة[3].

تقسيم سوق رأس المال:

تصنف الأسواق حسب معيار طبيعة الأوراق المالية المتداولة فيها إلى:- (الأسواق الأولية والأسواق الثانوية).

أسواق الأوراق المالية[4]:

مصطلح الأسواق المالية يطلق على الأسواق التي تشهد الإصدارات الأولية للأوراق المالية، وهي التي تكون بغرض الحصول على رأس المال، أو بقصد زيادة رأس المال.

---

[1] محمود يونس، عبد المنعم مبارك، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003م). ص ص 137–140

[2] وليد صافي، أنس البكري، الأسواق المالية والدولية، (عمان: دار البداية ناشرون وموزعون، 2010م)، 1431هـ، ص 31.

[3] نوال حسين عباس، المؤسسات المالية، مرجع سابق، ص 161.

[4] وليد صافي، أنس البكري، الأسواق المالية والدولية، مرجع سابق، ص 34.

يقصد بالسوق الأولية أو سوق الإصدار، السوق الذي تخلقه مؤسسة متخصصة تعرض فيه للجمهور لأول مره أوراق مالية قامت بإصدارها لحساب منشأة أعمال أو جهة حكومية، وعادة ما يطلق على هذه المؤسسة بنكير أوبنك الإستثمار أو المتعهد، الذي عادة ما يكون مؤسسة مالية متخصصة[1].

يوجد أسلوبان لإصدار الأوراق المالية أسهماً كانت أم سندات هما(2):-

أسلوب الإصدار الخاص:

يتم التفاوض مع بنوك أو مؤسسات بعينها كصناديق المعاشات و شركات التأمين لشراء الأوراق المالية المطروحة.

أسلوب الإصدار العام:

يتم طرح الأوراق المالية للجمهور عامة لشرائها، تقوم الشركات بطرح أوراقها المالية مباشرة، أو عن طريق مؤسسات الوساطة شبه المالية التي من أهمها بنوك الإستثمار.

- السوق الأولي يتطلب متعهد أو مؤسسة مالية متخصصة.
- يتم إصدار الأدوات المالية لأول مره – لم تتداول من قبل (جديدة).
- تصدر الأوراق المالية لتكون رأس مال شركة قائمة جديدة أو لزيادة رفع رأس مال شركة قائمة بقصد تغطية الإحتياجات.

---

[1] منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1992م)، ص 84.

[2] نوال حسين عباس، مرجع سابق، ص 27.

تعريف السوق الأولية:

هو السوق الذي تصدر فيه الأوراق المالية بغرض تكوين رأس المال أو زيادة رأس المال أو الحصول على موارد لتمويل الإستثمار وذلك في إطار القوانين واللوائح والتعليمات والأعراف السائدة.

الأسواق الثانوية:

تعرف السوق الثانوية أيضاً بأنها سوق التداول، حيث يتم تداول الأوراق بعد إصدارها[1].

يمكن تقسيم الأسواق الثانوية إلى[2]:

- **الأسواق النظامية:** يتم تداول أسهم وسندات الشركات المسجلة وفق الأصول في قوائم السوق.
- **الأسواق غير النظامية:** يتم تداول الأوراق المالية لمؤسسات غير مسجلة في قوائم السوق.
- **أسواق المناطق أو الأسواق المحلية:** تتعامل في أوراق مالية كمنشآت صغيرة تهم جمهور المستثمرين في النطاق الجغرافي للسوق أو المناطق القريبة منه[3].

السوق الثالث:

يمثل السوق الثالث قطاع من السوق غير المنظمة الذي يتكون من بيوت السمسرة من غير أعضاء الأسواق المنظمة وإن كان لهم الحق في التعامل مع الأوراق المالية المقيدة في تلك الأسواق، وتمثل هذه البيوت في الواقع أسواق مستمرة على إستعداد في أي وقت لشراء أو بيع تلك الأوراق، وبأي كمية منها صغرت أو كبرت[4].

---

[1] عماد صالح سلام، مرجع سابق، ص 234.

[2] وليد صافي، أنس البكري، الأسواق المالية والدولية، مرجع سابق، ص 33.

[3] هيثم عثمان علي الحسن، دور المعلومات المحاسبية في تحديد أسعار الأسهم بسوق الخرطوم للأوراق المالية، (الخرطوم: جامعة السودن ،كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2005)، ص 44.

[4] منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، مرجع سابق، ص 109.

السوق الرابع:

يقصد بالسوق الرابع المؤسسات الإستثمارية الكبيرة والأفراد والأغنياء الذين يتعاملون فيما بينهم في شراء وبيع الأوراق المالية في أحجام كبيرة وذلك للحد من العمولات الإضافية التي يدفعها البائع و المشتري للسمسار[1].

في ظل السوق الرابع تبرم الصفقات بسرعة أكبر، وبأسعار مرضية للطرفين، وبتكلفة أقل نظراً لإنخفاض أسباب إنهاء الصفقات، وبسبب هذه المزايا يعد السوق الرابع منافساً قوياً للأسواق المنظمة والأسواق غير المنظمة الأخرى، إذ يمكن التعامل بكافة الأوراق المالية في السوق.

مما سبق يستنتج الباحث الآتي :-

- تتعامل الأسواق الثانوية بالأوراق المالية التي تم إصدارها في من شركات تم تكوينها.
- تتميز الأسواق الثانوية بقدرتها علي توفير السيولة لحامل الورقة المالية .

عليه يري الباحث أن سوق الأوراق المالية هي السوق التي يتم فيها تداول الأوراق المالية التي سبق إصدارها وهي التي تقوم بتنشط سوق الأوراق الأولية وتعتمد عليها بصورة مباشرة.

تنوع الأسواق[2]:-

تتعدد التصنيفات والمعايير المستخدمة في عمليات التصنيف ونذكر على سبيل المثال المعايير التالية:

أ. معيار طبيعة الأسواق المالية المتداولة فيها:

1. أسواق أولية.
2. أسواق ثانوية.

ب. معيار غرض التمويل:

1. أسواق نقد.
2. أسواق رأس المال.

---

[1] أرشد فؤاد التميمي، أسامة عزمي سلام، مرجع سابق، ص 125.

[2] وليد صافي، أنس البكري، ص 30.

ج. معيار الحقوق والإلتزامات المترتبة:

1. أسواق دين.
2. أسواق ملكية.

د. معيار أسلوب التمويل:

1. أسواق قروض.
2. أسواق أوراق مالية.

أهمية السوق المالي في الإقتصاد:

- يلعب دوراً رئيسياً في تخطيط السياسة النقدية ويؤثر في دور البنك المركزي في تغيير الفائدة.
- يساعد في توفير سيولة عالية للأصول المالية قصيرة الأجل.
- يساعد في توفير مصادر طويلة الأجل عن طريق ما يعرف بعمليات سوق رأس المال.
- يساعد على تنمية الإدخار وزيادة وتوجيه المدخرات المالية لما له من تأثير على زيادة تشجيع الإستثمار.
- يساعد وجود سوق مالي في عدالة تحديد الأسعار للأوراق المالية المتداولة، ومن هنا فإن ذلك يساعد على توجيه الإستثمار نحو القطاعات الأكثر نجاحاً[1].
- يساعد وجود السوق المالي على تنظيم ومراقبة الإصدارات للأوراق المالية.

ثالثاً: أدوات الإستثمار في الأوراق والمؤسسات المالية وطرق التقويم

الإستثمار:

هو أصل تحتفظ به المنشاة لزيادة الثروة من خلال التوزيع (مثل الفائدة والإتاوات وأرباح الأسهم والإيجارات) ولزيادة رأس المال ولمنافع أخري للمنشأة المستثمرة مثل تلك التي يتم الحصول عليها من خلال العلاقات التجارية[2].

---

[1] وليد صافي، أنس البكري، الأسواق المالية والدولية، المرجع السابق، ص 23.

[2] المعايير الدولية، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، (عمان مطابع الخط، 1999م)، ص 1054،.

كما يعرفه البعض بأنه أصل يمتلك من قبل المؤسسة من أجل تنمية ثروتها بواسطة الحصول على توزيعات ،بشكل فوائد أو العوائد من حقوق الإمتيازات أو توزيعات الأرباح أو العائدات لإيجارات أو من أجل الإستفادة من إرتفاع قيمته أو من أجل المزايا الأخرى المماثلة لتلك التي تحصل عليها المؤسسة من خلال العلاقات التجارية[1].

أدوات الإستثمار:

وفي هذا الصدد يمكن تقسيم أدوات الإستثمار إلى:

1. أدوات إستثمار غير قابله للتداول مثل ودائع التوفير والودائع الأصل
2. أدوات إستثمار قابله للتداول والتي تقسم إلى نوعين:

أ. أدوات إستثمار غير مباشرة:

تعطي الحق لحاملها في ملكية شائعة في محفظة أوراق ماليه يمتلكها صندوق الإستثمار وعليه فإن تلك الأوراق هي التي تعطي الحق المباشر في الحصول على العائد من الجهة المصدرة، وأبرز مثال لذلك صناديق الإستثمار.

ب. أدوات إستثمار مباشر:

تعطي الحق لحاملها حق مباشر في عائد تحصل عليه من الجهة المصدرة لها وهذه الأدوات قد تتداول في أسواق النقد ومن أنواعها أذونات الخزانة وشهادات الإيداع القابلة للتداول، كما قد تتداول في أسواق المال مثل الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية طويلة الأجل[2].

ونظراً لأن مفهوم الإستثمار يرتبط أساساً بالأصول الطويلة الأجل، فسوف يتم التركيز على الإستثمار في الأسهم والسندات التي يتم تداولها في سوق رأس المال.

---

[1] قواعد المحاسبة الدولية، تقديم مجموعة سابا وشركاؤهم، (بيروت: دار العلم للملايين)، الطبعة الأولى فبراير، 1987م، ص 346.

[2] خالد محمد آدم عبد الجليل، تقييم الأوراق المالية من وجهة النظر المحاسبية بالتركيز على سوق الخرطوم للأوراق المالية، رسالة ماجستير، (جامعة السودان، 2002م)، ص 13.

الأسهم العادية:

يمثل السهم العادي مستند ملكية أو أداء حقوق ملكية ذات مرتبة أدني من كافة فئات حقوق الملكية الأخرى وللسهم قيمة إسمية وقيمة دفترية وقيمة سوقية وتتمثل القيمة الإسمية في القيمة المدونة على قسيمة السهم وعادة ما يكون منصوص عليها في عقد التأسيس، أما القيمة الدفترية للسهم تتمثل في قيمة حقوق الملكية التي لا تتضمن الأسهم الممتازة بل تتضمن فقط الإحتياطيات، والأرباح المحتجزة وعلاوة الإصدار، فضلاً على القيمة الأسمية للسهم، مقسومة على عدد الأسهم العادية المصدرة وتتمثل القيمة السوقية في القيمة التي يباع بها السهم في سوق الأوراق المالية، وقد تكون هذه القيمة أكبر أو أقل من القيمة الدفترية.

ويدرك المتعاملين في السوق أنه لا القيمة الإسمية ولا القيمة الدفترية تمثل التقييم الحقيقي للسهم، ذلك أن القيمة الحقيقية للسهم العادي هي قيمته السوقية، التي تتوقف على العائد الذي يتوقع أن تولده نتيجة لإمتلاكه، أي تتوقف على الأرباح الرأسمالية والتوزيعات التي يتوقع أن يجنيها المستثمر[1].

ولا يجوز لحامل السهم العادي أي المستثمر الرجوع إلى المنشأة المصدرة لإسترداد قيمته، فإذا ما أراد التخلص منه فلا سبيل أمامه سوي عرضه للبيع في سوق الأوراق المالية، وفي حالة الإفلاس ليس هناك ما يضمن أن يسترد المستثمر القيمة التي سبق أن دفعها لشراء السهم، بل قد لا يستحق شيئاً منها على الإطلاق. هذا على أنه ليس من حقه المطالبة بنصيبه من الأرباح طالما لم تقرر الإدارة توزيعها.

خصائص الأسهم العادية:

1. **قابلية للتداول:** توفر هذه الخاصية للسهم مرونة كبيرة في سوق الأوراق المالية تجعل بالإمكان التنازل عنها بالطرق التجارية كالمناولة من يد لأخرى كما هو الحال بالنسبة للأسهم لحاملها أو القيد في سجل الشركة كالأسهم الإسمية أو عن طريق عملية التظهير كالأسهم لأمر .

---

[1] المرجع السابق، ص 14.

2. **تعتبر مخزنا للقيمة:** إن قيمة الأوراق المالية تتزايد مع زيادة نجاح المشروع المصدر لهذه الأسهم وذلك فضلا عما تدر على حائزها من دخل سنوي مع إمكانية إسترداد هذه الأموال بأقل خسارة ممكنة و في أسرع وقت .
3. **المسؤولية المحدودة للمساهم:** تنص قوانين الشركات أن مسئولية المساهم محدودة بحصته في رأس المال وهذا يختلف في شركات التضامن أو شركات الأشخاص عموما حيث تكون المسئولية غير محدودة .
4. **تقادم حق المساهم:** على خلاف حقوق الملكية المتعارف عليها كحق الإختراع أو حق الإمتياز فإن حق المساهم لا يتقادم بسبب عدم الإستعمال مادامت الشركة قائمة ولا يبدأ التقادم إلا بعد اليوم الأول الذي يتحول فيه حق المساهم من حق ملكية إلى حق دين أي عندما تنتهي الشركة المساهمة بالتصفية أو إستهلاك و دفع رأس المال.
5. **الأسهم متساوية القيمة:** يقصد بذلك أن إصدار الشركة المساهمة من الأسهم العادية تكون أسهما متساوية القيمة ولا يجوز إصدار أسهم عادية في نفس الشركة بقيم مختلفة بينما لا يحكم هذا الشرط إصدار الأوراق المالية الأخرى (كالسندات)[1].

حقوق حملة الأسهم:

1. حق الحصول علي نصيبه من تصفية أموال الشركة عند التصفية إن بقي شيء بعد إعطاء حملة السندات ثم حملة الأسهم الممتازة حقوقهم.
2. الحق في نقل ملكية السهم بالبيع أو بالتنازل أو بأي طريق آخر.
3. الحق في الحصول علي نصيبه من الأرباح التي تقرر المنشأة توزيعها. وقد تكون صورة التوزيعات في صورة نقدية أو في صورة أسهم، وفي الحالة الأخيرة أي إصدار أسهم مقابل توزيعات يتحدد نصيب المستثمر بنسبة ما يمتلكه من أسهم بالمنشأة[2].

---

[1] http://www.startimes.com/?t=14445762 منتديات استارتايمز 26/3/2015 1:25 am

[2] زياد رمضان سليم، أساسيات في الإدارة المالية، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، 1996م)، ص 150.

4. حق التصويت في الجمعيات العمومية: والذي عبره يستطيعون التأثير على القرارات الخاصة بإدارة المنشأة[1].
5. حق إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة .
6. حق الإطلاع علي سجلات المنشأة ودفاترها.
7. حق الترشيح لعضوية مجلس الإدارة إذا توافرت لدي حامل السهم الحد الأدنى من عدد الأسهم الواجب أن يمتلكها من ترشيح نفسه لتلك العضوية .
8. حق الشفعة أو الشراء من الأسهم الجديدة التي تصدرها الشركة بما يتناسب وما يملكه من أسهم تلك الشركة.
9. حق مناقشة تقارير مجلس الإدارة ومقاضاة أعضاء مجلس الإدارة إذا ثبت إهمالهم في إدارة الشركة[2].

الأسهم الممتازة:

يمثل السهم الممتاز ورقة مالية لها حقوق تفضيلية (ممتازة عن السهم العادي في توزيع الأرباح وفي تصفية الشركة)[3].

ويجمع السهم الممتاز بين سمات السهم العادي و السند، مع التأكيد على أن نظرية التمويل لا تعتبره بمثابة مستند ملكية بالمعني المفهوم، نظراً لبعض السمات التي يتصف بها، وللسهم الممتاز قيمة إسمية وقيمة دفترية وقيمة سوقية، شأنه في ذلك شأن القيمة الدفترية تتمثل في القيمة الإسمية وعلاوة الإصدار للسهم الممتاز كما تظهر في دفاتر الشركة، مقسومة على عدد الأسهم المصدرة (ليس للأسهم الممتازة نصيب في الإحتياطيات والأرباح المحتجزة التي قد تظهر في الميزانية العمومية) وعلى الرقم من أنه قد ينص على إستدعائه في وقت لاحق وفي كل الأحوال لا يعتبر السهم الممتاز إلتزاماً علي الشركة.

خصائص الأسهم الممتازة :

---

[1] نوال حسين عباس، المؤسسات المالية، مرجع سابق، ص 164.

[2] خالد محمد آدم عبد الجليل، مرجع سابق، ص ص 15 – 16.

[3] طارق عبد العال حماد، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل، (القاهرة: الدار الجامعية للنشر، 2002م)، ص 326.

إن من أهم خصائص الأسهم الممتازة أنها ورقة مالية تقع عند منطقة الحدود بين الأسهم العادية و السندات فهي تشارك الأسهم العادية في الخصائص التالية:

1. أنها تمثل أموال ملكية .
2. لا يوجد لها موعد إستحقاق.
3. كما أن لها الحق في توزيعات، سنوية تتحدد بنسبة مئوية ثابتة من قيمتها الأسمية.

وإذا لم تتحقق أرباح في سنة مالية ما، أو تحققت أرباح ولكن قررت الإدارة عدم توزيعها حينئذ لا يحقق للمنشأة إجراء أية توزيعات لأصحاب الأسهم العادية في أي سنة لاحقة، ما لم يحصل حملة الأسهم الممتازة على التوزيعات المستحقة لهم في السنوات السابقة التي لم يحصلوا فيها على أرباح بحد أقصى لا يتجاوز ثلاث سنوات ويطلق على هذا النوع من الأسهم الممتازة، بالأسهم التي لها الحق في الأرباح المتجمعة من السنوات السابقة التي لم يحصل فيها على أرباح، ومع هذا فقد تنص بعض عقود التأسيس علي غير ذلك، أي تنص علي أن الحق في التوزيعات يكون فقط في السنوات التي تحققت فيها أرباح، حيث يطلق على السهم حينئذ بالسهم الذي له الحق في الأرباح المحققة.

كما أنها تشارك السندات في الخصائص التالية:

1. أرباحها محدودة سلفاً كنسبة مئوية من قيمتها الإسمية.
2. لا تشارك في التصويت في الجمعيات العمومية للمساهمين، أي أنها لا تشارك في إدارة الشركة إلا إذا نص الإكتتاب علي ذلك[1].
3. لا تشارك في الأرباح المحجوزة حيث أن هذه الأرباح هي لحملة الأسهم العادية فقط.
4. لها حق الأولوية في الحصول على حقوقها عند توزيع الأرباح وعند توزيع أموال التصفية، إلا إذا نص الإكتتاب على غير ذلك[2].

---

[1] طارق عبد العال حماد، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل، المرجع السابق، ص 326.

[2] خالد محمد آدم عبد الجليل، المحاسبة المالية المتقدمة، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2006م)، ص ص 96 – 97.

السندات:

يمثل السند مستند قانوني لإ ثبات المديونية[1]. ويتم تقسيم السندات من ناحية الجهة المصدرة إلى نوعين:

1. سندات تصدرها منشآت الأعمال.
2. سندات تصدرها الحكومات المركزية والحكومات المحلية، فضلاً عن الهيئات شبه الحكومية.

(أ) السندات التي تصدرها منشآت الأعمال:

تعد هذه السندات بمثابة عقد أو إتفاق بين المنشأة (المقترض) والمستثمر (المقرض)، وبمقتضي هذا الإتفاق يقرض الطرف الثاني مبلغاً معيناً إلى الطرف الأول، الذي يتعهد بدوره برد أصل المبلغ وفوائد متفق عليها في تواريخ محددة، وقد ينطوي العقد علي شروط أخري لصالح المقرض مثل رهن بعض الأصول الثابتة ضماناً للسداد أو وضع قيود على إصدار سندات أخري في تاريخ لاحق، كما قد يتضمن إستدعاء السندات مثل تاريخ الإستحقاق[2].

ونظراً لأن المستثمر الفرد عادة ما يكون واحد من الاف المستثمرين الذين أقبلوا علي شراء تلك السندات، وأن مشترياته قد لا تمثل سوي جزء ضئيل من القيمة الكلية للإصدار، فانه لا يستطيع عملياً متابعة إستيفاء المنشأة للشروط التي تضمنها العقد لذا تنص التشريعات على دخول طرف ثالث قد يكون بنكاً تجارياً، يعمل بمثابة وكيل أو حارث يوكل إليه تلك المهمة.

هذا وقد يكون السند لحامله وبذلك يعد ورقة مالية قابلة للتداول بالبيع أو الشراء أو التنازل. وفي تاريخ إستحقاق الفائدة يتقدم المستثمر لتحصيل قيمتها من البنك للبنك المختص الذي يلعب دور الحارس، ويطلق علي هذا النوع من السندات مستندات الكوبون، أما السند المسجل بإسم المستثمر فتدفع عنه الفوائد بشيكات للشخص المسجل بإسمه السند، ويحقق هذا النوع من السندات الحماية لصاحبه ضد

---

[1] المعايير المحاسبية الدولية، مرجع سابق، ص 1055.

[2] خالد محمد آدم عبد الجليل، المحاسبة المالية المتقدمة، مرجع سابق، ص 98.

السرقة أو التلف وما شابه وذلك، إلا أنه غير قابل للتداول علي نحو مماثل للسندات لحاملها إذ ينبغي أن تتخذ إجراءات نقل الملكية من البائع للمشتري[1].

(ب) السندات الحكومية:

يقصد بالسندات الحكومية صكوك المديونية متوسطة و طويلة الأجل التي تصدرها الحكومة بهدف الحصول على موارد إضافية لتغطية العجز في موازنتها أو بهدف مواجهة التضخم. في الدول التي تأخذ بالنظام المحلي، قد لا يقتصر حق إصدار تلك الأوراق على الحكومة المركزية، بل قد يمتد إلى الحكومات المحلية.

وينظر المستثمر إلى الأوراق المالية التي تصدر من الحكومة المركزية على أنها أكثر جاذبية، إذ عادة ما يتمتع عائدها بالإعفاء الضريبي، وهو ما يندر أن يتحقق للأوراق المالية التي تصدرها الحكومات المحلية. يضاف إلى ذلك تضاؤل مخاطر التوقف عن السداد أو مخاطر تأجيله. فالحكومة المركزية يمكنها زيادة مواردها المالية لمواجهة خدمة الدين عن طريق إصدار المزيد من أوراق البنكنوت أو عن طريق فرض ضرائب جديدة، إذا ما إضطرت لذلك. أما الحكومات المحلية فليس من حقها إصدار أوراق البنكنوت، كما أن قدرتها على فرض المزيد من الضرائب عادة ما تكون محدودة.

تصدر الحكومة المركزية سندات يطلق عليها سندات الخزانة، وهي أداة إستثمارية متوسطة وطويلة الأجل، إذ يتراوح تاريخ إستحقاقها بين سبع سنوات وثلاثون سنة. ولحامل السند الحق في أن يتصرف فيه لطرف ثالث دون الإنتظار حتى تاريخ الإستحقاق. ويمتد ذات الحق للحكومة، إذ ينص قانون إصدار تلك السندات امكانية إستدعاء السند بقيمة وبتاريخ او تواريخ محددة سلفاً وعادة ما تنشر في الصحف تلك المعلومات لكي يستفيد منها المستثمر المحتمل[2].

---

[1] خالد محمد آدم عبد الجليل، تقييم الأوراق المالية من وجهة النظر المحاسبية بالتركيز على سوق الخرطوم للأوراق المالية، مرجع سابق، ص 21.

[2] http://www.tdwl.net/vb/archive/index.php/t-240039.html منتديات تداول ،سوق الأسهم السعودي.am 2:16 29/3/2015

وتتميز سندات الخزانة عن السندات الإدخارية في أن العائد لا يقتصر فقط على معدل الفائدة المحدد على السند، بل يتضمن كذلك الأرباح الرأسمالية التي قد يمكن تحقيقها[1].

خصائص السندات:

تختلف خصائص السندات بإختلاف أنواعها المشار إليها أعلاه، ولكنها جميعها تشترك في أمور منها:

1. أنها أموال إقتراض.
2. فوائدها تعتبر مصروفات وتخصم من الدخل مثل إحتساب الضريبة.
3. لها موعد إستحقاق يجب سداده بحلوله، أو قبل ذلك إذا كانت قابلة للإستدعاء
4. في حالة عجز الشركة عن دفع الفائدة في أي سنة من السنوات تستحق جميع السندات فوراً.
5. في حالة عجز الشركة عن دفع أي قسط من أقساط صندوق الوفاء تستحق السندات فوراً.
6. عند حساب تكلفة رأس المال تكون تكاليف السندات غالباً أرخص من تكاليف أموال الملكية بسبب الميزة الضريبية التي تتمتع بها فوائدها[2].

الطرق المتبعة لتقييم الإستثمارات:

المقصود بالتقييم هو تحديد المقابل بشي يتم قياسه بالنقد، للتقييم أهمية قصوى وذلك لمعرفة الحقوق والإعتراف بالواجبات، فمثلاً بالنسبة لبنود القوائم المالية للشركات لابد أن تظهر قيم نقدية تعبر عن قيمتها الحقيقية لان هذه القوائم يعتمد عليها العديد من متخذي القرارات بخلاف الشركة التي تعد هذه القوائم، وفي الصدد سنناقش الطرق المختلفة و المتبعة في تقييم الأوراق المالية.

طرق التقييم المتبعة في القوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية:

(1) طريقة التكلفة التاريخية:

---

[1] منير إبراهيم هندي، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، (الإسكندرية، دار المعارف، 1999م)، ص 31.

[2] زياد سليم رمضان، أساسيات في الإدارة المالية، مرجع سابق، ص ص 137 – 138.

في هذه الطريقة تسجل الأصول بمقدار النقد أو معدلات النقد المدفوعة أو القيمة العادلة المدفوعة عند إمتلاكها وتسجل الخصوم بمقدار مبالغ العائدات المستلمة مقابل الإلتزام،في بعض الحالات (على سبيل المثال ضرائب الدخل) تسجل بمقدار مبالغ النقد أو المعادلات النقد التي يتوقع إستلامها أثناء سير العمل العادي[1].

إن الهدف الأساسي للمحاسبة في ظل التكلفة التاريخية هو تقديم معلومات للمالكين تظهر كيفية إستثمار أموالهم والأرباح الناتجة عن الإستثمار، بحيث تمثل الميزانية المعدة علي هذا الأساس سجلاً تاريخياً وليس بياناً بالثروة الجارية للمشروع، و أن أهم ميزات طريقة التكلفة التاريخية هي أنها تقلل إلى الحد الأدنى من تأثر الحسابات بالآراء الشخصية للأشخاص الذين يعدونها، إلا أن الحسابات والقوائم المعدة على أساس التكلفة التاريخية عرضة لتحفظات، ليس أقلها أن الوحدة النقدية التي تمثل معدلاً عامًا لجمع و تلخيص الحسابات ليست وحدة قياس ثابتة، إذ أن هناك نقصاً محتملاً في القوة الشرائية للنقود وما يعادلها (تضخم)، وهذا التغيير في القوة الشرائية يبقى بعيداً عن التأثير في قائمة الدخل في ظل التكلفة التاريخية بالإضافة إلى أن التكلفة النقدية للمواد والبضاعة المباعة ليست كافية خلال فترات إرتفاع الأسعار لمقابلة إستبدال الحجم نفسه للمخزون المستهلك كما أن مخصصات الإستهلاك المكونة على أساس التكلفة التاريخية غير كافية لإستبدال الأصول الثابتة عند إنتهاء عمرها الإنتاجي[2].

---

[1] المعايير المحاسبية الدولية، مرجع سابق، ص 1051.

[2] حسين القاضي، مأمون توفيق حمدان، نظرية المحاسبة، مرجع سابق ، ص ص 253 – 254.

(2) طريقة نظام معدل القوة الشرائية:

تعتمد هذه الطريقة على إعادة بيان بعض أو كل البنود في البيانات المالية لتعكس التغيرات في المستوى العام للأسعار[1].

تهدف هذه الطريقة إلى إزالة التضخم عن الحسابات وذلك بتجهيز قوائم مالية معدلة بإستخدام المؤشر العام لحركة الأسعار، ويعتبر تغير المستوي العام للأسعار مقياساً للتضخم، ويمكن بالإعتماد على هذا المقياس إزالة التضخم من الحسابات، والقياس بوحدات نقدية ذات قوي شرائية متجانسة، وعليه فإن إستخدام القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية من أجل إتخاذ القرارات هو إستخدام خاطئ فهو لا يؤدي إلى إتخاذ قرارات إدارية خاطئة حول تقييم الأداء الإداري، وتقويم الاستثمارات، وتسير الإنتاج، وتوزيع الأرباح، بل يمتد إلى الأخطار الناتجة عن عدم المحافظة على رأس المال سليماً من الناحية الإقتصادية.

مميزات محاسبة معدل القوة الشرائية العام:

1. إن التضخم يعتبر حقيقة واقعة وبالتالي يجب أن تعد القوائم المالية بناءا على هذا الواقع. وكحد أدنى يجب أن يتم إجراء التعديلات في قوائم مستقلة ملحقة بالقوائم التقليدية .
2. يعتبر نموذج التكلفة التاريخية المعدلة علاجا شاملا لمشكلة التضخم وهو بهذا يحتوي على نظم العلاج الجزئية المتبعة من قبل كثير من المشروعات مثل سياسة الأخير في الأول لتسعير المخزون السلعي وسياسة الإهلاك المعجل في حساب قسط الإهلاك الدوري.
3. يتجنب نموذج التكلفة التاريخية المعدلة أحد الأخطاء الجسيمة في نموذج التكلفة التاريخية التقليدي وهو الخطأ الناتج عن تجاهل ظاهرة التغيير في القوة الشرائية للنقود. تجنب أخطاء القياس على هذا النحو يجعل الأرقام المحاسبية قابلة للتجميع كما أنها تصبح أكثر ملاءمة لعقد المقارنات الزمانية والمكانية. كذالك يلاحظ أن إستبعاد أخطاء القياس عن طريق تثبيت وحدة

---

[1] المعايير المحاسبية الدولية، مرجع سابق، ص 1048.

القياس المستخدمة يعتبر أمرا جوهريا بالنسبة لتطبيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات.

4. يتمتع نموذج التكلفة التاريخية المعدلة بقدر كبير من الموضوعية وبالتالي تتوفر درجة عالية من إمكانية الإعتماد على المعلومات التي يوفرها النموذج. فهو من ناحية لا يمثل خروجا عن مبادئ التكلفة التاريخية بل إنه يعتبر في رأي الكثيرين التطبيق السليم لهذا النموذج التقليدي. ومن ناحية أخرى نظرا لأن الجهات الحكومية هي التي عادة ما تتولى إعداد الأرقام القياسية العامة فإن القوائم المالية المعدلة بإستخدام هذه الأرقام القياسية يمكن التثبت من صحتها وبالتالي فهي من هذه الناحية على درجة عالية من الموضوعية[1].
5. تساعد في مشكلة الإستبدال لأن الإستهلاكات المحسوبة بناءاً على الطريقة أكبر من تلك المحسوبة بناءاً على التكلفة التاريخية.

أما سلبيات هذه الطريقة هي:

1-عدم تعويض النفقات الزائدة لإعداد القوائم المالية على أساس وحدة النقد الثابتة بالمنافع المتوقعة من إستخراج المعلومات المالية والإفصاح عنها.

2-قد تؤدي هذه العملية إلى اللبس وعدم فهم طبيعة المعلومات المالية وعدم المقدرة على التفرقة بينها وبين المعلومات المعدة طبقاً للأساس التاريخي.

3-لا تخلو عملية إعادة تقويم العناصر النقدية وحساب مكاسب وخسائر التقلبات في القوة الشرائية من العيوب والقصور الموجودة في أساس التكلفة التاريخية .

4-تعتبر مكاسب القوة الشرائية من العناصر النقد ية مضللة حيث أنها لا تدل على نجاح الإدارة . كما لا يمكن إعتبارها مصدراً للأموال متاحاً للإستخدام في شراء الآلات أو ممتلكات أو توزيع أرباح نقدية على المساهمين. [2]

---

[1] عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص 512.

[2] مدحت فوزي عليان وادي،أثر التضخم على الافصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية ، (غزة :الجامعة الاسلامية ، رسالة ماجستير ،2006) ، ص 88.

5-زيادة الجهد والوقت والتكاليف نتيجة اعداد قوائم مالية باستخدام التكلفة التاريخية ثم إعداد قوائم مالية أخرى معدلة بالأرقام القياسية العامة [1].

(3) طريقة القيمة السوقية:

هي المبلغ الذي يمكن الحصول عليه من بيع أداة مالية أو المستحق الدفع عند شراء أداة مالية في سوق نشط ويعرف السوق النشط بأنه السوق الذي يستوفي كافة الشروط التالية[2]:

أ. البنود التي تتم المتاجرة بها داخل السوق متجانسة (أوراق مالية مثلاً).

ب. يمكن إيجاد المشترين والبائعين في أي وقت.

ج. الأسعار متوفرة للجمهور.

جاء في المعيار المحاسبي الدولي رقم 25 المعدل بالمعيار المحاسبي رقم 39 بأن يتم الإعتراف بالأدوات المالية الجارية بسعر التكلفة أو السوق أيهما أقل، وقد أشار المعيار إلى أن القيمة السوقية يمكن إعتبارها أساس للقيمة العادلة بشرط أن يكون السوق نشط وذو فعالية عالية.

(4) طريقة القيمة العادلة:

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن مقابلة إستبدال الأصل أو تسوية مطلوبات بين أطراف مطلعة وراغبة في عملية تتم بحسن نية بين أطراف ذات مصلحة[3].

هناك إفتراض مبدئي بإمكانية تحديد القيمة العادلة بشكل موثوق به بالنسبة لمعظم الموجودات المالية المصنفة على أساس أنها متوفرة للبيع أو المحتفظ بها للمتاجرة.

يرتكز هذا التعريف علي إفترض أن المنشأة ناجحة بدون أي نية أو حاجة لتصفية أو تقليص نطاق عملياتها بشكل مادي أو القيام بعملية بموجب شروط غير مناسبة، والقيمة العادلة لذلك ليست المبلغ الذي ستتسلمه أو تدفعه في عملية إجبارية أو تصفية، فعلي سبيل المثال يتم تحديد القيمة العادلة لأصل مالي قررت الإدارة

---

[1] http://www.accdiscussion.com/t837/ منتدى المحاسب العربي .31/3/2015 12:14 am

[2] المعايير المحاسبية الدولية، مرجع سابق، ص 1033.

[3] المعايير المحاسبية الدولية، المرجع السابق، ص 892.

بيعه مقابل نقد في المستقبل القريب من خلال المبلغ الذي تتوقع إستلامه من هذا البيع، والمبلغ النقدي الذي سيتم تحقيقه من بيع فوري سيتأثر بعوامل السيولة الحالية وإستقرار سوق الأصل.

وقد ذكر المعيار الدولي رقم 39 الذي يتناول الإفصاح والقياس بالنسبة للأدوات المالية بأن هناك حالات تكون فيها القيمة العادلة قابلة للقياس بشكل موثوق به هي :

أ. الأداة المالية لها عرض سعر معلن في سوق أوراق مالية نشط لتلك الأداة.

ب. أداة دين تم تقييمها من قبل وكالة تقييم مستقلة ويمكن تقدير تدفقاتها النقدية بشكل معقول .

ج. أداة مالية لها نموذج تقييم مناسب والتي يمكن بشكل موثوق به قياس مدخلات البيانات لذلك النموذج لأن البيانات تأتي من أسواق نشطة[1].

يرى الباحث القيمة العادلة تدور حول القيمة السوقية، وذلك لأن القيمة العادلة للأوراق المالية هي القيمة السوقية التي يوفرها سوق الأوراق المالية التي يجب أن تتوفر فيه العديد من الشروط المذكورة سابقاً.

(5) القيمة الجارية:

يقصد بالتكلفة الجارية تكلفة إستبدال الأصل القائم بأصل مماثل له نفس العمر الإنتاجي المتبقي وله نفس القدرة الإنتاجية وتقوم هذه الطريقة على مفهوم المحافظة على رأس المال المادي للمنشاة والذي يقضي بضرورة الحفاظ على الطاقة الإنتاجية لأصول المنشأة[2].

يقصد بالقيمة الجارية مبلغ النقد أو معادلات النقد التي يجب دفعها حاليا إذا تم إمتلاك نفس الأصل، وكذالك المبلغ للنقد أو معادلات النقد الذي سيكون مطلوبا لتسوية إلتزام حاليا[3].

---

[1] خالد محمد آدم عبد الجليل، تقييم الأوراق المالية من وجهة النظر المحاسبية بالتركيز على سوق الخرطوم للأوراق المالية، مرجع سابق، ص ص 28 – 29.

[2] https://www.facebook.com/acc.directory/posts/643039822416865 دليل المحاسبين العرب 1/4/2015 1:09 am

[3] المعايير المحاسبية الدولية، مرجع سابق، ص 1039.

تقوم هذه الطريقة على تقويم موجودات الوحدة الإقتصادية وتحديد الدخل الدوري لها بإستخدام القيم الجارية في القياس المحاسبي بحيث يتم المحافظة على رأس المال سليما من الناحية الاقتصادية وليس من الناحية النقدية فحسب.

يرى الباحث أن القيمة الجارية والتي تمثل التكلفة الإستبدالية هي الأمثل لتقويم الأصول الثابتة والأصول المالية وذالك لأنها تحافظ على رأس المال من الناحية الاقتصادية – كما تحافظ على الطاقة الإنتاجية لأصول المنشأة.

المبحث الثاني

أوجه القصور في التقارير المالية

عندما نتكلم عن القوائم المالية وعن أهمتها في التعرف على سلامة أو عدم سلامة مختلف السياسات الإدارية والتمويلية والإنتاجية والبيعية للمشروع فيجب أن يتعرف الباحث على حدود إمكانيات هذه القوائم ومن أهم الحدود ما يلي[1]:

أولاً: هذه القوائم تمثل جانباً من حياة المشروع ومن ثم فهي ليست نهائية لأن أرباح المشروع الفعلية أو خسائره الفعلية لا يمكن تحديدها إلا بعد بيع المشروع أو تصفيته في نهاية حياته، فلإعتبارات عديدة من الضروري إعداد هذه القوائم في فترات دورية خلال حياة المشروع وقد تعارف المحاسبين على أن تكون هذه الفترة الدورية إثني عشر شهراً. إن عملية تخفيض تجمعات الإيرادات والنفقات لفترة محاسبية معينة يتضمن تقدير شخصي وهذا التقدير ليس حقيقاً، وهناك العديد من الأمثلة التي يدخل فيها التقدير الشخصي عند إعداد التقارير المالية مثل:

- تقييم المخزون السلعي.
- قيمة قسط الإهلاك السنوي.
- معاملة المصروفات الإيرادية بالمصروفات الرأسمالية أو العمليات الإيرادية التي يترتب عليها إنفاق في حالة تدفق مستمر بالمشروع وما يحتاج إليه المحاسب هو عملية قطع لهذا التدفق في تاريخ كل ميزانية وقد يجد المحاسب أمامه العديد من المبادئ التي يمكن إستخدامها في عملية القطع لهذا التدفق.

ثانياً: إن قائمة المركز المالي يمكن إعدادها على أساس مبدأ الإستمرار (أن المنشأة مستمرة في أعمالها) فالأصول الثابتة يتم إعدادها على أساس تاريخي ثم يطرح منها مجمع الإهلاك حتى تاريخ إعداد الميزانية، ومن قائمة الدخل يتم مقابلة الإيرادات

---

[1] عمر السيد حسنين، تطور الفكر المحاسبي،(القاهرة : دار الجامعة المصرية، 1976م)، ص 58.

بالمصروفات (ومن ضمنها الإهلاك عن هذه المدة المحاسبية) فأرقام الأصول الثابتة بالميزانية لا تظهر السعر الذي يجب إنفاقه للحصول على مثل هذه الأصول والقيمة الإستبدالية ومصروفات التأسيس يتم ادراجها ضمن الأصول بإعتبار أن المنشأة مستمرة في أعمالها وأن هذه المصروفات لها قيمة مصروفات التأسيس تصبح غير ذات قيمة[1].

ثالثاً:- كلاً من الميزانية وقائمة الدخل تعكس عمليات معبر عنها بوحدات ذات قيمة شرائية غير متجانسة فمن الملاحظ أن القوة الشرائية قد إنخفضت كثيراً خلال الأربعين سنة الماضية فمثلاً بالنسبة لشركة مقاولات تم إنشاؤها في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية نلاحظ أن من ذلك الوقت إلى الآن أن مستوي الأسعار تضاعف بكثير وأنه لإستبدال الات ومعدات الشركة بآلات ومعدات الآن تحتاج إلى أكثر من ضعف المبلغ الذي دفعته المنشأة وتحت هذه الظروف فإن مخصص الإهلاك الذي يتم تحميله للإيرادات الجارية ربما يكون أقل من نصف قسط الإهلاك المطلوب إحتسابه على أساس القيمة الإستهلاكية لهذه الآلات والمعدات[2].

يلاحظ أن الحسابات والقوائم المالية الختامية السابق الإشارة إليها تحتوى على بعض الملاحظات التي قد تقلل أهميتها سواء في جوهرها أو في شكلها، وبعض هذه الملاحظات يتعلق بالقوائم المالية بصفة عامة والبعض الآخر يتناول كل قائمة على حدة[3].

---

[1] المرجع السابق ، ص 59.

[2] المرجع السابق ، ص 59.

[3] زكريا فريد عبد الفتاح، البرنامج التدريبي في إدارة وتنفيذ المشروعات الزراعية، تطبيقات عملية على التحليل المالي والاقتصادي، (القاهرة: مركز الدراسات الاقتصادية الزراعية، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، 26 فبراير – 2 مارس 2000م)، ص 9.

أولاً: ملاحظات عامة:

1. يبدو من ترتيب إعداد القوائم المالية أن التركيز يتم بصفة رئيسية على قياس صافي نتيجة نشاط الوحدة الإقتصادية عن الفترة المالية، مما يعطى إنطباعاً لمستخدمي القوائم أن هدف الوحدة الإقتصادية هو تعظيم الأرباح في الأجل القصير.
2. يؤدى طول الفترة (السنة عادة) التي تعد عنها القوائم المالية وكذلك شكل وتبويب تلك القوائم إلى تقييم الوحدة الإقتصادية على أساس نتائج نشاطها في الأجل القصير، الأمر الذي يدفع الإدارة إلى تركيز جهدها وقراراتها على النتائج في الأجل القصير أيضاً.
3. يبدو من القوائم المالية تركيز إهتمامها ضمنياً على بيان حقوق الملكية (حقوق أصحاب الوحدة الإقتصادية والمساهمين) على إعتبار أن أصحاب الملكية هم المجموعة المسيطرة والأكثر إهتماماً بالوحدة الاقتصادية، وربما يكون ذلك غير صحيح.
4. نظراً لأن الإهتمام قد يكون على بيان صافي نتيجة نشاط الوحدة الإقتصادية عن الفترة من ناحية، وبيان مركزها المالي في تاريخ معين من ناحية أخرى، فقد يتم إغفال إعداد قائمة التدفقات النقدية رغم أهميتها للمستثمرين الحاليين والمرتقبين.
5. قد يعطى تقرير مراقب الحسابات المصاحب لتلك القوائم وما يتضمنه من ملاحظات إنطباعاً غير صحيح عن التحقق من بعض البنود، وعدم التحقق من بنود أخرى لم يفصح عنها التقرير[1].

---

[1] زكريا فريد عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 9.

6. تفقد القوائم المالية أهميتها عند التأخر في نشرها في الوقت المناسب، وقد يتم ذلك بعد فترة طويلة من بداية الفترة المالية الجديدة، وقد يعطى القانون هذه المهلة للتركيز على دقة البيانات بدلاً من السرعة في تقديمها.
7. لا زال الكثير من الوحدات الإقتصادية يعتمد على التقدير الشخصي في حساب بعض البنود كما هو الحال عند تقدير مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، على الرغم من توافر بعض الأساليب الرياضية والإحصائية التي تحقق ذلك بدرجة عالية من الدقة.
8. على الرغم من الإنتقادات الموجه للتكلفة التاريخية، إلا أن قائمة المركز المالي مثلاً تجمع في قائمة واحدة التكلفة التاريخية (مثل الأصول الثابتة والمخزون السلعي) والتكلفة الجارية (مثل النقدية بالصندوق وبالبنوك) والتكلفة المستقبلة (العملاء والموردين وأوراق القبض وأوراق الدفع)، وكذلك قائمة نتائج الأعمال فإنها تضم التكلفة التاريخية (الإهلاكات والإيجارات) والتكلفة الجارية (المستلزمات السلعية والخدمية) والتكلفة المستقبلة (المخصصات بخلاف ضرائب الدخل وإهلاك الأصول الثابتة)[1].
9. إختلاف السياسات والمعالجات المحاسبية من وحدة إقتصادية لأخرى يؤدى إلى عدم صلاحية البيانات لإجراء المقارنات بين الوحدات الإقتصادية المتشابهة، كما قد يعطى مؤشرات خاطئة عن المركز المالي للوحدة الإقتصادية.

[1] زكريا فريد عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 9 – 10.

ثانياً: ملاحظات خاصة بالحسابات الختامية:

لقد جرى العرف على إعداد الحسابات الختامية التي تضم حسابات الإنتاج (أو التشغيل) والمتاجرة والأرباح والخسائر للوصول إلى صافي نتيجة نشاط الوحدة الإقتصادية عن فترة معينة، ويلاحظ على تلك الحسابات ما يلي:

1. تظهر الحسابات الختامية كنتيجة مباشرة لقيود إقفال موارد (إيرادات) الوحدة الإقتصادية وإستخداماتها (مصروفات) بعد عمل التسويات اللازمة تطبيقاً لأساس الإستحقاق في نهاية الفترة، ولتكون الأداة التي يعتمد عليها في تطبيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات للتعرف على صافي نتيجة نشاط الوحدة الإقتصادية خلال الفترة المعدة عنها تلك الحسابات، ويمكن الوصول إلى نفس النتيجة عن طريق قائمة نتائج الأعمال (الدخل).
2. إعداد الحسابات الختامية على شكل حرف (T) (كما هو الحال عند تصوير حسابات الإنتاج والمتاجرة والأرباح والخسائر أو حساب العمليات الجارية) قد يكون من الصعب فهم ما بها من بيانات لغير المحاسبين، بعكس الحال عند الوصول إلى نفس النتيجة في شكل قائمة.
3. توضح الحسابات الختامية النتائج النهائية من تكلفة الإنتاج التام (للوحدات الإقتصادية الصناعية) خلال الفترة ومجمل الربح (أو الخسارة) والفائض القابل للتوزيع (أو صافي الخسارة) وذلك دون عرض النتائج الجزئية التي تهم المستثمرين وأصحاب المصالح مثل تكلفة المبيعات وصافي نتيجة النشاط الجاري وصافي نتيجة النشاط قبل خصم الفوائد والضرائب[1].
4. تبين الأرقام الواردة بتلك الحسابات الختامية نتائج العمليات التي تمت خلال السنة المالية الحالية مقارنة بأرقام السنة المالية السابقة فقط كما هو موضح

---

[1] زكريا فريد عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 10 – 11.

بالملحق رقم (4) من اللائحة التنفيذية للقانون 159 لسنة 1981 وكما في النظام المحاسبي الموحد، مما يصعب التعرف على الإتجاه العام لتلك الأرقام لعدة سنوات مالية سابقة تساعد في التنبؤ بها لفترات مستقبلة.

5. يعتمد إعداد الحسابات الختامية على معيارين للقياس، أحدهما لقياس الإيرادات، ويرتبط بالقوة الشرائية لوحدة النقد في تاريخ شراء الأصول، وبالتالي فإن صافي نتيجة نشاط الوحدة الإقتصادية عن الفترات المختلفة لا يعبر عن حقيقة القدرة الكسبية للوحدة الإقتصادية في الفترات المستقبلية.
6. لا تعكس قيمة أقساط الإهلاك المحسوبة على أساس التكلفة التاريخية القيمة الحقيقية للجزء المستهلك من الأصول الثابتة خلال العام، وذلك لعدم وجود جداول حياة للأصول الخاصة بكل فئة من الوحدات الإقتصادية من ناحية، ولتعديل طرق الإهلاك من فترة لأخرى بهدف تأجيل المدفوعات الضريبية إلى فترات لاحقة مستقبلاً من ناحية أخرى.
7. على الرغم من إعداد الحسابات الختامية على شكل حرف (T) وتقديمها إلى مصلحة الضرائب بهذه الصورة، إلا أن الإقرار الضريبي للوحدة الإقتصادية يتم إعداده عادة على شكل قائمة توضح إجمالي إيرادات الوحدة الاقتصادية عن الفترة مخصوماً منه إجمالي التكاليف الواجبة الخصم للوصول إلى وعاء الضريبة[1].

عيوب قائمة الدخل:

تتمثل عيوب قائمة الدخل في أنه يتم إعداد قائمة الدخل إستناداً على مبدأ الإستحقاق والذي يؤول إليه تحميل كل فترة مالية بما يخصها من إيرادات أو مصروفات سواء حصلت هذه المصروفات أم لا، وسواء تم سداد هذه المصروفات أم

---

[1] زكريا فريد عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 11.

لا، مما يجعل هذه القائمة غير قادرة على تحديد سيولة المشروع وتحديد قدرته على الوفاء بإلتزاماته[1]، كما يدخل عنصر التقدير الشخصي في تقدير قيمة بعض المصروفات نتيجة لتطبيق بعض المبادئ والفروض المحاسبية فمثلاً عند حساب قيمة الإهلاك لأحد الأصول الثابتة القابلة فإنه يلزم إتباع إحدى طرق الإهلاك لتحديد قيمة مصروف الإهلاك والتي يدخل في إختيارها عنصر التقدير الشخصي، إستخدام سياسية الحيطة والحذر في إختيار المعالجات المحاسبية يؤدي إلى إظهار رقم الربح الفعلي الذي يعد عنه قائمة الدخل، أيضاً تحتوي قائمة الدخل على مجموعة مختلفة من البنود تختلف في توقيت حدوثها فبينما يتم حساب الإهلاك على أساس التكلفة التاريخية ويتم إعتباره أحد بنود المصروفات فإنه يتم مقابلته بالإيرادات والتي تمثل قيم جارية مما يعني أن قيمة الدخل الذي ينتج عن الأنشطة التشغيلية للمشروع لا يمثل قيمة صحيحة في أغلب الأحيان ويصعب الإستناد إليها في تقويم كفاءة أداء عمليات المشروع التشغيلية[2].

ويمكن اختصار عيوب قائمة الدخل فيما يلي:-

1. تعد قائمة الدخل استناداً إلى مبدأ الإستحقاق، الذي يقضي بتحميل كل فترة مالية بما يخصها من إيرادات وما يقابلها من مصروفات، سواء تم تحصيل الإيراد أم لم يتم، وسواء سدد المصروف أم لم يسدد. ويلاحظ أنه بناء على ذلك فقد تحقق بعض المنشآت ربحاً محاسبياً، ولكنها قد تعاني من إعسار مالي، بسبب ضعف السيولة، ومن هنا يصعب إستخدام قائمة الدخل في تحديد سيولة المنشأة.

---

[1] محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، (عمان: دار الحامد، 1999م)، ص 26-27.

[2] شهاب الطيب عبد الله عثمان، أثر توقيت نشر القوائم المالية على قرارات المستخدمين، (الخرطوم: جامعة السودان كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة 2009م)، ص 27.

1. لا يتطابق رصيد النقدية مع صافي الربح في المنشأة، وبشكل خاص الرصيد النقدي الذي تظهره قائمة التدفق النقدي، حيث تطبق قائمة الدخل أساس الإستحقاق بينما تطبق قائمة التدفق النقدي الأساس النقدي في الإيرادات والمصروفات.
2. في مجال إعداد الأرباح والخسائر حيث يستخدم أساس الإستحقاق كذلك فإن ذلك يؤدى إلى عدم جعل المصروفات والإيرادات معبرة عن التدفق النقدي الخاص بهما، وهذا يجعل من الأرباح والخسائر حساباً بعيداً عن تقديرات السيولة للمنشأة[1].
3. تحتوى قوائم النتيجة على أرقام عدة بعضها يمثل مصروفات وإيرادات فعلية تخص الفترة المالية، كما أن البعض الآخر يمثل أعباء وخسائر إقتضت حتمية قياس نتيجة النشاط مددياً على أساس مبدأ الإستحقاق ضرورة تقديرها وتحميلها على إيرادات الفترة كجزء من تكلفتها[2].
4. إن قائمة الدخل هي خلاصة للأعمال التي تمت خلال الفترة المحاسبية التي إنتهت، وتترجم آثارها على شكل صافي ربح أو صافي خسارة، وهذا لا يترجم قدرة المنشأة على دفع إلتزاماتها.
5. بسبب عنصر التقدير الشخصي في تقدير بعض المصروفات الحسابية، وذلك نتيجة لتطبيق بعض المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، أو نتيجة لتطبيق بعض السياسات المحاسبية، وبالتالي قد يترتب على ذلك عدم الدقة في نتائج الأعمال[3].

---

[1] وليد ناجي الحيالي، محمد عثمان البطمة، التحليل المالي (الاطار النظري والتطبيقي) ،(عمان : دار حنين ، 1996)المرجع السابق، ص 96.

[2] حسين مصطفى هلالي ، تحليل وتفسير ونقد القوائم المالية والميزانيات ، (القاهرة : دار النهضة العربية، 2010) ، ص 342.

[3] وليد ناجي الحيالي، محمد عثمان البطمة ، مرجع سابق، ص 97.

6. إن الوظيفة الرئيسية لقوائم النتيجة هي الإفصاح عن نتيجة النشاط خلال فترة معينة، وعلى ذلك فإن دلالة هذه القوائم لا يمكن أن تنصرف إلى تحديد أو تقدير إحتمالات تحقق الأرباح والخسائر والعوامل التي تؤثر في نتيجة النشاط وقدرة المشروع الكسبية في المستقبل القريب أو البعيد.
7. من المعروف أن المحاسبين يلتزمون عند القيام بالتسويات الجردية وإعداد النتيجة بقواعد محاسبية تمليها إعتبارات تقليدية معينة تؤدى في الواقع إلى عدم وحدة أساس قياس كل من إيرادات الفترة وتكلفتها، كما أنهم يغالون في إتباع مبدأ الحيطة والحذر فلا يأخذون في حسابهم إلا ما تحقق فعلاً من أرباح ويهملون كلية ما تولد من أرباح في حين أنهم لا يحملون الإيرادات بجميع الخسائر التي وقعت فعلاً والتي يحتمل وقوعها، وينبني على ذلك بداهة أن النتيجة التي تظهرها القوائم لا تعتبر مرآة صادقة لنتيجة نشاط المشروع ومجهودات إدارته وأجهزته المختلفة[1].

يتضح للباحث أن قائمة الدخل تحتوى على أرقام عدة بعضها يمثل مصروفات وإيرادات فعلية تخص الفترة المالية، كما أن البعض الآخر يمثل أعباء وخسائر إقتضت حتمية قياس نتيجة النشاط مددياً على أساس مبدأ الاستحقاق ضرورة تقديرها وتحميلها على إيرادات الفترة كجزء من تكلفتها.

بناءا على ذلك قائمة الدخل تتضمن خليطاً أو مزيجاً غريباً من إيرادات ومصروفات فعلية وأخرى تقديرية تأثرت عند تقديرها بالسياسة التي يسير عليها المشروع وبالآراء الشخصية للمسئولين عن إدارته، ولا شك في أن إتباع سياسة معينة يؤدى إلى نتيجة تختلف عن النتيجة التي نصل إليها إذا ما إتبعنا سياسة أخرى، كما أن التقدير الشخصي يختلف من فرد إلى آخر مما ينعكس أثره بالضرورة على رقم

---

[1] حسين مصطفى هلالي ، مرجع سابق ، ص ص 342–343.

الربح أو الخسارة الذي تظهره قوائم النتيجة ويؤدى بالتالي إلى الشك في مدى دقة وصدق مدلول نتيجة النشاط.

عيوب قائمة المركز المالي:

تبين هذه القائمة المركز المالي للوحدة الإتصادية في تاريخ معين، وتبين بصورة ملخصة مصادر أموالها وكيفية إستخدامها لهذه المصادر، فجانب الخصوم وحقوق الملكية يبين مصادر الأموال، أما جانب الأصول فيبين إستخدامات الوحدة لهذه الأموال وتوزيعها على مختلف أنواع الأصول، ويلاحظ على تبويب تلك القائمة ما يلي[1]:

1. تختلف درجات الإهتمام بالبيانات الواردة في قائمة المركز المالي بإختلاف النظرية المحاسبية المتبعة لتفسير الأساس العلمي للمحاسبة في الوحدات الإقتصادية، فنظرية الملكية تركز على حقوق الملكية ومن ثم تنظر إلى معادلة الميزانية على أنها: الأصول – الخصوم = حقوق الملكية، وتعتبر حقوق الملكية بمثابة إلتزامات على ممتلكات الوحدة الإقتصادية مثلها مثل حقوق الغير، بينما تنظر نظرية الأموال المخصصة لمعادلة الميزانية على أنها الموارد (الأصول) = القيود المفروضة على إستخدام هذه الموارد (الخصوم)، ولذلك تعتبر الخصوم وفقاً لهذه النظرية بمثابة قيود على التصرف في تلك الموارد ولا تعتبر إلتزامات إلا عندما يحين موعد الوفاء بها[2].
2. إن الأرقام الواردة في الميزانية أرقام سابقة على فترة التحليل فإنها تعكس نوعاً من التحفظ عند بناء قرار عليها.
3. أن بعض الفقرات في الميزانية تخضع لإعتبارات حكمية.

---

[1] زكريا فريد عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 12.

[2] المرجع السابق، ص 12.

4. أن بعض الفقرات في الميزانية قومت على أساس إفتراضات وبمبادئ محاسبة (إستمرارية المشروع – تحقق الربح – الإستحقاق.. الخ) وهي مازالت مجال للإجتهاد بين المحاسبين فلها إنعكاس على الأرقام الواردة في الميزانية[1].
5. تعد قائمة المركز المالي على أساس القيم التاريخية لعناصر الأصول والخصوم وحقوق الملكية، وبالتالي فإنها بشكلها الحالي لا تعبر عن القيمة الحالية لعناصر معادلة قائمة المركز المالي.
6. يتدخل عنصر التقدير في تحديد قيم عناصر الأصول، ومثال ذلك تحديد صافي المدينين الذي يتأثر بالديون المشكوك في تحصيلها والتي تتأثر بالتقدير الشخصي، وكذلك إحتساب القيمة الدفترية للأصول الثابتة التي تتأثر بعنصر الإستهلاك الذي يتأثر بالتقدير الشخصي كذلك، وهناك عناصر أخرى تؤثر في مجملها على الموضوعية المطلوبة لجعل عناصر قائمة المركز المالي معبرة عن الواقع بشكل أدق[2].
7. تحتوى قائمة المركز المالي على أرقام عدة لأصول مختلفة والمفروض أصلاً أو أساساً أن تمثل هذه الأرقام قيماً مالية خضعت عند قياسها وتحديدها لأساس واحد أو موحد، ولكن الواقع لا يؤيد ذلك، إذ أن قيم الأصول التي تظهر في القائمة هي نتاج خليط من حقائق مسجلة في دفاتر ومستندات المشروع وقواعد محاسبية تقليدية يأخذ بها المشروع.

ومن الطبيعي أن يسفر هذا الخليط العجيب عن قائمة تتضمن قيماً مالية غير متناسقة أو متجانسة إختلف أساس قياسها، بل أن بعضها – مثل المخصصات – لا يخرج في حقيقته عن كونه مجرد تكهنات سليمة أو غير سليمة مما يضفي على

---

[1] يوحنا ال ادم، صالح الرزق، المحاسبة المالية أصول وخصوم والقوائم المالية، (عمان: دار الحامد للنشر التوزيع ، 1999) ص 464

[2] وليد ناجي الحيالي، محمد عثمان البطمه، مرجع سابق ، ص 95.

قائمة المركز المالي ظلال من الشك في قيمتها كأداة أو وسيلة تفصح عن المركز المالي للمشروع، في صدق وأمانة، ويجعل الكثيرين يقفون أمام أرقامها وما تمثله من قيم مالية حائرين بين الحقيقة والخيال[1].

8. يتم تبويب الأصول من زاوية درجة سيولتها إلى "أصول ثابتة" و "أصول متداولة"، وهذا التبويب يهدف من ناحية إلى معرفة مقدرة الوحدة الإقتصادية على الوفاء بإلتزاماتها، وإلى حساب إهلاكات الأصول الثابتة من ناحية أخرى، ولكن هناك بعض البنود التي قد تختلف الآراء حول تبيوبها وإنتمائها إلى أي مجموعة مثل الأرصدة المدنية الأخرى وبعض الأصول المعنوية مثل مصاريف التأسيس والحملات الإعلانية.
9. تمثل البيانات الواردة بجانب الخصوم وحقوق الملكية مصادر أموال الوحدة الإقتصادية والتي يتم تبويبها أحياناً إلى مصادر داخلية ومصادر خارجية، وأحيان أخرى إلى مصادر طويلة الأجل ومصادر قصيرة الأجل، وفي معظم الأحيان يتم الجمع بين التبويبين، وحيث أن هذا الجانب يوضح هيكل التمويل بالوحدة الإقتصادية، فإنه يوضح القيمة الدفترية لحقوق الملكية (وتجمع بين القيمة التاريخية والجارية) كما يوضح الإلتزامات الواجب سدادها مستقبلاً ولا يعكس قيمتها الحالية، بالإضافة إلى وجود بعض البنود التي تختلف الآراء حول تبويبها مثل الأرصدة الدائنة الأخرى والمستحقات من المصروفات والمقدمات من الإيرادات.
10. صعوبة الربط بين قيمة الأصول الإنتاجية الظاهرة بقائمة المركز المالي، والتدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها من تلك الأصول، الذي قد

---

[1] حسين مصطفى هلالي ، مرجع سابق ، ص 336

ينعكس بدوره على حقيقة كل من المركز المالي للوحدة الإقتصادية وقدرتها الكسبية[1].

11. يدخل في تحديد قيمة الأصول الثابتة عنصر الإستهلاك، وهو أمر متعارف عليه إلا أنه ومن ناحية أخرى فإننا نشهد زيادة في قيمة الأصول الثابتة القابلة للإستهلاك وهذه الزيادة لا ينظر إليها إلا في حدود ضيقة جداً، علماً بأن لزيادة قيمة الأصول في الشركات التي لديها إستثمارات أو عقارات أو أية أصول أخرى ترتفع قيمتها، يعتبر أمراً هاماً للغاية، ويلاحظ أن قائمة المركز المالي بشكلها الراهن لا تعكس هذه الزيادة.

12. تقضي المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بعدم إظهار بعض الموجودات لصعوبة تقييمها أو قياسها، ومثال ذلك الشهرة التي تنتج عن النشاط الداخلي والنامي للمنشأة، إضافة إلى عدم تقييم العنصر البشري المتميز في المنشأة مثل وجود مدير مالي قدير أو غيره[2].

13. في حالة عرض الميزانية، تعرض الأحداث القابلة للتعبير بالنقد إذ أن هناك أحداثاً غير قابلة للتعبير بالنقد مثل العوامل النفسية غيرها هي لها أثر في عملية التحليل.

14. أن صورة الميزانية لا تفيد الإدارة المالية إفادة تامة لأنها تعطي أرقاماً إجمالية فلابد أن يرفق كشف يبين مفردات لكل من هذه المواد.

---

[1] زكريا فريد عبد الفتاح، مرجع سابق ، ص ص 12– 13.

[2] وليد ناجي الحيالي، محمد عثمان البطمه، مرجع سابق، ص 95.

15. إن الأرقام الواردة في الميزانية على الأغلب أرصدة حسابات الأستاذ – المستندة على التكلفة الأصلية، فلذا لم يؤخذ بنظر الإعتبار إنخفاض قيمة العملة والآثار التضخمية المالية التي حصلت في السنين الأخيرة[1].

16. لا تعكس قائمة المركز المالي القيم الإقتصادية الحالية أو المستقبلة لأصول المشروع الثابتة، فما زالت هذه الأصول تقوم لأغراض ميزانية الإستغلال بقيمتها التاريخية، أي بتكلفتها الفعلية مستبعداً منها الإهلاك المجمع حتى تاريخ القائمة، وكثيراً ما تكون القيم التاريخية للأصول الثابتة بعيدة كل البعد عن قيمتها الإستبدالية الحالية أو المستقبلية، وهذا أكثر ما يكون وضوحاً في حالة الأصول الثابتة ذات الأعمار الإنتاجية الطويلة التي تصل إلى عدة سنوات.

17. لا تكشف قائمة المركز المالي بياناتها المالية المختلفة عن كثير من العوامل المعنوية التي تؤثر تأثيراً قوياً ومباشراً على المركز المالي للمشروع في كل من الأمد القصير والأمد الطويل.

18. إن أساس إعداد قائمة المركز المالي الإستقلالية وإفتراض إستمرار المشروع في العمل، وتنبنى على ذلك نتيجة هامة إذ أن بعض العناصر التي تظهر في القائمة بإعتبارها أصولاً، أو بمعنى أصح بإعتبارها وجهاً أو أكثر من أوجه إستعمالات أموال المشروع يرتبط وجودها في القائمة بقيم معينة بإستمرار المشروع في العمل، فمن المعروف أن غالبية الأصول الوهمية أي الأرصدة المدينة الأخرى مثل مصاريف التأسيس والتكوين والحملة الإعلانية، ليست لها قيمة إستبدالية إطلاقاً، إذ لا يمكن بيعها للغير والحصول في مقابلها على أي شيء له قيمة في الأحوال العامة أثناء حياة المشروع أو في

---

[1] يوحنا ال ادم ، صالح الرزق ، المحاسبة المالية أصول وخصوم والقوائم المالية ، مرجع سابق ص ص 465-464

حالة تصفيته تصفية إجبارية أو إختيارية، وإنما قيمتها التي تظهر في قائمة المركز المالي مستمدة فقط من إفتراض إستمرار المشروع في العمل وإحتمال إسترداد هذه المصروفات أو الخسائر عن طريق تحميلها لما قد يتحقق من إيرادات في المستقبل.

ولا يقتصر الأمر فقط على "الأصول الوهمية" وإنما ينصرف في بعض الحالات إلى بعض أنواع الأصول الثابتة التي يمتلكها المشروع، ونعنى بذلك الأصول الثابتة المتخصصة، أي التي لا يمكن استخدامها أو استعمالها في أي مشروع آخر بخلاف المشروع الذي تستخدم أو تستعمل فيه، أو لأي غرض غير الغرض الذي أشتريت من أجله، فالقيمة الإستبدالية لهذا النوع من الأصول مرتبطة تماماً بإستخدامها في ذات المشروع فقط، وقد تنعدم هذه القيمة أو تهبط كثيراً عن القيمة الظاهرة في قائمة المركز المالي إذا فصلت هذه الأصول عن المشروع[1].

19. يتم التعبير في نفس القائمة بالقيم المالية والنسب المئوية حتى تكون المقارنة منطقية بين الفترات المالية المختلفة، وتحسب النسب المالية في قائمة نتائج الأعمال على أساس صافي المبيعات، وفي قائمة المركز المالي المقترحة على أساس رأس المال المستثمر، وفي قائمة التدفقات النقدية على أساس صافي التدفقات لكل نشاط.

20. إمكانية إستخدام الجداول الإلكترونية Electronic Spreadsheets التي تعد من أكثر البرامج ملاءمة لتسجيل العمليات المالية وإعداد الحسابات والقوائم المالية الختامية وعمل التحليلات المالية وإعداد الموازنات التخطيطية والتنبؤ بالتدفقات النقدية، وتتضمن هذه الجداول عادة مجموعة من المعادلات والدوال الجاهزة مثل الأمر SUM لجمع مجموعة من الأرقام والأمر AVG

---

[1] حسين مصطفى هلالي ، مرجع سابق ص ص 337–340

لحساب المتوسط والأمر NPV لحساب القيمة الحالية، وتستخدم مثل هذه الدوال في حل الكثير من المشكلات الرياضية والإحصائية والمالية بحيث يمكن إجراء التحليل اللازم لبيانات القوائم المالية بالجدول الإلكتروني بسهولة وبدقة، كما تقدم هذه الجداول الكثير من الرسوم البيانية التي تساعد في عرض البيانات بصورة أفضل من الجداول[1].

21. ينظر إلى قائمة المركز المالي على إعتبار أنها كشف تاريخي بالأرصدة الخاصة بحسابات الأصول والخصوم وحقوق الملكية، وبالتالي فهي لا تعكس الصورة الحقيقية لجميع الأحداث في المنشأة، حيث يحصل خلال السنة المالية عمليات إقتراض وسداد لهذه القروض، كما تحصل عمليات إقتناء لبعض الأصول وعمليات تخلص لهذه الأصول قبل إعداد قائمة المركز المالي، وبالتالي لا تظهر هذه العمليات في هذه القائمة.

22. تعد قائمة المركز المالي في تاريخ محدد من كل سنة مالية، وعادة ما يكون هذا التاريخ في فترة النشاط الدنيا للمنشأة، وبالتالي لا يظهر الوضع الطبيعي أو الواقعي في الفترات الأخرى للمنشأة.

23. هنالك فارق عملي بين القيمة الدفترية لبعض الأصول الثابتة، وبين قيمتها الإنتاجية بمعنى أن تستهلك الأصول الثابتة دفترياً لتصل قيمتها إلى الصفر، (أو تسجل دفترياً دينار واحد) بينما تكون طاقتها الإنتاجية عالية ولا تزال مساهمتها في العملية الإنتاجية مقبولة)[2].

24. أن الميزانية بمثابة صورة فوتوغرافية للمنشأة في لحظة معينة حالها حال الصورة الفوتوغرافية للشخص الطبيعي التي لا تظهر أي شيء عن إنفعالاته النفسية وكفاءته.. الخ.

---

[1] زكريا فريد عبد الفتاح،مرجع سابق، ص 13

[2] وليد ناجي الحيالي، محمد عثمان البطمه، مرجع سابق، ص 95.

25. أن الجانب الأيمن من الميزانية لا يحوي موجودات فقط (بالمعني السابق) ولكنه يحوي فضلاً عن ذلك بعض عناصر الموجودات المصروفات التي توزع على فترات مستقلة كمصاريف التأسيس والحملات الإعلانية والخسائر المرحلة.

26. أن هناك بعض العناصر التي تعد من الموجودات محاسبياً برغم عدم إنتقال ملكيتها إلى المشروع في تاريخ الميزانية، وفي أمثلة ذلك شراء موجودات ثابتة بأقساط طويلة الأجل التي تبقي ملكيتها للبائع حى إتمام سداد ثمنها وذلك برغم وجودها في حيازة المشتري أو التأخير Leasing وهي تعد موجوداً على أساس عنصري الحيازة والإستخدام ولو أنه يحسن إبراز طبيعة ملكيتها كمذكرة ترفق مع الميزانية[1].

27. لا يمكن لنا من واقع قائمة المركز المالي بأرقامها وبياناتها أن نستبين حقيقة ما طرأ على المركز المالي للمشروع من ضعف أو قوة، والعوامل الداخلية والخارجية التي أدت إلى ذلك، ولا أن نتعرف على إحتمالات بقاء المركز المالي على حالته أو تحسنه أو هبوطه عما هو عليه في المستقبل القريب أو البعيد .

28. إن أغلب الأرقام القائمة التي تتضمنها قائمة المركز المالي المنشورة أرقام مقنعة وصماء ويغلب عليها طابع التركيز المخل، ومن ثم فهي في حاجة إلى الكثير من التفصيل والإيضاح والشرح والتحليل حتى يستطيع الدارس أن يكون رأي سليماً عن المركز المالي للمشروع، ولا يتأتي ذلك بالرجوع إلى دفاتر وسجلات المشروع ومستنداته وبطلب البيانات الضرورية والإيضاحات اللازمة من المسئولين عن إدارته في المستويات المختلفة

[1] يوحنا ال ادم ، صالح الرزق ، المحاسبة المالية أصول وخصوم والقوائم المالية ، مرجع سابق ص 465

وبإجراء المقارنات بين المراكز المالية في الفترات السابقة.. إلى غير ذلك من الوسائل[1].

29. ببساطة نقول أن قائمة المركز المالي للمنشأة تعكس وضع المنشأة المالي في لحظة إعدادها، والمتمثلة في نهاية السنة المالية (عادة)، وبالتالي فإنها لا تعكس مرحلة من التغيرات التي تمت على أصول وخصوم المنشأة وحقوق الملاك فيها.

30. قد تعمل المنشأة على إظهار قائمة المركز المالي بشكل محسن، لأسباب خاصة يقدرها المسؤولون فيها، كأن يتم التصرف في الديون بطريقة خاصة، أو عدم أصولها المتداولة بأوراق قبض مجاملة أو غيرها[2].

مما سبق يتضح للباحث أن الميزانية بوضعها التقليدي وما تحويه من أرقام، وبيانات، لا يمكن أن تعبر عن المركز المالي (الحقيقي) للمشروع، يتبين أن الصورة التي تعطيها قائمة المركز المالي هي صورة مهزوزة للعيوب التي أعلاه، ولا يصح مطلقاً تحميل هذه الصورة أكثر مما تحتمل، ولا تفسيرها دون أن ندخل في إعتبارنا هذه العيوب، وإلا كانت إستنتاجاتنا غير صائبة وحكمنا على المركز المالي غير سليم.

تمثل القوائم المالية التي تعدها المنشأة ملخص هاماً لنشاطات أعمالها، وتعد معظم هذه القوائم طبقاً للمعايير والمبادئ المحاسبية، ولكنها في الواقع تستطيع أن تخدم أهدفاً وأغراضاً متعددة وخصوصاً في عملية إتخاذ القرارات الإقتصادية الرشيدة.

إن القدرة على فهم و تحليل و تفسير إستخدام المعلومات في القوائم المالية مهمة و ضرورية في نفس الوقت من أجل مقارنة وقياس أداء الشركات وإتخاذ القرارات المستقبلية المتعلقة بها.

---

[1] حسين مصطفى هلالي، مرجع سابق ص ص 340–341

[2] وليد ناجي الحيالي، محمد عثمان البطمه، مرجع سابق، ص 96.

ولكن هذه القوائم مازالت محدودة الفائدة (في إتخاذ القرارات) لوجود بعض المحددات و العيوب وجوانب القصور في إعداد هذه القوائم المالية ومن أهمها:

1. يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لفرض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد مع العلم بوجود تغير مستمر في الأسعار والإعتراف المحاسبي بالتغير في القوة الشرائية لوحدة النقد، وهذا يتطلب من المستخدمين ضرورة تحليل الفروقات الناجمة عن التغير في القوة الشرائية[1].
2. يتم التسجيل التاريخي للبيانات المالية، إذ تعد القوائم المالية وفقاً للتكلفة التاريخية للعمليات والأحداث وهذا يحد من ملاءمة هذه المعلومات وخصوصاً فيما يتعلق بالقيم الجارية لبنود القوائم المالية، إذ أن الأرقام التي تظهر في قائمة الدخل تعبر عن أنشطة بقيم أقرب ما تكون إلى أسعارها الجارية بينما الأرقام التي تظهر في الميزانية لموجودات الشركة ومطلوبتها وحقوق الملكية فيها عبارة عن أسعار تاريخية[2].
3. تعتمد المحاسبة على مجموعة من الإفتراضات والمبادئ والتي يحتاج تطبيقها إلى الحكم والتقدير الشخصي للعديد من القيم الهامة التي تؤثر على القوائم المالية كتقدير العمر الإنتاجي للأصول والإهلاكات والمخصصات[3].
4. قدرة الإدارة في التأثير على محتوي القوائم المالية, حيث تمتلك الإدارة القدرة في التأثير علي مضمون القوائم المالية من خلال إتباعها لسياسات وأنشطة

---

[1] محمد مطر، "التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات المستخدمة العملية، (عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 1998م)، ص 16.

[2] خالد الراوي، يوسف سعادة، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2000م). ص 22

[3] محمد مطر، التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات المستخدمة العملية، مرجع سابق، ص 17.

وصفقات قبل نهاية الفترة للتأثير على نتائج القوائم المالية لتحقيق طموحاتها وتوقعات المستثمرين[1].

5. حرية التصرف والمرونة في إختيار الطرق والسياسات المحاسبية، حيث توفر المعايير المحاسبية الحالية العديد من البدائل المحاسبية القابلة لتطبيق، مما يترك إدارة الشركة في مجال حرية التصرف لإختيار السياسة المحاسبة التي تطبقها لإصدار القوائم المالية[2].
6. يستخدم في إعداد القوائم المالية بدائل متعددة من أساليب القياس والإفصاح مما يترتب للشركات اختيار ما تراه منها بشرط التمسك في تطبيقها بمبدأ الثبات مما يجعل البيانات المحاسبية المحتواة في القوائم المالية وما يشتق منها غير قابل للمقارنة[3].
7. وجود بنود لا يتم تسجيلها محاسبياً، إذ أن هناك بعض الأصول والإلتزامات يعجز أو على الأقل يقصر نظام المحاسبة الإعتراف بها وذلك لصعوبة قياسها بموضوعية وأهمها الموارد البشرية والشهرة التي تعتبر من العوامل الهامة لنجاح الشركة[4].

يستنتج الباحث النقاط التالية:

1. أن التسجيل التاريخي للبيانات والأحداث المالية يشكل نوعا من عدم الإنسجام بين هذه الأرقام.

---

[1] أيمن محمد نمر الشنطي، المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية من وجهة نظر مستخدميها وأثرها على اتخاذ قرارات اقتصادية، (الخرطوم: جامعة السودان، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2007م)، ص 44.

[2] محمد مطر، التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات المستخدمة العملية، مرجع سابق، ص 17.

[3] خالد الراوي، يوسف سعادة، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، مرجع سابق، ص 24.

[4] أيمن محمد نمر الشنطي، مرجع سابق، ص 44.

2. التقديرات الشخصية تتسبب في كثير من الإختلافات في عمل المقارنة لنفس البيئة التي تنتمي اليها الشركة.
3. تصرفات الإدارة والخاصة بمحتوى القوائم المالية ومضمونها تؤدي إلى المغالاة فيها مما يعكس صورة بعيدة عن الجوهر الحقيقي لما تحتويه القوائم المالية.
4. السماح بإستخدام البدائل المتعددة للقياس المحاسبي وإجراء التغييرات في السياسات المحاسبية يوفر فرصة أمام إدارة الشركة لإستغلال هذه الميزة في تحسين صورتي ربحية الشركة ومركزها المالي، وهو ما يقلل من مصداقية البيانات المالية التي ستستخدم في تقويم أداء الشركات، كما يحد أيضا من قدرة المستخدمين على مقارنة القوائم المالية في ظل إختلاف السياسات المحاسبية المختلفة، كما أن معظم المؤشرات والبدائل المستخدمة في القياس والإفصاح والتي تعتمد عليها قد تكون مضللة بحد ذاتها.

المبحث الثالث

آثار قصور التقارير والقوائم المالية على إتخاذ القرارات

تعد القوائم المالية أحد المصادر المهمة لتقديم المعلومات لمستخدمي القوائم المالية إذ أن هناك حاجة من قبل متخذي القرارات الى بيانات مالية عن أداء المشروع تساعدهم في إتخاذ القرارات المختلفة مثل القرارات الإستثمارية أو القرارات المتعلقة بعلاقة الدائنية والمديونية مع المشروع وهؤلاء المستفيدون هم طوائف عدة منهم (المقرضون، المصارف، المساهمون، المؤسسات الحكومية والمستثمرون) إن المحاسبة مازالت تعتمد على إفتراض ثبات وحدة النقد تعتمد كذلك على مبدأ التكلفة التاريخية في القياس المحاسبي، ومن الطبيعي أن النظام المحاسبي الذي يعتمد على مبدأ التكلفة التاريخية يهمل بشكل كبير في فترة عدم استقرار الاسعار ويهمل بطريقة أقل إذا كان التضخم معتدلاً، ولكن إذا كان التضخم حاداً يفقد مثل هذا النظام معناه، وقد أدت موجة التضخم الحادة التي يعيشها الإقتصاد العالمي إلى خلق قضايا وصعاب إقتصادية كثيرة في مجال المحاسبة كان للتضخم آثار وإنعكاسات سلبية ترتب على ذلك أن أصبح من الصعب فهم وتحليل الواقع الاقتصادي[1].

إن النظام المحاسبي الذي يعتمد على مبدأ التكلفة التاريخية والذي ظل لقرون عديدة الإطار العام لإعداد القوائم المالية للوحدات الاقتصادية قد أصابه العجز التام في ظل إرتفاع معدلات التضخم نتيجة لكون هذا النظام يقوم على إفتراض ثبات القوة الشرائية للنقود مع الزمن الأمر الذي يتناقض تماماً مع الواقع الإقتصادي للوحدة الإقتصادية بسبب ما أصاب الأرقام الواردة بهذه القوائم من آثار الإرتفاع المستمر في الأسعار بزيادة الكتلة النقدية إذن فالإعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية في ظل

---

[1] محمود السيد، المحاسبة في ظل التضخم بحوث ومناقشات اجتماع خبراء عقد بالكويت – 16 –18 مارس (بيروت، دار الشباب للنشر، 1986)، ص 276.

التضخم يجعل العناصر الواردة في كل من الميزانية وقائمة الدخل تظهر بقيمة لا تعبر عن حقيقتها ولا يتم إعتمادها كأدوات لإتخاذ القرار الإقتصادي.

إن فاعلية القوائم المالية كأداة لترشيد القرار الاقتصادي تعتمد في المقام الأول على مدى صحة البيانات التي تحتويها تلك القوائم وتعتمد صحة البيانات المالية على مدى صحة المبادئ المستخدمة في إعداد القوائم[1].

أثر التضخم على قائمة الدخل والمركز المالي:

المشاكل الاقتصادية والمحاسبية:

أدي ظهور التضخم إلى مجموعة من المشاكل الإقتصادية والمحاسبية، ففي مجال المحاسبة ترتب عليه أداء الوحدة الإقتصادية وذلك نتيجة لإستخدام نظام يقوم على إفتراض ثبات القوة الشرائية للنقود مع الزمن، الشيء الذي يتناقض مع الواقع فالقوائم المالية المعدة على هذا النمط تعكس صورة غير صحيحة بسبب ما يعلق من مشاكل بالأرقام الواردة بها نتيجة للارتفاع في المستوي العام للأسعار.

وعادة يظهر في هذه القوائم أرقام بصورة مبالغ فيها وذلك لعدم التوافق الزمني بين الإيرادات والتكلفة فمعظم التكاليف التي تنتج هذه الإيرادات والدخل ترجع إلى عملية حيازة الأصول وذلك في فترات زمنية سابقة وبالتالي فإن قيمة هذه الأصول قد حسبت على أساس القيمة الإسمية فالبيانات التي يتم إعدادها على أساس المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وتحت ظل التضخم يستوجب ذلك إعتماد أسس ومبادئ

---

(1) http://www.univ-eloued.dz/stock/com-ges-eco/pdf/3.pdf أحمد قايد نور الدين ، مداخلة بعنوان الأساليب المحاسبية لمعالجة التضخم (الجزائر ،جامعة الوادي ،الملتقى الوطني حول واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغير والمتوسطة في الجزائر يومي 5-6-مايو 2013) ، ص 5/4/2015 2:24am

محاسبية بديلة لإعداد تلك البيانات حتى تزيد فائدة تلك المعلومات الواردة بها وذلك من خلال إستبعاد آثار التضخم على هذه البيانات[1].

أثر التضخم على قائمة الدخل:

إن قائمة الدخل هي عبارة عن طريقة للتعبير عن بيانات تمثل تدفقات نقدية خلال فترة زمنية معنية كما أنها تعبر عن أرباح الدورة الحالية وكذلك التنبؤ بالأرباح المستقبلية للتشغيل، إن إمكانية الشركة في تحقيق أرباح جديدة تعطي صورة صادقة عن إمكانية الشركة في سداد إلتزاماتها الثابتة وتقييم مدى كفاءة الإدارة في إستخدام الموارد الإقتصادية كما أن قائمة الدخل تساعد الإدارة في إتخاذ القرارات المستقبلية لذلك فإن قائمة الدخل ذات نفع لأطراف متعددة لذا يجب أن تعد بشكل يحقق المنفعة للأطراف المستفيدة[2].

يؤدي التضخم إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج التي تتحملها المنشأة على أسعار منتجاتها ومن المؤكد أن إرتفاع أسعار المستلزمات السلعية والخدمية ينعكس على أسعار بيع المنتجات، لذلك فإن القرارات المتخذة بخصوص تخفيض أسعار المستلزمات السلعية والخدمية وفي حالة تجاوز إرتفاع المرتبات عن عوائد إنتاجية العمل فان ذلك يؤدي إلى تشويه ربح التشغيل إلا إذا حققت المنشأة إستثمارات من أجل إحلال رأس المال محل للعمل كما أن لجوء بعض الدول إلى إطلاق حرية الأسعار خلال فترة التضخم إنما هو إجراء تهدف من ورائه إلى السماح بتكوين أو زيادة هوامش ربحية ضن نطاق المنافسة[3].

---

[1] مؤيد الفضل، عبد الناصر نور، علي الدويغجي، المشاكل المحاسبية المعاصرة، (عمان دار المسيرة 2002م)، ص 32.

[2] محمد رضوان حلوة، نظرية المحاسبة، (حلب، مطبعة جامعة حلب 1987م)، ص 226.

[3] سعود جابر مشكور، المحاسبة عن تغيرات محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، دار الكتب للطباعة والنشر، بعداد، 1995م، ص 31.

كما يوجد بند آخر في قائمة الدخل لا يقل أهمية من ناحية تأثيره على رقم صافي الريح وهو تكلفة البضاعة المباعة حيث أن المحاسبة تسمح بإستخدام طرق متعددة لتحديد هذه التكلفة مثل طريقة الوارد أولاً صادر أولاً والوارد أخيراً صادر أولاً وطريقة المتوسط المرجح وهي يمكن إستخدامها لتحديد التكلفة الحقيقية للبضاعة.

نجد أن أفضل طريقة هي طريقة الوارد أولاً صادر أولاً لأنها تؤدي إلى مقابلة تكلفة البضاعة الواردة حديثاً للمنشأة بالإيرادات المحققة من بيع هذه البضاعة مما يجعل رقم صافي الربح أقرب لتمثيل الواقع[1].

أما بالنسبة لإهلاك الأصول الثابتة فإن المبالغ المتراكمة للإهلاكات لا تكفي لإعادة تجديد الأصول الثابتة لذلك يجب الأخذ بالإتجاه الذي يقضي بضرورة إضافة إهلاكات تكميلية وهذا يطلق عليه إهلاكات إستثنائية بغرض المساعدة في تجديد الأصول الثابتة ومن ثم المحافظة على المعني الإقتصادي لقائمة المركز المالي هذه الإهلاكات التكميلية لا تعامل معاملة الإهلاكات العادية بحيث تعتبر ضمن المصروفات التشغيلية بل تدخل ضمن المصروفات الإستثنائية ويجري تسويتها بالمخصصات التي تكون المنشأة قد كونتها لهذا الغرض كما أن هذه الإهلاكات لا تخصم من الربح الخاضع للضريبة بهدف تشجيع المنشآت على إتباع الأسلوب بالتعجيل في حساب الإهلاك خلال فترة التضخم علاوة على أن هذه الإهلاكات يتم حسابها سنوياً خلال فترة معينة[2].

---

[1] الهادي آدم محمد، المحاسبة عن تغيرات الأسعار، ماجستير، جامعة أمدرمان الإسلامية كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية 1997م، ص 53.

[2] أنور محمد الخليفة محمد أحمد، أثر التضخم على قرارات الاستثمارات طويلة الأجل، (الخرطوم: جامعة النيلين، رسالة ماجستير 2007) ، ص 67.

هناك عدة طرق لمعالجة آثار التضخم على قائمة الدخل، ووفقاً لمحاسبة المستوي العام للأسعار يمكن تعديل عناصر قائمة الدخل كما يلي:-

1. تعديل إيرادات المبيعات:- وهي عبارة عن العنصر الرئيسي من عناصر الإيرادات بالنسبة لأغلب المشروعات وغالبا يتم تعديل المبيعات خلال العام على أساس متوسط التغيرات في المستوي العام للأسعار خلال العام.
2. تعديل تكلفة المبيعات:- تتأثر تكلفة المبيعات بالطريقة المتبعة في تقويم المخزون الصادر يتطلب تعديل تكلفة البضاعة المباعة أولاً تعديل تكلفة مخزون أول المدة ثم تعديل تكلفة المشتريات وذلك إما عن طريق تعديل إجمالي المشتريات خلال العام أو على أساس متوسط التغيرات في المستوي العام للأسعار خلال السنة، هذا إذا لم يكن هناك تقلبات كبيرة في قيمة المشتريات خلال العام أي مشتريات المنشأة منتظمة خلال العام. ولكن في حالة توفر معلومات تساعد على تعديل تكلفة المشتريات على كل شهر أو فترة فالأفضل ولمزيد من الدقة تعديل المشتريات كل شهر أو فترة فتعديل المخزون آخر المدة يلزم النظر للطريقة المتبعة في تقييم المخزون الصادر وذلك بغرض تحديد مشتريات الشهر أو الفترة التي تنشأ منها تكلفة مخزون آخر المدة وذلك من أجل تحديد الرقم القياسي المناسب للتعديل[1].
3. تعديل الإهلاك:- يعتبر تعديل الأصول الثابتة وإهلاكها من أكثر الإجراءات تكلفة وجهداً وذلك لأنها تتطلب تحليل مكونات كل حساب من حساب الأصول وتاريخ تكلفة الإقتناء وتصنيف كل مفردة من تلك المفردات في مجوعات متناسقة طبقاً لتاريخ الحصول عليها وتحليل مجمع الإهلاك لمجموعات كلاً حسب مجموعته وتحديد قسط الإهلاك السنوي ويتم تعديل

[1] مؤيد الفضل وآخرون، مرجع سابق ، ص 33.

تكلفة كل مجموعة من تلك المجموعات ولكن لتسهيل الإجراءات يتم حساب قسط الإهلاك على أساس التكلفة التاريخية ثم يعدل باستخدام الرقم القياسي المناسب[1].

4. تعديل المصروفات عدا الإهلاك:- يتم التمييز بين المصروفات التي تتم بصورة منتظمة خلال السنة من الغير منتظمة وذلك لأن النوع المنتظم يمكن تعديله بإستخدام متوسط الرقم القياسي العام خلال السنة أما النوع غير المنتظم فيتم تعديله على أساس المستوي العام للأسعار في تاريخ الإستحقاق[2].

أثر التضخم على قائمة المركز المالي:

تعتمد محاسبة التكلفة التاريخية على فرض ثبات قيمة وحدة القياس النقدي أو أنها تفترض أن تلك التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود ضئيلة لدرجة يمكن تجاهلها أي أنها تفترض ثبات أسعار السلع والخدمات خلال الفترات المتعاقبة وذلك لثبات القوة الشرائية لوحدة النقد، فالإعتماد على التكلفة التاريخية في ظل تقلبات الأسعار يؤدي إلى إظهار قائمة الدخل وقائمة المركز المالي بصورة غير عادلة وغير صحيحة تعبر عن أرقام تقيم العناصر بصورة إسمية وليست حقيقية وذلك لأن تقويم هذه العناصر التي تحتويها القوائم المالية تتم بوحدات نقدية فقدت قوتها الحقيقية، ولكن حافظت على قيمتها الاسمية.

---

[1] المرجع السابق، ص 33.

[2] المرجع السابق ، ص 33.

تعتبر قائمة المركز المالي التي لا تظهر آثار التضخم مضللة لأن التضخم يؤثر على العناصر النقدية وغير النقدية وحقوق الملكية[1].

يمكن عرض المشكلات التي يسببها التضخم في بنود قائمة المركز بالترتيب كالآتي:-

الأصول:

إن طبيعة الأصول التي تظهر في قائمة المركز المالي تتناقص قيمتها تدريجياً نتيجة الإستعمال إلى أن تصل إلى درجة تصبح فيها عديمة الفائدة، أما فيما يتعلق بإهلاكات الأصول الثابتة فإنها تتأثر هي الأخرى بالتضخم حيث (يقل) يتحقق مجموع أقساطها عما يجب أن يكون عليه لأنها تحسب على أساس مبدأ التكلفة التاريخية المخفضة للأصول وهذا الإنخفاض يؤدي إلى زيادة الربح التشغيلي ومن ثم يزداد معدل العائد على حقوق الملكية ولذلك فإن المبالغ المستقطعة من إيرادات كل فترة مالية والمخصصة للإهلاك لا تغطي عملية تجديد الأصول الثابتة حين يراد إستبدالها بمثلها بسبب إرتفاع الأسعار، إن عدم القدرة على إستبدال الأصول الثابتة يؤدي إلى حدوث خسارة مادية كبيرة جراء إنخفاض الطاقة الإنتاجية للمشروع[2].

العناصر النقدية المدنية:

تشمل عناصر الأصول المتداولة كالمدينين والنقود وما إلى ذلك وتتأثر هذه العناصر بالتضخم وإنخفاض قيمة العملة حيث أن الحقوق المرتبتة على ذمة الغير تدفع بنقود ذات قيمة منخفضة كما أن النقدية تتعرض إلى خسارة مستمرة بسبب انخفاض قوتها الشرائية.

---

[1] المرجع السابق ، ص 34.

[2] سعود جابر مشكور، مرجع سابق ، ص ص 19-20.

المخزون:

يختلف المخزون عن الأصول الأخرى حيث انه يتصف بعدم بقائه فترة طويلة بحوزة المنشاة بل يمتاز بالتجدد والحركة المستمرة التي لا تسمح بإتساق الفرق بين التكلفة التاريخية وقيمته الحالية في ظل التضخم المنتظم، أما إذا حدثت قفزات سريعة في الأسعار فإن القيمة السوقية للمخزون تختلف كثيرا عن تكلفته التاريخية في تقويم المخزون ويصعب إعادة تجديده في ظل إرتفاع الأسعار وعليه فإن تعديل قيمة إجمالي قيمة المخزون يمكن أن تؤدي إلى إنخفاض قيمته المادية ومن ثم يشكل خطر حدوث خسارة مادية كبيرة كما أن المخزون في ظل إرتفاع مستويات الأسعار يظهر في قائمة المركز المالي بقيمة منخفضة وإن أهمية هذه القيمة تزداد أو تقل حسب معدل دورانه أو بحسب الطريقة المتبعة في التقييم لذلك يتعين تكوين مخصص لهذا الإنخفاض في قيمة المخزون حينما تكون قيمته عند الجرد أقل من تكلفته التاريخية[1].

الخصوم:- وتشمل العناصر الآتية:

(أ) العناصر النقدية الدائنة:

وتشمل القروض والدائنين وما إلى ذلك وبشكل عام فإن القروض تكون قيمتها الحقيقة أقل بكثير من القيمة التي تظهر في قائمة المركز المالي ومن المعروف إن التضخم يعتبر مكسب للمقترضين هذا الكسب يمكن أن يقاس من خلال حساب مكسب التضخم من مبلغ القرض في قائمة المركز المالي عن طريق الفرق بين هذا المبلغ ومبلغ القروض المعدلة كذلك يحمل التضخم المقرضين خسارة كبيرة بسبب فقدانهم بشكل كبير القوة الشرائية نتيجة لإرتفاع معدلات التضخم لذلك تنشأ خلافات كبيرة بين المقرضين والمقترضين أثناء فترة التضخم تؤدي إلى إلغاء العقود المبرمة

---

[1] أنور محمد الخليفة محمد أحمد، مرجع سابق، ص 68.

بين الطرفين أو إبرامها من جديد على أساس أسعار الفائدة المتضمنة معدلات التضخم.

(ب) حقوق الملكية:-

تتكون عناصر حقوق الملكية من رأس المال المدفوع والإحتياطيات والأرباح المحتجزة وأي مخصصات أخرى تتخذ صفة الإحتياطيات وهي تتأثر بالتضخم حيث تبتعد قيمتها التاريخية المسجلة بالميزانية عن قيمتها الحقيقية[1].

أثر التضخم على قائمة التدفقات النقدية:

أثر التضخم على التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية:-

أي معاملات خاصة بالحصول على الأصول أو الإستغناء عن الأصول غير المتداولة تعتبر أنشطة إستثمارية وتشمل:-

1. النقدية الواردة من بيع الآلات والمعدات وبيع الأوراق المالية وتحصيل القروض الممنوحة من الغير. والنقدية المستخدمة في شراء و مباني وآلات وأراق مالية وإقراض الغير.
2. التدفق النقدي من الأنشطة الإستثمارية يتمثل في الإستثمارات النقدية الداخلية والخارجية ووحدة القياس في هذه العمليات هي وحدة النقد، في ظل ظروف التضخم تنخفيض القوة الشرائية لوحدة القياس النقدي إضافة إلى فارق المدى الزمني بين الشراء والبيع يؤدي إلى عدم تجانس وحدة القياس بسبب تقلبات الأسعار الأمر الذي يؤثر على التدفق النقدي من النشاط الإستثماري[2].

---

[1] سعود جابر مشكور، مرجع سابق ، ص 21.

[2] نجوي محمد بحر الدين، أثر التضخم على القوائم المالية، (الخرطوم ،جامعة النيلين، رسالة دكتوراهة غير منشورة ،2003م)، ص 145.

أثر التضخم على التدفقات النقدية في الأنشطة التمويلية:

أي معاملات خاصة بالإقتراض (خلاف الفوائد) وأي معاملات خاصة بإعلان خلاف (الأسهم المجانية) تعتبر أنشطة تمويلية وتشمل النقدية الواردة من الإقتراض عن طريق الأوراق التجارية أو السندات أو خلافه، والنقدية المستخدمة في سداد الأوراق التجارية وإعادة شراء أسهم رأس المال من الملاك وعموماً تتمثل التدفقات النقدية الداخلة في المقبوضات النقدية الناتجة من إصدار الأسهم والسندات، وتتمثل التدفقات الخارجة في المدفوعات النقدية لسداد الإلتزامات وتوزيعات نقدية على المساهمين، وتتأثر التدفقات النقدية الداخلة بالتضخم وذلك في حالة إصدار الأسهم بحيث تقل قيمتها الإسمية عن قيمتها الحقيقية إضافة إلى أن المتحصلات النقدية من القروض تكون أقل مما كانت عليه بسبب إنخفاض القوة الشرائية للنقود في ظل التضخم والعكس في حالة سداد الإلتزامات حيث تسدد المنشأة ما عليها من دين بوحدة نقد قوتها الشرائية منخفضة عما كانت عليه ، في التضخم يكسب المقترضون على حساب المقرضون إضافة على أن التوزيعات على المساهمين تتضمن توزيع جزء من أرباح صورية الأمر الذي يؤدي إلى تآكل رأس المال[1].

من أهم نواحي النقص في قوائم الربح وقوائم المركز المالي المرتبة على إتباع مبدأ التكلفة التاريخية وقصورها عن أداء وظائفها في الآتي[2]:

1. أرباح المنشآت التي تظهر بالقوائم المالية أرباح صورية وليست حقيقية تظهر الإيرادات في القوائم المالية في ظل مبدأ التكلفة التاريخية معبراً عنها بوحدات النقد الحالية (السائدة خلال العام) بينما تقابلها بعض المصروفات كالإهلاك وتكلفة المبيعات التي تظهر معبراً عنها بوحدات نقد عبارة عن خليط من

---

[1] الهادي موسى أحمد طربوش، أثر التضخم في القوام المالية في شركات المساهمة العامة، (الخرطوم جامعة السودان ، رسالة ماجستير ، 2009م)، ص 73.

[2] خيرت ضيف، تحديد الربح في فترات التضخم والانكماش، (الإسكندرية: د ن ،1958م) ، ص 87.

الوحدات النقدية لفترات سابقة ووحدات نقدية سائدة خلال العام، وإذا كان مستوي الأسعار في السنوات السابقة أقل من السنة الحالية فإن الربح الذي يظهر بالقوائم المالية يزيد على ما يمكن أن يكون عليه لو أن المصروفات تم التعبير عها بقيمتها الحقيقية، لقياس أرباح المنشآت بصورة سليمة ينبغي تعديلها للتعبير عنها بما يقابلها من سلع وخدمات بإستخدام أحد الأرقام القياسية.

2. عدم سلامة معدل الإستثمار:- يقاس معدل الإستثمار بإيجاد النسبة بين صافي الربح ورأس المال المستثمر أحياناً، وبين مجموعة الأصول أحياناً أخرى ويترتب على إتباع مبدأ التكلفة التاريخية في فترات إرتفاع التضخم – الأسعار – أن تصبح معدلات الربح غير سليمة وذلك لسببين هما:-

أ / الأرباح التي تتضمنها قوائم الربح تظهر مبالغاً فيها.

ب/ أن قيمة رأس المال وقيمة مجموع الأصول تظهر كلها أو بعضها بقيمتها التاريخية وهي تقل عن قيمتها الحالية.

3. أرباح المنشآت التي تظهر بالقوائم المالية لا تتضمن الأرباح أو الخسائر نتيجة الإحتفاظ بعدد ثابت من الوحدات النقدية، فالشركة التي تصدر السندات عام 1939م تحقق ربحاً عندما تسدها عام 1955م لأن الشركة تكون قد حصلت على قيمة السندات عندما كان للنقود قيمة أو قوة شرائية كبيرة بينما تسدها بقيمتها الإسمية[1].

تكون القوائم المالية التي تتجاهل أثار تغيرات الأسعار غير كافية لأسباب عديدة منها[2]:

---

[1] خيرت ضيف، المرجع السابق ، ص 87

[2] طارق عبد العال حماد، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل، القاهرة، الدار الجامعية، جامعة عين شمس 2002م، ص247.

1. لا تكون توقعات المكاسب المستقبلية سهلة الوضوح من تقارير المكاسب المعتمدة على التكلفة التاريخية.
2. لا يتم إكتشاف أثر التغيرات في المستوي العام للأسعار على الأصول والخصوم مع أنها تكون حادة.
3. غالباً ما تكون الأرباح الواردة في التقارير أكبر من المكاسب التي يمكن توزيعها للمساهمين دون الإقرار بقدره المنشأة على الحفاظ على المستوي الحالي للتشغيل.
4. تعجز الأرقام الواردة في الميزانية أن تعكس القيمة الإقتصادية لمنشآت الأعمال وذلك لأن أصول المنشأة والمخزون تقيد بالقيمة التاريخية والتي تكون أقل من القيمة الحالية العادلة أو تكاليف الإحلال. [1]:
5. إحتياطيات رأسالمال في المسقبل تكون صعبة التنبؤ وفي الواقع قد تساهم في زيادة الرافعة المالية (القروض) بواسطة الكثير من المنشآت والتي تؤدي الى زيادة مخاطرها .
6. تحريف الأداء الإقتصادي الحقيقي يؤدي الى آثار إجتماعية وسياسية غير مرغوبة تتراوح من توزيعات لرأس المال الى سياسات ضريبية مقدرة بشكل خاطئ للشركة[2].

---

[1] طارق عبد العال حماد، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل، القاهرة، الدار الجامعية، جامعة عين شمس 2002م، ص247.

[2] طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة الجزء الثاني (الاسكندرية: الدار الجامعية 2003)، ص 248

أثر معلومات التكلفة التاريخية في القرارات الإستثمارية:

تعتبر معلومات التكلفة التاريخية ضرورية ولا بديل عنها خاصة عند قياس نتائج أعمال الشركة في نهاية كل فترة مالية محددة وذلك كالآتي[1]:-

1. تعكس خبرة الماضي لا يمكن تجاهلها أثناء التخطيط ورسم سياسات المستقبل.
2. توفر بيانات تفصيلية تستخدم ليس فقط لأغراض تحديد الأرصدة لعناصر القوائم المالية وإنما أيضاً للرقابة وتتبع العمليات وبالتالي إمكانية تطبيق محاسبة المسئولية.
3. إستخدام التكلفة التاريخية في القياس المحاسبي يكون أقل تكلفة في تشغيل النظام المحاسبي.

على الرغم من أهمية المعلومات المحاسبية التاريخية إلا أنها لا تصلح كمصدر معلومات للمستثمر حتى ولو كان قادراً على فهمها وذلك كالآتي[2]:-

1. أن نتائج المقارنة بين نتائج السنوات المتلاحقة تكون غير سليمة لأنها ترتكز على أساس لا يخلو من الشوائب.
2. يندر أن يعيد الماضي نفسه وأن تبقي الظروف والعوامل التي سادت في فترتين زمنيتين واحدة وثابتة.

إظهار الموجودات لقيمتها التاريخية الأصلية يترتب عليها أن إجمالي التكلفة سوف يظهر تجميعا لكميات من الإصول مشتراة باسعار مختلفة) بالإضافة الى أن إجمالي التكلفة لا يعكس القيمة الحركية لهذه الموجودات عند بيعها أو إستبدالها أو

---

[1] جبرائيل جوزيف كحالة، تحسين جودة القرارت الاستثمارية باستخدام معلومات المحاسبة الادرية ،http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=8471 – شذرات 1:44am 8/4/2015

[2] محمود عبد ربه محمد، طريقك الى البورصة، (الإسكندرية: الدار الجامعية ،2000م)، ص 139.

إستخدامها من قبل المشروع "[1]. كما أن الوحدة النقدية لا تمثل معاملا عاماً لجمع وتلخيص الحسابات وليست وحدة قياس ثابتة إذ أن هناك نقصاً محتماً في القوة الشرائية للنقود والأرصدة المصرفية وأرصدة المدنين وأرصدة الدائنين في فترة إرتفاع الأسعار وأن هذا النقص يبقي بعيداً على التأثير في الأرباح والخسائر في ظل التكلفة التاريخية وكذلك نقصان الإهلاكات المكونة من أساس التكلفة التاريخية غير كافية لإستبدال الأصول الثابتة عند نهاية عمرها الإنتاجي وتأسيساً على ذلك فإن الأرباح النقدية من خلال التكلفة التاريخية لا تعكس دخلاً حقيقياً يمثل قاعدة لبناء نماذج القرارات كما لا تمثل دخل منفعة لمستخدمي القرارات وكذلك لا تصلح قائمة المركز المالي لتقويم ثروة المشروع حيث تتضمن تجميع الأسعار التي حدثت في ظروف وأزمنة مختلفة إذن فهي لا تعكس موضوعية علمية يمكن إستخدامها لمنفعة الإنسانية بل أن الإعتماد عليها قد يؤدي إلى إفلاس المشروع وجعله غير قادر على المحافظة على حيازة نفس المخزون الذي إرتفعت أسعاره أو إستبدال نفس الآلات التي أستهلكت أو مواكبة التقدم التكنولوجي. إن حساب الأرباح سوف يظهر أرباح متضخمة نتيجة مقابلة الإيرادات الجارية بتكاليف تاريخية وتؤدي هذه الأرباح المتضخمة نتيجتين في غاية الأهمية هي تضخم الدخل الخاضع للضريبة والأرباح التي وزعت بالكامل لتعدد إحلال الوحدات المباعة بالأسعار الجارية[2].

يتضح للباحث أن التقارير الخارجية المتمثلة في القوائم المالية التقليدية مضللة. وأن إتباع مبدأ التكلفة التاريخية في ظل التضخم يجعل النموذج المحاسبي عاجز عن تصوير الحقائق الإقتصادية وعن مقابلة إحتياجات متخذي القرارات وخاصة في تقدير التدفقات النقدية المتوقعة وبالتالي توفير نظرة مستقبلية لمسار

---

[1] ابراهيم خليل حيدر السعدي ، فاعلية القياس المحاسبي عند التغير العام للاسعار وأثره على جودة المعلومات وفقا للمعيار الدولي29 دراسة تطبيقية لشركة الأسمنت الاردنية .
http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=11793 10/4/2015 12:33am

[2] أنور محمد الخليفة محمد أحمد، مرجع سابق ، ص 76.

الوحدة المحاسبية. الأمر الذي يجعل المعلومات الواردة بها غير صحيحة ولا تعين مستخدمها على إتخاذ قرار إقتصادي رشيد.

يتفق المحاسبون على أن القوائم المالية التقليدية لا تقدم معلومات مفيدة لأتخاذ القرارات الإقصادية في ظل تغيرات الأسعار، أي أن القوائم المالية (قائمتي الدخل، والمركز المالي) تفشل في إظهار أثر التغيرات السعرية مما يؤدي هذا الفشل الموجود في القوائم المالية الى تضليل مستخدمي المعلومات الموجودة في هذه القوائم[1]. وهذا يؤدي إلى إتخاذ قرارات إستثمارية وإدارية غير سليمة.

يخلص الباحث إلى أنه في ظل التضخم تفقد البيانات والمعلومات المحاسبية موضوعيتها ومصداقيتها ولا تفيد في إتخاذ القرارات المستقبلية كما أن التقارير والقوائم المالية تفشل في إظهار أثر التضخم على أرباح المنشأة وذلك لإعتمادها على فروض ومبادئ لا يتلائم تطبيقها في فترات تغيرات الأسعار ويترتب على ذلك عدم مقدرة الإدارة على إحتجاز أرباح كافية لإحلال الطاقة الموجودة (الأًصول الثابتة) إضافة إلى ذلك قد تمتد الآثار إلى تآكل رأس المال بسبب توزيعات الأرباح الوهمية للمساهمين وإحتساب ضرائب دخل على تلك الأرباح الوهمية.

[1] محمد رضوان حلوة حنان ، نظرية المحاسبة ، (حلب :جامعة حلب ،1987) ص 217

الفصل الرابع
الدراسة الميدانية

المبحث الأول: نبذة تعريفة عن البنك.

المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية

المبحث الثالث: تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

المبحث الأول

نبذة تعريفية عن بنك النيل

بنك التنمية التعاوني الإسلامي هو أول بنك قطاع عام يطبق في معاملاته الشريعة الإسلامية، أنشئ بقانون خاص في 11 يونيو 1982 م وباشر أعماله المصرفية في 13 يونيو 1983 م، تنفيذاً لتوجيهات بنك السودان المركزي في مشروع توفيق أوضاع المصارف لعام 1994م، وكذلك توجيهاتهم في البرنامج الأول للسياسة المصرفية الشاملة 1999م، وأيضاً في سياسة إعادة هيكلة وإصلاح الجهاز المصرفي لعام 2000م بوجوب تحويل المصارف لمنشآت بقوانين خاصة إلى شركات عامة منشأة وفق قانون الشركات لعام 1925م وبناءاً على قرارات جمعيتنا ومجلس إدارتنا تم تحويل مصرفنا لمنشأة بقانون خاص لشركة عامة، وقد تم هذا التحويل بصورة ممرحلة وهادئة بفضل الله لم تحدث أي إضطرابات بالبنك الذي لم يبدأ العمل بهذا التحويل بل كان قائماً وعاملاً منذ عام 1993م وبعد التحول لشركة عامة أصبح للبنك (عقد تأسيس ونظام داخلي) بعد إلغاء قانون بنك التنمية التعاوني الإسلامي لعام 1982م، تم عقد البنك جمعيته العمومية (اجتماعية التأسيسي) في إطار قانون الشركات لعام 1925م بتاريخ 2001/10/13م حيث عين فيه مجلس إدارته الجديدة وفي عام 2002م تمت إجراءات هيكلة وإصلاح المصرف بواسطة بيت خبرة عالمي حيث هدفت هذه الإستراتيجية للإنتقال بمصرفنا ليكون البنك الأول بين المصارف.

الأغراض:

يعمل بنك التنمية التعاوني الإسلامي على مبادئ قانون الشركات هي:-

1. يلتزم البنك في كل تصرفاته وفي مزاولة جميع أعمال بأحكام الشريعة الإسلامية وهدفها.
2. يسعي البنك إلى دعم القطاع التعاوني وتطويره وتنميته وذلك بتوفير الخدمات المصرفية والتمويل اللازم.
3. العمل في مجال إصدار الأسهم أو أي أوراق مالية تجارية والتعامل فيها.
4. العمل في مجال إنشاء وإيجار الخزائن لتلقي وحفظ أموال أو وثائق.

5. العمل على توظيف وإستثمار أي أموال موجودة لديه بالكيفية التي يراها محققة لأهدافه.
6. العمل في مجال التنمية الإجتماعية.
7. العمل في مجال سوق الأوراق المالية عن طريق إنشاء شركة ووكالة.
8. القيام بأعمال البحوث الفنية والإقتصادية والإستثمارية بصفة عامة ودراسة الجدوى المختلفة.
9. العمل على تنسيق ودعم وتطوير التعامل المالي والتجاري والإقتصادي بين السودان والجهات الأخرى.
10. يعمل البنك في مجال التحصيل في المدى القصير والمتوسط وطويل الأجل.
11. يعمل البنك في تشجيع الإدخار بين المواطنين عامة والجمعيات التعاونية على وجه الخصوص.
12. يعمل البنك عن طريق المساهمة والمشاركة والمضاربة والمرابحة وجميع المعاملات الإقتصادية والمالية والتجارية وذلك وفق الأسس المقررة شرعاً وفي مقابل الضمانات اللازمة.
13. تقديم الخدمات المصرفية بأحدث الطرق التقنية.
14. دعم القطاعات الإقتصادية المختلفة.

المراسلون[1]:

1. البنك التجاري العربي البريطاني – لندن – بريطانيا.
2. البنك الأهلي التجاري – جدة – السعودية.
3. بنك بوبيان – الكويت.
4. إيثمار بانك – المنامة – البحرين.
5. بنك بيروت – فرانكفورت – ألمانيا.
6. فيم بانك – سيما – مالطا.

---

[1] بنك التنمية التعاوني الإسلامي، التقرير السنوي للبنك 2007م.

7. مصرف قطر الإسلامي – الدوحة – قطر.
8. مصرف أبو ظبي الإسلامي – أبو ظبي – الإمارات.

الشركات التابعة للبنك:

1. شركة التنمية للصناعة والإستثمار.
2. بنك الثروة الحيوانية.
3. الشركة الوطنية للبترول.
4. المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.
5. مصنع النيل للبطاريات.
6. الوكالة الوطنية لتنمية الصادرات.

المهام الوظيفية:

1. الحسابات الجارية أو الإدخار (سحب شيكات – التحويل من حساب/ لحساب – سحب الإدخار).
2. الخزينة – دفع – إستلام).
3. التحاويل (صادرة – واردة).
4. المقاصة.
5. خدمات الربط الشبكي بين الفروع .

بنك التنمية التعاوني الإسلامي يتحول إلى بنك النيل:

في فبراير 2013 أعلن مجلس إدارة بنك التنمية التعاوني الإسلامي عن تغيير إسم البنك إلى بنك النيل وتغيير علامته التجارية، على أن يحتفظ بصبغته كبنك إسلامي عصري يقدّم خدماته المتميّزة ومنتجاته المتطوّرة والمتجددة لعملائه أينما كانوا.

وأبان رئيس مجلس إدارة البنك المهندس الحاج عطا المنان خلال مؤتمر صحفي عقده بالخرطوم لتدشين الإسم والشعار الجديدين "إن الشعار الجديد للبنك ينطلق من قاعدة أساسها الإرث الإسلامي والذي أسس منذ 25 عاماً في خدمة تطور وإزدهار التنمية والأهداف الكلية للإقتصاد الوطني".

وأوضح أن من أهداف البنك الأساسية تلبية رغبات العملاء والتطلع إلى حقبة تاريخية جديدة بتقديم أرقى الخدمات المصرفية، مؤكداً أن البنك سيظل إسلامياً عصريا".

من جهته، أوضح المدير العام لبنك النيل عبد الخالق السماني عبد الرازق، أن الهوية الجديدة للبنك تمثل إضافة حقيقية وأضاف أن من أهداف العلامة التجارية الجديدة تعزيز الصورة المؤسسية للبنك كبنك رائد في مجال التنمية والتجارة الخارجية، فضلاً عن الخدمات المصرفية للشركات والأفراد، موضحاً أن هذا التحول الجذري من شأنه أن يحقق أكبر تواصل مع المساهمين والعملاء[1].

[1] شبكة الشروق على الموقع التالي:

http://www.ashorooq.net/index.php?option=com_content&view=article&id=29084&Itemid=24
12/4/2015 2:28am

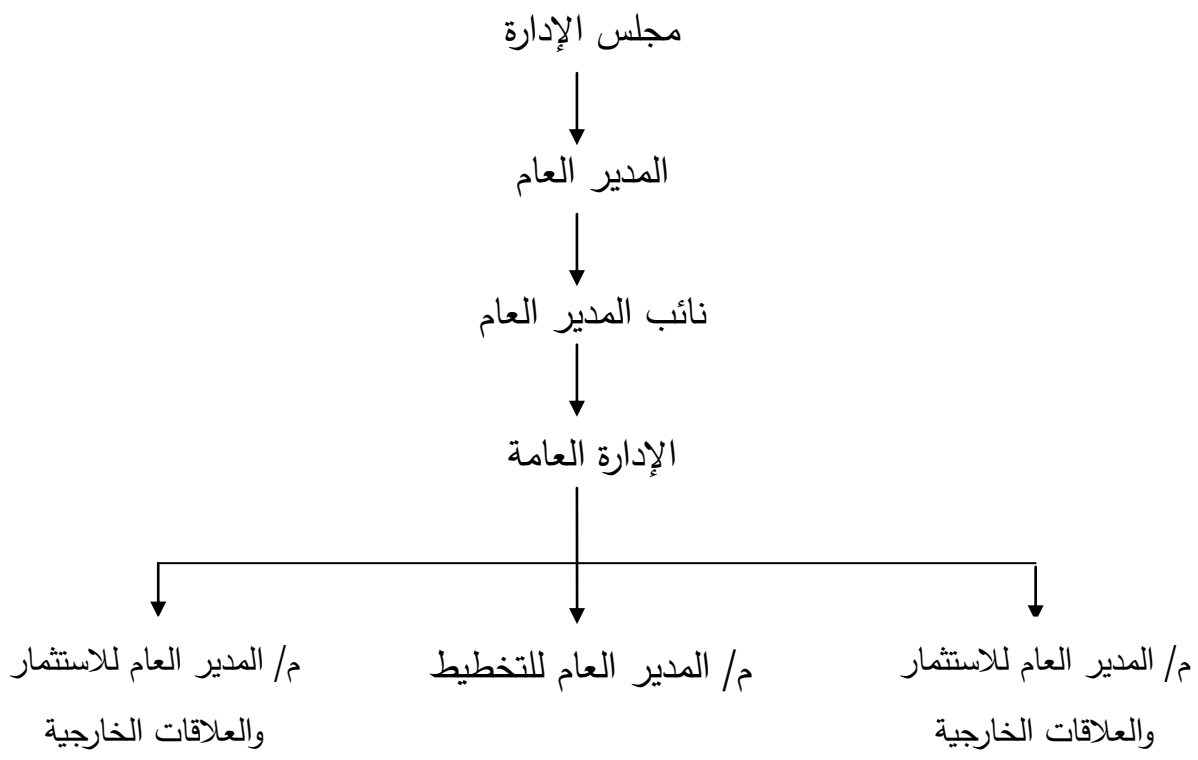

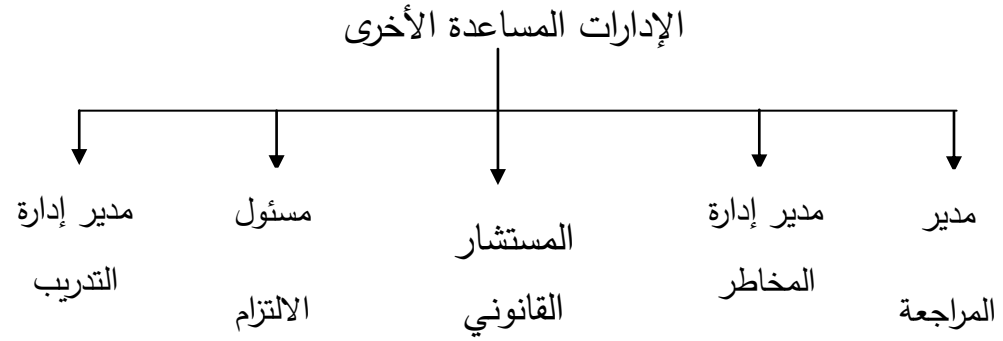

مجلس الإدارة يضم في عضويته ممثلين لمختلف القطاعات الإقتصادية والصناعية والخدمية بالبلاد.

المدير العام هو المسئول أمام مجلس الإدارة عن كافة إدارة الشركات وأعمالها.

المبحث الثاني

القوائم والتقارير المالية لبنك النيل إجراءات الدراسة الميدانية

تهميد:

تعد القوائم المالية وتقدم للمستخدمين الخارجيين من قبل العديد من المنشآت حول العالم ورغم أن القوائم المالية قد تبدو متشابهة بين بلد وآخر، إلا أن هناك فروقاً بينها تتسبب فيها، ربما ظروفاً اجتماعية واقتصادية وقانونية مختلفة، وبسبب ما تتصوره بلدان مختلفة من حاجات للمستفيدين المختلفية للقوائم المالية عندما تضع المتطلبات الوطنية.

بنك التنمية التعاوني الإسلامي			
قائمة المركز المالي كما في 31/ 12/ 2007م			
البيـان	إيضاح	**2008م**	**2007م**
1/ الموجودات		جنيه سوداني	جنيه سوداني
النقد وما في حكمه	3	133,403	121,063
ذمم البيوع المؤجلة	4	200,581	181,684
استثمارات قصيرة آجل	5	313,380	207,362
الموجودات الأخرى	6	23,569	24,321
الاستثمارات طويلة الأجل	7	1,643	1,286
الموجودات الثابتة	8	34,820	30,042
إجمالي الموجودات		707,396	565,758
2/ المطلوبات:			
الودائع الجارية	9	376,018	371,514
الذمم الدائنة الأخرى	10	48,502	21,490
المطلوبات الأخرى	11	106,886	60,235
إجمالي المطلوبات		531,406	453,239
حقوق أصحاب الاستثمارات المطلقة	12	118,694	62,954
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب الاستثمار المطلقة		650,100	516,193

3/ حقوق الملكية:			
رأس المال المصرح به (100) مليون جنيه			
رأس المال المدفوع	13	49,209	43,731
الاحتياطيات	14	2,227	2,781
صافي أرباح العام		5,860	3,053
مجموع حقوق الملكية		57,296	49,565
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	16	707,396	565,758

أولاً: السياسات المحاسبية:

1. يقوم البنك بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة في القوائم المالية الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين وفقاً لتوجيهات البنك المركزي.
2. يلتزم البنك بتنفيذ متطلبات مشروع توفيق أوضاع المصارف بموجب قانون تنظيم العمل المصرفي.
3. السنة المالية للبنك هي السنة الميلادية.
4. تثبت الإيرادات عند الإستحقاق والتحصيل.
5. تقيم أرصدة النقد الأجنبي على أساس سعر الصرف المعلن للبنك عند إعداد الميزانية.
6. ذمم البيوع المؤجلة والإستثمارات: الإستثمارات قصيرة وطويلة الأجل تمثل دفعيات للبنك وتقيّم بسعر التكلفة وتتضمن صيغ التمويل الإسلامية المختلفة (إستثمار مباشر، إستثمارات خارجية، داخلية وإستثمارات في شركات شقيقة).
7. مخصص مخاطر ذمم البيوع المؤجلة والإستثمارات: مخصص مخاطر الإستثمار يحسب على أساس التقييم المستمر لكل العمليات الإستثمارية وفقاً للصيغ الإسلامية.
8. تقيّم الأصول الثابتة بسعر التكلفة التاريخية بعد خصم الإستهلاك.
9. المعاملة الزكوية: الزكاة على أموال البنك (حقوق المساهمين) التي حال عليها الحول تعتبر من تكلفة الحصول على صافي الربح وفقاً للأسس المحاسبية وفتوى هيئة الرقابة الشرعية.

10. عائد أصحاب الإستثمارات المطلقة: تحدد مساهمة أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة وحساب الإدخار المشارك في الأرباح وفقاً للأسس التالية:

أ. البنك كمضارب له حصة في صافي العائد من عمليات الإستثمار تعلن مسبقاً.

ب. تحدد حصة أصحاب حسابات الإستثمار وحسابات الإدخار المشارك في الربح بإعتبارهم أرباب المال والبنك كمضارب من صافي الأرباح على أساس أرصدة هذه الحسابات خلال كل شهر على مدار السنة وفقاً للإعلان المذكور في الفقرة (أ) أعلاه والأسس الموضحة في وثيقة كل من هذين النوعين من الإستثمار.

بنك التنمية التعاوني الإسلامي

قائمة المركز المالي كما في 31/ 12/ 2008م

البيـــان	إيضاح	2008م	2007م
1/ الموجودات		جنيه سوداني	جنيه سوداني
النقد وما في حكمه	3	114,911	133,403
ذمم البيوع المؤجلة	4	196,036	200,581
استثمارات قصيرة آجل	5	431,051	313,380
الموجودات الأخرى	6	48,422	23,569
الاستثمارات طويلة الأجل	7	1,120	1,643
الموجودات الثابتة	8	39,247	34,820
إجمالي الموجودات		831,787	707,396
2/ المطلوبات:	9		
الودائع الجارية	9	469,054	376,018
الذمم الدائنة الأخرى	10	89,382	48,502
المطلوبات الأخرى	11	96,269	106,886
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق الملكية		654,705	531,406
حقوق أصحاب الاستثمارات المطلقة	12	122,836	118,694
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب الاستثمار المطلقة		777,541	650,100
3/ حقوق الملكية:			
رأس المال المصرح به (100) مليون جنيه			
رأس المال المدفوع	13	49,981	49,209
الاحتياطيات	15	2,254	2,227
الأرباح المبقاة		2,011	5,860
مجموع حقوق الملكية		54,246	57,296
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب الاستثمارات المطلقة وحقوق الملكية	16	831,787	707,396

أولاً: السياسات المحاسبية:

1. يقوم البنك بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة في القوائم المالية الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين وفقاً لتوجيهات البنك المركزي.
2. يلتزم البنك بتنفيذ متطلبات مشروع توفيق أوضاع المصارف بموجب قانون تنظيم العمل المصرفي.
3. السنة المالية للبنك هي السنة الميلادية.
4. تثبت الإيرادات عند الإستحقاق والتحصيل.
5. تقيم أرصدة النقد الأجنبي على أساس سعر الصرف المعلن للبنك عند إعداد الميزانية.
6. ذمم البيوع المؤجلة والإستثمارات: الإستثمارات قصيرة وطويلة الأجل تمثل دفعيات للبنك وتقيّم بسعر التكلفة وتتضمن صيغ التمويل الإسلامية المختلفة (إستثمار مباشر، إستثمارات خارجية، داخلية وإستثمارات في شركات شقيقة).
7. مخصص مخاطر ذمم البيوع المؤجلة والإستثمارات: مخصص مخاطر الإستثمار يحسب على أساس التقييم المستمر لكل العمليات الإستثمارية وفقاً للصيغ الإسلامية.
8. تقيّم الأصول الثابتة بسعر التكلفة التاريخية بعد خصم الإستهلاك.
9. المعاملة الزكوية: الزكاة على أموال البنك (حقوق المساهمين) التي حال عليها الحول تعتبر من تكلفة الحصول على صافي الربح وفقاً للأسس المحاسبية وفتوى هيئة الرقابة الشرعية.
10. عائد أصحاب الإستثمارات المطلقة: تحدد مساهمة أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة وحساب الإدخار المشارك في الأرباح وفقاً للأسس التالية:

أ. البنك كمضارب له حصة في صافي العائد من عمليات الإستثمار تعلن مسبقاً.

ب.تحدد حصة أصحاب حسابات الإستثمار وحسابات الإدخار المشارك في الربح بإعتبارهم أرباب المال والبنك كمضارب من صافي الأرباح على

أساس أرصدة هذه الحسابات خلال كل شهر على مدار السنة وفقاً للإعلان المذكور في الفقرة (أ) أعلاه والأسس الموضحة في وثيقة كل من هذين النوعين من الإستثمار.

بنك التنمية التعاوني الإسلامي

قائمة المركز المالي كما في 31/ 12/ 2009م

البيـــان	إيضاح	**2009م**	**2008م**
1/ الموجودات		جنيه سوداني	جنيه سوداني
النقد وما في حكمه	3	150,857,714	114,911,405
ذمم البيوع المؤجلة	4	133,197,285	196,035,962
استثمارات قصيرة آجل	5	519,551,615	431,050,640
الاستثمارات طويلة الأجل	6	12,841,465	2,119,981
موجودات أخرى	7	37,409,721	48,422,808
صافي الموجودات الثابتة	8	41,568,680	39,246,662
إجمالي الموجودات		895,426,480	831,787,458
2/ المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة:			
الحاسبات الجارية وحاسابات الإدخار	9	513,749,957	559,408,731
ذمم دائنة أخرى	10	220,014,779	89,381,753
مطلوبات أخرى	11	39,849,720	96,269,290
إجمالي المطلوبات		773,614,456	745,059,774
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة	12	55,599,381	32,481,758
		829,213,837	777,541,532
3/ حقوق الملكية:			
رأس المال المصرح به (100) مليون جنيه			
رأس المال المدفوع	13	60,000,000	49,981,470
الإحتياطيات	14	1,367,145	2,253,609
الأرباح (الخسائر) المبقاة	15	4,845,498	2,010,847
إجمالي حقوق الملكية		66,212,643	54,245,926
إجمالي المطلوبات وحقوق حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق الملكية		895,426,480	831,787,458

أولاً: السياسات المحاسبية:

1. يقوم البنك بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة في القوائم المالية الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين وفقاً لتوجيهات البنك المركزي.
2. يلتزم البنك بتنفيذ متطلبات مشروع توفيق أوضاع المصارف بموجب قانون تنظيم العمل المصرفي.
3. السنة المالية للبنك هي السنة الميلادية.
4. تثبت الإيرادات عند الإستحقاق والتحصيل.
5. تقيم أرصدة النقد الأجنبي على أساس سعر الصرف المعلن للبنك عند إعداد الميزانية.
6. ذمم البيوع المؤجلة والإستثمارات: الإستثمارات قصيرة وطويلة الأجل تمثل دفعيات للبنك وتقيّم بسعر التكلفة وتتضمن صيغ التمويل الإسلامية المختلفة (إستثمار مباشر، إستثمارات خارجية، داخلية وإستثمارات في شركات شقيقة).
7. مخصص مخاطر ذمم البيوع المؤجلة والإستثمارات: مخصص مخاطر الإستثمار يحسب على أساس التقييم المستمر لكل العمليات الإستثمارية وفقاً للصيغ الإسلامية.
8. تقيّم الأصول الثابتة بسعر التكلفة التاريخية بعد خصم الإستهلاك.
9. المعاملة الزكوية: الزكاة على أموال البنك (حقوق المساهمين) التي حال عليها الحول تعتبر من تكلفة الحصول على صافي الربح وفقاً للأسس المحاسبية وفتوى هيئة الرقابة الشرعية.
10. عائد أصحاب الإستثمارات المطلقة: تحدد مساهمة أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة وحساب الإدخار المشارك في الأرباح وفقاً للأسس التالية:
    أ. البنك كمضارب له حصة في صافي العائد من عمليات الإستثمار تعلن مسبقاً.
    ب. تحدد حصة أصحاب حسابات الإستثمار وحسابات الإدخار المشارك في الربح بإعتبارهم أرباب المال والبنك كمضارب من صافي الأرباح على أساس أرصدة هذه الحسابات خلال كل شهر على مدار السنة وفقاً

للإعلان المذكور في الفقرة (أ) أعلاه والأسس الموضحة في وثيقة كل من هذين النوعين من الإستثمار.

بنك التنمية التعاوني الإسلامي			
قائمة المركز المالي كما في 31/ 12/ 2010م			
البيـــان	إيضاح	12/31/2010	12/31/2009
1/ الموجودات		جنيه سوداني	جنيه سوداني
النقد وما في حكمه	3	138,650,338	150,857,714
ذمم البيوع المؤجلة	4	70,530,787	123,197,285
الاستثمارات القصيرة الآجل	5	651,923,112	519,551,615
الاستثمارات الطويلة الآجل	6	13,743,378	12,841,465
موجودات أخرى	7	31,016,476	37,409,721
صافي الموجودات الثابتة	8	48,558,188	41,568,680
إجمالي الموجودات		954,522,279	895,426,480
الحسابات الجارية وحسابات الإدخار	9	596,558,848	513,749,957
ذمم دائنة أخرى	10	109,422,678	220,014,779
مطلوبات أخرى	11	84,820,602	39,849,720
إجمالي المطلوبات		790,802,128	773,614,456
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة	12	77,035,582	55,599,381
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة		867,837,710	829,213,837
3/ حقوق الملكية:			
رأس المال المصرح به (100) مليون جنيه			
رأس المال المدفوع	13	80,004,100	60,000,000
الاحتياطيات	14	1,533,530	1,367,145
الأرباح (الخسائر) المبقاة	15	5,146,939	4,845,498
إجمالي حقوق الملكية		86,684,569	66,212,643
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق الملكية		954,522,279	895,426,480

أولاً: السياسات المحاسبية:

1. يقوم البنك بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة في القوائم المالية الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين وفقاً لتوجيهات البنك المركزي.
2. يلتزم البنك بتنفيذ متطلبات مشروع توفيق أوضاع المصارف بموجب قانون تنظيم العمل المصرفي.
3. السنة المالية للبنك هي السنة الميلادية.
4. تثبت الإيرادات عند الإستحقاق والتحصيل.
5. تقيم أرصدة النقد الأجنبي على أساس سعر الصرف المعلن للبنك عند إعداد الميزانية.
6. ذمم البيوع المؤجلة والإستثمارات: الإستثمارات قصيرة وطويلة الأجل تمثل دفعيات للبنك وتقيّم بسعر التكلفة وتتضمن التمويل الإسلامية المختلفة (إستثمار مباشر، إستثمارات خارجية، داخلية وإستثمارات في شركات شقيقة).
7. مخصص مخاطر ذمم البيوع المؤجلة والإستثمارات: مخصص مخاطر الإستثمار يحسب على أساس التقييم المستمر لكل العمليات الإستثمارية وفقاً للصيغ الإسلامية.
8. تقيّم الأصول الثابتة بسعر التكلفة التاريخية بعد خصم الإستهلاك.
9. المعاملة الزكوية: الزكاة على أموال البنك (حقوق المساهمين) التي حال عليها الحول تعتبر من تكلفة الحصول على صافي الربح وفقاً للأسس المحاسبية وفتوى هيئة الرقابة الشرعية.
10. عائد أصحاب الإستثمارات المطلقة: تحدد مساهمة أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة وحساب الإدخار المشارك في الأرباح وفقاً للأسس التالية:

أ. البنك كمضارب له حصة في صافي العائد من عمليات الإستثمار تعلن مسبقاً.

ب.تحدد حصة أصحاب حسابات الإستثمار وحسابات الإدخار المشارك في الربح بإعتبارهم أرباب المال والبنك كمضارب من صافي الأرباح على

أساس أرصدة هذه الحسابات خلال كل شهر على مدار السنة وفقاً للإعلان المذكور في الفقرة (أ) أعلاه والأسس الموضحة في وثيقة كل من هذين النوعين من الإستثمار.

يتضح للباحث من الإستعراض أعلاه أن بنك التنمية يتبع في إعداده لقوائمه المالية مبدأ التكلفة التاريخية في تقييمه للأصول الثابتة بعد خصم الإستهلاك ويقوم بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة في القوائم المالية الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين وفقاً لتوجيهات البنك المركزي. كما أن ذمم البيوع المؤجلة والإستثمارات قصيرة وطويلة الأجل تقيم بسعر التكلفة. السنة المالية للبنك هي السنة الميلادية.

المبحث الثالث

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

أولاً: إجراءات الدراسة التطبيقية

يشتمل هذا المبحث على الخطوات والإجراءات التى تم إتباعها في تنفيذ الدراسة الميدانية، ويشمل ذلك تصميم أداة الدراسة، وصفاً لمجتمع وعينة البحث، وإجراء إختبارات الثبات والصدق لهذه الأداة للتأكد من صلاحيتها والأساليب الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج. وذلك على النحو التالي:

أداة الدراسة

إعتمدت هذه الدراسة على وسيله الإستبانة كأداة رئيسية للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لموضوع الدراسة وتحقيقًا للغرض السابق للإستبانة قام الباحث بتصميم إستمارة تهدف إلى قياس رأى أفراد العينة المبحوثة حول موضوع الدراسة (**أوجه القصور في التقارير المالية المنشورة وأثارها في اتخاذ القرارات)**. وتتكون الإستمارة من قسمين:

القسم الأول:

ويشتمل على البيانات الخاصة بأفراد عينة الدراسة: وهى البيانات الشخصية المتعلقة بوصف عينة الدراسة وهى:

1/ النوع .

2/ الخبرة في مجال الحسابات .

3/ التخصص.

4/ التدريب في مجال القواعد المالية .

5/ إقفال حسابات تسويات تعديليه.

6/ الوظيفة .

القسم الثاني:

وتشمل عبارات الدراسة الأساسية: وهى المحاور والتي من خلالها يتم التعرف على فروض البحث. ويشتمل هذا القسم من عدد ثلاثة محاور و (30) عبارة تمثل محاور الدراسة وفقاً لما يلي:

المحور الأول: يقيس فرضية البحث الأولى: **(يؤثر مبدأ التكلفة التاريخية سلبا" على إعداد القوائم المالية ذات القيم العادلة) وتم قياسها بعدد** (10**عبارات**).

المحور الثاني: يقيس فرضية البحث الثانية **(هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين القوائم المالية المعدلة وبين الأسعار العادلة للأسهم المعروضة للبيع في المؤسسات المالية) وتم قياسها بعدد** (10**عبارات**).

المحور الثالث: يقيس فرضية البحث الثالثة: **(يؤدى تعديل القوائم المالية بالقيمة الزمنية للنقود إلى زيادة كفاءة الأداء المالي في المؤسسات المالية مما يؤثر على إتخاذ القرارات) وتم قياسها بعدد** (10**عبارات**).

مقياس الدراسة

كما تم قياس درجة الإستجابات المحتملة على الفقرات إلى تدرج خماسي حسب مقياس ليكرت الخماسى (Likart Scale)، فى توزيع أوزان إجابات أفراد العينة والذى يتوزع من أعلى وزن له والذى أعطيت له (5) درجات والذى يمثل فى حقل الإجابة (أوافق بشدة) إلى أدنى وزن له والذى أعطى له (1) درجة واحدة وتمثل فى حقل الإجابة (لا أوافق بشدة) وبينهما ثلاثه أوزان. وقد كان الغرض من ذلك هو إتاحة المجال أمام أفراد العينة لإختيار الإجابه الدقيقة حسب تقدير أفراد العينة. كما هو موضح في جدول رقم (1).

جدول رقم (4/ 1) مقياس درجة الموافقة

درجة الموافقة	الوزن النسبي	النسبة المئوية	الدلالة الإحصائية
أوافق بشدة	5	**اكبر من80%**	**درجة موافقة عالية جداً**
أوافق	4	**%80-70**	**درجة موافقة عالية**
محايد	3	**%69-50**	**درجة موافقة متوسطة**
لأوافق	2	**%49-20**	**درجة موافقة منخفضة**
لأوافق بشدة	1	**أقل من 20%**	**درجة موافقة منعدمة**

المصدر: إعداد الباحث 2015

وعليه يصبح الوسط الفرضي للدراسة:

الدرجة الكلية للمقياس هي مجموع درجات المفردة على العبارات (5+4+3+2+1)/ 5.=(5/15) =3) وهو يمثل الوسط الفرضي للدراسة وعليه إذا زادت متوسط العبارة عن الوسط الفرضي (3) دل ذلك على موافقة أفراد العينة على العبارة .

تقييم أدوات القياس:

يقصد بصدق أو صلاحية أداة القياس أنها قدرة الأداة على قياس ما صممت من أجله وبناء على نظرية القياس الصحيح تعنى الصلاحية التامة خلو الأداة من أخطاء القياس سواء كانت عشوائية أو منتظمة، وقد إعتمدت الدراسة في المرحلة الأولى على تقييم مدى ملاءمة المقاييس المستخدمة في قياس عبارات الدراسة بإستخدام إختبارات الثبات والصدق لإستبعاد العبارات غير المعنوية من مقاييس الدراسة والتحقق من أن العبارات التي أستخدمت لقياس مفهوما" معينا" تقيس بالفعل هذا المفهوم. وفيما يلي يعرض الباحث نتائج التحليل للمقاييس المستخدمة في الدراسة:

(1) إختبار صدق محتوى المقياس

بعد أن تم الإنتهاء من إعداد الصيغة الأولية لمقاييس الدراسة تم عرضها في شكل إستبيان على مجموعة من المحكمين والخبراء المختصين بلغ عددهم (2) خبيراً ومحكماً في مجال الدراسة وكما هو موضح في الملحق (1)، وقد طلب من الخبراء إبداء أرائهم حول أداة الدراسة ومدى صلاحية الفقرات لتمثيل فروض الدراسة وطلب

منهم أيضا" التعديل والحزف والإضافة لما يروه مناسبا" لغرض قياس صدق أداءة الدراسة طبقا: لما جاء به (ebel) من أن أفضل وسيلة للتأكد من الصدق الظاهري لأداء القياس أن يقوم عدد من الخبراء المختصين بتقرير مدى كون الفقرات ممثلة للصيغة المراد قياسها.

وبعد أن تم إسترجاع الإستبيان من جميع الخبراء تم تحليل إستجاباتهم والأخذ بملاحظاتهم وإجراء التعديلات التي أقترحت عليه، وبذلك تمَّ تصميم الإستبانة في صورتها النهائية (أنظر الملحق).

(2) إختبار الإتساق والثبات والصدق الداخلي للمقاييس المستخدمة في الدراسة

(أ) إختبار الإتساق والثبات

يقصد بالثبات (إستقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أن المقياس يعطي نفس النتائج بإحتمال مساو لقيمة المعامل إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة)[1]. وبالتالي فهو يؤدى إلى الحصول على نفس النتائج أو نتائج متوافقة في كل مرة يتم فيها إعادة القياس. وكلما زادت درجة الثبات وإستقرار الأداة كلما زادت الثقة فيه, وهناك عدة طرق للتحقق من ثبات المقياس منها طريقة التجزئة النصفية وطريقة الفأ كرنباخ للتأكد من الإتساق الداخلي للمقاييس , وقد تم إستخدام معامل ألفا كرونباخ" (Cronbach,s Alpha)، والذي يأخذ قيماً تتراوح بين الصفر والواحد صحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساويةً للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد صحيح. أي أن زيادة معامل ألفا كرونباخ تعني زيادة مصداقية البيانات من عكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة. كما أن إنخفاض القيمة عن (0.60) دليل على إنخفاض الثبات لمحاور الدراسة:

---

[1] د. عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS ، (القاهرة: دار النهضة العربية , الطبعة الأولى , 1981)ص 560. 0.84

المحور الأول: الفرضية الأولى

جدول رقم (4/ 2) نتائج إختبار ألفا كرنباخ لمقياس عبارات محور الفرضية الأولى

العبارات	ألفا كرنباخ
1/ يتم تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية في كل العمليات المالية للبنك	0.85
2/ هناك بعض الاستثناءات غير الجوهرية في الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية	0.84
3/ هناك تطبيق للتكلفة التاريخية للعمليات عند إقفال الحسابات نهاية العام	0.85
4/ توجد بدائل عملية لإحلال مبادئ أخرى بدلا" عن التكلفة التاريخية	0.85
5/ المعلومات المنتجة باستخدام التكلفة التاريخية مضللة	0.87
6/ قياس الأصول الثابتة في ظل مبدأ التكلفة غير العادل	0.85
7/ المعلومات المحاسبية عن المركز المالي التي تقاس بالقيم الجارية تعطى نتائج أفضل	0.85
8/ المعلومات المعدلة بالقيم الجارية بديل جيد في حالة التضخم	0.84
9/ يتم تعديل الحسابات بالقيم العادلة بصفة دورية	0.86
10/ هناك تأثير سلبي عن الإفصاح في كل بنود القوائم المالية وفق مبدأ التكلفة التاريخية	0.83
إجمالي العبارات	0.87

المصدر : إعداد الباحث.

من الجدول (4/ 2) نتائج إختبار الثبات أن قيم الفا كرنباخ لجميع عبارات محور **فرضية البحث الأولى** اكبر من (60%) وتعنى هذه القيم توافر درجة عالية جدا" من الثبات الداخلي لجميع العبارات سواء كان ذلك لكل عبارة على حدا أو على مستوى جميع عبارات المقياس حيث بلغت قيمة الفا كرنباخ للمقياس الكلى (0.87) وهو ثبات مرتفع ومن ثم يمكن القول بان المقاييس التي إعتمدت عليها الدراسة لقياس عبارة محور **الفرضية الأولى** تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها مما يمكننا من الإعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

المحور الثاني: الفرضية الثانية

جدول رقم (4/ 3) نتائج إختبار ألفا كرنباخ لمقياس عبارات محور الفرضية الثانية

العبارات	ألفا كرنباخ
1/ يتم إعداد ميزان مراجعة بصورة شهرية وفقا للأسعار المعدلة	0.79
2/ يتم إعداد التسويات أولاً بأول وفقا للأسعار المعدلة	0.71
3/ الموازين المعدلة بعد التسوية تكون نواة لإعداد القوائم وفقا للأسعار المعدلة	0.78
4/ المعلومات المحاسبية اللاحقة تقفل نهاية العام وفقا للأسعار المعدلة	0.80
5/ التسويات الجريدة تضمن في حسابات منفصل وفقا للأسعار المعدلة	0.81
6/ تستخدم المعلومات المعدلة للقوائم المالية في تسعير الأسهم	0.79
7/ تضاف قيمة مالية ثابتة للأسعار في ظل توقع تعديل القوائم المالية	0.78
8/ يتم إعداد حسابات أرباح خسائر معدل بالأسعار الجارية	0.79
9/ يتم فرض أسار للأسهم	0.81
10/ تستخدم الأرقام القياسية في تعديل أسعار الأسهم	0.79
إجمالي العبارات	0.82

المصدر : إعداد الباحث.

من الجدول (3/4) نتائج إختبار الثبات أن قيم الفأ كرنباخ لجميع عبارات محور **فرضية البحث الثانية** أكبر من (60%) وتعنى هذه القيم توافر درجة عالية جداً من الثبات الداخلي لجميع العبارات سواء كان ذلك لكل عبارة على حدة أو على مستوى جميع عبارات المقياس حيث بلغت قيمة الفاكرنباخ للمقياس الكلى (0.82) وهو ثبات مرتفع ومن ثم يمكن القول بأن المقاييس التي إعتمدت عليها الدراسة لقياس عبارة محور **الفرضية الثانية** تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها مما يمكننا من الإعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

المحور الثالث: الفرضية الثالثة

جدول رقم (4/ 4) نتائج اختبار ألفا كرنباخ لمقياس عبارات محور الفرضية الثالثة

العبارات	ألفا كرنباخ
1/ يتم إعداد القوائم المالية بالتكلفة التاريخية	0.80
2/ تعدل القوائم المالية كل فترة بالقيم المعدلة	0.81
3/ تطبق القيم الجارية في قياس أداء البنك	0.82
4/ هناك مقياس دوري للقيم المالية للأسهم في ظل تقلبات الأسعار	0.80
5/ تعديل القوائم المالية قد يقلل من حقوق الملكية	0.82
6/ يتم القياس المالي لرأس المال الحقيقي كل فترة زمنية	0.83
7/ توزيع الأرباح يتم وفق الأرباح المحددة بالقيمة الجارية	0.82
8/ هناك مقارنة بين التقارير عن كل ثلاثة أشهر	0.80
9/ مبيعات الأسهم تشكل مقياس البنك للأداء	0.82
10/ تعدل القوائم المالية وفق الأسعار الصادرة من البنك المركزي والمعتمدة دورياً	0.82
إجمالي العبارات	**0.84**

المصدر: إعداد الباحث.

من الجدول (4/ 4) نتائج إختبار الثبات أن قيم الفا كرنباخ لجميع عبارات محور **فرضية البحث الثالثة** أكبر من (60%) وتعنى هذه القيم توافر درجة عالية جدا" من الثبات الداخلي لجميع العبارات سواء كان ذلك لكل عبارة على حدة أو على مستوى جميع عبارات المقياس حيث بلغت قيمة الفأ كرنباخ للمقياس الكلى (0.84) وهو ثبات مرتفع ومن ثم يمكن القول بان المقاييس التي إعتمدت عليها الدراسة لقياس

عبارة محور **الفرضية الثالثة** تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها مما يمكننا من الإعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

ب/ إختبار الصدق

الصدق هو معرفة صلاحية الأداة لقياس ما وضعت له. قام الباحث بإيجاد الصدق الذاتي لها إحصائياً باستخدام معادلة الصدق الذاتي هي:

$$\text{الصدق} = \sqrt{\text{الثبات}}$$

جدول رقم (4/ 5) نتائج اختبار ألفا كرنباخ لمقياس عبارات محاور الدراسة

محاور فروض الدراسة	عدد العبارات	ألفا كرنباخ	الصدق
الفرضية الأولى	**10**	0.87	0.93
الفرضية الثانية	**10**	0.82	0.92
الفرضية الثالثة	**10**	0.84	0.90
إجمالي العبارات	**30**	**0.94**	**0.96**

المصدر : إعداد الباحث.

من الجدول (4/ 5) نتائج إختبار الصدق لجميع محاور الدراسة أكبر من (60%) وتعنى هذه القيم توافر درجة عالية جداً من الصدق لجميع عبارات فروض لكل فرضية على حدة أو على مستوى جميع أبعاد المقياس حيث بلغت قيمة الفا كرنباخ للمقياس الكلى (0.94) وقيمة الصدق (0.96) وهو ثبات وصدق مرتفع ومن ثم يمكن القول بأن المقاييس التي إعتمدت عليها الدراسة لقياس **(محاور الدراسة)** تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها مما يمكننا من الإعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

مجتمع وعينة الدراسة:

1/ مجتمع الدراسة.

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة، والمجتمع الأساسي للدراسة ويتكون من العاملين ببنك النيل بمدينة الخرطوم.

2/ عينة الدراسة.

تمَّ إختيار مفردات عينة البحث. وتم توزيع عدد (84) إستبانة لمجتمع الدراسة وتم إسترجاع عدد (75) إستمارة بنسبة إسترجاع بلغت (89)%. بيانها كالآتي:

جدول (4/ 6) الاستبيانات الموزعة والمعادة

البيان	العدد	النسبة%
استبيانات تم إعادتها بعد تعبئتها كاملة	75	89
استبيانات لم يتم إعادتها	9	11
استبيانات غير صالحة للتحليل	0	0
إجمالي الاستبيانات الموزعة	84	100

المصدر: إعداد الباحث 2015.

3/ خصائص عينة الدراسة

تشتمل عينة الدراسة على الخصائص التالية:

1. توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

جدول رقم (4/ 7) يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %
ثانوي	**3**	**4**
بكالوريوس	**50**	**66.7**
ماجستير	**21**	**28**
دكتوراه	**1**	**1.3**
زمالة	**0**	**0**
المجموع	**75**	**%100**

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الإستبيان 2015 .

شكل رقم (4/ 1) **عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي**

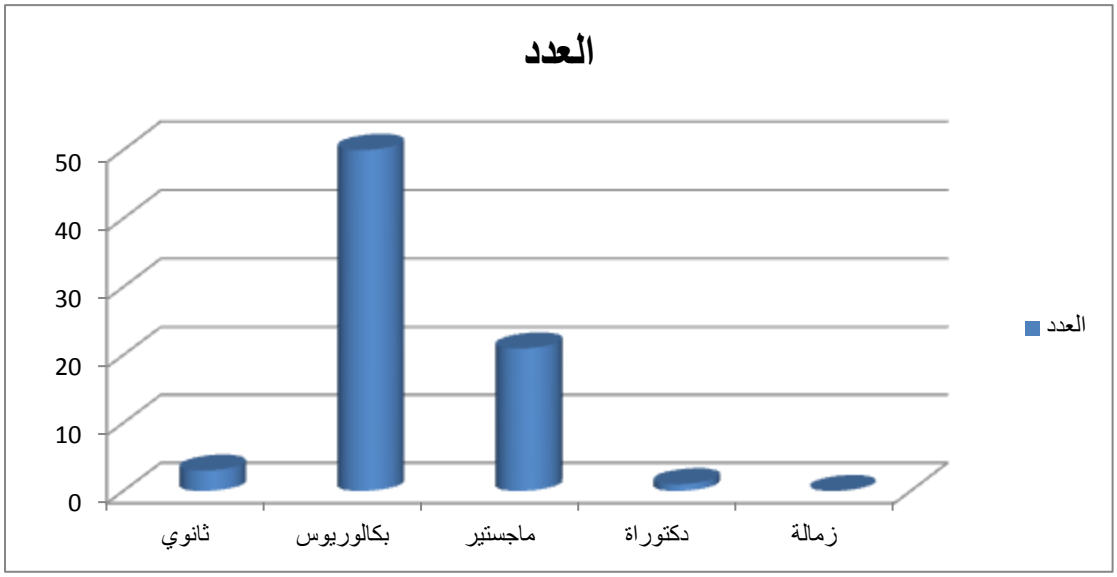

يتضح من الجدول رقم (7/4) والشكل أعلاه أن أفراد العينة الذين حسب المستوى التعليمي (البكالوريوس) بلغ عددهم (50) بنسبة (66.7)% من أفراد العينة, بينما بلغت نسبة المستوى التعليمي الثانوي في العينة (4)%. أما حملة (الماجستير والدكتوراه) بلغت نسبتهم (29.3)% من إجمالى العينة المبحوثة. ويتضح من كل ذلك أن غالبية أفراد العينة ممن يحملون درجات جامعية وفوق الجامعية حيث بلغت نسبتهم (96)% مما يدل على جودة التأهيل العلمي لأفراد العينة وبالتالي قدرتهم على فهم عبارات الإستبانة بشكل جيد والإجابة عليها بدقة.

4/ توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي

جدول رقم (8/4) يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص الأكاديمي

التخصص	العدد	النسبة %
محاسبه	**30**	**40**
إدارة أعمال	**18**	**24**
اقتصاد	**14**	**18.7**
أخرى	**13**	**17.3**
المجموع	**75**	**100**

مصدر: إعداد الباحث من نتائج الإستبيان 2015.

شكل رقم (4/ 2) **لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص الأكاديمي**

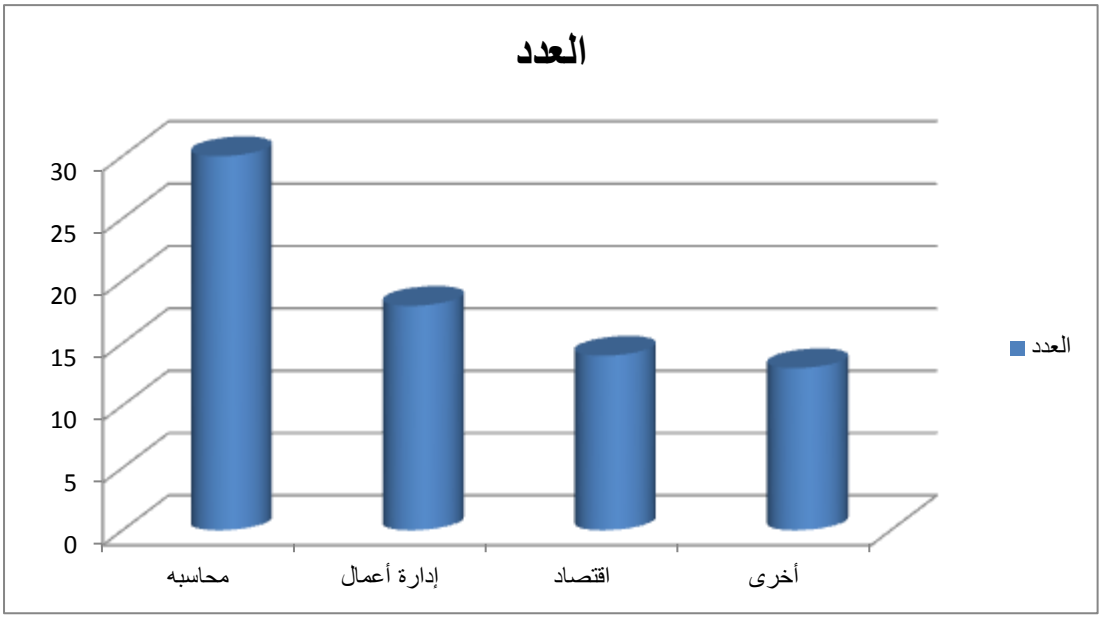

يتضح من الجدول رقم (4/ 8) أن غالبية أفراد العينة من تخصصهم العلمي (محاسبة) حيث بلغت نسبتهم في العينة (40)% بينما بلغت نسبة أفراد العينة من تخصص الإقتصاد (18.7)% أما المتخصصين في إدارة الإعمال فقد بلغت نسبتهم(24)%. أما التخصصات الأخرى في العينة فقد بلغت نسبتهم (17.3)% من اجمالى العينة المبحوثة مما يدل على جودة التخصص العلمي لأفراد العينة وبالتالي قدرتهم على فهم عبارات الإستبانة بشكل جيد والإجابة عليها بدقة.

5/ توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي

جدول رقم (9/4) يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي

الوظيفة	العدد	النسبة %
التسويات	20	26.7
الكتبة	8	10.7
المراقب المالي	12	16
المدير المالي	5	6.7
مدير إدارة	6	8
مدير عام	0	0
رئيس حسابات	29	32
المجموع	75	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الإستبيان 2015.

شكل رقم (4/ 3) أفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي

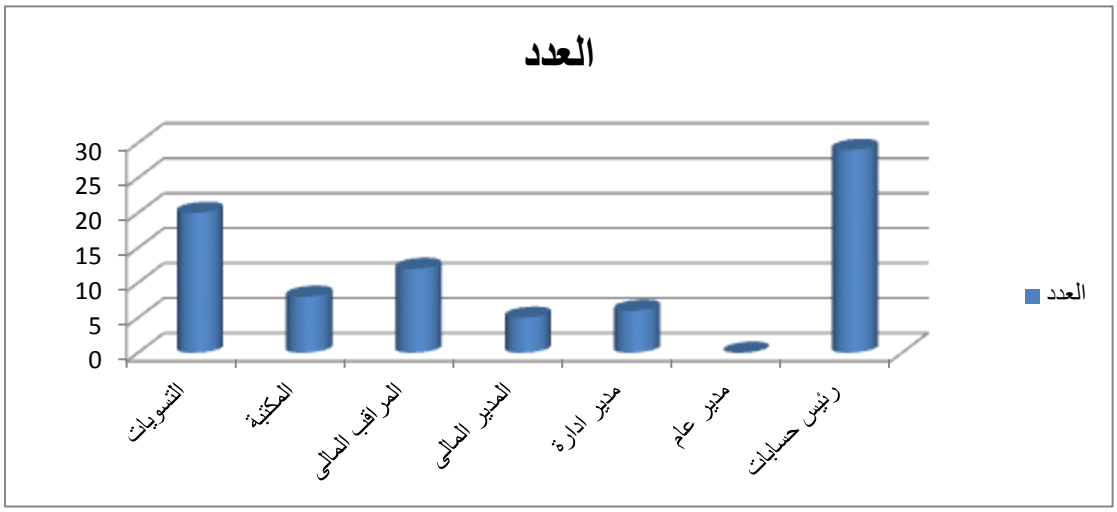

يتضح من الجدول رقم (9/4) والشكل أعلاه أن أفراد العينة من قسم التسويات بلغ عددهم (20) بنسبة (26.7) % من أفراد العينة بينما بلغت نسبة المراقبين والمدراء الماليين في العينة (22.7) % أما مدراء الإدارات ورؤساء الحسابات فقد بلغ عددهم (35) بنسبة (40)%. ويتضح من كل ذلك أن غالبية أفراد العينة المبحوثة من العاملين في الإدارات المالية في البنك (رؤساء حسابات ومدراء ومراقبين ماليين) حيث بلغت نسبتهم (54.7)% من إجمالى العينة وهذه دلالة على مدى معرفة وإدراك أفراد العينة بطبيعة موضوع الدراسة ومما يدل على جودة المستوى الوظيفي لأفراد العينة وبالتالي قدرتهم على فهم عبارات الإستبانة بشكل جيد والإجابة عليها بدقة.

6/ توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

جدول رقم (4/ 10) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة%
1-4 سنوات	20	26.7
5-9 سنوات	11	14.7
10 -14 سنة	15	20
أكثر من 15 سنة	29	38.7
المجموع	75	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الإستبيان 2015.

شكل رقم (4/ 4) العينة وفق متغير سنوات الخبرة

يتضح من الجدول (10/4) والشكل أعلاه أن أفراد العينة المبحوثة والذين تتراوح سنوات خبرتهم ما بين (سنة وأقل من 4 سنوات) بلغت نسبتهم (26.7) % من أفراد العينة الكلية بينما بلغت نسبة الذين تتراوح سنوات خبرتهم ما بين (5 إلى9) سنوات (14.7)% إما أفراد العينة والذين تزيد سنوات خبرتهم عن (15 سنة فأكثر) فقد بلغت نسبتهم (38.7) % كما تضمنت العينة نسبة (20)% من الذين تتراوح سنوات خبرتهم ما بين (10 إلى 14 سنة) ويتضح من ذلك أن غالبية العينة تتراوح سنوات خبرتهم ما بين (10–15) سنة حيث بلغت نسبتهم (58.7)%. وهذه النسبة تدل على نضج أفراد العينة مما يمكنهم من الإجابة على أسئلة الإستبانة بشكل موضوعي مما يدل على خبرة لأفراد العينة وبالتالي قدرتهم على فهم عبارات الإستبانة بشكل جيد والإجابة عليها بدقة.

7/ توزيع أفراد العينة حسب التدريب في مجال القواعد المالية

جدول رقم (4/ 11) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير التدريب

التدريب في مجال القواعد المالية	العدد	النسبة%
أكثر من ثلاثة دورات خارجية	12	16
أكثر من ثلاثة دورات محلية	49	65.3
لايوجد	14	18.7
المجموع	75	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الإستبيان 2015.

شكل رقم (4/ 5) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير التدريب

يتضح من الجدول (11/4) والشكل أعلاه أن غالبية أفراد العينة تلقوا أكثر من ثلاثة دورات محلية في مجال القواعد المالية بلغت نسبتهم (65.3) % من أفراد العينة الكلية بينما بلغت نسبة الذين تلقوا أكثر من ثلاثة دورات خارجية (16) % أما أفراد العينة والذين لم يتلقوا أى دورات تدريبية في مجال القواعد المالية فقد بلغت نسبتهم (18.7) % وهذه النسبة تدل على مدى تأهيل أفراد العينة خارجيا" مما يمكنهم من الإجابة على أسئلة الإستبانة بشكل موضوعي مما يدل على جودة التدريب لأفراد العينة وبالتالي قدرتهم على فهم عبارات الإستبانة بشكل جيد والإجابة عليها بدقة.

8/ توزيع أفراد العينة حسب إقفال حسابات تسوية تعديليه

جدول رقم (4/ 12) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق إقفال حسابات تسوية تعديليه

حسابات تسوية	العدد	النسبة%
1-4 ميزانيات	36	48
أكثر من 5 ميزانيات متتالية	13	17.3
5 – 9	4	5.3
10 فأكثر	22	29.3
المجموع	75	%100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الإستبيان2015 .

شكل رقم (4/ 6) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق إقفال حسابات تسوية تعديليه

يتضح من الجدول (4/ 12) والشكل أعلاه أن أفراد العينة المبحوثة والذين تتراوح عدد مرات إقفال حسابات تسوية تعديليه (1–4 ميزانيات) بلغت نسبتهم (48) % من أفراد العينة الكلية بينما بلغت نسبة الذين قالوا (أكثر من 5 ميزانيات متتالية) (17.3) % أما أفراد العينة والذين قالوا مابين (5– 9 ميزانيات) فقد بلغت نسبتهم (5.3) % أما أفراد العينة (10–15) سنة حيث بلغت نسبتهم (58.7)%. وهذه النسبة تدل على نضج أفراد العينة مما يمكنهم من الإجابة على أسئلة الإستبانة بشكل موضوعي مما يدل على الخبرة العالية لأفراد العينة وبالتالي قدرتهم على فهم عبارات الإستبانة بشكل جيد والإجابة عليها بدقة.

خامساً: أساليب التحليل الإحصائي المستخدم في الدراسة:

لتحليل البيانات وإختبار فروض الدراسة، تمَّ إستخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1/ **تقدير حجم العينة**

فعند درجة ثقة تبلغ 95% فإن Z2 = 1.96

حيث N = حجم العينة.

Z2 = الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الثقة 1.96

(P) = نسبة النجاح 50%

(e)2 = الخطأ المعياري ± 0.05%

$$n = \frac{Z^2.(P[1-P])}{e^2}$$

(2)/ إجراء إختبار الثبات (Reliability Test) لأسئلة الإستبانة وذلك باستخدام " كل من:

أ/ إختبار الصدق الظاهري.

والتحقق من أن العبارات التي أستخدمت لقياس مفهوما" معينا" تقيس بالفعل هذا المفهوم ولاتقيس أبعاد أخرى ويتميز هذا التحليل بقدرته على توفير مجموعة من المقاييس التي تحدد مدى إنطباق البيانات للنموذج الذي تم الكشف عنه وإستبعاد أى نماذج أخرى بديلة يمكن أن تفسر العلاقة بين عبارات المقياس بناء على إستجابة مفردات عينة الدراسة.

(ب) إختبارات الصدق والثبات:

يقصد بثبات الإختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما أستخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة. ويعني الثبات أيضاً أنه إذا ما طبق إختبار ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم، ثم أعيد تطبيق الإختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجات نفسها يكون الإختبار ثابتاً تماماً. كما يعرف الثبات أيضاً بأنه مدى الدقة والإتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الإختبار. ومن أكثر الطرق إستخداماً في تقدير ثبات المقياس هي:

1- طريقة التجزئة النصفية بإستخدام معادلة سيبرمان-براون.

2- معادلة ألفا-كرونباخ.

3- طريقة إعادة تطبيق الإختبار.

4- طريقة الصور المتكافئة.

5- معادلة جوتمان.

وإعتمدت الدراسة على - معادلة ألفا-كرونباخ (Cronbach's Alpha) لإختبار الثبات الداخلي، أما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين، ويحسب الصدق بطرق عديدة منها يمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات. وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح. والصدق الذاتي للإستبانة هو مقياس الأداة لما وضعت، وقياس الصدق

هو معرفة صلاحية الأداة لقياس ما وضعت له. قام الباحث بإيجاد الصدق الذاتي لها إحصائياً بإستخدام معادلة الصدق الذاتي هي:

الصدق= $\sqrt{\text{الثبات}}$

(3) أساليب الإحصاء الوصفي: وذلك لوصف خصائص مفردات عينة الدراسة من خلال:

أ/ التوزيع التكراري لعبارات فقرات الإستبانة

وذلك للتعرف على التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة على عبارات فروض الدراسة.

ب/ **الوسط الحسابي الموزون:**

تم إعتماد هذا الأسلوب الاحصائى لوصف أراء أفراد العينة حول متغيرات الدراسة بإعتباره أحد مقاييس النزعة المركزية ,وهو أكثر عمومية من الوسط الحسابي , حيث أن الوسط الحسابي الإعتيادي يعد حالة خاصة من الوسط الحسابي المرجح عندما ينظر إلى كافة المفردات بنفس الأهمية (الوزن).

ج/الإنحراف المعياري

تم إستخدام هذا المقياس لمعرفة مدى التشتت في أراء المستجيبين قياسا" بالوسط الحسابي المرجح .

(5)-إختبار (كاى تربيع)

وتم إستخدام هدا الإختبار لإختبار الدلالة الإحصائية لفروض الدراسة عند مستوى معنوية 5% ويعنى ذلك أنة إذا كانت قيمة (كاى تربع) المحسوبة عند مستوى معنوية أقل من 5% يرفض فرض العدم وهذا يعنى (وجود فروق ذات دلالة معنوية وتكون الفقرة إيجابية). إما إذا كانت قيمة (كاى تربيع) عند مستوى معنوية أكبر من 5% فذلك معناه قبول فرض العدم وبالتالي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية وتكون الفقرة سلبية.

ثانياً: تحليل البيانات وإختبار الفروض

يشتمل هذا المبحث على تحليل البيانات الأساسية للدراسة للتمكن من مناقشة فروض البحث وذلك وفقا" للخطوات التالية:

1/ التوزيع التكراري النسبي لإجابات الوحدات المبحوثة على عبارات الدراسة:

وذلك من خلال تلخيص البيانات في جداول والتي توضح قيم كل متغير لتوضيح أهم المميزات الأساسية لإجابات أفراد العينة في شكل أرقام ونسب مئوية لعبارات الدراسة.

2/ التحليل الإحصائى لعبارات الدراسة:

وذلك من خلال تقدير المتوسط والإنحراف المعياري لجميع محاور الدراسة لمعرفة إتجاه عينة الدراسة وترتيب العبارات حسب أهميتها النسبية.

3/ إختبار (كاى تربيع):

ولإختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين وغير الموافقين على عبارات الدراسة وذلك من خلال إختبار الفروق بين الوسط الحسابي للعبارات ومقارنتها بالوسط الفرضي للدراسة (3).

تحليل بيانات المحور الأول: (يؤثر مبدأ التكلفة التاريخية سلبا" على إعداد القوائم المالية):

وفيما يلي تحليل لمحور الدراسة الأول والذي يقيس فرضية الدراسة الأولى

أولاً: التوزيع التكراري لعبارت محور فرضية الدراسة الأولى

جدول رقم (13/4) التوزيع التكراري لعبارات المحور الأول: فرضية الدراسة الأولى

العبارة	أوافق تماما		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق تماما	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
1/ يتم تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية في كل العمليات المالية للبنك	16	21.3	32	42.7	20	26.7	5	6.7	2	2.7
2/ هناك بعض الاستثناءات غير الجوهرية في الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية	10	13.3	36	48	21	28	8	10.7	0	0
3/ هناك تطبيق للتكلفة التاريخية للعمليات عند إقفال الحسابات نهاية العام	12	16	46	61.3	16	21.3	1	1.3	0	0
4/ توجد بدائل عملية لإحلال مبادئ أخرى بدلا" عن التكلفة التاريخية	17	22.7	40	53.3	13	17.3	4	5.3	1	1.3
5/ المعلومات المنتجة باستخدام التكلفة التاريخية مضللة	11	14.7	20	26.7	18	24	25	33.3	1	1.3
6/ قياس الأصول الثابتة في ظل مبدأ التكلفة غير العادل	16	21.3	37	49.3	13	17.3	9	12	0	0
7/ المعلومات المحاسبية عن المركز المالي التي تقاس بالقيم الجارية تعطى نتائج أفضل	28	37.3	38	50.7	8	10.7	1	1.3	0	0
8/ المعلومات المعدلة بالقيم الجارية بديل جيد في حالة التضخم	25	33.3	39	52	10	13.3	1	1.3	0	0
9/ يتم تعديل الحسابات بالقيم العادلة بصفة دورية	12	16	40	53.3	18	24	4	5.3	1	1.3
10/ هناك تأثير سلبي عن الإفصاح في كل بنود القوائم المالية وفق مبدأ التكلفة التاريخية	12	16	36	48	14	18.7	13	17.3	0	0
الإجمالي	147	19.6	328	43.7	137	18.3	58	7.7	5	0.7

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائى 2015.

يتضح من الجدول رقم (4/ 13) ما يلي:

1. بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة الأولى (64) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (9.4) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا

إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (26.7) %. وهذه النتيجة تدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أنه (يتم تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية في كل العمليات المالية للبنك).

2.بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة الثانية (61.3) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (10.7) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (28) %. وهذه النتيجة تدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (هناك بعض الإستثناءات غير الجوهرية في الإلتزام بمبدأ التكلفة التاريخية).

3. بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة الثالثة (77.7) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (1.3) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (21.3) %. وهذه النتيجة تدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (هناك تطبيق للتكلفة التاريخية للعمليات عند إقفال الحسابات نهاية العام).

4. بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة الرابعة(76) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (6.6) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (17.3) %. وهذه النتيجة تدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون على (وجود بدائل عملية لإحلال مبادئ أخرى بدلا" عن التكلفة التاريخية).

5. بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة الخامسة (41.4) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (34.6) %. إما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (24) %. وهذه النتيجة تدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (المعلومات المنتجة باستخدام التكلفة التاريخية مضللة).

6. بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة السادسة (70.6) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (12) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (17.3) %. وهذه النتيجة تدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (قياس الأصول الثابتة في ظل مبدأ التكلفة غير العادل).

7. بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة السابعة (88) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (1.3) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (10.7) %. وهذه النتيجة تدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن(المعلومات المحاسبية عن المركز المالي التي تقاس بالقيم الجارية تعطى نتائج أفضل).

8. بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة الثامنة (85.3) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (1.3) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (13.3) %. وهذه النتيجة تدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (المعلومات المعدلة بالقيم الجارية بديل جيد في حالة التضخم).

9. بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة التاسعة (68.3) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (6.6) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (24) %. وهذه النتيجة تدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (تعديل الحسابات يتم بالقيم العادلة بصفة دورية).

10. بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة العاشرة (64) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (17.3) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (18.7) %. وهذه النتيجة تدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (هناك تأثير سلبي عن الإفصاح في كل بنود القوائم المالية وفق مبدأ التكلفة التاريخية) .

11. بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة اجمالى العبارات (63.3) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (8.4) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (18.3) %. وهذه النتيجة تدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون على (جميع العبارات التي تقيس الفرضية الأولى) حيث بلغت نسبتهم (63.3)%.

ثانياً: الإحصاء الوصفي لعبارات فرضية الدراسة الأولى:

حيث يتم حساب كل من الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لكل عبارات محور الدراسة ويتم مقارنة الوسط الحسابي للعبارة بالوسط الفرضي للدراسة (3) حيث تتحقق الموافقة على الفقرات إذا كان الوسط الحسابي للعبارة أكبر من الوسط الفرضي (3)، وتتحقق عدم الموافقة إذا كان الوسط الحسابي أقل من الوسط الفرضي. وفيما يلي جدول يوضح المتوسط والإنحراف المعياري والأهمية النسبية للعبارات وترتيبها وفقاً لإجابات المستقصى منهم.

جدول رقم (4/ 14) الإحصاء الوصفي لعبارات فرضية الدراسة الأولى:

العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط	الأهمية النسبية	درجة الموافقة	الترتيب
1/ يتم تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية في كل العمليات المالية للبنك	0.963	3.75	%75	عالية	7
2/ هناك بعض الاستثناءات غير الجوهرية في الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية	0.848	3.64	%72.8	عالية	8
3/ هناك تطبيق للتكلفة التاريخية للعمليات عند إقفال الحسابات نهاية العام	0.652	3.92	%78.4	عالية	3
4/ توجد بدائل عملية لإحلال مبادئ أخرى بدلا" عن التكلفة التاريخية	0.856	3.90	%78	عالية	4
5/ المعلومات المنتجة باستخدام التكلفة التاريخية مضللة	1.10	3.20	%64	متوسطة	10
6/ قياس الأصول الثابتة في ظل مبدأ التكلفة غير العادل	0.915	3.80	%76	عالية	5
7/ المعلومات المحاسبية عن المركز المالي التي تقاس بالقيم الجارية تعطى نتائج أفضل	0.694	4.24	%84.8	عالية جدا	1
8/ المعلومات المعدلة بالقيم الجارية بديل جيد في حالة التضخم	0.704	4.17	%83.4	عالية جدا	2
9/ يتم تعديل الحسابات بالقيم العادلة بصفة دورية	0.831	3.77	%75.4	عالية	6
10/ هناك تأثير سلبي عن الإفصاح في كل بنود القوائم المالية وفق مبدأ التكلفة التاريخية	0.955	3.63	%72.7	عالية	9
الإجمالي	0.851	3.80	%76	عالية	

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائى 2015.

يتضح من الجدول رقم (14/4) ما يلي:

1/ أن جميع العبارات التي تعبر عن محور فرضية الدراسة الأولى يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة غالبية أفراد العينة على جميع العبارات التي تقيس محور فرضية الدراسة الأولى.

2/ أهم عبارة من عبارات محور (فرضية الدراسة الأولى) هي العبارة (المعلومات المحاسبية عن المركز المالي التي تقاس بالقيم الجارية تعطى نتائج أفضل) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.24) بإنحراف معياري (0.694) وأهمية نسبية (84.8%).

تليها في المرتبة الثانية العبارة(المعلومات المعدلة بالقيم الجارية بديل جيد في حالة التضخم) حيث بلغ متوسط العبارة (4.17) بإنحراف معياري (0.704) وأهمية نسبية مقدراها (83.4%).

3/ وأقل عبارة من حيث الموافقة هي العبارة(المعلومات المنتجة بإستخدام التكلفة التاريخية مضللة) حيث بلغ متوسط العبارة (3.20) بإنحراف معياري (1.10) وأهمية نسبية (64%) .

4/ كما بلغ متوسط جميع العبارات (3.80) بإنحراف معياري (0.851) وأهمية نسبية (76%) وهذا يدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون بدرجة عالية على جميع العبارات التي تقيس عبارات محور فرضية الدراسة الأولى.

ثالثاً: إختبار (كاى تربيع): لعبارات فرضية الدراسة الأولى (يؤثر مبدأ التكلفة التاريخية سلباً على إعداد القوائم المالية):

ولإختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم إستخدام إختبار (كاى تربيع) لدلالة الفروق. وفيما يلي جدول يوضح نتائج إختبار كاى تربيع لدلالة الفروق للعبارات التي تقيس محور الفرضية الأولى.

جدول رقم (4/ 15) اختبار كاى تربيع لدلالة الفروق لعبارات محور فرضية الدراسة الأولى

العبارات	قيمة كاى تربيع	درجات الحرية	القيمة الجدولية	مستوى المعنوية	الدلالة
1/ يتم تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية في كل العمليات المالية للبنك	39.9	4	11.14	0.009	وجود فروق
2/ هناك بعض الاستثناءات غير الجوهرية في الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية	26.3	4	11.14	0.000	وجود فروق
3/ هناك تطبيق للتكلفة التاريخية للعمليات عند إقفال الحسابات نهاية العام	59.2	4	11.14	0.000	وجود فروق
4/ توجد بدائل عملية لإحلال مبادئ أخرى بدلاً عن التكلفة التاريخية	63.3	4	11.14	0.000	وجود فروق
5/ المعلومات المنتجة باستخدام التكلفة التاريخية مضللة	23.6	4	11.14	0.000	وجود فروق
6/ قياس الأصول الثابتة في ظل مبدأ التكلفة غير العادل	25	4	11.14	0.000	وجود فروق
7/ المعلومات المحاسبية عن المركز المالي التي تقاس بالقيم الجارية تعطى نتائج أفضل	47.2	4	11.14	0.000	وجود فروق
8/ المعلومات المعدلة بالقيم الجارية بديل جيد في حالة التضخم	44.8	4	11.14	0.000	وجود فروق
9/ يتم تعديل الحسابات بالقيم العادلة بصفة دورية	64	4	11.14	0.000	وجود فروق
10/ هناك تأثير سلبي عن الإفصاح في كل بنود القوائم المالية وفق مبدأ التكلفة التاريخية	21.2	4	11.14	0.000	وجود فروق
اجمالى العبارات	41.5	4	11.14	0.000	وجود فروق

المصدر: إعداد الباحث باستخدام مخرجات نتائج التحليل الإحصائى 2015.

يتضح من الجدول رقم (15/4) ما يلي:

1. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الأولى (39.9) أكبر من القيمة الجدولية (11.14) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.73) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة(يتم تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية في كل العمليات المالية للبنك).

2. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الثانية (26.3) وهى قيمة أكبر من القيمة الجد ولية (11.14) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.64) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (وجود أكثر من سعر واحد للصرف (هناك بعض الإستثناءات غير الجوهرية في الإلتزام بمبدأ التكلفة التاريخية).

3. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الثالثة (59.2) وهى قيمة أكبر من القيمة الجدولية (11.14) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.92) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (هناك تطبيق للتكلفة التاريخية للعمليات عند إقفال الحسابات نهاية العام).

4. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الرابعة (63.3) وهى قيمة أكبر من القيمة الجد ولية (11.14) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.90) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (توجد بدائل عملية لإحلال مبادئ أخرى بدلا" عن التكلفة التاريخية).

5. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الخامسة (23.6) وهى قيمة أكبر من القيمة الجد ولية (11.14) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.20) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة متوسطة على العبارة (المعلومات المنتجة بإستخدام التكلفة التاريخية مضللة).

6. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة السادسة (25) وهى قيمة أكبر من القيمة الجد ولية (11.14) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.80) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (قياس الأصول الثابتة في ظل مبدأ التكلفة غيرلعادل).

7. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة السابعة (47.2) وهى قيمة أكبر من القيمة الجدولية (11.14) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.24) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة

عالية على العبارة (المعلومات المحاسبية عن المركز المالي التي تقاس بالقيم الجارية تعطى نتائج أفضل).

8. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الثامنة (44.8) وهى قيمة أكبر من القيمة الجدولية (11.14) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.17) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (المعلومات المعدلة بالقيم الجارية بديل جيد في حالة التضخم).

9. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة التاسعة (64) وهى قيمة أكبر من القيمة الجدولية (11.14) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.77) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (يتم تعديل الحسابات بالقيم العادلة بصفة دورية).

10. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة العاشرة (21.2) وهى قيمة أكبر من القيمة الجدولية (11.14) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.63) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (هناك تأثير سلبي على الإفصاح في كل بنود القوائم المالية وفق مبدأ التكلفة التاريخية).

11. بلغت قيمة (كاى تربيع) لجميع عبارات محور فرضية الدراسة الأولى (41.5) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية (11.14) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.80) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على جميع عبارات محور (فرضية الدراسة الأولى).

ملخص الفرضية:

يتضح من نتائج التحليل أن غالبية أفراد العينة المبحوثة يوافقون على جميع العبارات التي تقيس الفرضية الأولى وذلك من خلال كل من التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة على العبارات ومتوسط العبارات بالإضافة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لجميع عبارات الفرضية ولصالح الموافقين بدرجة عالية.

ومما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى (يؤثر مبدأ التكلفة التاريخية سلبا" على إعداد القوائم المالية) تم التحقق من صحتها في جميع العبارات التي تقيس الفرضية.

تحليل بيانات المحور الثاني: (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين القوائم المالية المعدلة وبين الأسعار العادلة للأسهم المعروضة للبيع في المؤسسات المالية):

وفيما يلي تحليل لمحور الدراسة الثاني والذي يقيس فرضية الدراسة الثانية.

أولاً: التوزيع التكراري لعبارة محور فرضية الدراسة الثانية.

جدول رقم (4/ 16) التوزيع التكراري لعبارات المحور الثاني: فرضية الدراسة الثانية:

العبارة	أوافق تماما		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق تماما	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
1/ يتم إعداد ميزان مراجعة بصورة شهرية وفقا للأسعار المعدلة	17	22.7	39	52	9	12	10	13.3	0	0
2/ يتم إعداد التسويات أولا" بأول وفقا للأسعار المعدلة	15	20	38	50.7	10	13.3	12	16	0	0
3/ الموازين المعدلة بعد التسوية تكون نواة لإعداد القوائم وفقا للأسعار المعدلة	14	18.7	45	60	15	20	1	1.3	0	0
4/ المعلومات المحاسبية اللاحقة تقفل نهاية العام وفقا للأسعار المعدلة	11	14.7	41	54.7	17	22.7	6	8	0	0
5/ التسويات الجريدة تضمن في حسابات منفصل وفقا للأسعار المعدلة	13	17.3	45	60	11	14.7	6	8	0	0

6/ تستخدم المعلومات المعدلة للقوائم المالية في تسعير الأسهم	14	18.7	34	45.3	21	28	6	8	0	0
7/ تضاف قيمة مالية ثابتة للأسعار في ظل توقع تعديل القوائم المالية	10	13.3	31	41.3	22	29.3	12	16	0	0
8/ يتم إعداد حسابات أرباح خسائر معدل بالأسعار الجارية	15	20	35	46.7	12	16	12	16	1	1.3
9/ يتم فرض أسار للأسهم	10	13.3	33	44	15	20	17	22.7	0	0
10/ تستخدم الأرقام القياسية في تعديل أسعار الأسهم	6	8	35	46.7	22	29.3	12	16	0	0
الإجمالي	125	16.7	376	50.1	154	20.5	94	12.6	1	0.1

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائى 2015.

يتضح من الجدول رقم (4/ 16) ما يلي:

1. بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة الأولى (74.7) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (13.3) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (12) %. وهذه النتيجة تدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن(إعداد ميزان مراجعة يتم بصورة شهرية وفقا للأسعار المعدلة) .

2. بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة الثانية (70.7) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (16) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (13.3) %. وهذه النتيجة تدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (إعداد التسويات يتم أولا" بأول وفقا للأسعار المعدلة).

3. بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة الثالثة (78.7) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (1.3) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (20) %. وهذه النتيجة تدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن(الموازين المعدلة بعد التسوية تكون نواة لإعداد القوائم وفقا للأسعار المعدلة).

4. بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة الرابعة(69.4) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (8) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (22.7) %. وهذه النتيجة تدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (المعلومات المحاسبية اللاحقة تقفل نهاية العام وفقا للأسعار المعدلة).

5. بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة الخامسة (77.3) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (8) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (14.7) %. وهذه النتيجة تدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (التسويات الجردية تضمن في حسابات منفصلة وفقا للأسعار المعدلة).

6. بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة السادسة (64) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (8) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (28) %. وهذه النتيجة تدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (تستخدم المعلومات المعدلة للقوائم المالية في تسعير الأسهم).

7. بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة السابعة (54.6) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (16) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (29.3) %. وهذه النتيجة تدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أنه (تضاف قيمة مالية ثابتة للأسعار في ظل توقع تعديل القوائم المالية).

8. بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة الثامنة (66.7) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (17.3) %. أما أفراد العينة والذين لم

يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16) %. وهذه النتيجة تدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (إعداد حسابات أرباح وخسائر معدل يتم بالأسعار الجارية).

9. بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة التاسعة (57.3) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (22.7) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (20) %. وهذه النتيجة تدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أنه (يتم فرض أسعار للأسهم).

10. بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة العاشرة (54.7) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (16) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (29.3) %. وهذه النتيجة تدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن(الأرقام القياسية تستخدم في تعديل أسعار الأسهم).

11. بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة الاجمالى العبارات (66.8) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (12.7) %. إما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (20.5) %. وهذه النتيجة تدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون على (جميع العبارات التي تقيس الفرضية الثانية) حيث بلغت نسبتهم (66.8)%.

ثانياُ: الإحصاء الوصفي لعبارات فرضية الدراسة الثانية

حيث يتم حساب كل من الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لكل عبارات محور الدراسة ويتم مقارنة الوسط الحسابي للعبارة بالوسط الفرضي للدراسة (3) حيث تتحقق الموافقة على الفقرات إذا كان الوسط الحسابي للعبارة أكبر من الوسط الفرضي (3)، وتتحقق عدم الموافقة إذا كان الوسط الحسابي أقل من الوسط الفرضي. وفيما يلي جدول يوضح المتوسط والانحراف المعياري والأهمية النسبية للعبارات وترتيبها وفقاً لإجابات المستقصى منهم.

جدول رقم (4/ 17) الإحصاء الوصفي لعبارات فرضية الدراسة الثانية

العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط	الأهمية النسبية	درجة الموافقة	الترتيب

1/ يـتم إعـداد ميـزان مراجعـة بصـورة شـهرية وفقـا للأسعار المعدلة	0.930	3.84	%76.8	عالية	3
2/ يـتم إعـداد التسـويات أولا" بـأول وفقـا للأسـعار المعدلة	0.959	3.75	%75	عالية	5
3/ المـوازين المعدلـة بعـد التسـوية تكـون نـواة لإعـداد القوائم وفقا للأسعار المعدلة	0.665	3.96	%79.2	عالية	1
4/ المعلومات المحاسبية اللاحقة تقفل نهاية العام وفقا للأسعار المعدلة	0.802	3.76	%75.2	عالية	4
5/ التسويات الجريدة تضمن في حسابات منفصل وفقا للأسعار المعدلة	0.794	3.87	%77.4	عالية	2
6/ تسـتخدم المعلومـات المعدلـة للقـوائم الماليـة فـي تسعير الأسهم	0.855	3.75	%75	عالية	6
7/ تضـاف قيمـة ماليـة ثابتـة للأسـعار فـي ظـل توقـع تعديل القوائم المالية	0.920	3.52	%70.4	عالية	8
8/ يتم إعداد حسابات أربـاح خسائر معدل بالأسـعار الجارية	1.01	3.68	%73.6	عالية	7
9/ يتم فرض أسار للأسهم	0.991	3.48	%69.6	متوسطة	9
10/ تستخدم الأرقام القياسية في تعديل أسعار الأسهم	0.859	3.47	%69.4	متوسطة	10
الإجمالي	0.878	3.70	%74	عالية	

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائى 2015

يتضح من الجدول رقم (17/4) ما يلي:

1/ أن جميع العبارات التي تعبر عن محور فرضية الدراسة الثانية يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة غالبية أفراد العينة على جميع العبارات التي تقيس محور فرضية الدراسة الثانية.

2/ أهم عبارة من عبارات محور (فرضية الدراسة الثانية) هي العبارة (الموازين المعدلة بعد التسوية تكون نواة لإعداد القوائم وفقا للأسعار المعدلة) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (3.96) بإنحراف معياري (0.665) وأهمية نسبية (79.2%).

تليها في المرتبة الثانية العبارة (التسويات الجردية تضمن في حسابات منفصلة وفقا للأسعار المعدلة) حيث بلغ متوسط العبارة (3.87) بإنحراف معياري (0.794) وأهمية نسبية مقدراها (77.4%).

3/ وأقل عبارة من حيث الموافقة هي العبارة(تستخدم الأرقام القياسية في تعديل أسعار الأسهم) حيث بلغ متوسط العبارة (3.48) بانحراف معياري (0.859) وأهمية نسبية (69.4%).

4/ كما بلغ متوسط جميع العبارات (3.70) بانحراف معياري (0.878) وأهمية نسبية (74%) وهذا يدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون بدرجة عالية على جميع العبارات التي تقيس عبارات محور فرضية الدراسة الثانية(هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين القوائم المالية المعدلة وبين الأسعار العادلة للأسهم المعروضة للبيع في المؤسسات المالية).

ثالثاً: إختبار (كاى تربيع): لعبارات فرضية الدراسة الثانية(هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين القوائم المالية المعدلة وبين الأسعار العادلة للأسهم المعروضة للبيع في المؤسسات المالية).

ولإختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم إستخدام إختبار (كاى تربيع) لدلالة الفروق. وفيما يلي جدول يوضح نتائج إختبار كاى تربيع لدلالة الفروق للعبارات التي تقيس محور الفرضية الثانية.

جدول رقم (4/ 18) إختبار كاى تربيع لدلالة الفروق لعبارات محور فرضية الدراسة الثانية:

العبارات	قيمة كاى تربيع	درجات الحرية	القيمة الجدولية	مستوى المعنوية	الدلالة
1/ يتم إعداد ميزان مراجعة بصورة شهرية وفقا للأسعار المعدلة	31.1	3	9.48	0.009	وجود فروق
2/ يتم إعداد التسويات أولا" بأول وفقا للأسعار المعدلة	27.02	3	9.48	0.000	وجود فروق
3/ الموازين المعدلة بعد التسوية تكون نواة لإعداد القوائم وفقا للأسعار المعدلة	55.5	3	9.48	0.000	وجود فروق
4/ المعلومات المحاسبية اللاحقة تقفل نهاية العام وفقا للأسعار المعدلة	38.4	3	9.48	0.000	وجود فروق
5/ التسويات الجريدة تضمن في حسابات منفصل وفقا للأسعار المعدلة	50.3	3	9.48	0.000	وجود فروق
6/ تستخدم المعلومات المعدلة للقوائم المالية في تسعير الأسهم	22.5	3	9.48	0.000	وجود فروق
7/ تضاف قيمة مالية ثابتة للأسعار في ظل توقع تعديل القوائم المالية	15.08	3	9.48	0.002	وجود فروق
8/ يتم إعداد حسابات أرباح خسائر معدل بالأسعار الجارية	40.9	4	11.14	0.000	وجود فروق
9/ يتم فرض أسار للأسهم	15.8	3	9.48	0.001	وجود فروق
10/ تستخدم الأرقام القياسية في تعديل أسعار الأسهم	25.7	3	9.48	0.000	وجود فروق
اجمالى العبارات	32.2	4	11.14	0.000	وجود فروق

المصدر: إعداد الباحث بإستخدام مخرجات نتائج التحليل الإحصائى 2015.

يتضح من الجدول رقم (4/ 18) ما يلي:

1. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الأولى (31.1) أكبر من القيمة الجدولية (9.48) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.84) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (يتم إعداد ميزان مراجعة بصورة شهرية وفقا للأسعار المعدلة).

2. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الثانية (27.02) وهى قيمة أكبر من القيمة الجد ولية (9.48) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.75) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (وجود أكثر من سعر واحد للصرف (يتم إعداد التسويات أولا" بأول وفقا للأسعار المعدلة).

3. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الثالثة (55.5) وهى قيمة أكبر من القيمة الجدولية (9.48) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.96) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (الموازين المعدلة بعد التسوية تكون نواة لإعداد القوائم وفقا للأسعار المعدلة).

4. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الرابعة (38.4) وهى قيمة أكبر من القيمة الجدولية (9.48) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.76) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (المعلومات المحاسبية اللاحقة تقفل نهاية العام وفقا للأسعار المعدلة).

5. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الخامسة (50.3) وهى قيمة أكبر من القيمة الجدولية (9.48) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.87) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (التسويات الجريدة تضمن في حسابات منفصل وفقا للأسعار المعدلة).

6. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة السادسة (22.5) وهى قيمة أكبر من القيمة الجد ولية (9.48) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.75) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (تستخدم المعلومات المعدلة للقوائم المالية في تسعير الأسهم).

7. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة السابعة (15.08) وهى قيمة أكبر من القيمة الجدولية (9.48) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين

متوسط العبارة (3.52) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (تضاف قيمة مالية ثابتة للأسعار في ظل توقع تعديل القوائم المالية).

8. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الثامنة (40.9) وهى قيمة أكبر من القيمة الجدولية (9.48) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.68) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (يتم إعداد حسابات أرباح خسائر معدل بالأسعار الجارية).

9. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة التاسعة(15.8) وهى قيمة أكبر من القيمة الجدولية (11.14) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.48) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة متوسطة على العبارة (يتم فرض أسعار للأسهم).

10. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة العاشرة (25.7) وهى قيمة أكبر من القيمة الجدولية (9.48) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.47) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة متوسطة على العبارة (تستخدم الأرقام القياسية في تعديل أسعار الأسهم).

11. بلغت قيمة (كاى تربيع) لجميع عبارات محور فرضية الدراسة الثانية (32.2) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية (11.14) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.70) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على جميع عبارات محور (فرضية الدراسة الثانية).

ملخص الفرضية:

يتضح من نتائج التحليل أن غالبية أفراد العينة المبحوثة يوافقون على جميع العبارات التي تقيس الفرضية الثانية وذلك من خلال كل من التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة على العبارات ومتوسط العبارات بالإضافة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لجميع عبارات الفرضية ولصالح الموافقين بدرجة عالية.

ومما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين القوائم المالية المعدلة وبين الأسعار العادلة للأسهم المعروضة للبيع في المؤسسات المالية) تم التحقق من صحتها في جميع العبارات التي تقيس الفرضية.

تحليل بيانات المحور الثالث:

(يؤدى تعديل القوائم المالية بالقيمة الزمنية للنقود إلى زيادة كفاءة الأداء المالي في المؤسسات المالية مما يؤثر على إتخاذ القرارات)

وفيما يلي تحليل لمحور الدراسة الثالث والذي يقيس فرضية الدراسة الثالثة

أولاً: التوزيع التكراري لعبارة محور فرضية الدراسة الثالثة

جدول رقم (4/ 19) التوزيع التكراري لعبارات المحور الثالث: فرضية الدراسة الثالثة.

العبارات	أوافق تماما		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق تماما	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
1/ يتم إعداد القوائم المالية بالتكلفة التاريخية	15	20	36	48	12	16	9	12	3	4
2/ تعدل القوائم المالية كل فترة بالقيم المعدلة	15	20	42	56	10	13.3	8	10.7	0	0
3/ تطبق القيم الجارية في قياس أداء البنك	17	22.7	38	50.7	16	21.3	3	4	1	1.3
4/ هناك مقياس دوري للقيم المالية للأسهم في ظل تقلبات الأسعار	14	18.7	39	52	18	24	4	5.3	0	0
5/ تعديل القوائم المالية قد يقلل من حقوق الملكية	12	16	24	32	21	28	17	22.7	1	1.3
6/ يتم القياس المالي لرأس المال الحقيقي كل فترة زمنية	18	24	39	52	12	16	5	6.7	1	1.3
7/ توزيع الأرباح يتم وفق الأرباح المحددة بالقيمة الجارية	20	26.7	40	53.3	14	18.7	1	1.3	0	0

8/ هنـاك مقارنـة بـين التقارير عن كل ثلاثة أشهر	19	25.3	35	46.7	12	16	9	12	0	0
9/ مبيعـــات الأســـهم تشـكل مقيـاس البنـك للأداء	20	26.7	26	34.7	18	24	10	13.3	1	1.3
10/ تعـــدل القـــوائم الماليـة وفـق الأسـعار الصـــادرة مـــن البنـــك المركـــزي والمعتمـــدة دورياً	18	24	29	38.7	23	30.7	5	6.7	0	0
الإجمالي	168	22.4	348	46.4	156	20.8	71	9.5	7	0.9

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائى 2015م.

يتضح من الجدول رقم (4/ 19) ما يلي:

1. بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة الأولى (68) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (16) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16) %. وهذه النتيجة تدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن(إعداد القوائم المالية يتم بالتكلفة التاريخية) .

2. بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة الثانية (76) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (10.7) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (13.3) %. وهذه النتيجة تدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (القوائم المالية تعدل كل فترة بالقيم المعدلة) .

3. بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة الثالثة (73.4) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (5.3) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (21.3) %. وهذه النتيجة تدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (تطبق القيم الجارية في قياس أداء البنك) .

4. بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة الرابعة(70.7) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (5.3) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (24) %. وهذه النتيجة تدل على أن غالبية أفراد

العينة يوافقون على أن (هناك مقياس دوري للقيم المالية للأسهم في ظل تقلبات الأسعار).

5. بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة الخامسة (48) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (24) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (28) %. وهذه النتيجة تدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (تعديل القوائم المالية قد يقلل من حقوق الملكية).

6. بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة السادسة (76) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (8) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16) %. وهذه النتيجة تدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (القياس المالي لرأس المال الحقيقي يتم كل فترة زمنية).

7. بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة السابعة (80) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (1.3)%. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (18.7) %. وهذه النتيجة تدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن(توزيع الأرباح يتم وفق الأرباح المحددة بالقيمة الجارية).

8. بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة الثامنة (72) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (12) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16) %. وهذه النتيجة تدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (هناك مقارنة بين التقارير عن كل ثلاثة أشهر).

9. بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة التاسعة (61.4) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (14.6) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (24) %. وهذه النتيجة تدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (مبيعات الأسهم تشكل مقياس البنك للأداء).

10. بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة العاشرة (62.7) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (6.7) %. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (30.7) %. وهذه النتيجة تدل على أن غالبية أفراد

العينة يوافقون على أن (القوائم المالية تعدل وفق الأسعار الصادرة من البنك المركزي والمعتمدة دورياً).

11. بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة الاجمالي العبارات (68.8)% بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (10.4)%. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (20.8) %. وهذه النتيجة تدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون على (جميع العبارات التي تقيس الفرضية الثالثة) حيث بلغت نسبتهم (68.8)%.

ثانياً: الإحصاء الوصفي لعبارات فرضية الدراسة الثالثة

حيث يتم حساب كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارات محور الدراسة ويتم مقارنة الوسط الحسابي للعبارة بالوسط الفرضي للدراسة (3) حيث تتحقق الموافقة على الفقرات إذا كان الوسط الحسابي للعبارة أكبر من الوسط الفرضي (3)، وتتحقق عدم الموافقة إذا كان الوسط الحسابي أقل من الوسط الفرضي. وفيما يلي جدول يوضح المتوسط والإنحراف المعياري والأهمية النسبية للعبارات وترتيبها وفقا" لإجابات المستقصى منهم .

جدول رقم (20/4) الإحصاء الوصفي لعبارات فرضية الدراسة الثالثة

العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط	الأهمية النسبية	درجة الموافقة	الترتيب
1/ يتم إعداد القوائم المالية بالتكلفة التاريخية	1.05	3.68	%73.6	عالية	9
2/ تعدل القوائم المالية كل فترة بالقيم المعدلة	0.866	3.85	%77	عالية	4
3/ تطبق القيم الجارية في قياس أداء البنك	0.847	3.89	%77.8	عالية	3
4/ هناك مقياس دوري للقيم المالية للأسهم في ظل تقلبات الأسعار	0.789	3.84	%76.8	عالية	6
5/ تعديل القوائم المالية قد يقلل من حقوق الملكية	1.05	3.39	%67.8	متوسطة	10
6/ يتم القياس المالي لرأس المال الحقيقي كل فترة زمنية	0.887	3.90	%78	عالية	2
7/ توزيع الأرباح يتم وفق الأرباح المحددة بالقيمة الجارية	0.714	4.05	%81	عالية جدا	1
8/ هناك مقارنة بين التقارير عن كل ثلاثة أشهر	0.940	3.85	%77	عالية	5
9/ مبيعات الأسهم تشكل مقياس البنك للأداء	1.04	3.72	%74.4	عالية	8

10/ تعدل القوائم المالية وفق الأسعار الصادرة من البنك المركزي والمعتمدة دوريا"	0.885	3.80	%76	عالية	7
الإجمالي	0.906	3.79	%75.8	عالية	

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائى 2015.

يتضح من الجدول رقم (20/4) ما يلي:

1/ أن جميع العبارات التي تعبر عن محور فرضية الدراسة الثالثة يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة غالبية أفراد العينة على جميع العبارات التي تقيس محور فرضية الدراسة الثالثة.

2/ أهم عبارة من عبارات محور (فرضية الدراسة الثالثة) هي العبارة(توزيع الأرباح يتم وفق الأرباح المحددة بالقيمة الجارية) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.05) بإنحراف معياري (0.714) وأهمية نسبية (81%).

تليها في المرتبة الثانية العبارة(يتم القياس المالي لرأس المال الحقيقي كل فترة زمنية) حيث بلغ متوسط العبارة (3.90) بإنحراف معياري (0.887) وأهمية نسبية مقدراها (78%).

3/ وأقل عبارة من حيث الموافقة هي العبارة(تعديل القوائم المالية قد يقلل من حقوق الملكية) حيث بلغ متوسط العبارة (3.39) بإنحراف معياري (1.05) وأهمية نسبية (67.8%) .

4/ كما بلغ متوسط جميع العبارات (3.79) بإنحراف معياري (0.906) وأهمية نسبية (75.8%) وهذا يدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون بدرجة عالية على جميع العبارات التي تقيس عبارات محور فرضية الدراسة الثالثة (يؤدى تعديل القوائم المالية بالقيمة الزمنية للنقود إلى زيادة كفاءة الأداء المالي في المؤسسات المالية مما يؤثر على اتخاذ القرارات).

ثالثاً: إختبار (كاى تربيع): لعبارات فرضية الدراسة الثالثة (يؤدى تعديل القوائم المالية بالقيمة الزمنية للنقود إلى زيادة كفاءة الأداء المالي في المؤسسات المالية مما يؤثر على إتخاذ القرارات).

ولإختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم إستخدام اختبار (كاى تربيع) لدلالة الفروق. وفيما يلي جدول يوضح نتائج إختبار كاى تربيع لدلالة الفروق للعبارات التي تقيس محور الفرضية الثالثة.

جدول رقم (4/ 21) إختبار كاى تربيع لدلالة الفروق لعبارات محور فرضية الدراسة الثالثة

العبارات	قيمة كاى تربيع	درجات الحرية	القيمة الجدولية	مستوى المعنوية	الدلالة
1/ يتم إعداد القوائم المالية بالتكلفة التاريخية	42.0	4	11.14	0.009	وجود فروق
2/ تعدل القوائم المالية كل فترة بالقيم المعدلة	39.8	3	9.48	0.000	وجود فروق
3/ تطبق القيم الجارية في قياس أداء البنك	58.2	4	11.14	0.000	وجود فروق
4/ هناك مقياس دوري للقيم المالية للأسهم في ظل تقلبات الأسعار	34.7	3	9.48	0.000	وجود فروق
5/ تعديل القوائم المالية قد يقلل من حقوق الملكية	21.7	4	11.14	0.000	وجود فروق
6/ يتم القياس المالي لرأس المال الحقيقي كل فترة زمنية	59.3	4	11.14	0.000	وجود فروق
7/ توزيع الأرباح يتم وفق الأرباح المحددة بالقيمة الجارية	42.1	3	9.48	0.000	وجود فروق
8/ هناك مقارنة بين التقارير عن كل ثلاثة أشهر	21.5	4	11.14	0.000	وجود فروق
9/ مبيعات الأسهم تشكل مقياس البنك للأداء	25.06	4	11.14	0.000	وجود فروق
10/ تعدل القوائم المالية وفق الأسعار الصادرة من البنك المركزي والمعتمدة دورياً	16.6	3	9.48	0.001	وجود فروق
اجمالى العبارات	36.1	4	11.14	0.000	وجود فروق

المصدر: إعداد الباحث بإستخدام مخرجات نتائج التحليل الإحصائى 2015.

يتضح من الجدول رقم (4/ 21) ما يلي:

1. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الأولى (42.0) أكبر من القيمة الجدولية (9.48) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة

(3.68) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (يتم إعداد القوائم المالية بالتكلفة التاريخية).

2. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الثانية (39.8) وهى قيمة أكبر من القيمة الجد ولية (9.48) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.85) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة وجود أكثر من سعر واحد للصرف (تعدل القوائم المالية كل فترة بالقيم المعدلة).

3. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الثالثة (58.2) وهى قيمة أكبر من القيمة الجدولية (9.48) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.89) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (تطبق القيم الجارية في قياس أداء البنك).

4. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الرابعة (34.7)وهى قيمة أكبر من القيمة الجد ولية (9.48) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.84) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (هناك مقياس دوري للقيم المالية للأسهم في ظل تقلبات الأسعار).

5. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الخامسة (21.7) وهى قيمة أكبر من القيمة الجد ولية (9.48) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.39) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة متوسطة على العبارة (تعديل القوائم المالية قد يقلل من حقوق الملكية).

6. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة السادسة (59.3) وهى قيمة أكبر من القيمة الجد ولية (9.48) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.90) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (يتم القياس المالي لرأس المال الحقيقي كل فترة زمنية).

7.بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة السابعة (42.1) وهى قيمة أكبر من القيمة الجدولية (11.14) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين

متوسط العبارة (4.05) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية جدا على العبارة (توزيع الأرباح يتم وفق الأرباح المحددة بالقيمة الجارية).

8. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الثامنة (21.5) وهى قيمة أكبر من القيمة الجدولية (11.14) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.85) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (هناك مقارنة بين التقارير عن كل ثلاثة أشهر).

9. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة التاسعة (25.06) وهى قيمة أكبر من القيمة الجدولية (11.14) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.72) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (مبيعات الأسهم تشكل مقياس البنك للأداء).

10. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة العاشرة (16.6) وهى قيمة أكبر من القيمة الجدولية (11.14) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.80) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (تعدل القوائم المالية وفق الأسعار الصادرة من البنك المركزي والمعتمدة دورياً).

11. بلغت قيمة (كاى تربيع) لجميع عبارات محور فرضية الدراسة الثالثة (36.1) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية (11.14) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.79) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على جميع عبارات محور (فرضية الدراسة الثالثة).

ملخص الفرضية:

يتضح من نتائج التحليل أن غالبية أفراد العينة المبحوثة يوافقون على جميع العبارات التي تقيس الفرضية الثالثة وذلك من خلال كل من التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة على العبارات ومتوسط العبارات بالإضافة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لجميع عبارات الفرضية ولصالح الموافقين بدرجة عالية.

ومما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثالثة (يؤدى تعديل القوائم المالية بالقيمة الزمنية للنقود إلى زيادة كفاءة الأداء المالي في المؤسسات المالية مما يؤثر على إتخاذ القرارات) تم التحقق من صحتها في جميع العبارات التي تقيس الفرضية.

ملخص نتائج فروض الدراسة

وفيما يلي ملخص لنتائج فروض الدراسة الأساسية

جدول رقم (4/ 22) ملخص نتائج فروض الدراسة

فروض الدراسة	الانحراف المعياري	المتوسط	قيمة كاى تربيع	مستوى المعنوية	الأهمية النسبية	مستوى القبول
الفرضية الأولى	0.851	3.80	41.5	0.000	%76	قبول بدرجة عالية
الفرضية الثانية	0.878	3.70	32.2	0.000	%74	قبول بدرجة عالية
الفرضية الثالثة	0.906	3.79	36.1	0.000	%75.8	قبول بدرجة عالية

المصدر: إعداد الباحث بإستخدام مخرجات نتائج التحليل الإحصائى 2015م.

يتضح من الجدول رقم (4/ 22) مايلى:

الفرضية الأولى:

يتضح من نتائج التحليل أن غالبية أفراد العينة المبحوثة يوافقون على جميع العبارات التي تقيس الفرضية الأولى وذلك من خلال الوسط الحسابي لجميع العبارات اكبر من الوسط الفرضي للدراسة (3) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على جميع العبارات (3.80) بأهمية نسبيه (76%) بالإضافة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لجميع عبارات الفرضية حيث بلغت قيمة مربع كاى لجميع عبارات الفرضية (41.5) ومستوى معنوية (0.000) ولصالح الموافقين بدرجة (عاليه) على اجمالى عبارات الفرضية.

الفرضية الثانية:

يتضح من نتائج التحليل أن غالبية أفراد العينة المبحوثة يوافقون على جميع العبارات التي تقيس الفرضية الثانية وذلك من خلال الوسط الحسابي لجميع العبارات أكبر من الوسط الفرضي للدراسة (3) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على جميع العبارات (3.70) بأهمية نسبيه (74%) بالإضافة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لجميع عبارات الفرضية حيث بلغت قيمة مربع كاى لجميع عبارات

الفرضية (32.2) ومستوى معنوية (0.000) ولصالح الموافقين بدرجة (عالية) على إجمالى عبارات الفرضية.

الفرضية الثالثة:

يتضح من نتائج التحليل أن غالبية أفراد العينة المبحوثة يوافقون على جميع العبارات التي تقيس الفرضية الثالثة وذلك من خلال الوسط الحسابي لجميع العبارات اكبر من الوسط الفرضي للدراسة (3) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على جميع العبارات (3.79) بأهمية نسبيه (75.8%) بالإضافة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لجميع عبارات الفرضية حيث بلغت قيمة مربع كاى لجميع عبارات الفرضية (36.1) ومستوى معنوية (0.000) ولصالح الموافقين بدرجة (عالية) على إجمالى عبارات الفرضية.

الخاتمة

وتشمل الآتي:

أولاً: النتائج.

ثانياً: التوصيات.

أولاً: النتائج:

من خلال ما تم سرده في هذا البحث توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1. يشكل النظام المحاسبي التقليدي (التاريخي) الإطار العام لإعداد القوائم المالية في معظم المنشات الأمر الذي يجعلها مضللة للمستخدم وتفقد معلوماتها الصدق في التعبير.

2. توجد بعض الاستثناءات غير الجوهرية في الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية.

3.المعلومات المحاسبية عن المركز المالي التي تقاس بالقيم الجارية تعطى نتائج أفضل .

4. هناك تأثير سلبي عن الإفصاح في كل بنود القوائم المالية وفق مبدأ التكلفة التاريخية .

5. القوائم المالية المعدلة بالمستوى العام للأسعار لها تأثير في تحديد السعر العادل للأسهم المعروضة للبيع في المؤسسات المالية .

6. إستخدام القيمة الزمنية للنقود له أهمية عند إستخدامه في إتخاذ القرارت الإستثمارية ويؤدي إلى زيادة كفاءة الأداء المالي في المؤسسات المالية .

7. تشكل مبيعات الأسهم مقياس أداء للبنك .

8. يشوب القوائم المالية قصور مما يجعلها مضللة لمستخدمها وغير ملائمة لإتخاذ القرار.

9. على الرغم من القصور الذي يشوب القوائم المالية الا أنها تظل المصدر الأول للمعلومات ويتم الإعتماد عليها عند إتخاذ القرارات .

10. في حالة التضخم يستفيد المدين ويضار الدائن لأن المدين يقترض مبالغ محددة والتي يلتزم تسديدها بدون زيادة أو نقصان أي أن التضخم يسير لمصلحة المدينين .

11. التضخم يعمل على تشويه مسار التنمية الإقتصادية لأنه يثبط الشراء للأصول المالية أو الاحتفاظ بحسابات إدخارية .

12. يحدث التضخم أجواء تشاؤمية تجعل المستثمرين يقلعون عن المشاريع الإنتاجية المستقبلية التي لا يبدأ إنتاجها إلا بعد فترة من الزمن .

13. التغيرات في مستويات الأسعار تؤثر على قيمة وحدة القياس النقدي لنشاط المنشأة وهو السبب الرئيسي لتأثر المحاسبة وأن أرقام القوائم المالية أصبحت لا تعبر بعدالة عن بنودها .

14. إن المحاسبة في ظل مبدأ التكلفة التاريخية لم يعد لديها القدرة على إعطاء المعلومات المفيدة التي تطلبها الأطراف المختلفة المستخدمة لها ، و بات من الضروري البحث عن مقاييس أخرى بخلاف مبدأ التكلفة التاريخية حتى لو إقتضى الأمر التخلي عن الموضوعية بمعناها التقليدي .

15. إذا لم يكن تغيرات في مستويات الأسعار بين تاريخ شراء الأصل و إعداد القوائم المالية لا يكون هناك مبرر لتعديل القوائم المالية لأن مبدأ التكلفة التاريخية يكون فعالا .

16. إن القوائم المالية المعدة وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية لا تعطي قيما لبنود القوائم المالية تمثل بعدالة حقيقة المركز المالي ونتائج الأعمال للوحدة الاقتصادية .

17. المعلومات الإضافية تجعل القوائم المالية مفهومة لكافة المستخدمين وقد تشتمل على معلومات مالية ومعلومات غير مالية تؤثر على إتخاذ القرارات الرشيدة .

18. يوجد قصور لعرض القوائم المالية وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية في ظل التضخم، لا يتفق مع الافصاح عن كامل المعلومات التي يجب إعلام مستخدمي القوائم المالية بها، والتي تساعدهم في إتخاذ قرارات مستقبلية .

19. يؤدي التضخم إلى التأثير سلبا على ملائمة المعلومات المحاسبية لإتخاذ القرارات وإضعاف القرة التنبؤية لهذه المعلومات ما لم تعدل هذه المعلومات لتعكس أثر التضخم عليها .

20.المعلومات المالية التي تنتجها المحاسبة في ظل التضخم تؤدي الى عدم إمكانية المقارنة في السنوات المختلفة لعدم تساوي القوة الشرائية للأرقام بالقوائم المالية .

21. المعلومات المالية التي تنتجها المحاسبة في في أوقات التضخم لا تحوز على ثقة المستخدمين لعدم ارتباطها بالحقائق الاقتصادية المعبرة عنها.

22. سعت المنظمات المهنية، الباحثين والمهنيين في مجال الدراسات المحاسبية لإيجاد حلول لمعالجة أثر إرتفاع المستوى العام للأسعار على بيانات القوائم المالية.

ثانياً: التوصيات:

من خلال ما تم الوصول إليه في نتائج البحث نوصي بالآتي:

1 – وجوب السعي وبذل الجهود من المنظمات والمهنيين والأكاديميين في مجال المحاسبة بدراسة وتقويم الفروض والمبادئ والمعايير المحاسبية.

2– ضرورة قيام المراجع الخارجي بالإفصاح عن رأيه عن مدى صدق المعلومات الواردة بالقوائم المالية تحت المراجعة في ظل ظروف التضخم.

3– لابد للمؤسسات المالية والشركات عموما من أخذ أثر التغير في المستوى العام للأسعار في الإعتبار والإفصاح عنه في شكل ملاحظات ملحقة مع القوائم المالية.

4– على الإدارات المالية في المؤسسات المالية أن تعمل على تطبيق مبدأ القيمة الزمنية للنقود لما له من أهمية في اتخاذ القرارت الاستثمارية وبما يدره من عوائد للمؤسسة المالية.

5– تقديم القوائم المالية المعدلة ضمن التقرير المالي السنوي للمنشأة في صورة قوائم مستقلة أو في صورة أرقام مقارنة مع الأرقام التقليدية ضمن القوائم الأساسية.

6– العمل على وضع برامج محاسبية على الحاسوب لتعديل بنود القوائم المالية وفقا لمحاسبة التضخم.

7. العمل على تطوير المبادئ والفروض والمفاهيم المحاسبية المتبعة في القياس المحاسبي لتتلاءم مع التغيرات في مستويات الأسعار.

8. توفير الكوادر العلمية المتخصصة وتدريبها على كيفية تطبيق طريقة تعديل القوائم المالية بالأرقام القياسية (التغيرات في المستوى العام للأسعار) والقيمة الزمنية للنقود من خلال تنظيم الدورات التدريبية للعاملين والمحاسبين لإستيعاب أي جديد في تطور الفكر المحاسبي.

9. ضرورة إقناع منتجي المعلومات المحاسبية المتاحة حاليا بضعف دلالة هذه المعلومات وعدم تعبيرها عن الواقع الحقيقي، وضرورة تعديلها بالتغير في المستوى العام للأسعار .

10. ضرورة قيام جميع الوحدات الإقتصادية بمختلف أنواعها وأنشطتها بإعداد قوائم مالية معدلة بالمستوى العام للأسعار ويتم تقديم تلك القوائم على أساس أنها قوائم

إضافية مكملة وليست قوائم أساسية ويتم اجراء تعديل شامل لجميع بنود القوائم المالية لإظهار أرقام واقعية تفصح عن القوائم المالية ويتم استخدام الرقم القياسي السائد في تاريخ إعداد الميزانية .

11. التوسع في عمل الاحتياطيات وإعادة تقييم الأصول الثابتة للمحافظة على الطاقة الإنتاجية والتشغيلية للمشروع .

أما على مستوى البحوث المستقبلية:

1- معايير التقارير المالية الدولية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية.

2-مدى دلالة القوائم المالية كأداة للافصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

أولاً: الكتب:

1. إبراهيم بدر شهاب، معجم مصطلحات الإدارة العامة، (بيروت، دار بشير للنشر، 1988م).
2. إبراهيم عبد الواحد، إنعام عبد المنعم، نظرية القرارات (عمان:دار وائل للنشر،2001م).
3. أحمد حلمي جمعة، عصام فهد العريعر، ذياب أحمد الزغبي، نظام المعلومات المحاسبية، مدخل تطبيقي معاصر، (عمان، دار المناهج، 2003م).
4. أحمد صلاح عطية، مبادئ المحاسبة المالية، (القاهرة، دار النهضة العربية، 2003م).
5. أحمد صلاح عطية، مشاكل المحاسبة والإفصاح في صناديق الاستثمار، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003م).
6. أحمد نور، المحاسبة المالية، القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والعربية والمصرية، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003م).
7. أرشد فؤاد التميمي، أسامة عزمي سلامة، الاستثمار بالأوراق المالية تحليل وإدارة، (عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2004م).
8. إسماعيل إبراهيم جمعة، زينات محمد محرم، صبحي محمود الخطيب، المحاسبة الإدارية ونماذج بحوث العمليات في إتخاذ القرارات، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر،2001م).
9. أشرف توفيق، كيف تتعلم استثمار الأموال في البورصة، صناديق للإستثمار، أسواق راس المال، (القاهرة، دار البيزاك للطباعة والنشر، 2008م).
10. أفرايم توروبان، نظم دعم القرارات ونظم الخبرة، ترجمة سرور علي إبراهيم، الرياض، دار المريخ للنشر، 2006م).

11. أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبية، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2008م).
12. أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006م).
13. أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة ، منظور التوافق الدولي، الإسكندريةن الدار الجامعية، للنشر، 2005م).
14. أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الإلتزامات وحقوق الملكية (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007م).
15. برنارد تايلور، مقدمة في علم الإدارة ، تعريب سرور علي إبراهيم سرور، (الرياض: دار المريخ للنشر،2007م).
16. نعيم دهمش ، محمد أبو ناصر، محمود الحلابلة، مبادئ المحاسبة، (عمان: دار وائل للنشر، الطبعة الثانية2004م).
17. جبرائيل كحالة، خالد الخطيب، رمضان محمد غنيم، وليد عبد القادر، المحاسبة المالية بين النظرية والتطبيق، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع (2000م).
18. جمال الجمل، دراسات في الأسواق المالية والنقدية، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2002م).
19. حسام الدين مصطفى الحداس، وليد زكريا صيام، عبد الناصر إبراهيم نور، أصول المحاسبة المالية، الجزء الأول، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1998م).
20. حسين القاضي، مأمون توفيق حمدان، نظرية المحاسبة، ط(1)، (عمان: الدار العلمية الدولية، دار الثقافة، 2001م).
21. حسين القاضي، مأمون حمدان المحاسبة المالية، (عمان ، دار وائل للننشر (عمان: الدار الدولية للطباعة والنشر (2000م).
22. حسين علي حربوش، الأسواق المالية، (عمان، مطبعة جامعة العلوم التطبيقية، 1995م).

23. حسين مشرفي، نظرية القرارات الإدارية مدخل كمي في الإدارية،(عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع،1997م).
24. حمزة الزبيدي، الاستثمار في الأوراق المالية، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،2001م).
25. خالد الراوي، يوسف سعادة، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2000م).
26. خالد أمين عبد الله ، حمزة بشير أبو عاصي، أساسيات المحاسبة وطرقها ، (عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 2001م).
27. خالد أمين عبد الله، سليمان حسين عطية، أصول المحاسبة (الأردن، مركز الكتب الأردني، 1990م).
28. خالد أمين عبد الله، صايل رمضان، مبادئ المحاسبة ج(1) (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ط(2)، (2010م).
29. خالد جمال، معايير التقارير المالية، (عمان: إثرا للنشر والتوزيع، 2008م).
30. خالد محمد آدم عبد الجليل، المحاسبة المالية، المتقدمة، الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، (2006م).
31. خليل عواد أبو حشيش، المحاسبة الإدارية ترشيد القرارات التخطيطية، (عمان: دار الحامد، 2005م).
32. رتشار شرويدر، مارتن كلارك، جان كاثي ، نظرية المحاسبة، تعريب خالد علي أحمد كاجيجي، إبراهيم ولد محمد نال، الرياض، دار المريخ للنشر ، 1427هـ، 2006م).
33. رضوان حلوة حنان، (النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، ط(2)، (2006م).
34. _____، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع 2003م).

35. _____، تطور الفكر المحاسبي، مدخل نظرية المحاسبة، (حلب: جامعة حلب، منشورات جامعة حلب كلية الاقتصاد، 1998م).
36. زياد رمضان سليم، أساسيات في الإدارة المالية، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ط(4)، 1996م).
37. زياد رمضان، مبادئ الاستثمار، المالي والحقيقي، ط2، (عمان، دار وائل للنشر، 1998م).
38. سليمان أبو صبحة، الإدارة المالية المتقدمة، (عمان: الوراق للطبع والتوزيع ط2، (2008م).
39. شقيري نعوم موسى، محمود إبراهيم نور، وليد أحمد صافي، سودان سمي ذيب، المؤسسات المالية المحلية والدولية، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط(1)، 2009م).
40. طارق عبد العادل حماد، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل، (القاهرة: الدار الجامعية للنشر،2002م).
41. _____، الاتجاهات الحديثة في التقارير المالية، (الإسكندرية، الدار الجامعية،2010م).
42. _____، تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار، ومنح الإئتمان، (الإسكندرية: الدار الجامعية،2006م).
43. _____، دليل المستمثر إلى بورصة الأوراق المالية، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2002م).
44. _____، موسوعة معايير المحاسبة، (القاهرة: مكتب الناسخ جيت كمبيوتر، 2002م).
45. طلال الحجاوي، رنان نعوم، المحاسبة المالية مناهج الجامعات العالمية (عمان: دار جهينة للنشر والتوزيع 2007م).
46. عباس مهدي الشيرازي ، نظرية المحاسبة (الكويت، ذات السلاسل، 1990م).

47. عبد السميع الدسوقي، أساسيات المحاسبة المالية، (القاهرة، دار النهضة العربية، 1992م).
48. عبد الغفار حنفي، سمية قرياقص، أساسيات الاستثمار والتمويل، (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2002م).
49. عبد الفتاح محمد الجلوني، تقييم تطبيق نظم المعلومات الإدارية، (عمان: جامعة آل البيت للنشر ،2004م).
50. عماد صالح سلام، البنوك العربية والكفاءة الاستثماري، (بيروت، إتحاد المصارف العربية، 2000م).
51. عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS، (القاهرة: دار النهضة العربية, الطبعة الأولى, 1981م).
52. كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، (عمان، دار المناهج للنشر ،2002م).
53. كمال خليفة أبو زيد ، النظرية المحاسبية (الإسكندرية، جامعة الإسكندرية للنشر، (1990م).
54. كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004م).
55. كمال الدين الدهراوي، مدخل معاصر في نظم المعلومات والتحليل المحاسبي، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002م).
56. كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع،2004م).
57. مؤيد الفضل، الأساليب الكمية، في الإدارة (عمان، دار البارودي العلمية للنشر ،2004م).
58. محمد أحمد العظمة، يوسف عوض العادلي، المحاسبة المالية، المحاسبة عن مصادر الأموال والتقارير المالية للشركات المساهمة، (الكويت، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، 1986م).

59. محمد حسين ياسين، إبراهيم درويش، المشكلة الإدارية وإتخاذ القرار، (القاهرة، مطابعة الهيئة المصرية للكتاب،1997م).
60. محمد سامي راضي، المحاسبة المتوسطة، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004م).
61. محمد سمير الصبان، إسماعيل إبراهيم جمعة، أحمد محمد كامل، الإطار الفكري والعملي للمحاسبة كنظام للمعلومات ، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2002م).
62. محمد سمير الصبان، إسماعيل إبراهيم جمعة، القياس والإفصاح المحاسبي النظرية والتطبيق، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 1995م).
63. محمد سمير الصبان، محمد الفيومي محمد، المراجعة بين النظرية والتطبيق، (الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1990م).
64. محمد صالح الحناوي، السيدة عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية، البورصة والبنوك التجارية، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2001م).
65. محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، للإستثمار، في الأسهم والسندات، (الإسكندرية، الدار الجامعة للنشر،2003م).
66. محمد عبد الهادي قريطم، إتخاذ القرارات الإدارية مع التطبيق على خطط التنمية الوطنية (الرياض، دار النشر العربي، 1983م).
67. محمد عطية مطر، حكمت أحمد الراوي، وليد ناجي الحبالي، نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات، (عمان، دار حنين للنشر والتوزيع، 1996م).
68. محمد محمود عبد ربه محمد، مخاطر الإعتماد على البيانات المحاسبية عند تقييم الاستثمارات في سوق الأوراق الماليةن (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000م).
69. محمد مطر ، المحاسبة المالية والدورة المحاسبية، عمان: دار حنين للنشر والتوزيع ط (3)، (2000).
70. محمد مطر، إدارة الاستثمار الإطار النظري والتطبيقيات العملية، (عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 1999م).

71. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني الاساليب والأدوات المستخدمة، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع ، ط1، 2003م).
72. محمد مطر، التأصيل النظري للمارسات المهنية المحاسبية(عمان، دار وائل للنشر،2004م).
73. محمد مطر، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2004م).
74. محمد مطر، التحليل المالي والإئتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، (عمان: دار وائل للنشر، 1998م).
75. محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، الدورة المحاسبية ومشاكل الإعتراف والقياس والإفصاح، ج(1) (عمان دار وائل للنشر والتوزيع، ط(4) ، (2007م).
76. محمود السيد الناغي، الإتجاهات المعاصرة في نظرية المحاسبة (المنصورة) المكتبة العصرية، 2007م).
77. محمود السيد الناغي، داراسات في نظرية المحاسبة، (المنصورة: مكتبة الجلاء، 1992م).
78. محمود يونس، عبد المنعم مبارك، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003م).
79. مصطفى رضا عبد الرحمن، يحى أحمد قللي مبادئ المحاسبة المالية، (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 1996م).
80. مصطفى عيسى خضر، المراجعة المفاهيم والمعايير والإجراءات، (الرياض، جامعة الملك سعود، عمادة شئون المكتبات، ط(2)، 1996م).
81. منصور البديوي، دراسات في الأساليب الكمية واتخاذ القرارات، (الإسكندرية، الدارية الجامعية للطباعة والنشر، 1987م).
82. منى قاسم، دليل الاستثمار في البورصة المصرية، والبورصات العربية، (القاهرة، الدار اللبنانية،2006م).

83. منير إبراهيم هندي، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، الإسكندرية، دار المعارف، 1999م).
84. _____، الأوراق المالية واسواق رأس المال، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1992م).
85. نعيم دهمش، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، (عمان: المكتب الإستشاري،1995م).
86. نوال حسين عباس، (المؤسسات المالية، مطابع سك العملة، 2003م).
87. الهادي آدم عبد الرحمن ، نظرية المحاسبة (الخرطوم: مطبعة جي تاون، 2003م).
88. الهادي آدم محمد إبراهيم، نظرية المحاسبة (الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2009م).
89. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في المحاسبة (المالية، (الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2004م).
90. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، سمير كامل محمد، المحاسبة المالية، المدخل النظري، قياس وتقييم الأصول قصيرة الأجل (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000م).
91. وليد صافي، أنس البكري، الأسواق المالية والدولية (عمان: دار البداية ناشرون وموزعون، 1431هـ، 2010م).
92. وليد ناجي الحيالي. أصول المحاسبة المالية، (الدنمارك: منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك2007م).
93. وليد ناحي الحيالي، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، الدنمارك. منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك2007م).
94. يوحنا آدم، صالح رزق، المحاسبة المالية، (عمان، دار الحامد،2000م).
95. يوسف عاشور، بحوث العمليات نظرية القرارات، طبعة أولى (غزة: الجامعة الإسلامية، قسم إدارة الأعمال،1996م).

96. يوسف محمود محمد جربوع، سالم عبد الله حلس، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة المالية الدولية، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ج (1)، 2002م).

ثانياً: الدوريات:

1. إسماعيل محمود إسماعيل، دور القوائم المالية المعدة وفق IFRS في توجيه وتشجيع الإستثمارات، (القاهرة: جامعة عين شمس، المجلة العلمية العدد الأول، يونيو 2008م).
2. شعيب عبدالله شعيب، التقارير المحاسبية في الكويت لنظام المعلومات، (الكويت: مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 21 السنة السادسة يناير 1980).
3. محمد وجدي شركس، محاسبة التضخم، النموذج والتطبيق العملي مع نموذج عربي مقترح، مجلة المال والصنلعة، العدد الرابع، (الكويت: الدائرة الإقتصادية لبنك الكويت)، 1983م.
4. رحماني موسى، بن إبراهيم الغالي، القيمة الزمنية للنقود كأساس لعملية خصم التدفقات النقدية في الاقتصاد الإسلامي، أبحاث إدارية واقتصادية، (الجزائر: جامعة بسكرة، جامعة قالمة، العدد الحادي عشر، يونيو 2012)

ثالثاً: الرسائل الجامعية:

1. أيمن محمد نمر الشنطي، المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية من وجهة نظر مستخدميها وأثرها على إتخاذ قراراتهم الاقتصادية ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، جامعة السودان،2007م).
2. خالد محمد آدم عبد الجليل، تقييم الأوراق المالية من وجهة النظر المحاسبية بالتركيز على سوق الخرطوم للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2002م).
3. سارة عبد الرحيم محمد، إعتماد المستثمرين علي المراجعة في عملية إتخاذ القرارات، الخرطوم: جامعة الخرطوم مدرسة العلوم الإدارية، بحيث تكميلي لنيل درجة البكالريوس في المحاسبة درجة الشرف،2003م.

4. سليمة نشنش، دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ قرار الاستثمار المالي، (الجزائر: المدرسة العليا للتجارة، متطلبات، شهادة الماجستير، 2005م).
5. طه حسين يوسف عبيد، أثر جودة المعلومات المحاسبية على قررات المستمثرين في ظل مخاطر السوق ، (الخرطوم، جامعة السودان، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2011م).
6. عماد الدين سليمان جماع قدام، معايير الإبداع المالي ودورها في زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي (الخرطوم، جامعة السودان كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2014م).
7. ليندا عليش عوض ، أثر تغيير القوة الشرائية للنقود في القوائم المالية، الخرطوم ، جامعة السودان، رسالة ماجستير غير منشورة ،2007م).
8. محمد عبده نعمان، معايير المحاسبة للمؤسسات المالية بين واقع الممارسة وطموح التطبيق ، الخرطوم، جامعة السودان ، رسالة ماجستير غير منشورة،2001م).
9. مدحت فوزي عليان وادي، أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية، (عزة الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير منشورة، 2006م).
10. هيثم عثمان علي الحسن، دور المعلومات المحاسبية في تحرير أسعار الأسهم بسوق الخرطوم للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، الخرطوم، جامعة السودان، 2005م.
11. الوليد عثمان فرج أثر التدفقات النقدية في تحرير أسعار للاسهم بسوق الخرطوم للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان،2005م.

رابعاً: التقارير السنوية: تقرير بنك التنمية للعام (2007م).

1. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، معايير المحاسبة الدولية، مترجمة، (عمان: شركة مطابع الخط، 1999م).
2. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)، مترجمة: (عمان: 2000م).

خامساً: الإنترنت:

. محاسب محاسب منتدىhttp://onfoam.blogspot.com/2010/01/blog-post_6394.html
محاسب محاسب منتدىhttp://onfoam.blogspot.com/2010/01/blog-post_6394.html

موقع فيو تكنولوجي.http://newpcc.wordpress.com/2010/04/03/

منتدي المحاسب الأول,http://www.almohasb1.com/2008/12/1-historical-development-of-accounting.htm

http://maherelayouti.hooxs.com/t35-topic
. المكتب الاستشاري للمحاسبة والضرائب – ماهر العيوطي ، محاسبون قانونيون

منتديات عبس أولاhttp://nashwannet.info/abs/showthread.php?t=5121

. منتديات المكتبة البرونزية http://www.brooonzyah.net/vb/t3548.html

. مدونة صالح القرا https://sqarra.wordpress.com/acct2

منتديات تسويقي http://www.tas-wiki.com/tw1593.html

منتديات بيت http://www.tas-wiki.com/tw1593.html

منتديات اليمن أغلي http://www.the-yemen.com/vb/t485.html#.VNd5PCwg7cs

منتديات اليمن أغلى http://www.the-yemen.com/vb/t485.html#.VNd5PCwg7cs

مدونة الدكتور محمد عبد الفتاح http://wwwmohfattah.blogspot.com/2012/01/blog-post_4665.html

المدرسون العربhttp://www.arabstutors.com/accounting-principles/tutorials/gaap.html

صفحة بال مون على الفيس بوك http://www.palmoon.net/2/topic-3274-35.html

منتدى محاسبة أون لاين http://mmlaket.ahlamontada.net/t131-topic

ايوان العرب http://forums.ewaaan.com/t138497.html

مجلة الابتسامة http://www.ibtesamh.com/showthread-t_29824.html

مدونة عبدالباسط سويد http://suwid.blogspot.com/2009/10/blog-post_25.html

شبكة المحاسبين العرب http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php?t=16527#.VQA8JtUg7IU
منتديات البرونزية http://www.brooonzyah.net/vb/t4319.html

شبكة ومنتديات أبو شمسhttps://sh22y.com/vb/t323082.html

منتديات ستارتايمز http:www.startimes.com/?t=23539451

أصول المحاسبة المالية.http://assetsoffinancialaccounting.blogspot.com/2012/01/financial-accounting-definition.html

منتدى المحاسب العربي http://www.accdiscussion.com/t345-print/

منتديات نخبة السودان http://sudanelite.com/vb/showthread.php/10895

منتديات مصريةhttp://m9rya.com/vb/showthread.php?t=21738
مدونة صالح محمد القرا .http://sqarra.wordpress.com/bsl/

مدونة عبد الباسط سويد.http://suwid.blogspot.com

منتدى – دبل كليك http://www.doubleclick.com.eg/Articals/ArtMID/966/ArticleID/36/

http://m9rya.com/vb/showthread.php?t=21738مصريةمنتديات

http://www.arabstutors.com/accounting-principles/tutorials/financial-statements.html.

http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php?t=1621#.VHRDUKOIbcsشبكة المحاسبين العرب

في تحسين المعلومات AS-IFRSحميداتو صالح، زلاسي رياض، بوقفة علاء، دور معايير المحاسبة الدولية المحاسبية، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2011م).

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة..http:monifes.univ-/ovarag.dz/index.php

http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php?t=4387شبكة المحاسبين العرب – دليلك للمحاسبة العربية

http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=8471شذرات **ثقافة معرفة علم أدب**.

http://www.startimes.com/f.aspx?t=34934167منتديات ستار تايمز.

http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php?t=3192#.VIfj7aOIbcsشبكة المحاسبين العرب.

http://www.maisamir77.blogspot.com/2013/02/blog-post_4567.htmlوأبحاث في المحاسبة.كتب

http://vb.mediu.edu.my/showthread.php?t=184949جامعة المدينة العالمية.

http://ldaf.youneed.us/t8-topicمنتدى إدارة التنمية.

http://stst.yoo7.com/t1069-topicالإستراتيجية للبحث العلمي..

http://mouhasaba.3oloum.org/t279-topicالمحاسب العربي، محاسبة، مالية، إدارة الأعمال، تسويق،

تدقيق، منتدي المحاسبين الجزائريين.

http://stst.yoo7.com/t1069-topicالإستراتيجية للبحث العلمي ،منتدى

http://www.accdiscussion.com/t7016/منتدى المحاسب العربي.

http://lmd-batna.hooxs.com/t1648-topicمنتدى الجمعية العلمية الجامعية آفاق المستقبل

http://www.Almadapaper.com/sub/05-396/p19.htm.

http://www.startimes.com/?t=14445762منتدياتاستارتايمز

http://www.tdwl.net/vb/archive/index.php/t-240039.htmlمنتديات تداول ،سوق الأسهم السعودي.

http://www.accdiscussion.com/t837/منتدى المحاسب العربي .

https://www.facebook.com/acc.directory/posts/643039822416865دليل المحاسبين العرب

http://diae.net/8087، شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات.

http://islammemomo./cc2006/07/04/4245.htim، مفكرة الإسلام.

http://www.my.mec.biz/t57872.html#.VUy1u5Mg7IUنادي خبراء المال .

www.m5zn.com/newuploads/.../3f2929af18d075e.pdf

شبكة الشروق على الموقع التالي:

http://www.ashorooq.net/index.php?option=com_content&view=article&id=29084&Itemid=24

الملاحق

جامعة شندي

كلية الدراسات العليا

البروفيسور/ .....

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

الموضـــوع: تحكيم استبانة

نقدر لكم مشاغلكم ونطمح في أن نستفيد من آرائكم وخبرتكم في مجال المحاسبة بتحكيم هذه الاستبانة المرفقة لكم.

رسالة بعنوان: "**أوجه القصور في التقارير المالية المنشورة وآثارها في اتخاذ القرارات**"، رسالة دكتوراة في المحاسبة، جامعة شندي.

مع خالص الشكر والتقدير،،،،

الباحث/

حاتم خالـــد خالد عبدالكريم

جامعة شندي

كلية الدراسات العليا

الدكتور/ ..بابكر ابراهيم الصديق.....

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

الموضوع: تحكيم استبانة

نقدر لكم مشاغلكم ونطمح في أن نستفيد من آرائكم وخبرتكم في مجال المحاسبة بتحكيم هذه الاستبانة المرفقة لكم.

رسالة بعنوان: "**أوجه القصور في التقارير المالية المنشورة وآثارها في اتخاذ القرارات**"، رسالة دكتوراة في المحاسبة، جامعة شندي.

مع خالص الشكر والتقدير،،،،

الباحث/

حاتم خالد خالد عبدالكريم

ارفق البيانات الشخصية

الرجاء التكرم بوضع علامة (√) امام الاجابة المناسبة.

د. بابكر ابراهيم الصديق

31/8/2015

الاستبيان المحكم :

الفرضية الأولى:

يؤثر مبدأ التكلفة التاريخية سلباً على إعداد القوائم المالية:

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يتم تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية في كل العمليات المالية للبنك.					
2	هناك بعض الاستثناءات غير الجوهرية في الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية.					
3	هناك تطبيق للتكلفة التاريخية للعمليات عند إقفال الحسابات نهاية العام.					
4	توجد بدائل عملية لإحلال مبادئ أخرى بدلاً عن التكلفة التاريخية.					
5	المعلومات المنتجة باستخدام التكلفة التاريخي مضللة.					
6	قياس الأصول الثابتة في ظل مبدأ التكلفة غير عادل.					
7	المعلومات المحاسبية عن المركز المالي التي تقاس بالقيم الجارية تعطي نتائج أفضل.					
8	المعلومات المعدلة بالقيم الجارية بديل جيد في حالة التضخم					
9	يتم تعديل الحسابات بالقيم العادلة بصفة دورية					
10	هناك تأثير سلبي عن الإفصاح في كل بنود القوائم الماليةمبدأ وفق مبدأ مبدأ التكلفة التاريخية.					

الفرضية الثانية:

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين القوائم المالية المعدلة وبين الأسعار العادلة للأسهم المعروضة للبيع في المؤسسات المالية:

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يتم إعداد ميزان مراجعة بصورة شهرية وفقا للاسعار المعدلة .					
2	يتم إعداد التسويات أولاً بأول وفقا للاسعار المعدلة .					
3	الموازين المعدلة بعد التسوية تكون نواة لإعداد القوائم وفقا للاسعار المعدلة .					
4	المعلومات المحاسبية اللاحقة تقفل نهاية العام وفقا للاسعار المعدلة.					
5	التسويات الجردية تضمن في حساب منفصل وفقا للاسعار المعدلة..					
6	تستخدم المعلومات المعدلة للقوائم المالية في تسعير الأسهم.					
7	تضاف قيمة مالية ثابتة للأسعار في ظل توقع تعديل القوائم المالية.					
8	يتم إعداد حساب أرباح. خسائر معدل بالأسعار الجارية.					
9	يتم فرض أسعار للأسهم.					
10	تستخدم الأرقام القياسية في تعديل أسعار الأسهم .					

الفرضية الثالثة:

يؤدى تعديل القوائم المالية بالقيمة الزمنية للنقود إلى زيادة كفاءة الأداء المالي في المؤسسات المالية مما يؤثر على اتخاذ القرارات.

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يتم إعداد القوائم المالية بالتكلفة التاريخية.					
2	تعدل القوائم المالية كل فترة بالقيم العادلة					
3	تطبق القيم الجارية في قياس أداء البنك.					
4	هناك مقياس دوري للقيم المالية للأسهم في ظل تقلبات الأسعار.					
5	تعديل القوائم المالية قد يقلل من حقوق الملكية.					
6	يتم القياس المالي لرأس المال الحقيقي كل فترة زمنية.					
7	توزيع الأرباح يتم وفق الأرباح المحددة بالقيمة الجارية.					
8	هناك مقارنة بين التقارير عن كل ثلاثة أشهر.					
9	مبيعات الأسهم تشكل مقياس البنك للأداء.					
10	تعدل القوائم المالية وفق الأسعار الصادرة عن البنك المركزي والمعتمدة دورياً.					

ملحق رقم 2

محكمو الإستبيان

الاسم	الدرجة العلمية	الجامعة
أ– د. عبد الماجد عبد الله حسن	أستاذ	أمدرمان الإسلامية
د. بابكر إبراهيم الصديق محمد	أستاذ مشارك	السودان للعلوم والتكنولوجيا